

«المرحلة الانتقالية» في سورية

سحب وتعديل جمال حتمل

عهد الوحدة ١٩٥٨ - ١٩٦١



الدكتور بدر الدين السباعي



حقوق الطبع محفوظة
لدار ابن خلدون للطباعة والنشر
ص.ب ١١٩٣٠٨ - هاتف ٢٩٦١٠٣
بيروت - لبنان

الطبعة الاولى
آذار ١٩٧٥

مدخل

(المرحلة الانتقالية) الى الاشتراكية

في القطر العربي السوري

في الفترة الممتدة بدءاً من آذار عام ١٩٦٣ الى يومنا هذا . عرف الكثير من المنشورات الرسمية وغير الرسمية ، تعابير مختلفة شقت طريقها اليها امثال : « ثورة آذار الاشتراكية » ، « الثورة الاشتراكية الشعبية الديمقراطية » ، « ثورة الوحدة والحرية والاشتراكية » ، « مراسيم رمضان الاشتراكية » ، « الاهداف الاشتراكية لثورة آذار العظيمة » ، « القطاع العام الاشتراكي » ، و « التناقض الاساسي خلال المرحلة الانتقالية » . « التصنيع الاشتراكي » ، « المجتمع الاشتراكي » ، « الصناعة الاشتراكية » ، « التحويل الاشتراكي في ريف القطر العربي السوري » ، « خلق علاقات انتاج اشتراكية في الريف السوري » ، « تكوين قطاع زراعي اشتراكي » ، « الثورة الزراعية » ، « تطبيق الاصلاح الزراعي على شكل ثوري اشتراكي » . « دور القطاع العام والخاص في التحويل الاشتراكي » ، « منطلقات التحويل الاشتراكي » ، « اهداف التحويل الاشتراكي » ، « وسائل التحويل الاشتراكي » ، .. الخ .

ولا بد من التنويه الى ان هذه التعابير اكتسبت قوة اعظم ، وتردادا اكثر ، وتنوعا اوفى ، وارفقت باتخاذ تدابير هامة : بعد حركة ٢٣ / ٢ / ١٩٦٦ بشكل خاص . وفي مرحلة الوحدة مع مصر (١٩٥٨ - ١٩٦١) برزت تعابير تمت الى الاشتراكية وان كانت افقر تنوعا ، واقل وضوحا ، واضحل معنى ، امثال : « المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني » ، و « النظام الاشتراكي الديمقراطي التعاوني » ، - « الخطوط الرئيسية لتصميم المجتمع الاشتراكي التعاوني بالاساليب

الديموقراطية « ، « طريق الوحدة والاشتراكية » ، « الاشتراكية في خطة الصناعة » ، « الاشتراكية في خطة الخدمات » ، « تحقيق المبادئ الاشتراكية » ، وقد رافق هذه التعابير اتخاذ تدابير حاول بعضها وضع المشكلة الاجتماعية على بساط البحث . وسمى بعضها الآخر الى تضيق اطار حل هذه المشكلة ، وسلب الادوات التي تساعد على هذا الحل .

اما الفترة الفاصلة بين ٢٨ / ٩ / ١٩٦١ وأذار ١٩٦٣ ، فقد عرفت بعض التعابير الاخرى امثال : « تحقيق اشتراكية صادقة » ، « الاشتراكية العربية » . « التنظيم الاشتراكي الصحيح » ، « اشتراكية السلب لا اشتراكية الاخذ والعطاء » ، « ملاكات العمل الاشتراكي » . « المثقفون والاشتراكية » ، « اجهاض التجربة الاشتراكية » ، « اشتراكية عبد الناصر » ، « اشتراكية اميركية » ، « ادعاء الاشتراكية والديموقراطية والحرية » ، « اشتراكية ام بوليسية » .

ولم تخل هذه التعابير من ان ترافق بتدابير حاولت خنق المشكلة الاجتماعية وتصفية المكتسبات الاجتماعية التقدمية ، مع تحقيق بعض الخطوات في صالح حرية المواطن الشريف المسحوقة قبلا .

ان ما يميز معظم هذه التعابير هو انفصالها عن محتواها العلمي الذي وضعت له . وبعد هذا المحتوى عن الواقع الذي عاشه الوطن في مراحل متعددة من تطوره . بعضها ركبت كلماته تركيبا عجيبا ، وصفت الى بعضها صفا يجعل كلامها كأنه كيان مستقل عن الكيان الاخر . وبعضها اخترع اختراعا متعمدا . وبعضها اكسب معنى لم يتعد اللفظ الى الواقع . وبعضها البس لباسا من العظمة والتبجيل يفيض كثيرا عن واقعه . وكثير منها كان في تناقض صارخ مع الممارسة العملية ، ورغم ان معظم هذه التعابير كان لاجتذاب الجماهير وللايحاء بجماهيرية النظم التي صاغت هذه التعابير ، فغالبا ما ابقيت الجماهير ، عماد الاشتراكية الاول ، بمنأى عن جوهر الاشتراكية . كان كثيرا ما يراد لها ان تسمع ، وان تصفق ، ولكن دون ان تحقق ذاتها ، ودون ان تتحمل مسؤوليتها التاريخية في بناء الاشتراكية . كان هنالك ، في الغالب ، انفصال عميق بين الحاكم والمحكوم ، ولم يكن ميدان العمل والبناء هو الذي يجمعها ، بل اذاعة منمقة ، او مقالات مدبجة ، او صور تلفزيونية تمكس جماهير جمعت الى بعضها بهذه الطريقة او تلك . دون ان تجمعها وحدة الفكر ، والهدف ، واليد والارادة في العمل ، والاستعداد التام للتضحية .

.

هذه العموميات لا ينبغي فصلها عن واقعها ، عن البراهين العملية التي تؤيدها . واذا كانت هذه العموميات تنطبق على تعابير متعددة . متباينة بدات ظهورها الى الوجود في عام ١٩٥٨ ، وامتدت الى عامنا هذا . فان لكل مجموعة من هذه التعابير

مرحلتها الزمنية التي كان لها رجالها ، وسلطانها ، وتدبيرها ، وتنظيماتها .
وايديولوجيتها ، وشعاراتها . لذا لا بد من دراسة هذه المراحل الزمنية . وتبيان
خصائصها ، وبحث اهم التدابير التي اتخذت فيها في مختلف نواحي الحياة
الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والايديولوجية ، والتنظيمية . وكل هذا
على ضوء خصائص المرحلة الانتقالية التي عنتها الاشتراكية العلمية ، واستنادا الى
اسسها في التحويل الاشتراكي .

لهذا نقسم بحثنا الى المراحل الرئيسية التالية :

- ١ - مرحلة الوحدة مع مصر الممتدة بين ١٩٥٨ / ٢ / ٢٢ - ١٩٦١ / ٩ / ٢٨ .
- ٢ - مرحلة الانفصال الممتدة بين ١٩٦١ / ٩ / ٢٨ - ١٩٦٣ / ٣ / ٧ .
- ٣ - مرحلة حكم حزب البعث العربي الاشتراكي البائدة في فترة
١٩٦٣ / ٣ / ٨ ، وهي المرحلة التي يمكن تجزئتها الى ثلاث فترات : فترة ١٩٦٣ / ٣ / ٨ -
١٩٦٦ / ٢ / ٢٣ ، وفترة ١٩٦٦ / ٢ / ٢٣ - ١٩٧٠ / ١١ / ١٥ ، وفترة ١٩٧٠ / ١١ / ١٥ -
الى يومنا هذا .

و سنقتصر في هذا المؤلف على بحث المرحلة الاولى .

« المرحلة الانتقالية الى الاشتراكية »
في عهد الوحدة المصرية — السورية

الجزء الاول

الباب الاول

الاشتراكية العلمية والمرحلة الانتقالية

الاشتراكية العلمية و « المرحلة الانتقالية »

في كل مرحلة من المراحل الثلاث التي نوهنا عنها . كان شعار تبني الاشتراكية شعارا اساسيا لنظام الحكم القائم فيها : رغم اختلاف مفاهيم وحدود ومحتوى هذه الاشتراكية فاذا كانت « الاشتراكية التعاونية الديمقراطية » شعار المرحلة الاولى ، وكانت « الاشتراكية العربية » شعارا قد تردد مرارا في المرحلة الثانية ، فان « الاشتراكية » كانت شعار المرحلة الثالثة ، وكثيرا ما اخذ شعار « الاشتراكية العلمية » يحتل مكانه البارز لا سيما في الفترة الثانية من المرحلة المذكورة . وما دام لكل مرحلة اشتراكيته ، وما دامت الاشتراكية هي بناء لا يمكن انهاءه بين ليلة وضحاها ، لذلك كان في مفهوم الانظمة القائمة في هذه المراحل ان المجتمع يمر في « مرحلة انتقالية » ، وتبدى هذا المفهوم بشكل واضح : وبشعارات متنوعة . في المرحلة الثالثة ولا سيما في الفترة ما قبل الاخيرة .

ولكن هل يكفي اطلاق الشعار ليكون هذا الشعار ذا محتوى علمي صحيح وما هو نصيب هذا الشعار من محتواه العلمي في كل مرحلة على حدة ؟ صحيح ان تدابير تقدمية هامة قد اتخذت في الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٧٤ . وان تحولات اقتصادية واجتماعية جذرية قد حدثت فيها ، ولكن هل يعني هذا اننا نجتاز مرحلة انتقالية ؟ وان على اساس هذه المرحلة يجري تحويل المجتمع السوري بصورة متلائمة معها ؟ واننا سنتوصل الى بناء الاشتراكية خلال فترة زمنية معينة ؟ الجواب على ذلك لا بد . اولاً من معرفة اساس المرحلة الانتقالية وجوهرها ، وقطاعاتها الاقتصادية وقواها الاجتماعية ونضالها الطبقي ، وتناقضاتها وشروط قيامها واستمرارها وظفرها ، وتنوع اشكالها . . . الخ ثم مقارنة هذا كله مع الواقع الذي عاشه وطننا في كل مرحلة ، ودراسة التدابير التي اتخذت فيه لاجراء التحويلات الاقتصادية والاجتماعية . ومدى قوة هذه التحولات وطبيعة القوى المسيرة لها ، لنصل بعد هذا الى معرفة الواقع الذي نعيشه ، وتطور هذا الواقع ، والافاق التي تنتظره على ضوء تصارع القوى في الداخل والخارج .

فماذا تعني الاشتراكية العلمية بالمرحلة الانتقالية ؟

تمر الانسانية في تطورها عبر تشكيلات اقتصادية اجتماعية متعددة متنوعة . عرف التاريخ منها الشيوعية البدائية ، وعهد الرق ، وعهد الاقطاع . والمرحلة الرأسمالية ، والمرحلة الشيوعية . بعض المجتمعات دخل المرحلة الاخيرة ، وكثير منها ما يزال يعيش في المرحلة الرأسمالية ، وبعضها الاخر ما انفك يعيش في عهد الاقطاع . . .

الخ . ولكل من هذه المراحل اسلوب انتاجها وطبقاتها . وتناقضاتها ، ولكل طبقة ايدولوجيتها .

بيد ان الانتقال من مرحلة الى اخرى ، ارفع درجة في سلم التطور ، يكاد يكون رتبيا عاما شاملا ، لولا بعض امكانيات القفز الى مرحلة ابعد من التالية ، اذا ما توفرت شروط وظروف معينة .

ومن خلال عمليات التطور في المرحلة المعينة تخلق المقدمات المادية الضرورية للانتقال من المرحلة القائمة الى مرحلة جديدة اكثر تقدما ورقيا وثورية . كما تولد وتتطور وترعرع تلك القوى الاجتماعية الجديدة التي يتجسد فيها الجديد ، وتحمل لواء الثورة على القديم ، وتعمل على تحطيمه ، وعلى بناء نظام جديد ، واسلوب انتاج جديد .

ولا تعني الثورة التي تنطبع للاطاحة بالنظام القديم اكثر من وسيلة لاستيلاء القوى الاجتماعية الجديدة ، على السلطة ، وتوجيهها في صالح تصفية العلاقات الانتاجية القديمة وانشاء علاقات انتاجية جديدة . وبناء المجتمع الجديد وفرض ايدولوجية جديدة تتلاءم وهذه العلاقات .

هذه التحولات الجذرية التي يمتد انتصار الثورة الاساس الاول لها ، لا تتم فورا ، ولا بد لاتمامها من مرحلة زمنية قد تطول وقد تقصر ، نسميها بالمرحلة الانتقالية .

وعند قيام الثورة الاشتراكية للانتقال بالمجتمع من النظام الرأسمالي الى النظام الاشتراكي يصبح هدف المرحلة الانتقالية تصفية سلطة المستثمرين الرأسمالية ، وتجريدكم من وسائل الانتاج الرئيسية والقضاء على علاقات الانتاج الرأسمالية ، واقامة وتوطيد العلاقات الانتاجية الجديدة والغاء استثمار الانسان للانسان ، والقضاء على تقسيم المجتمع الى طبقات ، وتحويل كافة اعضاء المجتمع الى شغيلة وتطوير القوى المنتجة تطورا عظيما ، وخلق محتوى اشتراكي للثقافة ، وانشاء الكوادر العلمية والفنية المتلائمة مع تطور القوى المنتجة ، ورفع المستوى الثقافي والفكري والصحي لجماهير الشغيلة ، وتصفية الاضطهاد القومي ، وتضمينه قوة الوطن الدفاعية ... الخ .

ويتفاعل طول الفترة الانتقالية او قصرها مع مستوى التطور الاقتصادي الذي بلغه الوطن المعين سابقا ، ومع سمات النضال الطبقي ، ومقدرة الطبقة العاملة وجماهير الشغيلة ، التنظيمية ، والنضالية والسياسية والايدولوجية ، والعلمية والفنية . ومع الوضع الدولي ونسبة قوى التقدم والرجعية .

بيد ان خط الثورة الاشتراكية لا يعني ، دائما ، الظفر في بناء الاشتراكية . لا بد لتحقيق هذا الظفر من « مراعاة » قانونيات كثيرا ما يؤدي خرقها الى فشل ذريع .

١ - قيادة الطبقة العاملة لجماهير الشفيلة :

لما كان النظام الرأسمالي يقوم على استثمار العمل المأجور ، وكانت الطبقة العاملة هي المستثمر الاول في هذا النظام ، وكانت المدير الاساسي لوسائل انتاجه الآلي ، وادوات عمله ، لذلك كانت هذه الطبقة اوعى الفئات الاخرى من الشفيلة وصاحبة المصلحة الاولى في تحطيم هذا النظام واقامة نظام اخر لا تصبح فيه قوة العمل سلعة مثل بقية السلع ، ويبطل فيه العمل المأجور ، ويلغى فيه استثمار الانسان للانسان . هذه الطبقة العاملة لا تملك شيئا غير قوة عملها وبؤسها ولذلك كانت اكثر فئات الشفيلة ثورية واستقامة وحزما . لذلك كان تحطيم سلطة الطبقة المستثمرة وتجريدها من وسائل انتاجها لا يمكن ان يتم الا على ايدي طبقة الشفيلة بقيادة الطبقة العاملة .

٢ - الطليعة الثورية الواعية :

كما لا بد ان يكون على راس الطبقة العاملة حزب ثوري منظم ، متمرس ، مجرب ، له نظريته الثورية العلمية القائمة على وعي قوانين التطور في الطبيعة ، والمجتمع والفكر والعمل ، قوانين الاشتراكية العلمية . فاي حزب برجوازي صغير لا يمكن ان يكون ثوريا علميا ، ولا يمكن ان يسير بالثورة الاشتراكية حتى النهاية فيما اذا ساهم فيها او بداها . لان عقلية البرجوازية الصغيرة ، وروح المصلحة المادية والنفعية التي ينطوي عليها ، تفرضان عليه السير بالحركة مدا وجزرا ، وتدفعان به الى المصالحات والتنازلات وحتى الى خيانة المبادئ الثورية والتحالف مع الطبقة المستثمرة ذاتها ، في ظروف معينة ، زد على ذلك ان نظرية الاشتراكية العلمية غالبا ما تبقى بعيدة عن ادراك هذه البرجوازية ، وهي تعمل فيها تشويها وتحريفا ينسجمان مع عقليتها ومصالحها الانانية . وهذا كله لا ينفي وجود افراد في صفوفها يريدون الاشتراكية ، ويعملون لها مخلصين ويصبحون جنودا لها بعد تحررهم من قيود طبقتهم ونفعيتها . وانايتها .

٣ - الثورة :

لما كانت الدولة هي الاداة الاساسية لتوطيد سلطة الطبقة السائدة ، ضد الطبقات المسودة ، وكان جهاز الدولة الرأسمالية انما وجد لحفظ مصالح الطبقة الرأسمالية ضد الطبقة العاملة والشفيلة ، وكانت الطبقات السائدة لا يمكنها ان تتخلى عن

مصالحتها الا بالقوة لذلك كان لا بد للطبقات المستثمرة من اللجوء الى العنف من اجل القضاء على الطبقات المستثمرة ، وعلى امتيازاتها الطبقية ، ومن اجل تحطيم الاستثمار والعلاقات الانتاجية القائمة على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ان الثورة هي الطريق الوحيد لحل التناقضات الصدمية اللازمة لاسلوب الانتاج الاستثماري ، ولفتح الطريق امام بناء الاشتراكية .

بيد ان مفهوم الثورة لا يقتصر على مفهوم الحرب الاهلية والانتفاضة المسلحة على السلطة القائمة فقط . انه يعني هذه الروح التي تدفع الطبقات المستثمرة للقيام باعمال تهدف الى السيطرة على الحكم والاطاحة بالطبقات المستثمرة . وهذا يعنى توفر امكانيات اخرى لبلوغ السلطة غير الحرب الاهلية . فقد عرف التاريخ مثلاً ظروفًا تمكنت فيها الطبقات المستثمرة من بلوغ السلطة من دون ان يبلغ تطور قواها حداً يتيح لها التغلب على الطبقات المستثمرة لولا هذه الظروف . وهي حال تنطبق على اوضاع كثير من بلدان الديموقراطيات الشعبية التي لعب الجيش الاحمر الدور الاول في تحريرها .

كما ان الانقلابات العسكرية التي برزت كظاهرة جديدة في حياة البلدان النامية يمكن ان تخلق امكانية امام القوى التقدمية المنظمة الواعية ، لبلوغ السلطة والاطاحة بالطبقات المستثمرة ، وان كانت هذه الانقلابات ذات حدين . وكثيراً ما تحدث في صالح الاستعمار والامبريالية والرجعية .

لهذا كان العنف الثوري اللازم للاطاحة بالطبقات المستثمرة يمكن ان يأخذ اكثر من شكل واحد . وتنوع الاشكال يتلاءم مع تنوع الشروط الموضوعية الداخلية منها والخارجية ، كنسبة القوى الطبقية ووضع الطبقة العاملة التنظيمي ونضجها السياسي ونفوذ طليعتها الثورية وقدرتها ودرجة مقاومة الطبقة المستثمرة والوضع الدولي . والامر الهام هو مراقبة هذه الظروف ووعي تفاصيلها بكل دقة ، واعداد القوى التقدمية لكل مفاجأة واتخاذ التدابير اللازمة للاستفادة من كل ظرف .

٤ - ديكتاتورية البروليتاريا :

ان الظفر بالسلطة لا يعني خلود هذا الظفر بالضرورة . كما ان انهزام الطبقات المستثمرة سياسياً لا يعني انهزامها نهائياً ، ما دام هنالك اساس اقتصادي لبقائها وترعرعها ، ودعامات رجعية في اجهزة الحكم تؤيدها ، وايدولوجية الى جانبها ، وامبريالية تعمل من اجل اعادتها .

ثم ان المرحلة الانتقالية تجري دائماً في اطار من النضال الطبقي الضاري ، وهي تتطلب القيام باجراء تحويلات جذرية في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية والفكرية ، من أجل خلق المقدمات الضرورية لبناء الاشتراكية .
لهذا كله لا بد من سلطة ثورية واعية حازمة وهي صفات لا تتجسد على حقيقتها
الا في ديكتاتورية البروليتاريا ، نظرا لطبيعة البروليتاريا الثورية الحازمة التي تنفرد
بها بين الحركات الثورية التي تريد القضاء على الاستعمار .

ويحاول اعداء الاشتراكية تصوير هذه الديكتاتورية على انها تحطيم للفرد
والحرية والكرامة الانسانية وسيف مسلط على الرؤوس . ولكن أي فرد واية حرية
واية كرامة يراد بهذا ؟ ان الاعداء يريدون التعميم قصد التشويه والتخريب ونسف
الثقة بهذا النظام الجديد . صحيح ان للبروليتاريا ديكتاتوريتها ولكنها ضد من ؟ انها
ضد المستثمرين المطاح بهم ، ضد امتيازاتهم وقواعدهم الاقتصادية ، وضد كل
محاولة لعودتهم الى السلطة من جديد ، انها ضد مؤامراتهم وتخريبهم وسمومهم .
وهي في الوقت ذاته في سبيل حربة الانسان الشفيل ، في سبيل بناء الاشتراكية ، في
سبيل تطوير المجتمع وبناء الاقتصاد الوطني الجديد على اسس جديدة وتحقيق
التصنيع ، وخلق ثورة تكنولوجية وفنية وفكرية وثقافية وصحية اي في سبيل سعادة
الجماهير الكادحة ، وفي سبيل الانسان الذي يريد تحقيق انسانيته لأول مرة عبر
تاريخ الانسانية الطويل .

٥ - اتحاد الطبقة العاملة والفلاحين وكافة فئات الشفيلة :

ولا بد لنجاح المرحلة الانتقالية وبناء الاشتراكية من اتحاد الطبقتين الاساسيتين
في المجتمع الاشتراكي ، طبقة العمال وطبقة الفلاحين وكافة فئات الشفيلة الاخرى .
هاتان الطبقتان هما الطبقتان التي يقوم على سواعدهما بناء المجتمع الجديد ، ولهما
كل المصلحة في قيام هذا المجتمع ، وفي عدم العودة الى ماضي الاستثمار والاضطهاد .
وليس بين الطبقتين اي تناقض صدامي يدعو الى انتفاض الواحدة ضد الاخرى .
واذا كان هنالك من تناقضات ثانوية موروثة عن الماضي ، فهي تناقضات غير صدامية،
ولا بد من تصفيتها مع تطوير القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية ومع رفع مستوى
الشفيلة في الريف والمدينة، ومع تصفية التناقض بين العمل الجماعي والعمل الفكري،
بين المدينة والقرية ...

بيد ان هذا كله لا يعني ان الاتحاد يتحقق من ذاته ، وان يتولد بشكل عفوي .
سحيح ان اسس الاتحاد قائمة وطبيعة النظام الجديد تساعد على خلقه وتوطيده .
ولكن يبقى الانسان هو العنصر الاول الدافع الى هذا الاتجاه أو ذاك . ان السياسة
الواعية العلمية الثورية التي تنتهج من قبل الطبقة العاملة تجاه طبقة الفلاحين هي

التي من شأنها ان توطد هذا التحالف وان تجعل منه صخرة تتحطم عليها كل مؤامرات الرجعية والامبريالية ، في حين ان سياسة طائشة غبية لا تنظر الى ابعد من الانف ، تكون عاملا قويا في تحطيم هذا الاتحاد وفي تحطيم اساس من اهم اسس ديكتاتورية البروليتاريا وبناء الاشتراكية . وهنا لا بد من التعرض الى قضية هامة بالنسبة الى ديكتاتورية البروليتاريا هي قضية البرجوازية الصغيرة . فحل هذه القضية بنجاح يساعد البروليتاريا في اداء رسالتها . في حين ان الفشل فيها يعرض النظام الجديد الى مخاطر كبيرة . وخطورة هذه القضية تنأتى عن احتلال هذه البرجوازية مكانا هاما في الاقتصاد الوطني . لاسيما في البلدان النامية او الضعيفة في تطورها الرأسمالي ، وعن ضخامة عدد افرادها ، وعن تنوع وتعدد وتشابك مشاكلها ، وعن طبيعة هذه البرجوازية القائمة على التردد بين السماء والارض . انها تشرأب الى السماء لتحلم بالوصول يوما الى مكانة البرجوازية المتوسطة والكبيرة ، وتنطلق الى الارض لستري المأسوي التي تعيشها الطبقة العاملة . انها تسعى الى الفنى وتريده ولكن القوانين الاقتصادية الرأسمالية تحدث آثارها الفاجعة فيها فتجعل الافلاس شائعا في صفوفها . ويدفع استثمار الرأسمال الضخم بها الى حياة الكدح والجد المتواصل دون تحقيق هيش كريم لها . هذه الفئة تقدر الملكية الفردية وتهل للربح الفردي ، وتقدم عملها بمساعدة ادوات العمل البسيطة وتقتدر على نفسها سعيا وراء الفنى . انها تخاف الثورة الاشتراكية اعتقادا منها انها ضد ملكيتها ، وضد آمالها في تحقيق الفنى الذي تحلم به . هذه الفئة ثورية لتدفع عن نفسها غائلة الجوع ، ولكن ثورتها قائمة على الحسد والانانية . ان الثورة التي تريدها هي ثورة الفقر الفردي ضد الفنى الفردي ، ثورة الخوف من الفقر ومن اجل الكسب . لذلك كانت ثورتها مطبوعة بالمحدودية والانتهازية والنفعية والنفس القصير . ومن هنا كانت خطورة امكانية انحيازها الى جانب البرجوازية المتوسطة والكبيرة في صراعها ضد ديكتاتورية البروليتاريا وتقبلها لفكرة المصالحات والمساومات وقيامها بالطعن من الظهر ، ومن هنا ايضا كانت براعة البروليتاريا عندما تنتهج سياسة علمية حكيمة حيالها تؤمن عزلها عن البرجوازية وايدولوجيتها ، وتضمها الى قيادتها ، وتدفع بها الى السير تحت لوائها .

ان الانتاج السلمي الصغير الذي تقوم عليه ملكية هذه الفئة من البرجوازية هو التربة الصالحة لنمو بذور الرأسمالية . كما ان ايدولوجية البرجوازية الصغيرة ترتبط بألف سبب بايدولوجية البرجوازية الضخمة والمتوسطة . لذلك كان على البروليتاريا ان تتخذ تدابير جذرية ولكنها هادئة وتطورية في هذا المجال . فلا بد لها من مساعدة هذا الانتاج ومده ماديا وتكنولوجيا وفنيا وتنظيمه على اسس تعاونية متدرجة ، كما لا بد لها من رفع المستوى الفكري والثقافي والسياسي والتوجيهي بغية الارتقاء بالايدولوجية النفعية الضيقة الى الايدولوجية التعاونية الثورية البناءة .

٦ - تصفية الاساس الاقتصادي الاستثماري :

يقوم النظام الرأسمالي على تملك قلة من الناس أهم وسائل الانتاج في المجتمع وبالتالي ، تملك منتج هذه الوسائل ، كما تقوم على العمل المأجور ، واستثمار الطبقة العاملة وغيرها من جماهير الشغيلة بهذا الشكل أو ذاك . لهذا كانت السلطة السياسية التي تتمتع بها الطبقات المستثمرة مستمدة من هذا الاساس الاقتصادي ، وتستخدم لتوطيده وتوسيعه . فما دام هذا الاساس قائما يبقى خطر عودة الطبقات المستثمرة الى الحكم ولو ازيحت عنه في فترة من الزمن . لذا لا بد من قيام البروليتاريا بتحطيم هذا الاساس الاقتصادي عن طريق انتزاع الارض ، والاخراج ، والمعامل ، والمصانع ، والمصارف ، وطرق النقل ووسائله ، والطاقة ، ... الخ من أيديها ووضعها في يد الشعب العامل . وبذلك يقضى على التناقض الاساسي القائم بين الطابع الاجتماعي للعمل وبين شكل الحياة الرأسمالي الخاص . وتنتفي صفة الرأسمال عن وسائل الانتاج ، ولا تعود قوة العمل سلعة من السلع ، وتحطم علاقات الانتاج القائمة على الاستثمار .

٧ - التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج الرئيسية :

ليس العنف هو الناحية الاساسية الوحيدة التي تنطوي عليها ديكتاتورية البروليتاريا . صحيح انه لا بد منه للبروليتاريا لتحطيم مقاومة الطبقات المستثمرة الشرسة . ولكنه عنف لا يتسم بالضرورة المستمرة ، وبالنوعية الواحدة ، وبالوجدانية الفريدة . انه يدوم ما دامت مقاومة المستثمرين ، وتحدد درجته بدرجةها ، وهو الى جانب ذلك لا يعكس اعظم جوهر في هذه الديكتاتورية ، ان الجوهر الاساسي الرئيسي المستمر فيها هو عنصر البناء ، عنصر العمل من أجل تحويل المجتمع ، الى مجتمع اشتراكي فشيوعي .

ان مجرد تجريد الطبقات المستثمرة من أهم وسائل الانتاج لا يفي بالفرض . لا بد من جعل هذه الوسائل ملكا اجتماعيا ، ملكا شعبيا عاما . وبهذا تنشئ البروليتاريا الاساس الاقتصادي الذي يقوم عليه سلطانها السياسي ، وتخلق دعامة التحويل الاشتراكي ، وتوجد الشروط الموضوعية لتخطيط الاقتصاد الوطني .

وفي مجال التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج الرئيسية يلعب التأمين دورا هاما سواء ما كان منه من غير تعويض أو لقاء تعويض جزئي أو كلي . كما يمكن ان يلجأ بالإضافة الى التأمين ، الى الرأسمالية الحكومية التي تشكل من مؤسسات مختلطة يساهم فيها الرأسمال الخاص الى جانب القطاع العام .

هكذا تخلق الشروط لتصفية العلاقات الانتاجية القائمة على الاستثمار ولخلق علاقات انتاجية جديدة هي العلاقات الاشتراكية .

٨ - التصنيع الاشتراكي :

ان القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية هو سد حاجات الشعب العامل المتنامية باستمرار . وهو هدف لا يمكن تحقيقه الا عن طريق تطوير القوى المنتجة في المجتمع ، عن طريق خلق الاساس المادي التكنيكي .

ان النظام الرأسمالي يورث ، في البلدان المتطورة ، جزءا هاما من هذا الاساس المادي للنظام الجديد . ومع هذا فلا بد من اجراء تحويل جذري في بنية الانتاج الاجتماعي الموروث ولتصفية سوء توزيع الانتاج فيه . اما الامبريالية وجهازها الاستعماري فيترك البلدان النامية في حالة يائسة من التخلف ، وذات جهاز انتاجي ضعيف ضحل الانتاجية ، ولا يناله التطور الا في بعض قطاعاته . لذلك كان لا بد من خلق فروع اساسية حيوية جديدة - وتطوير القطاعات الاخرى على اسس جديدة .

ان التصنيع هو الدعامة الاساسية في خلق الاساس التكنيكي المادي للاشتراكية . فهو يخلق الصناعة الثقيلة ، ويوجد الفروع الجديدة ، ويوسع الفروع القديمة ، ويعيد بناء الاقتصاد الوطني على اساس تكنيك آلي طبيعي ، ويؤمن وتيرات نمو سريعة له ، ويتيح امكانية توزيع القوى المنتجة على اسس عقلانية ، واستثمار مختلف انواع الثروات الوطنية ، ويساعد على خلق كوادرات انتاجية جديدة وتطوير الكوادرات السابقة ، ويفرز قدرة الدفاع الوطنية .

٩ - تحويل الريف اشتراكيا :

ضرورة هذا التحويل تستند الى عاملين اساسيين : اولهما ان الاشتراكية هي الملكية الجماعية لوسائل الانتاج سواء في الصناعة او النقل او التجارة ام في الزراعة . فابقاء الزراعة ضمن اطار الملكية الخاصة في حين تسيطر الملكية الجماعية على الفروع الاخرى ، معناه خلق وضع تناقضي يضعف سلطة البروليتاريا ، ويهددها بالزوال ، ويعرقل السير في بناء الاشتراكية .

اما العامل الثاني ، فهو ان ابقاء الاستثمار الزراعي في اطار استثمار الفلاح الصغيرة معناه الإبقاء على تخلف الزراعة في مجال الاستثمار والتكنيك في الوقت الذي تنمو فيه الصناعة بسرعة كبيرة على اساس التنويع والتكنيك الطبيعي وتعمق التخصص وتقسيم العمل والائتمنة والمكننة . وبمعنى اخر يعني هذا التناقض بين

الزراعة والصناعة مثلا ، عجز الزراعة عن تقديم ما تحتاجه الصناعة من المواد الاولية والمساعدة والغذائية اللازمة لليد العاملة المتزايدة باستمرار . وعجز الزراعة عن تأمين حاجاتها من المنتجات ، اي عرقلة نمو الصناعة كما يعني ذلك ابقاء جماهير الفلاحين في وضع متخلف فيما يتعلق باوضاعها المعاشية والصحية والفكرية . . . زد على ذلك ان وجود الانتاج السلمي الصغير ، يشجع على انبعاث الرأسمالية ونمو البرجوازية الريفية مما يخلق خطرا يهدد البناء الاشتراكي .

لذا لا بد من تحويل الريف تحويلا اشتراكيا وتعميم وسائل الانتاج الاساسية فيه ولكن كيف نقوم بهذا التحويل ؟

هل نصادر الارض كليا ونحولها الى استثمارات حكومية ؟ ام نؤمّم الارض لنضعها تحت تصرف الفلاحين الى الابد على اساس الانتاج الضخم والتكنيك الطليعي ؟ ام نجتمع بين الطريقتين وما هي نسبة كل منهما في هذا الجمع ؟ ثم اي اسلوب ننتهجه من اجل اقامة الانتاج الضخم واستخدام التكنيك الطليعي ؟ هل نلجأ الى القوانين والمراسيم بمعزل عن الجماهير ونؤمن بذلك السرعة في التنفيذ ؟ ام نلجأ الى الجماهير ذاتها ونعتمد اسلوب الاقتناع والطوعية وبالتالي التدرج في التنفيذ ؟ وهل نصادر الارض بتعويض ام بغير تعويض ؟ وهل نقدمها الى الفلاح لقاء تعويض ام بالمجان ؟ وهل نبدا بأرقى اشكال التعاون في الاستثمار ام نبدا بأبسط اشكال التعاون لننتقل فيما بعد الى اكثرها تعقيدا ؟ وهل نوزع الدخل حسب العمل ام حسب مساحة الارض المقدمة من الفلاح للتعاونية ام حسب العاملين ؟ وهل نشرك اغنياء الفلاحين في عملية التحويل ومتى نشركهم ؟ والى متى ؟ وضمن اية حدود ؟

هذه الاسئلة وما شابهها لا يمكن الاجابة عليها بمعزل عن الظروف الموضوعية التي يعيشها الوطن الذي يريد اجراء التحويل فيه . وكل محاولة لتطبيق تدابير منقولة من بيئة اخرى دون وعي الظروف الموضوعية واخذ الظروف الخاصة بعين الاعتبار ، معناها الابتعاد عن الجوهر والتمسك بالشكل ومعناها ، بالتالي ، التعرض لمخاطر الفشل الكثيرة .

ليس الفلاح ذا طبيعة ثورية متواصلة حازمة . ان ثورته محدودة الاستثمار ، مشوبة بالنفعية الشخصية . انه يثور من اجل رفع ظلم شخصي ، ونسوال ارض خاصة ، وتحسين معيشة فردية ، ولكن هذه الثورة تضعف وتتضاءل اذا ما حقق الفلاح الثائر مطالبه الذاتية ، وسرعان ما ينقلب الى عنصر محافظ متمسك بما حصل عليه ، وعامل على زيادته وتوسيعه اذا ما تمكن من ذلك وسمحت الظروف به .

كما ان هذا الفلاح الذي اعتاد ادارة استثمارته ، فرديا ، طوال العصور ، لا يستطيع تفهم العمل الجماعي على حقيقته والتلاؤم معه الا بصعوبة وبصورة متدرجة . زد على هذا استعداد الفلاح الواسع التأثير بايديولوجية الطبقات المستثمرة

المعادية للاشتراكية ولكل عمل جماعي مشترك .

لذا كانت عملية تحويل الريف عملية معقدة صعبة يحتاج النجاح فيها الى تبني خط علمي حازم يعرف ما يريد ، ويعرف نقطة البدء والنهاية ، ويعرف الاساليب الملائمة لكل مكان وظرف ويعتمد الجماهير الفلاحية عمادا للتحويل ، ويؤمن بمبدأ الافناع والطوعية والتدرج في الاشغال من العمل الفردي الى العمل الجماعي ، ومن البسيط الى المركب ، كما يتطلب النجاح فيها الى قيام الصناعة ، بشكل خاص ، بتلبية مطالب الاستثمار الزراعي من الجرارات والادوات والالات والاسمدة والمحروقات والطاقة ... الخ. ومن خلال هذا كله ، ومن خلال تقديم مختلف أنواع المساعدات الاخرى تؤمن جماهير الفلاحين ، اكثر من اي وقت مضى ، بان النظام القائم يعمل ايضا لمصلحتها ككل ، وكفرد ، وان الطبقة العاملة جديرة بقيادتها والسير بها نحو تحقيق الاهداف المشتركة . وبذلك تكون العامل الحاسم في تطوير الريف، وفي تصفية العلاقات الانتاجية السابقة فيه ، واقامة وتوطيد العلاقات الانتاجية الجديدة .

١٠ - الثورة الثقافية :

ان المجتمع الاشتراكي هو مجتمع الجماهير ، ومجتمع الانتاج التكنيكي التقدمي الواسع ، لذا لا بد من احداث ثورة ثقافية في صفوف الجماهير تمكن من تحقيق مهمات المجتمع الاشتراكي . ان الجهل ، وشبه الجهل ، شأنهما شأن الاستثمار ، هما اعداء الطبقة العاملة وجماهير الشغيلة . لا بد للاشتراكية من تطوير العلم ، والثقافة والتكنيك ، وربط هذه اوثق ارتباط بالجماهير التي هي مدعوة لادارة الدولة والمجتمع والانتاج والاقتصاد بمجمله . وبدون هذه الملاكات الواعية الفنية العالمية المخلصة لا تستطيع الاشتراكية تحقيق مهامها الانسانية . كما يلعب توسيع الثقافة الشعبية وتعميقها دورا اساسيا في توطيد سلطة البروليتاريا وتدعيم بناء الاشتراكية . ومن اجل هذا وذاك لا بد من تصفية الامية وشبه الامية ، واعادة تثقيف الاخصائيين الناشئين في احضان الرأسمالية بالثقافة الاشتراكية ، وغرس مفاهيم اخلاقية جديدة تقتلع بذور الانانية والتفعية والفردية والفوضوية وروح اللامبالاة والتنكر للوطنية والاممية من نفوس الناس المرضى بها .

وبصورة عامة لا بد من اقتلاع كل اثر للايديولوجية البرجوازية في النفوس ، وغرس الايديولوجية الاشتراكية الجديدة بكل الوسائل الممكنة . ان عدم الالتزام بهذا الامر يعرض سلطة البروليتاريا للخطر ، ويضعف كل تدبير تقدمي متخذ ، ويبقى طبقة الشغيلة، وفئات البرجوازية الصغيرة خاضعة لتاثير الايديولوجية البرجوازية . مما يضعف الروح الثورية في النفوس ، ويساعد على التردد ، ونشر الفوضى، ويشل

الخطوات الحازمة التي يتطلبها السير بالمجتمع نحو بناء الاشتراكية ، ونحو بسناء الشيوعية فيما بعد .

ان الثورة الثقافية . وزرع الايديولوجية الجديدة ينبغي ان ينالا الانسان حيثما وجد ، وفي اي عمر كان . وان يصبح شعار كل اداة تستخدم لهذه الغاية ، كالكتاب والصحف والاذاعة والتلفزيون والمجلات ، والافلام . والمعارض ، والفن والموسيقى ، والمدرسة والنادي ، والنقابة ، والمعهد ، والملاعب ، والمستشفى ، واماكن الاستجمام ، واماكن العمل وغير ذلك .

١١ - تصفية الاضطهاد القومي :

الاضطهاد القومي نتيجة حتمية للنظام القائم على الاستثمار . فاذا اتاح النظام لفئة ان تستثمر فئات اخرى من قوميتها ذاتها ، فهو ، من باب أولى ، يتيح لها استثمار لا شغيلة قومية ثانية ، بل وفئات كثيرة من طبقاتها الاخرى . ولتوطيد هذا الاستثمار لا بد للطبقة المستثمرة من انتهاج سياسة عدائية نحو القوميات الاخرى . وقيام البروليتاريا بقلب سلطة الطبقات المستثمرة في وطنها ، وتصفية استثمار الانسان للانسان فيه ، لا بد له وان يصفى ايضا استثمار طبقة من قومية معينة لطبقات قومية اخرى . وبالقضاء على هذا الاستثمار يقضى على السبب الاول في العداء القومي ، ويحل مكانه مبدأ التعاون والتآخي بين القوميات ومراعاة المنافع المتبادلة ، التي تمثل ، في الاساس ، بمنافع طبقة الكادحين في كل قومية .

ليس الخطر ان تكون هنالك قوميات متعددة في الوطن الواحد ، ولكن الخطر يكمن في استثمار قومية لقومية اخرى . وفي سياسة عداء الواحدة للآخرى . ان مهمة طبقة بروليتاريا القومية الام في هذا الوطن ان تقضي على اسس الاضطهاد القومي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وان تنتهج سياسة التسامح نحو القوميات الاخرى . فتقرر لها حق تقرير مصيرها ، وحق اقامة كيان قومي لها . وحق التكلم والتعلم بلفتها ودراسة آدابها وثقافتها وتاريخها وفنونها ، بعد ان تكسب المظهر القومي جوهر «اشتراكيا» . ان كل تبني لمبادئ الاشتراكية العلمية ، مرافق باستمرار الاضطهاد القومي وتضييق الحقوق القومية . انما يجعل هذا التبنّي مجرد ادعاء لا طائل تحته ، ويحول المبادئ الى مجرد ثروة لفظية .

وحق تقرير المصير هذا ، حق قاصر على القوميات الناشئة تاريخيا فوق ارض معينة وضمن اطار لغة معينة ومصالح اقتصادية معينة ، وتكوين شعور مشترك معين . اما الهجرات الاستيطانية التي تحاول بالقوة او اساليب الاكراه الاخرى

اقتلاع قومية من ارضها وتاريخها المتزج بهذه الارض ، لتحل قومية اخرى محلها ، او اشتاتا من قوميات مختلفة ذات طابع ديني واحد ، فهي لا تخرج عن نطاق شريعة الغاب ، ولا تكسبها هذه الشريعة اي حق في هذه الارض مهما طال الزمن وتعمق الاستيطان وانسع .

١٢ - الاممية البروليتارية :

لا بد للبروليتاريا في نضالها ضد الراسمال والاستثمار ، وفي سبيل بناء الاشتراكية من تضامن اممي يقوم على التعاطف بين شغيلة الامم المختلفة وعلى الدعم والمساندة والتأييد المادي والمعنوي . هذا الشعور المشترك والتعاطف المادي والمعنوي انما هما وليدا الخضوع المشترك لاضطهاد الراسمال واستثماره . ونتيجة لضرورة النضال المشترك ضد العدو المشترك . هذا التعاطف والتضامن البروليتاريان هما اقوى وامتن من التضامن الظاهري بين طبقات المستثمرين وفئاتها . ذلك ان التضامن الاخير يقوم في اطار من مبدأ الاستثاء ، ومبدأ التناقض الصدامي ، في حين ينعدم هذا في الاممية البروليتارية . ويكتسب هذا التضامن والتعاطف في المرحلة الامبريالية من تطور الراسمالية ولاسيما في مراحل ازمتها العامة ، أهمية خاصة . ان تمركز الراسمال ، المتزايد في الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والتجارة والمصارف ، وتعمق التشابك بين الراسمال الصناعي والزراعي والمصرفي ، واتساع أسس سلطان الراسمال المالي ، وتعاطف تصدير الراسمال الى الخارج ، واحتدام الصراع العالمي من أجل اعادة اقتسام العالم ، ومن أجل السيطرة والتفلفل في البلدان المستضعفة بالاضافة الى التقدم الرهيب في تكنيك الحرب والابادة ، كل ذلك يجعل تضامن طبقات الشغيلة في مختلف البلدان ضد سيطرة الراسمال والاستثمار ، وضد الحروب العدوانية ، ضرورة اكثر من اي وقت اخر .

ثم ان كل ابتعاد عن روح الاممية البروليتارية معناه الوقوع في شباك التعصب القومي ، وبالتالي في شباك التناحر القومي . فقد تتمكن جماهير الشغيلة في امة ما من الاطاحة بالطبقات المستثمرة في بلدها ، واقامة حكم جماهيري شعبي فيه . ومع هذا ، فقد تثير بعض النزاعات القومية بينها وبين بلدان مسالة أخرى ، او بينها وبين بلد اشتراكي اخر . ان انتهاز مثل هذه السياسة انما يعني التنكر لمبادئ الاممية وللبادى الاشتراكية العلمية ولا تخدم في نهاية المطاف ، غير الامبريالية العالمية والراسمال بشكل عام . وهو امر يعني عدم نقاوة صفوف حزب الطبقة العاملة القائد، من اندساس التحريفين والجامدين عقائديا والانتهازيين فيها وعدم سيطرة ايديولوجية الاشتراكية العلمية على الايديولوجية البرجوازية فاذا لم يقوّم هذا

الاعوجاج في حينه ، تعرض الحكم القائم الى الانعزال التدريجي عن الجماهير ، وعن القوى الاشتراكية في العالم ، وحتى عن القوى التقدمية الاخرى فيه . وقد تدفع هذه الانعزالية المسؤولين الى الانكفاء على القوة في تدعيم حكمهم مما يجرد هذا الحكم من صفته الجماهيرية ، ويضعف بالتالي من تقدميته ، ويعرض المكتسبات الجماهيرية للخطر الشديد .

هذه اهم القوانين اللازمة لظفر الاشتراكية وبناء المجتمع الجديد . وانتهاء المرحلة الانتقالية انما يعني بناء الاشتراكية ، والانتقال الى مرحلة اخرى هي مرحلة اعداد بناء الشيوعية . ان ظفر الاشتراكية يعني تحول القطاع الاشتراكي في الاقتصاد الى نظام اقتصادي اشتراكي مسيطر ، واضمحلال القطاعات الاخرى التي كانت قائمة ، كما يعني استبدال العلاقات الانتاجية بالعلاقات الانتاجية السابقة القائمة على الاستثمار ، وسيطرة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وعودة ثمرات الانتاج للشغيلة انفسهم ويصبح الشعار السائد « من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله » . ويعني ظفر الاشتراكية ايضا خلق الاساس المادي التكنيكي للاشتراكية عن طريق التصنيع وتحديث وسائل الانتاج ونشر الانتاج الآلي الضخم ، وتحويل الريف اشتراكيا . وهذا فضلا عن التبدل الجذري في حياة المجتمع المادية التي تسيطر عليها القوانين الاقتصادية الاشتراكية بدلا من القوانين الاقتصادية الرأسمالية . وطبعي ان القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وعلى استثمار الانسان للانسان ، انما يعني القضاء ايضا على تناقضات النظام الرأسمالي كالتناقض بين الرأسمال والعمل ، والتناقض بين قوى الانتاج والعلاقات الانتاجية ، بالاضافة الى القضاء على التناقض الناشئ في المرحلة الانتقالية بين الاشتراكية المتطورة وبين الرأسمالية المنهارة ، بين السلطة السياسية الطليعية وبين الاساس الاقتصادي المتخلف ، بين الصناعة الاشتراكية الضخمة وبين الاقتصاد الفلاحي الفردي الصغير . وهذا عدا عن شق الطريق امام تصفية تناقضات اخرى ، كالتناقض بين المدينة والقرية ، والتناقض بين العمل الجسماني والعمل الفكري ... الخ .

كما يرافق ظفر الاشتراكية تبدل جذري في بنية المجتمع الطبقية . فتصفى طبقة الاقطاعيين وكبار الملاكين والاغنياء في الريف ، ويقضى على طبقة المستثمرين الرأسماليين هنا وهناك ، وتغير اتجاهات مسيرة البرجوازية الصغيرة عن طريق تحديث انتاجها ومركزته تعاونا ، وخضوعه لتطلبات الخطة العامة ، وعن طريق تقليص الايديولوجية البرجوازية في صفوفها وتدعيم الايديولوجية الاشتراكية . وتنقلب الطبقة العاملة من طبقة مستثمرة مسحوقة ، محرومة من السلطة ، جاهلة الى هذا الحد او ذاك ، الى طبقة منظمة ، سائدة ، تمتلك اعنة السلطة ، وتفرض ارادتها المثلة لارادة الشعب

على الطبقات المستثمرة من قبل ، وتمتع بالثقافة الواسعة ، وتهضم التكنيك . وتلم بالفن متحولة الى طبقة خلاقة مبدعة بناءة ، اما طبقة الفلاحين فتصبح سيدة امرها . وتحول الى قوة واعية تسهم في حكم المجتمع الجديد وفي بنائه وتمتلك الانتاج الآلي الكبير . واما فئة المثقفين فتتحول فيها اريستقراطية الفكر وابراجة العاجية السى ديموقراطية ، عن طريق ارتباط هذه الفئة بالشعب والانتاج . وهذا فضلا عن تحسين وضع مختلف طبقات الشفيلة وفئاتها المادي . فيزداد الدخل ، وتبديل شروط العمل تبديلا جذريا وتحسن شروط السكن . والعناية الصحية ، وتزدهر الرياضة، وينتشر التمتع بالفن ، ويرتفع المستوى الثقافي والعلمي ... الخ .

ويعنى ظفر الاشتراكية ايضا ، فيما يعنيه ، تصفية التباين السياسي والاقتصادي بين الامم ، وتطوير اقتصاديات مختلف القوميات وثقافاتها ولفاتها وتغلبها القومية ، لتفتح ازهار كل قومية ، ولتساهم في بناء المجتمع الجديد ، وفي اغناء التراث الانساني التقدمي وبذلك تصفى اسس التناحر القومي لتقوم اسس التعاون القومي واخوة مختلف القوميات .

ومع ظفر الاشتراكية تتغير ايضا وظيفة الدولة . فيقضى على وظيفة سحق المستثمرين وتصبح الدولة للشعب العامل كله مهما كان منبت العضو الطبقي السابق . وتتطور وظيفة الدولة التربوية الثقافية والتنظيمية الاقتصادية تطورا كبيرا . وتجذب مختلف منظمات الشعب الى المساهمة الواسعة في ادارة الاعمال الاجتماعية وهذا عدا عن تطور وظيفتها الدفاعية عن الوطن ، ووظيفتها في المحافظة على الملكية الاجتماعية وعلى مكاسب الشعب العامل .

...

هكذا تثبت الافكار الماركسية اللينينية اصلتها وحيويتها ، وجدارتها بالحياة . وقدرتها على نفس القديم البالي ، وبناء الجديد المشرق . وهكذا تعيد هذه الافكار للانسان انسانيته ، وتمكنه من الابداع، والخلق، والتمتع بالحرية ، والديموقراطية، والكرامة الانسانية . وتجعل القوة في خدمة العدل ، والعدل شعارا للمجتمع ، وتنقذ الانسانية من الحروب المبيدة والتبذير الرهيب، والفوضى القاتلة . انها تنشر السلام في الارض، وتزرع السعادة في كل مكان، وتحول الارض الى جنات ينعم بها كل انسان . وعلى ضوء افكار هذا الفصل نستعرض الان تلك « الاشتراكيات » التي عرفها قطرنا السوري في المراحل التي ابناها، ونتفهم حقيقتها ، ونتبين معالم هذه « الفترات الانتقالية » التي لازمت مفاهيم تلك « الاشتراكية » ، لنعرف الفث من السمين ، والزبد الذي يذهب جفاء ، وما يمكث في الارض لينفع الناس .

الباب الثاني

مرحلة الوحدة

من ٢٢ - ٢ - ١٩٥٨ الى ٢٨ - ٩ - ١٩٦١

١ - مدخل :

في معمعان نضال طبقي ضار بين الاشتراكية والرأسمالية ، بين العمل والراسمال ، وفي لهيب صراع عالمي عنيف بين قوى التحرر الوطني وبين الامبريالية والاستعمار ، وفي كفاح بطولي مجيد خاضته الجماهير العربية ضد المؤامرات الاستعمارية ، وضد اساطين الامبريالية والصهيونية ، في معمعان هذا كله ولدت الوحدة الرسمية بين القطرين العربيين التقدميين مصر وسورية ، في شباط عام ١٩٥٨ . لقد كان لولادة هذه الوحدة خلجات سرور في قلب كل عربي شريف . وعمرت النفوس بالاماني والآمال الكبيرة والتهب الحماس في كل خلية وذرة . وتحولت مآسي الماضي الى ابتسامات الظفر ، والى ايمان عميق ، بالمستقبل القريب والبعيد . لقد ولد للعرب دولة جديدة ، دولة تحتل المكان الاول بين الدول العربية الاخرى سكانا ، ووعيا ، ونضالا تحرريا وطنيا ، وتطورا اقتصاديا ، واجتماعيا وثقافيا ، وكراهية للامبريالية والاستعمار والصهيونية ، ولدت دولة تقدمية ستقوم على سواعد الجماهير ، وتعمل من اجل الجماهير ، وتحفظ للجماهير حريتها وديموقراطيتها ، وتعبر عن آمالها ومصالحها واهدافها . دولة ستكون محط آمال حركة التحرر العربي في كل ارض عربية ، ومنارة للديموقراطية والحرية والبناء والتقدم ، وحربا شعواء على اعداء الانسانية والعروبة التقدمية ، ونواة لدولة العرب التقدمية الكبرى ، التي تنهي التجزئة ، وتصفى الاحتلال ، وتسترجع ما اغتصب ، وتحطم آمال الصهيونية والامبريالية، وتقف الى جانب الشعوب المكافحة في سبيل تحطيم العبودية والاستقلال وفي سبيل عالم افضل .

ثم دار الزمان دورته ، فاذا بالوحدة تتحطم عن عمر الورود ، واذا بالانفصال يصبح حقيقة واقعة ، والتجزئة تعود الى السيطرة ، والامبريالية تشدد الخناق والصهيونية تتمكن في الارض ، والرجعية تخرج ظافرة متنمرة .

...

حدثان كبيران ، حدث الوحدة وحدث الانفصال . وكلاهما جرى في معمعان النضال الطبقي على الصعيد العالمي والعربي والداخلي . الاول كان خطوة الى الامام وارادت الجماهير ان تتبعها خطوات وخطوات ، وكان الثاني من حيث الوحدة، وآمال

الجماهير ، خطوة الى الوراء ، وارادت الرجعية ان تتبعها خطوات وخطوات .
كان الحدث الاول يمكن وينبغي ان يتطور الى الامام ، وكان بالامكان تلافي وقوع
الثانسي وتلافي الردات اليمينية فيه ، لو اتبعت سياسة تهدف مصلحة التقدم
والديموقراطية والجماهير والوحدة العربية ، لو اتبعت سياسة تعتمد الجماهير
وتعتبرها اساس كل تطور وتقدم وبناء ، وتنمي فيها ملكاتها الخلاقة ، وتورث فيها
لهيب الحماس للعمل والبناء والابداع .

كانت الاحكام على عهد الوحدة كثيرة التباين تباين المصالح والاهواء والنزعات .
بعضهم راي في الوحدة ، مهما كانت ، الخير الاعمى وفي الانفصال الجريمة النكراء ،
وبعضهم ذهب الى مذهب معاكس فاعتبر الانفصال فرجا وبقاء الوحدة جحيما ،
وبعضهم اطلق احكاما متباينة متضاربة مجزاة . وفي رايي ان كلا من الاطراف كان
متاثرا بالعوامل الذاتية البعيدة عن التحليل العلمي الصحيح وعن اتخاذ نقطة انطلاق
صحيحة كمتكا له في محاكمته وحكمه . ان الانطلاق من الايمان بالجماهير ، كصناعة
للتاريخ ، وبانية للتقدم ، ورافعة اسس الحضارات ، ان الانطلاق من مصلحة الجماهير
التي تنعكس فيها المصلحة العامة والمصلحة الوطنية ، والبعيدة كل البعد عن الانانيات
وجبر المفانم والتبديد والتبذير ، ان الانطلاق من هذا المبدأ ، ودراسة كل تدبير
وسياسة يتخذها الحكام على ضوء هذا المبدأ وخدمته له ووضع موضع التنفيذ ، هو
الذي يعصمنا من الوقوع في سوءات العوامل الذاتية ، والمغالاة او الاجحاف في التقدير
ويجعلنا ننظر الى الامور الواقعية الموضوعية نظرة تحليلية ناقية ونوصل الى الاحكام
الصحيحة . وكل نقطة انطلاق اخرى ، كمباداة الفرد ، والثقة العمياء فيه ، او لتحقيق
الوحدة اية كانت ، واي شكل اخذت ، ولو كان بعيدا او متضاربا مع مصلحة الجماهير
والتقدم والنضال ضد الامبريالية والاستعمار والرجعية . . . الخ او نقطة انطلاق
تهدف الى سد الطريق امام تطور الحركة الديموقراطية التقدمية . وضرب هذا
الاتجاه التقدمي او ذاك ، وانتزاع كل مكتسب ديموقراطي تقدمي . فهي نقطة انطلاق
خطرة وقاصرة ، ولن يكتب لها النجاح في ظروف اوضاعنا الموضوعية .

صحيح ان القائمين على الحكم في عهد الوحدة انطلقوا من شعارات تهم الجماهير
الكادحة ، وتتصل اتصالا وثيقا بحياتها ومصالحها واهدافها ، كالشعارات المتحدثة
عن «المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني» وعن «النظام الاشتراكي الديموقراطي
التعاوني» وعن « تحقيق المبادئ الاشتراكية » وعن « طريق الوحدة والاشتراكية » ،
وعن « الاشتراكية في خطة الصناعة » وعن « الاشتراكية في خطة الخدمات » . . . الخ
الا ان السؤال المهم هنا هو ما هو نصيب هذه الشعارات من التطبيق ؟ وما هي
التدابير العملية التي اتخذت في هذا المجال ؟ وما هي درجة الصدق في تنفيذ هذه
التدابير ؟ وما هي النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها ؟ وهل احدثت

التدابير المتخذة هنا وهناك أي تغيير في بنية المجتمع الطبقيّة ؟ وهل صفى الأساس الاقتصادي لاستثمار الجماهير ؟ ومن كان سيد سورية الاقتصادي ، وبالتالي ، السياسي قبل الوحدة ومن أصبح سيدها خلال الوحدة ؟ وما هي القوانين التي كانت تسيّر الاقتصاد الوطني ، في مرحلة الوحدة ، ولمصلحة من ؟ وهل كان من نتائج سياسات عهد الوحدة أن قام القطاع الاشتراكي في الاقتصاد الوطني ، وما هي أهمية هذا القطاع بالنسبة إلى القطاعات الأخرى ؟ وما هي الأيديولوجية التي سادت عهد الوحدة. هل كانت أيديولوجية التقدم والاشتراكية أم أيديولوجية الرجعية والتأخر ؟ وهل حققت الطبقة العاملة وجماهير الشفيلة ذاتها وفرضت ديكتاتوريتها ، ووجهت السلطة وجهة القضاء على الأوضاع السيئة التي تمت إلى الماضي بصلات وثيقة ، ووضع الأسس لبناء عالم جديد تقدمي متطور ؟ إن هذه الأسئلة وما شابهها تفرض علينا وضع أسئلة أخرى مترابطة معها ، ما هي طبيعة الحكم آنذاك ؟ وفي أيدي أية طبقة كانت السلطة ؟ ولصالح أية طبقة أو فئة اجتماعية عملت هذه السلطة ؟ أين كان يقف الحكام بين مصالح الرأسمال ومصالح العمل ؟ وما هو موقفهم من الجماهير ومصالحها وحرياتها وديموقراطيتها ؟ وهل كانت السلطة ديكتاتورية أم ديموقراطية ؟ وفي مصلحة من كانت كل منهما ؟ وما هي مواقف السلطة من الرأسمال الأجنبي والأمبريالية العالمية ، والدول الرأسمالية ، والدول الاشتراكية ، وما هو موقفها من حركة التحرر العربية ، وحركة التحرر العالمية ؟ وما هي الروابط التي كانت تربط بين أيديولوجية السلطة بأيديولوجية الطبقات المستثمرة والطبقات المستثمرة ؟ وما هو نصيب هذه الأيديولوجية من مفاهيم الأيديولوجية الاشتراكية ؟ وهل التزمت هذه السلطة بخط واحد وأيديولوجية واحدة طوال مسيرتها الطويلة نسبيا ؟ هذه الأسئلة المختلفة ، تفرض علينا القوس في أبحاث كثيرة متنوعة يمكن أجمالها تحت عنوان واحد هو أسلوب الإنتاج القائم في العربية المتحدة. وبحث هذا الأسلوب يتطلب بحث البنيان التحتي للمجتمع ، بحث القاعدة في المجتمع ، وهو البنيان الذي يحدد البنيان الفوقي بكل تنوعه . وعندما نقول قاعدة المجتمع فأنما نعني القوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية السائدة ، وعندما نقول البنيان الفوقي فأنما نعني الأيديولوجية بمختلف ألوانها وصورها ، والمؤسسات الفكرية والفنية والحقوقية والقمعية والفلسفية والأدبية والأخلاقية ... الخ، القائمة .

الفصل الاول

في القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية

١ - في الزراعة

كان القطاع الزراعي ، وما زال ، يشكل القطاع الاساسي في اقتصادنا الوطني . وطبيعي أن ينتظر الانسان من النظام الجديد الذي تمنطق بشعار الثورة ، أن يحقق التحويلات الثورية الجذرية في هذا الميدان الاساسي الفارق في تخلفه . وعن طريق انعاش هذا القطاع وتطويره يمكن تطوير القطاعات الاخرى ، وبالتالي تطوير الاقتصاد الوطني ، والانسان والمجتمع .

ولكي ينعش هذا القطاع ويطور لا بد من التعرف الى مشاكله ، ودراسة مختلف قضايا فروعه ، ومن ثم وضع الدراسات العلمية التي تنتهي الى رسم الطرق والادوات وخلق المؤسسات التنفيذية ، ووضع البرامج الزمنية ، واعداد اجهزة الرقابة على التنفيذ .. الخ .

لقد تصدى النظام الجديد للمشكلة الزراعية ، وصاغ عددا من القوانين من اجل حلها . ولكن ضخامة المشكلة وتعقدها ، من ناحية ، وضآلة هذه القوانين وضيق الاطر المرسومة لها ، وسيطرة ايدولوجية معينة عليها ، من ناحية اخرى ، جعل هذه المحاولة ضحلة النتائج ، ضعيفة اثر التغيير ، وابقى المشكلة الاساسية كأنها لم تمس ، من حيث العموم ، وبقي التخلف مسيطرا ، وبقي الانسان الريفي غارقا في اعباء ماضيه السحيق .

فما هي ابعاد هذه المشكلة الزراعية ؟ وما هي التدابير التي جابها بها هذا النظام الجديد ؟ وما هي الاحداث التي اوجدتها « الثورة » في قطاع كل ما فيه ومن فيه ، يستصرخ الاسراع في تفجر الثورة ؟

أوجه المشكلة

١ : وجه العوامل الطبيعية :

١ : - طبيعة الارض :

تقول المجموعة الاحصائية ان سورية تشتمل على ١٨٥١٧٩٧١ هكتارا .

يقطنها في عام ١٩٦٨ ، ٦٢٤٤٤١٨ انسانا (١) ، اي يصيب الفرد الواحد من السكان بشكل مطلق ، مقدار ٣ هكتارات . اما اذا اعتبرنا سكان الريف هم المستثمرين الاساسيين لهذه الاراضي ، فان ما يصيب الفرد الواحد من الريفين منها ، وهم الذين يقدر بـ ٣٠٣٦٢٦٠٣ نسمة (٢) تقريبا ، يصبح في حدود ٥ هكتارات ، بنض النظر عن المساحات التي تشغلها المدن والمناطق المرتبطة بها مباشرة . هذه الهكتارات الخمسة تفيض بصورة مطلقة على امكانية السكان ، من جهة ، كما انها تستطيع تأمين مستوى معيشة مرتفع ، من جهة اخرى .

هذا من الوجهة النظرية ، اما من الوجهة الواقعية فالاراضي السورية تقسم الى قسمين رئيسيين : اراض قابلة للزراعة ، وارض غير قابلة لها ، تضم الاولى الاراضي البعلية والمروية ، وتضم الثانية الاراضي الرملية والصخرية والمستنقعات والبحيرات والمروج والمراعي والحراج . وتبلغ مساحة القسم الاول ٨٢ ملايين هـ ، في حين تبلغ مساحة الثاني ١٠٢٨٠ ملايين هـ ، حسب الجدول التالي :

مساحة وتوزيع الارض في سورية حسب طبيعتها واستغلالها بملايين الهكتارات (٣)					
اراضي قابلة للزراعة			اراضي غير قابلة للزراعة		
المساحة الاجمالية	مستثمرة	غير مستثمرة	المجموع	اراضي رملية	مروج ومراعي حراج المجموع
				وصخرية	
				ومستنقعات	
				وبحيرات.. الخ	
١٨٤٨	٦٢	٢	٨٢	٣٣٣	٦٥
					٤٥٠ . ١٠٢٨

هكذا تصبح الاراضي المستثمرة لا تشكل غير ٣٣٪ من مساحة سورية كلها . وهكذا ينخفض نصيب الريفي من الارض الى ٧١ هـ مستثمر فقط ، وهذا ليس كل شيء .

٢ : - مشكلة المياه :

تعتبر قضية المياه بالنسبة الى سورية من القضايا الهامة التي تعترض تطور الاقتصاد الزراعي ، ونظرة تلقى على احصائيات الاراضي المروية بمختلف طرق الارواء

(١) المجموعة الاحصائية لعامي ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ص ٥ ، ٤١ .

(٢) المجموعة الاحصائية لعامي ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ص ٤٦ .

(٣) د. صلاح وزان . من التخلف الى التطور الاشتراكي في القطاع الزراعي ص ١٢ مطبوعات وزارة الثقافة .

ومصادره (التي لا تشمل الامطار) والاراضي البعلية التي لا تروبوها غير مياه الامطار، تعطي صورة واضحة عن هذه المشكلة الاساسية . فنحن لا نستفيد من احواضنا المائية اكثر من ارواء ٦٠٠ الف هـ فقط ، في حين نترك ٦٠٠هـ ملايين هـ تحت رحمة السماء . صحيح ان لدينا ٢٢٢٠ كم من الانهار ، مجموع وسطي معدل تصريفها السنوي ٩٦٦٧ م٣ في الثانية . ولدينا من البحيرات ما مساحته ٢٢٨ كم٢ . وما يقرب من ١٠٤ ينابيع رئيسية تصرف ٤٧٧٣٩ لترا في الثانية ، الا ان الاستفادة من هذه الانهار والبحيرات والينابيع محدودة وما تزال هناك امكانيات كبيرة لتوسيع هذه الاستفادة ، وبالتالي لتوسيع رقعة الاراضي المروية .

واذا كان اهم عنصر للاستثمار الزراعي ، وهو الماء ، متوفرا في الاراضي المروية فان هذا العنصر لا يتوفر دائما على الشكل المرغوب في الاراضي البعلية . ذلك ان هذه الاراضي انما تعتمد في عطائها على رحمة السماء ، فاذا بذلت هذه هيات اهم شرط في عطاء تلك . اما اذا حبست او قصرت او اعطت دون ان يكون عطاؤها متوافقا وحاجة البيئة الى الماء ، فالارض اما ان تمحل واما ان تعطي ولكن بمقدار . وآنذاك تنخفض اهمية عددية الهكتارات كثيرا . فاذا كان هكتار الارض المروية يعطي ، بشكل عام ، قرابة اربعة امثال عطاء الهكتار من الارض البعلية فان عطاء الهكتار البعلي يصبح في ظروف احتباس الامطار او تقصيرها ، او عدم انسجامها الزمني مع عملية الانبات لا يعود معادلا ربع عطاء الهكتار السقي ، بل ربما خمسة او سدسه او ثمنه وحتى ١٢/١ منه . الخ وهكذا ينخفض عدد الهكتارات ، بالنسبة الى الوحدة المعطاة ، انخفاضاً كبيراً .

ان الجدولين التاليين يبينان تباين هطول الامطار حسب المناطق ، والحيدان عن المعدل فيها . وتفاوت هذا الهطول في المنطقة الواحدة بين سنة واخرى .

الهطول خلال عام

الهطول	دمشق	النبك	تدمر	التفقت	حمص	صافنا اللاذقية
المجموع السنوي بالمم	٢٨٤.٨	١٢٦	١٢٧.٢	٢١٢.٧	٢٨٢.٨	١٢٢.٨
الحيدان عن المعدل	+ ١٠٦	- ٦٤	+ ١٥٩	+ ٦٤	- ١٠٤	- ٨٢.٧

اما تباين الهطول في المركز الواحد

المركز	الشهر
درعا	تشرين ٢
الحفة	تشرين ٢
دمشق	تشرين ٢
دير الزور	نيسان
تدمر	نيسان
	نيسان
	نيسان
	نيسان

- (١) المجموعة الإحصائية لعامي ١٩٦٩ - ١٩٧٠ د
 (٢) نشرة الامطار في وزارة الزراعة (مديرية الا

١٩٦٩ في محطات (١)

حب	الرقه تل ابغبي	الفاشلي	الحكه	دير الزور	البوكمال	السويداء
٢٥٩٨	١٢٠٨	٦٧٢٩	٤٧٤٩	٢٢٢٢	١٦١٩	٤٢٤٧
٢٠١-	٢٨٤٤+	١٢٨٥ :-	١٩٢٩ :-	١٩٩٧ :-	٦٢٢٢ :-	-

فيظهره الجدول التالي :

العام	الكمية مم (٢)
١٩٥٧	٥٨
١٩٥٨	.
١٩٥٧	١٢٥
١٩٥٨	.
١٩٥٧	٢٤
١٩٥٨	.
١٩٥٧	٥٨
١٩٥٨	١
١٩٥٧	١٩
١٩٥٨	.

س ٢٧ .

اقتصاد الزراعي والاحصاء .

وقد ادى تباين عطاء السماء المتواصل حسب المناطق الى تقسيم الارض السورية تبعاً لخصائصها البيئية ولمدى حاجتها الى الري الى الاقسام التالية المعبر عنها بالجدول التالي :

توزيع الارض السورية حسب خصائصها البيئية وحاجتها الى الري (١)

المنطقة	الامطار السنوية مم	المساحة الاجمالية (الف هـ)	المساحة الستمرّة (الف هـ)	اهمية الري
الجافة	اقل من ٢٥٠	١٢٧٩٧	٢١٠٩	لا يمكن ولا يجوز زراعتها من دون ري
نصف الجافة أ	٢٥٠ - ٢٥٠	٢٥٤٥	١٨٢٤	ضروري لجودة كافة انواع المحاصيل
نصف الجافة ب	٢٥٠ - ٥٠٠	١٠٨٤	٨٢٦	ضروري لجودة معظم المحاصيل
نصف الرطبة	٥٠٠ - ٨٠٠	١٧٦٧	١١١٦	مفيدة لجودة الصيفي والاشجار المثمرة
الرطبة	اكثر من ٨٠٠	٥٦٢٢-٢٢٦	٩٥	مفيد للصيفي والاشجار المثمرة .

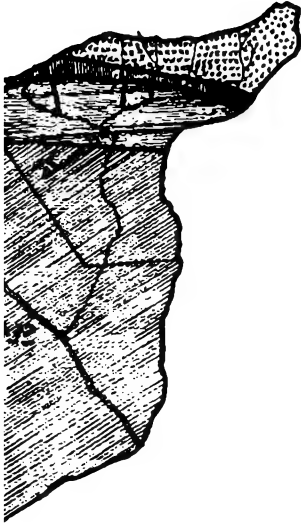
هكذا نرى ان المنطقة الجافة التي لا يمكن ولا تجوز زراعتها من دون ري تشتمل على ١٢٧٩٧ مليون هـ يستثمر منها ٢١٠٩ مليون هكتار فقط . ان هذه الاراضي التي يطلق عليها اسم البادية او « الصحراء » يمكن استثمار مساحات واسعة جدا منها لو امكن توفير مياه الري لها . واللوحة التالية ترينا اماكن مختلف المناطق التي ذكرت (٢) .

٢ : - بعض وجوه تقلب المناخ :

ثم ان المناخ السوري كثيرا ما يتميز بسرعة تقلباته التي تسبب خسائر فادحة ، لاسيما في اشهر شباط ، وآذار ، ونيسان وحتى في مطلع ايار . فللصقيع احيانا تأثيره الكبير على كثير من المزروعات مسببا « حرق » كميات كبيرة من خضار الشتاء والنباتات الاولى من محصول الربيع . كما تتعرض الاشجار المثمرة لخسائر واسعة بسببه . كما ان الحرارة المرتفعة التي تبغت النبتة ، ولا سيما الحبوب ، في دور تحول المواد اللبنة الى حبة ، تلحق كميات كبيرة من محاصيل المناطق ، وتحيل النبتة الى حشيم . لا تثمر فيه . كما ان للعواصف القوية ،







(١) المجموعة الاحصائية لعامي ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ص ٢٧ .

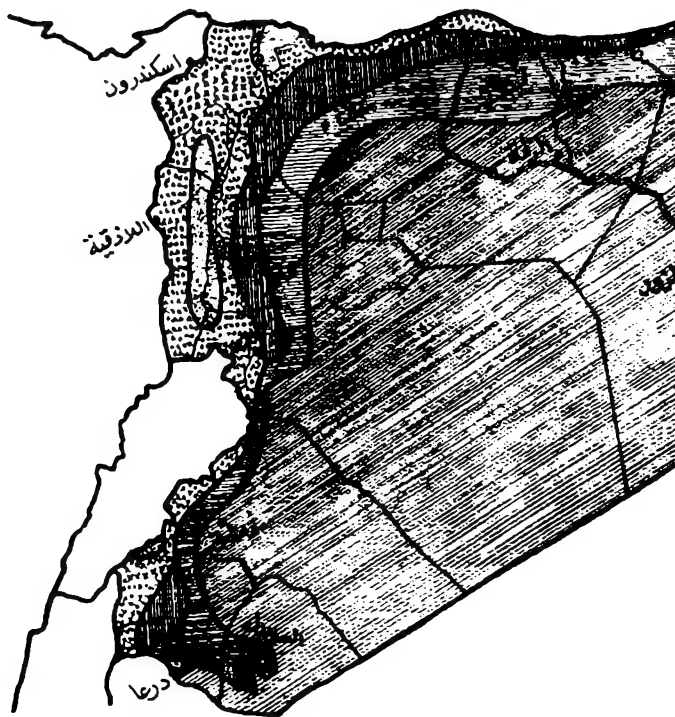
(٢) د. صلاح وزان : من التخلف الى التطور الاشتراكي في القطاع الزراعي ص ٢١ .



(١) عن المجموعة الإحصائية ص ١٥ .

الخريطة الزراعية

- المنطقة الرطبة 
- المنطقة النصف رطبة 
- المنطقة النصف جافة ب 
- المنطقة النصف حافة آ 
- المنطقة الجافة 
- حدود المحافظات 



والبرد الشديد ، خسائرها التي تبلغ ، في لحظات قصيرة ابعادا كبيرة . والجدول التالي يبين لنا عدد ايام البرد والعواصف الرعدية في مناطق مختلفة من الوطن في عام ١٩٦٩ .

بعض الظواهر الجوية في عام ١٩٦٩ (١)

المنطقة	البرد	العواصف الرعدية	المنطقة	البرد	العواصف الرعدية
دمشق	—	٧	الرقّة	١	١٧
النبك	—	٤	تل ابض	١	١٨
تدمر	—	٩	قامشلي	٢	٢٠
حمّاد	١	١٨	الحسكة	—	٢١
صافيتا	٥	٢١	دير الزور	—	١٧
اللاذقية	—	٢٣	البوكمال	—	١٦
حلب	—	١٥	السويداء	٤	٢٠

ب : — مشكلة ملكية الاراضي (٢) :

تعتبر الارض اهم وسيلة للانتاج عرفتھا المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور . ولذا فليس غريبا ان يتعاضد الصراع حول حيازتها وتملكها بين الاقوياء . كلما اختلفت نسبة القوى في صالح السادة الجدد ، واذا كانت مجتمعات المشاعية البدائية ، قد جعلت من هذه الاداة ، كبقية الادوات الاساسية الهامة ، ملكا جماعيا للأسرة او العشيرة او القبيلة . وعملت فيها بصورة جماعية ايضا لتقسم خيراتھا فيما بعد حسب تقاليد معينة ، فان مجتمعات العهود الاخرى التي تلت ، عهود اساليب الانتاج الاستثمارية التنافسية ، كاسلوب انتاج عهد الرق ، وعهد الاقطاع ، والراسمالية ، قد حولت الاراضي ، بصورة اساسية ، الى ملكيات خاصة ، الى ملكية الطبقة السائدة ، طبقة اصحاب الرق ، طبقة الاقطاعيين ، وطبقة الراسماليين .

واذا كان اسلوب انتاج المشاعية البدائية قد جمع بين صفة التملك الجماعية وبين حيابة ثمار العمل الجماعية، أي جعل المنتج الفائض ، عند تحققه، ملكا لمجموع العاملين ، فان الاساليب الانتاجية الاستثمارية التي تلت ، حولت تملك وسائل الانتاج الجماعي الى تملك خاص ، وجعلت المنتج الفائض الناجم عن عمل الشفيلة الفائض ، ملكا لاسياد هذه الوسائل . وهكذا ادى احتكار الارض الى احتكار المنتج

(١) عن المجموعة الإحصائية ص ٢٧ .

(٢) سنحاول بحث هذا الموضوع على امتداد ازمان تاريخية عديدة .

الفائض ، وأصبح الصراع القائم بين مالكي وسيلة الانتاج الأساسية ، الارض ، وبين شغيلة هذه الارض ، المحرك الاساسي للتاريخ عبر قرون عهد الرق والاقطاع ، كما غدا هذا الصراع ، في عهود الرأسمالية ، أحد الجوانب الهامة في الصراع الطبقي السائد بين مالكي وسائل الانتاج وبين الشغيلة العاملين عليها والمحرومين من ثمار عملهم الفائض .

هكذا تعرضت الارض ، خلال العصور الطويلة ، وعبر الانظمة السياسية العديدة المتباعدة ، الى تقلبات كثيرة في حدود التملك . وفي اشكال الاستثمار ، وفي صفة التملك ، وفي حدود الحيازات . وفي انواع الضرائب ومقاديرها . وفي هذه التباينات كلها ظل الفلاح ، المستثمر الفعلي للارض ، والخالق الفعلي للثروة الاساسية في البلاد موضع ابشع انواع الاضطهاد والاستثمار والحرمان ، وقد انتهت اوضاع ملكية الاراضي الزراعية من حيث ابعادها في الازمان الحديثة وحتى قبيل قيام الوحدة السورية المصرية ، الى الصورة التالية :

الملكية الزراعية (١)

المحافظة	صغيرة دون ١٠ هـ	متوسطة ١٠٠ حتى	كبيرة أكثر من ١٠٠ هـ	ملكية الدولة	المساحة العامة
دمشق	١٧٨٠٠٠	٢٨٨٠٠٠	٣٤٧٧٠٠	٢٤٥٠٠	٨٣٣٢٠٠
	% ٢١	% ٣٤	% ٤٢	% ٣	
حوران	١٩٤٨٠٠	١٨٨٠٠٠	٢٧٠٠٠	١٠٩٠٠	٤٢٠٧٠٠
	% ٤٦	% ٤٥	% ٦	% ٣	
جبل الدروز	١١٠١٠٠	١٧٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	...	٣٣٠١٠٠
	% ٣٣	% ٥٣	% ١٤		
حمص	٣٧٥٠٠	١٣٠٤٠٠	١٥٧٠٠٠	٧٢٠٠٠٠	١٠٤٤٩٠٠
	% ٤	% ١٢	% ١٥	% ٦٩	
حماء	٨٣٥٠	١٤٥٢٠٠	١٩٤٦٠٠	٢٦٩٢٠٠	٦١٧٣٥٠
	% ١	% ٢٤	% ٣١	% ٤٤	
اللاذقية	١٧٥٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٢٠٧٠٠٠	٨٠٠٠	٦٣٠٠٠٠
	% ٢٨	% ٣٢	% ٣٣	% ١	
الفرات	١٣٣٢٠٠	٢٨٦٣٠٠	٢٤٦٣٠٠	٢٢٤١٠٠	٨٨٩٩٠٠
	% ١٥	% ٣٢	% ٢٨	% ٢٥	
الجزيرة	٥٥٦٠٠	٥٢٨٣٠٠	٣٤٢٨٠٠	٩٥٦٠٠	١٠٢٢٤٠٠
	% ٥	% ٥٢	% ٣٤	% ٩	
المجموع	١١٥٧٣٥٠	٢٦٢٦٧٠٠	٢٣١٢٢٠٠	١٨١٥١٠٠	٧٩٠٦٤٥٠
	% ١٥	% ٣٣	% ٢٩	% ٢٣	

(١) وزارة الاقتصاد الوطني : احصائيات مصلحة المساحة دمشق ١٩٤٥ .

من هذا الجدول نتبين :

١ : ان نسبة الملكيات الخاصة الكبيرة تعادل قرابة ضعف نسبة الملكيات الخاصة الصغيرة . فاذا اضفنا الى الملكيات الخاصة الكبيرة ملكية الدولة ، باعتبارها مالكا كبيرا ، نتبين ان ٥٢٪ من الاراضي الزراعية ، اي ٢٧٣.٠٠ ار ٤ ه تدخل في نطاق الملكية الكبيرة ، وترتفع ، بالتالي ، نسبة هذه الملكية الى قرابة ٣٠ امثال نسبة الملكية الصغيرة .

٢ : عجز هذه الارقام عن تبين عدد الملكيات الزراعية ، وعدد الملاكين في كل فئة ، وهو امر يخفي التباين الاقتصادي والاجتماعي الكبير القائم بين عدد ملاك وملكيات صغار الفلاحين ومتوسطين ، وعدد ملاك وملكيات اغنياء الفلاحين والملاكين العقاريين .

٣ : وقصور هذه الارقام عن تبين المعنى الاقتصادي للعدد الذي تحتويه فئة كل من الملكيات . لقد ذكرت ارقام فئات الملكيات دون تبين نوعية الارض (هل هي مروية أم بعلية ؟) ومكان هذه الارض في نطاق المناطق الاساسية التي يحتويها الوطن السوري (منطقة جافة ، نصف جافة ، رطبة . . .) . علما بأن هكتار الارض المروية يعطي اضعاف دخل الهكتار البعلي ، وان الهكتار البعلي في المنطقة الرطبة يعطي ايضا اضعاف ما يعطيه الهكتار في المنطقة الجافة مثلا . هذه الملاحظات الهامة تضعف مدلول هذا الجدول الى حد بعيد ، وتجبرنا على البحث عن ارقام اخرى ذات دلالة اوفى في الموضوع .

لقد قام الاستاذ منير الشريف ، عندما كان مديرا عاما لمكتب حبوب سورية بطلب الى مختبر القرى ، عام ١٩٥١ ، عن طريق وزارة الداخلية ، للقيام باحصاء عن عدد التربة الذين يملكون ٤ ه فأكثر من اراضي الحبوب فقط ، ومساحة ما يملكون في كل محافظة . ورغم ان هذا الاحصاء كان مقتصر على ارض الحبوب ، وبالتالي لا يعطي الا فكرة عن الملكية الزراعية في هذه الاراضي ، فانه يبقى دليلا على ضخامة الملكية اللاصفيرة لاسيما اذا عرفنا ان زراعة الحبوب كانت آنذاك ، ما تزال تحتل المقام الاول في البلاد ، سواء من حيث مساحة الارض او كميات المنتج (١) .

(١) في عام ١٩٥٢ ، مثلا ، كان انتاج البلاد من الحنطة والشعير ١٣٦٧ مليون طن في حين كان انتاجها من القطن ١٧٦ الف طن ، ومن الشمندر السكري ٥٥ الف طن ، ومن التبغ والتبناك ٧ الاف طن . (مصرف سورية المركزي : النشرة الدورية . السنة الاولى . العدد الاول عام ١٩٦٣ ص ١٩) .

عدد الذين يملكون ٤٠ هـ فأكثر من أراضي الجبوب فقط

المحافظة	عدد المالكين	مساحة ما يملكون بالهكتارات
دمشق	٥٣٥	٥٥٣٢٤
حمص	٩٨٥	١٣٢.٨٥
حماء	٩١٨	١٦٨.٩٩
حلب وادلب	١٦٦٠	٣٢٨٣٩٩
اللاذقية	٢٨٦	٥٠.٥٤
الجزيرة (الحسكة)	١٤٧٣	٥٠.١٨٥١
الفرات	١٠٣١	١٥٤٨٥٨
درعا	٧٠٣	٦.٨٢٠
السويداء	٢٢٤	٣٢٥.٥
	٧٨١٥	١٤٧٣٩٩٥

أي ان الفرد الواحد من هؤلاء الملاك ، كان يملك وسطيا ، قرابة ١٩٠ هـ . اما اذا احصينا عدد الذين يملكون بين ٤٠ - ٤٠٠ هـ فنرى ان ٧١٩٦ ملاكا كانوا يملكون ٧٩١.١٢ هـ ، أي ان الفرد كان يملك وسطيا ١١٠ هـ .

واذا تابعنا احصاء الملكيات ما بين ٤٠١ - ٨٠٠ هـ ، نجد ان ٤٣٦ شخصا فقط يملكون ٢٤٤٤٨٧ هـ ، أي ان الفرد الواحد كان يملك وسطيا ٥٦١ هـ .

اما بالنسبة الى الملكيات المحصورة بين ٨٠١ - ١٦٠٠ هـ ، فقد وجد ان ١٤٣ شخصا كانوا يملكون لوحدهم ١٦١٦٤٩ أي بمتوسط قدره ١١٣٠ هـ للفرد الواحد .

فاذا تابعنا الاحصاء ونظرنا الى ملاكي ما يزيد على ١٦٠٠ هـ ، فاننا نجدهم ٤٠ شخصا يملكون ٢٧٦٨٤٧ هـ ، أي بمتوسط قدره ٦٩٢١ هـ للفرد الواحد (١) .

ومقارنة بسيطة بين هذا الرقم الاخير وارقام الجدول السابق عن الملكية الزراعية تبين ان ٤٠ ملاكا كبيرا فقط كانوا يملكون أكثر من تسع الملكيات الكبيرة تقريبا ، وأكثر من خمس ما يملكه عشرات الوف الفلاحين ذوي الملكيات الصغيرة .

وعندما صدر قانون الاصلاح الزراعي في عام ١٩٥٨ ، الذي سنتحدث عنه اوجب

(١) راجع : منير شريف : « قضية الارض في سورية » ص ١٠٨ - ١٠٩ .

على الملاك الذين يملكون اكثر من حد معين من الاراضي (١) أن يتقدموا باقراراتهم
فتبين بعد تفريغ هذه الاقرارات ان (٣٢٤٠) مالكا يملكون ويتصرفون بمساحات
قدرت بشكل اولي بـ ٢٣٧٥ مليون هـ تقريبا موزعة كما يلي :

المساحات بالهكتارات (٢)

نوع الارض	مجموع الاراضي التي هي بحوزة الملاك اصحاب الاقرارات	المساحة المحتفظ بها من قبلهم	المساحة الخاضعة للاستيلاء
سقي	١٧٩٦٠٠	٧٧١٠٠	١٠٢٥٠٠
بعل	٢٠٣١٦٠٠	٩٩٧٢٠٠	١٠٣٤٤٠٠
غير مستثمرة	١٦٣٨٠٠	١٦٣٨٠٠
المجموع	٢٣٧٥٠٠٠	١٠٧٤٣٠٠	١٣٠٠٧٠٠

ورغم انه تبين فيما بعد ، ان عدد الملاكين الذين ينالهم القانون هو اقل بنسبة
بسيطة جدا وان الملكيات التي يملكونها هي أيضا دون هذا الرقم بقليل ، فانه يبدو
ان قرابة ٣٢٤٠ أسرة من الملاكين العقاريين والتي تشكل ، حسب رأي الدكتور صلاح
وزان ، ٠.٦٪ من سكان الريف ، كانت تملك ٣٥٪ من مجموع الاراضي المستثمرة ،
وان متوسط ما كان يملكه مالك كبير مع أسرته في حدود ٧٠٠ هـ من الاراضي الزراعية
المستثمرة في حين ان متوسط ما يصيب الأسرة الريفية الواحدة هو في حدود ٧ هـ
فقط ، أي دون ما يصيب ذلك المالك الكبير بمائة مرة .

واذا اعتبرنا الفارق النوعي بين الارض المروية والبعلية ، فان هذه الارقام تبين
ان قرابة ٣٢٤٠ ملاكا كانوا يملكون اقل بقليل من ثلث جميع الاراضي المروية في الوطن
السوري .

واذا تتبعنا هذه الارقام حسب المحافظات نتبين الارقام التالية :

(١) جمل هذا القانون ، كما سنرى ، الحد الاقصى للملكية الزراعية ٨٠ هـ في الاراضي المروية والشجرة
او ٣٠٠ هـ في الاراضي البعلية ، مع السماح للمالك فوق ذلك ان يتنازل لكل زوجة وولد عن مساحة
لا تتجاوز ١٠ هـ مروية و ٤٠ هـ بعلية ، على الا يتجاوز مجموع المساحات المتنازل عنها للزوجات
والاولاد ٤٠ هـ مروية و ١٦٠ هـ بعلية .

(٢) د. صلاح وزان « من التخلف الى التطور الاشتراكي في القطاع الزراعي » ص ٤٤ .

عدد الذين ينالهم القانون (١)

المحافظة	عدد الملاك المساحة المحتفظ بها (هـ)	المساحة الخاصة بالاستيلاء	المجموع
دمشق	٤١٥	٧١٩٤١	١٠٨٨٤١
درعا	٢٧	٤١٨٦٧	٥٠٣١٧
السويداء	١١	٣٥٨٦١	٣٧٦٦١
حمص	٢٠١	١٠٩٩٦١	٢١٣٥٥٤
حمّاه	٢٦١	١٢٩٢٦١	٢١٧٦٢٦
حلب وادلب	٦٠٨	٢١٦٠٢٣	٤١٩٨٣١
اللاذقية	٥١	١٣٣٣٣	٢٣٩٩٧
دير الزور والرشد	٨٨١	٢٨٥٧٧٠	٦١٨٦٦٠
الحسكة	١٠٦٢	٣٢٦٣٤٠	٦٩٨٠٢٢
	٣٢٤٧	١٣٨٦٣٢١	٢٤٦٧٩٥٥

هكذا كان متوسط ما يملكه الخاضع لاحكام قانون الاصلاح ٣٤٢٣ هـ في محافظة السويداء ، و ١٨٦٣ هـ في محافظة درعا ، و ١٠٦٧ هـ في محافظة حمص و ٨٣٤ هـ مي محافظة حمّاه ، و ٧٠٢ هـ في محافظة دير الزور والرشد ، و ٦٩٠ هـ في حلب وادلب و ٦٥٧ هـ في محافظة الحسكة ، و ٤٧٠ هـ في محافظة اللاذقية و ٢٦٢ هـ في محافظة دمشق . علما بان دخل الهكتار الواحد في المحافظة الاخيرة يعادل اضعاف دخل الهكتار في المحافظات الاخرى حتى ولو كان الهكتار مرويا .

ج - مشكلة شيوع الملكية :

في عهد اسلوب انتاج المشاعة البدائية كانت الارض ملك القبيلة او العشيرة او الجماعة على كل حال . كما كان العمل في هذه الارض جماعيا ، ويقوم على اساس التخصّص حسب الجنس والسن ، الى هذا الحد او ذاك . وكان عطاء الارض بالتالي ملكا مشتركا لمجموع العاملين يقسم عليهم حسب الحاجة .

ورغم ان هذا الاسلوب في الانتاج قد نفسخ وتلاشى واعقبته اساليب انتاج

(١) منير الشريف : قضية الارض في سورية ص ١٠٧ . ويلاحظ تبان بسيط بين ارقام الجدولين لا يؤثر بشيء على النتائج المستخلصة .

متقدمة ، في معظم البلاد ، ولدى معظم الشعوب ، فان بقايا هذا الاسلوب ما تزال معروفة هنا وهناك ، في هذا البلد او ذاك ، وفي هذه المنطقة او تلك ، وفي هذه القرية او غيرها .

وقد عرفت سورية وما تزال تعرف ، في نطاق هام ، ملكية الارض الزراعية على الشيوع فقد تكون هذه القرية او تلك ملكا لاهلها كلهم ، او ملكا لعشيرة معينة ، او ملكا لعائلة على وجه الخصوص . ويبدو ان هذا النوع من التملك المعروف انما مرده ضرورة اقامة المساواة والعدل بين جميع البطون والوقوف بشكل جماعي امام مطالب الحياة المعاشية ، لاستمرار الشعور ، الى هذا الحد او ذاك ، بعجز الفرد وأفضلية التجمع . هكذا تقسم الارض المملوكة جماعيا الى « مواقع » متباينة في الخصائص ، ثم تقسم « المواقع » الى اسهم متجانسة انتاجيا ، ثم توزع الاسهم الى حصص تتلاءم وعدد البطون في كل اسرة وبذلك تنال كل اسرة حصصها في كل موقع . ولما كانت فكرة العدل والمساواة هي الاساس في هذا التملك والتوزيع ، لذلك كان لا بد من اعادة توزيع الحصص بين الاسر توزيعا يفرضه اختلاف حاجات الاسرة بين فترة واخرى وتباين الخصائص في اراضي الحصص الى هذا الحد او ذاك . اما استثمار الحصص فيبقى فرديا ، من جهة ، كما تختص كل اسرة بالمنتوج الذي تعطيه هذه الحصص .

ان هذا النوع من التملك يمكن ان يكون اساسا لتطوير الاستثمار واقامته على اساس جماعي مبرمج ، وادخال تعديل على حيازة المنتج يتلاءم مع العمل المقدم ، لا مع الحصة المملوكة ، اي يمكن ان يوجه بسهولة نحو التعاون الانتاجي (الكولخوزي مثلا) باعتبار ان عقبة الملكية الفردية غير قائمة . الا ان هذه الامكانية تبقى في حيز القوة لا الفعل ما دام الشرط الاساسي للزام لهذا التحويل ، هو شرط قيام سلطة البروليتاريا وبناء الاشتراكية .

هذا النوع من التملك في ظروف اسلوب انتاج يقوم على العلاقات الانتاجية التنافسية ، وعلى الاستثمار ، وعلى العلاقات السلعية التي تخدم مالكي وسائل الانتاج ، لا بد له وان يكون عاملا من عوامل التخلف في الوطن ، وسببا من اسباب احكام سيطرة المستثمرين وسيادة البؤس والتاخر .

ان الحصة الصغيرة التي يتمتع بها الفلاح في مختلف « المواقع » لا تمكنه من استخدام التكنولوجيا الحديثة اذا تيسر له ، وتكلفه الكثير من الوقت والجهد في غير طائل ، كما تحول اوضاع هذه الملكية دون احدث اي تغيير جوهري في الارض .
فالشجرة والبئر والمحرك والاقلية ... الخ لا يمكن احدثائها في جو التوزيع الدوري وانتقال حصة الارض المعينة من حائز الى حائز ، هذه الحصة التي قد تكبر

وقد تصفر ، وقد تبقى على ما هي عليه تبعا لتبدل او ثبات ظروف الاسرة الواحدة او الاسر ككل .

ثم ان هذا التغير سبب من اسباب اضعاف انتاجية الارض وزيادة تكاليف الانتاج وبالتالي، يكون عاملا من العوامل المؤدية الى خسران معركة المزاومة في السوق، وإلى تحمل نتائج هذا الخسران من الاستقرار الربوي والرهن الربوي وفقدان الحصة وتسريع خراب الفلاح « المالك » لينضم الى صفوف البروليتاريا الزراعية .

ثم ان تزايد البطون في نطاق القرية الواحدة مع بقاء المساحة، وطريقة الاستثمار البدائية ذاتيهما مدعاة الى تقلص نصيب الحصة من الارض ، وتقلص دخل الفرد الواحد من المجموع بالتالي . اي مدعاة الى زيادة البؤس وتعمقه على نطاق القرية .

واذا كان الشارع قد اصدر النصوص التشريعية التي تؤدي الى التحسين العقاري وازالة الشيوع ، منذ مطلع الثلاثينيات ، فان امكانيات تنفيذ هذه النصوص بقيت محدودة وما تزال التقارير الرسمية الصادرة عن مديرية المصالح العقارية تذهب الى ان ما تحقق من ازالة الشيوع في عام ١٩٦٥ لم يكن بالمقدار المرضي ، وان ما تبقى شائعا تحتاج ازالته ضمن الظروف الحالية ، الى حوالي ٦٥ عاما اخرى .

د - مشكلة القوى المنتجة :

١ : - وسائل الانتاج

في عرف الاقتصاد السياسي ان مادة العمل وادوات العمل ، مأخوذة معا ، تشكل وسائل الانتاج سواء في المؤسسة، او الفرع، او القطاع، او الاقتصاد الوطني . اما مادة العمل الاساسية في الزراعة، فهي الارض التي لا تعطي خيرا ما تعطيه النتيجة الجهد الواعي الهادف الذي يبذله الانسان، ونتيجة استخدام ادوات العمل المتطورة. اما الارض فقد تحدثنا عن بعض جوانبها التي تعيننا سابقا . واما ادوات العمل ووسائله فهي الشيء الذي يهمننا بحث مشاكلها الان .

ان ادوات العمل ووسائله تلعب دورا كبيرا لا في تطوير الانسان ذاته ، ولا في تطوير الفرع او القطاع او الاقتصاد ذاته ، بل وفي تطوير المجتمع المعين كله ، وفي تطوير الانسانية كلها . ان التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية تميز فيما بينها لا بما تنتج ولا بمن ينتج ، بل بالادوات بالوسائل التي ينتج . وما دامت ادوات العمل ووسائله في مجتمع من المجتمعات ثابتة لا تتبدل فان هذا المجتمع يبقى في حالة مسن الجمود والاستمرار الرتيب الرهيب . ولكن ما ان تتطور ادوات العمل ووسائله ، ما ان تحدث ثورة في هذه الاشياء ، حتى تعم نيران الثورة لتشتمل كل ناحية من نواحي

المجتمع الاقتصادية والفكرية والسياسية والفنية وحتى الدينية . وكل تطوير حقيقي يراد لاي مجتمع كان ، لا بد من ان يعتمد تطوير هذه الادوات والوسائل . هذه الاشياء هي التي تمكن الانسان من استخدام قوى الطبيعة واخضاعها لخدمته ، والاستفادة من خصائص المواد الطبيعية لصالحه . وكلما كانت هذه الاشياء معقدة ، متطورة ، تجمع في طياتها خبرات السنين والعصور والدهور ، كانت دليلا على الدرجة الحضارية التي يتمتع بها انسان هذا المجتمع او ذاك ، في هذا العصر او ذاك . هكذا يتبدى ان التكنيك ، ان الادوات والاولات التكنيكية ، ولاسيما الادوات الآلية الذاتية الحركة هي العنصر الاساسي في ادوات العمل ووسائله . وهي المؤشر الاول لتطور المجتمع والانسان العامل فيه .

لقد كان ريفنا السوري يعيش هذا الجانب من المشكلة الزراعية على اوسع شكل ، واحطه في رتب التطور الحضاري . فالآلة الزراعية الحديثة لم تدخله الا منذ امد قصير وعلى نطاق غير كبير . وبقيت اداة العمل البدائية صلة الوصل بين عصرنا الحديث وبين العصور السحيقة في القدم . كان المحراث الخشبي ذو السكة الحديدية التي تداعب الارض دون شقها الى العمق المطلوب ، والمنجل الحديدي الهلالي الشكل والمنكاش والجرفة والفأس والكريك والمعزق والمسحاة والنورج هي أهم ادوات الحراثة والبذار ، والتفريد والحصاد ، والدراس . . . الخ . وهي ادوات يبقى العنصر الاساسي في انشائها قائما ، لا على الدراسة بل على اساس المحاكاة والتقاليد الحرفية المنقولة ابا عن جد دون اي تحديث يذكر . ان التشابه الذي يكاد يكون تاما من حيث الجوهر بين ادوات العمل المتخصصة (من محراث وفأس ، ومجرفة ، ومعزق ، ونورج) رغم اختلاف المناطق وخصائص ارضها ، ليدل على ان نوعية الارض المعنية المتباينة بتيان المناطق والامكن ، لا تؤخذ بعين الاعتبار عند صنع اداة العمل ، ولا تدرس الدراسة اللازمة من اجل اجراء التغييرات الضرورية على هذه الادوات لتتلاءم مع خصائص الارض ، ولتزيد في انتاجية العمل . كما ان قوى الجر والنقل الاساسية تبقى الثيران والدواب الاخرى فلا عجب اذا كان الهدر عظيما في الطاقة والجهد والزمن ، وكانت انتاجية الآلة والعمل في حدود مفرقة في الانخفاض .

غير ان الآلة الحديثة ما لبثت ان بدأت بالتسرب الى الريف ، تحت تأثير الحاجة الملحة الى الانتاج الزراعي (خلال الحرب العالمية الثانية بشكل خاص) وتحت تأثير قلة اليد العاملة الزراعية في بعض المناطق (كالجزيرة) ، وتحت تأثير الدافع الى جني اعظم ما يمكن من الربح ، بشكل عام . ولكن هذا التسرب بقي ، على كل حال ، وبصورة عامة بطيئا . فقد تطور عدد اهم الآلات الزراعية في السنوات العشر الممتدة بين عامي ١٩٤٦ - ١٩٥٦ كما يلي ؟

**تطور عدد اهم الآلات الزراعية
بين عامي ١٩٤٦ - ١٩٥٦ (١)**

عام	جرارات	محاريث للجرارات	مبائر	حصادات دراسات مضخات ذات محرك	الآلات
١٩٤٦	٢.٢	٢٢٢	٣.٠	١٤٣	٣١
١٩٥١	٧٦.٠	٧٦٨	٤٣٥	٤٢٦	٥٦٢٦
١٩٥٦	٢٠٧٤	٢٤٢٦	٦٠.٢	٧٨٦	١٥٨٢٤

صحيح ان عدد الجرارات قد ازداد بين عامي ١٩٤٦ ، ١٩٥١ قرابة اربعة امثال ، وبين عامي ١٩٤٦ ، ١٩٥٦ أكثر من عشرة امثال ، وان عدد المحاريث الحديثة قد ازداد ، في المدد ذاتها ، قرابة ٣٥٠ امثال ، و ١١ مثلاً ، والحصادات الدراسات قرابة ٣ امثال ، وخمسة امثال ، والمضخات ١٨١ مثلاً و ٥١٠ امثال، الا ان ما يصيب الجرار الواحد من الاراضي المستثمرة في الزراعة في عام ١٩٥٦ يصبح في حدود ٣٨٥٧ هـ والمحراث الواحد ٣٢٩٧ هـ ، والمبذر الواحد ١٣٢٨٩ هـ ، والحصادة الدراسة الواحدة ١٠١٧٨ هـ والمضخات ٥٠٥ هكتارات علماً بان ما يصيب الجرار الواحد في فرنسا ٢٤ هـ ، وفي الولايات المتحدة ٤٠ هـ ، وفي الاتحاد السوفيتي ١٥٨ هـ ، وفي يوغوسلافيا ١٩٤ هـ ، وفي البرازيل ١٣٧٠ هـ ، وفي العراق ٤٨٢٠ هـ ، وفي الهند ٥٢٢٥ هـ . وبذلك تتبين درجة تخلفنا الكبير بالنسبة الى الدول المتطورة ، وحتى بالنسبة الى بعض بلدان العالم الثالث .

اما في ١٩٥٧ ، وهو العام السابق لقيام الوحدة ، فقد بيعت في سورية الوحدات التالية من المحركات والجرارات والمضخات : ١٧٣٢ محركاً ، ٥٧٦ جراراً ، ١٠٥١ مضخة (٢) .

وما قيل في تخلفنا في الآلات والادوات الزراعية يمكن ان يقال في الناحية البيولوجية للتنمية الزراعية . فالبذور المحسنة ، وانتقاء الاصناف الملائمة للتربة والمناخ المعنيين ، واستخدام الاسمدة الكيماوية استخداماً نوعياً وكماً يتلاءم ونوع المحصول وطبيعة التربة . . . الخ، كل ذلك يلعب دوراً كبيراً في مردودية الارض . ومع هذا فما يزال استخدام البذار المحسن ودراسة الاصناف الملائمة للتربة والمناطق

(١) د. صلاح وزان : « من التخلف الى التطور الاشتراكي في القطاع الزراعي » ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٢) المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٧ .

واستخدام الاسمدة (١) بمختلف انواعها ، ما زال ضئيلا جدا الى حد ان هذه النقاوص تشكل وجها اخر من وجوه المشكلة الزراعية .

٢ : - الانسان المنتج

الانسان اهم عنصر في القوى المنتجة . فالآلة مهما تطورت وتنوعت ونمت انتاجيتها فهي تبقى قطعة جامدة غير معطاءة ما دامت منفصلة عن عمل الانسان ، عن رقابته وتوجيهه وادارته .

ان عمل الانسان هو الذي يخلق الثروة ، ويبني المجتمع ويصنع التاريخ . ولكي يستطيع عمل الانسان اجبار الآلة والاداة على اعطاء أكثر ما يمكن لا بد من خلق هذا الانسان خلقا جديدا من حيث التعليم والثقيف والتدريب والمهارة والتخصص ، ونصب الهدف المحدد والايمان بالفكرة والمبدأ ، واعتماد الطرق العلمية ، واستخدام الأدوات اللازمة، بالإضافة الى خلق جو العمل النفسي، القائم على احترام الحرية ، وسيادة العدل ، وعلى الربط بين هذا العمل وبين بناء المجتمع وسعادة الفرد فيه ، وسعادة الاعضاء ككل . ان في الانسان لطاقة جبارة ، هي طاقة الابداع والتطوير والخلق . ولكن هذه الطاقة لا يمكن توفيرها ، والتنعم بمعطائها الخير ان لم تتحقق انسانية الانسان ويحسن توجيهه، وتنمى فيه عناصر الابداع والمعرفة ، والثورة على كل عبودية بما فيها عبودية الانسان الضعيف أمام الطبيعة ، فاذا لم يتأمن ذلك أو اتخذ الانسان اداة للاستثمار ، ووضع في ابشع الظروف من حيث شروط العمل والحقوق الشخصية الاساسية والظلم الفردي والاجتماعي ، والامية والجهل والبؤس وقلة الدراية والرعاية ، والتفكك الاجتماعي تعطلت قوة الابداع فيه ، وانخفض عطاؤه انخفاضاً عظيماً ، وخسر المجتمع الشيء الكثير .

لقد تجلبب الفلاح السوري بجلباب البؤس والحرمان والاضطهاد وابشع أنواع الاستثمار منذ أقدم العهود ، وظل هذا الوضع رغم تبدل الاسياد والفاحين . وكان

(١) تقدر الاسمدة الكيماوية المستوردة بالوف الاطنان كما يلي :

١٩٥٣	١١٢٤٠
١٩٥٤	١٥٥٦١
١٩٥٥	٢٥٠٧٤
١٩٥٦	٢٤٠٧٣
١٩٥٧	٢٥٠٦٩

(اعضاء على الرسائل الاجنبية في سورية) للدكتور بدر الدين السباعي ص ٣٩٢ .

الريف السوري يقوم ، من حيث الاساس ، على كواهل الارقاء وبقيّة الشفيلة المستضعفين . واذا كان دم الالهة يجري في عروق الحكام الفرس ، ويجعلهم طبقة فوق طبقة البشر ، فان غير هؤلاء الحكام من الاحرار كانوا يعتبرون عبدا لهم ، بله الارقاء الذين هم في الدرك الاسفل من المراتب الاجتماعية . واذا كان الكثير من الفلاسفة اليونان قد قسموا الجنس البشري الى احرار بالطبع ، والى ارقاء بالطبع ، فانهم اعتبروا الآخرين لم يخلقوا الا لخدمة الاولين ، وان عليهم ان يقوموا بالاعمال الجسمانية ليتفرغ الاولون الى الاعمال الفكرية والادارية والمناصب الهامة . حتى ان افلاطون واريستو ذهبا الى حرمان الرقيق من حق المواطنة التي تقتصر على الاحرار الاسياد .

اما الرومان فلم يكونوا اقل تطرفا في اعتماد الرقيق اساس العمل والانتاج ، وفي حيازة عمله الفائض وحتى قسم من عمله الضروري . ولم يعتبر التشريع الروماني الرقيق انسانا بل شيئا من الاشياء التي تخضع لكامل حق التملك والتصرف بما فيه حق القتل والايذاء الرهيب اللذين سار الرومان فيهما اشواطا بعيدة .

هذه الاحوال التي عاشها الرقيق في فارس واليونان وروما كانت اقرب الى الشدة والاغراق في القسوة في المناطق التي افتتحت ومنها المناطق السورية .

ومع الفتح العربي الاسلامي لسورية تخلصت علاقات الانتاج الرقية وخضعت هذه العلاقات ، لاسيما فيما يخص حقوق الرقيق ، لتبدلات هامة ، لم تحدث نتيجة التطور الموضوعي ، كما في كثير من البلدان ، بل نتيجة الفتح الاسلامي وما حمله من مفاهيم جديدة في العلاقات الانسانية .

فاذا كانت مصادر الرق من قبل هي البيع ، والمغامرة ، والنهب والسطو ، والعجز عن وفاء الدين والحروب ، والقرصنة ، والطبقة ، فان العهد الجديد لم يقر من هذه المصادر غير مصدر الحرب بين المسلمين وغير المسلمين . على ان هذا المصدر ذاته اصبح ذا حدود . ذلك ان الذين يقعون اسرى نتيجة الاعمال الحربية لا يصبحون ارقاء بمجرد الاسر ، وقبل ان يضرب الامام عليهم الرق . وقبل هذا تجري عملية تبادل الاسرى والافتداء بالمال .

هذا ما يتعلق بالمصدر ، اما ما يتعلق بمعالجة الواقع ذاته ، فان المبادئ الجديدة زينت للمالك الرق العتق ، وحشتم عليه ، وجعلته في بعض الاحيان وسيلة للتكفير عن يمين حث فيها المالك ، او عن بعض الذنوب .

كما شرعت المبادئ الجديدة المكاتبه بين الرقيق وصاحبه . ففيها يتعهد السيد بعتق العبد لقاء مبلغ يدفعه الاخير . فاذا ما عقدت المكاتبه كان للعبد حق التجارة والعمل وحق التملك وحق العمل لنفسه لا لسيدته ، حتى يسدد المبلغ وآنذاك يستكمل حريته . وهذا عدا عن عملية التدبير التي تقرر حرية العبد دبر

انتهاء حياة السيد . انها بمثابة الوصية بحرية العبد بعد الموت . اما الامة التي اصابها سيدها فحملت ووضعت ، فان المبادئ الجديدة أصبحت تحرم بيعها وهبتها وتعنتها بمجرد موته ، ويصبح ولدها منه حرا ، عكس ما اعتادته العرب في جاهليتها . ثم ان العبد المملوك من اكثر من سيد يصبح حرا بمجرد عتق أحد السادة ما خصه منه ، بعد تعويضه على السادة الآخرين من حصتهم منه .
ثم ان المبادئ الجديدة قصرت الاسترقاق على جسد العبد لا على عقله وتفكيره وبذلك أصبح الرقيق يتمتع بحرية المعتقد والراي ، بعد ان كان ملزما بالسيرة في خط سيده الفكري والديني .

والشيء الهام هو ان المبادئ الجديدة اعادت الى الرقيق بعض اعتباره الانساني فمنعت قتله ، وقضت بقتل قاتله الحر ، كما منعت ضربه وتعذيبه وتحمله ما لا يطبق في العمل والخدمة ، وأوجبت اطعامه واكسائه مما يطعم السيد ويكتسي . هذه المكاسب التي قدمتها المبادئ الجديدة اثر الفتح العربي الاسلامي ، جعلت الرقيق الى جانب النظام الجديد ، ووجهت ضربة قوية ساهمت في زعزعة اساس أسلوب الانتاج الرقي الذي كان سائدا قبل الفتح ، وما زال مرعيا بعد الفتح ، مع التعديلات الجوهرية الجديدة .

لقد كثر عتق الرقيق باعتباره تقربا الى الله لنوال مرضاته ، لاسيما في مراحل فجر الاسلام ، وادى هذا العتق ، بمختلف صوره واسبابه ، الى خروج اعداد كبيرة من نطاق الرق ودخولهم ميدان الناس الاحرار فيما يتعلق بممارستهم حقوقهم العامة والخاصة (١) . واذا كان العبد وما ملكه ملك سيده ، فان الرقيق المعتق أصبح يملك كالاخرين ويتصرف بملكه تصرف الآخرين . ان العتق على الشكل المذكور خلق طائفة جديدة في المجتمع تدعى الموالى لها حق ممارسة مختلف مجالات النشاط الاقتصادي من زراعة وحرفة وتجارة وخدمات ، وهذا عدا عن النشاط السياسي وهي طائفة يبدأ كل فرد فيها نشاطه الاقتصادي من لا شيء ، أي كان بروليتاريا لا يملك شيئا غير قوة عمله يؤجرها من الآخرين سعيا وراء الرزق . كان هذا المعتق ، بعد العتق ، مجبرا على تأمين حاجاته وحاجات عائلته من السوق ، بعد ان كان ينال حاجاته الاساسية من سيده ، كما أصبح هذا المعتق يتمتع بقسم من نتاج عمله بعد ان كان كل نتاجه ملك سيده . هكذا أصبح المعتق مجبرا على الشراء والبيع ، يشتري حاجاته من السوق ويبيع فيها نتاجه او يؤجر نفسه من الآخرين

(١) كان الرقيق المعتق يصبح مولى لسيده ، والمولى يختلف عن الحر من جهة الولاء ، فولاؤه لمعتقه . فاذا قال عن غير وارث ورثه معتقه ، واذا قتل فديته لسيده السابق . والمولى الامة تخطب الى معتقها ويقبض مهرها .

إذا لم تكن لديه أدوات عمله . وهو امر ساعد على تطوير التبادل وعلى نمو العلاقات السلعية في المجتمع ، أي على اتساع دائرة المنتجين والبائعين والمستهلكين والمشتريين وهو امر ساعد على تفسخ أسلوب انتاج الرق والانتقال نحو أسلوب انتاج جديد .

...

بيد ان الفلاح المولى والفلاح الحر والفلاح الرقيق في الواقع ، ولاسيما بعد انقضاء مرحلة فجر الاسلام ، وخلافا لكثير من التشرييع والمفاهيم الحقوقية ، والمبادئ الاخلاقية ، الجديدة ، ظلوا ، في الغالب الاعم ، موضع الاستثمار العنيف من قبل ملاكي الارض او حائزيها ، ومن قبل ممثلي الدولة . ان تقسيم الارض الى خراجية وعشرية ، وفرض ريع للدولة في الاولى اعظم منه في الثانية ، خلق منذ الوهلة الاولى ، اضطرابا في عملية الانتاج الزراعي ، ما دام قانون القيمة هو الناظم الوحيد لاسعار منتجات مختلف اقسام الاراضي . وطبيعي أن يحاول مالك الارض او حائزها تحميل الفلاح العامل في الارض لا عبء الاموال التي يدفعها للدولة فحسب ، بل وعبء انفاقه على سد حاجاته وحاجات عائلته وغير ذلك من النفقات الاخرى . ونتيجة ذلك كله هو خراب الفلاح أولا ، وخراب الاستثمار الخراجية ذاتها بصورة خاصة ، ثانيا .

يحدثنا القاضي ابو يوسف ، صاحب الامام ابي حنيفة ، في كتابه الخراج ان عبد الملك بن مروان بعث أحد عماله الى الجزيرة فاستقل ما كان يؤخذ منهم فأحصى الجماجم (١) ، وجعل الناس كلهم عمالا بأيديهم (٢) ، وحسب ما يكسب العامل سنته كلها ، ثم طرح من ذلك نفقته في طعامه وادمه وكسوته وحذائه ، وطرح ايام الاعياد في السنة كلها فوجد الذي يحصل بعد ذلك في السنة لكل واحد (٤) دنائير ، فالزمهم ذلك جميعا ، وجعلها طبقة واحدة ، ثم جعل الاموال على قدر قربها وبعدها ، فجعل على كل مائة جريب زرع مما قرب ديناراً وعلى كل الف اصل كرم مما قرب ديناراً ، وعلى كل الف اصل مما بعد ديناراً ، وعلى الزيتون على كل مائة شجرة مما قرب ديناراً ، وعلى كل مائتي شجرة مما بعد ديناراً ، وكان غاية البعد عنده مسيرة اليوم واليومين واكثر من ذلك ، وما دون اليوم فهو في القرب ، وحملت الشام على مثل ذلك ، وحملت الموصل على مثل ذلك (٣) .

لقد فرض الضحاك كل فضل لدى العامل بعد حسم نفقاته وسأوى في ذلك الناس جميعا . في حين ان كثيرا من الولاة مايزوا بين الناس في جزيتهم فجعلوها

(١) من اجل ضريبة الجزية على اللعين .

(٢) اي سأوى بين عامتهم وغير عامتهم .

(٣) القاضي ابو يوسف كتاب الخراج ص ٤١ .

بين ٤٨ درهما للموسر ، و٢٤ للمتوسط ، و١٢ درهما للفقير . وهذا طبعاً ، عدا ما أصاب الأرض من ضريبة الخراج . وإذا كان الضحاك قد أخذ الربع التمايزي القائم على أساس القرب بعين الاعتبار ، فهو ضرب الأراضي كلها بضريبة واحدة دون تفریق بين طيبة ومتوسطة الطيبة وسيئة الطيبة . وفي ذلك هلاك كبير لأصحاب النوعين الآخرين من الأرض .

ويحدثنا الاستاذ ياسين شكر في كتابه « المسألة الزراعية في سورية » ان الخراج كان نوعين : خراج المقاسمة ويستوفى بموجبه من انتاج الأرض بنسبة تتراوح بين ٢٠ - ٥٠ ٪ ، ويؤخذ فقط على زرع الأرض . أما اذا لم تزرع أو اذا زرعت وهلك الحاصل لسبب آفة ما فلا يجوز الخراج . وخراج الوظيفة أو الخراج المقطوع ويفرض على الأرض الصالحة للزراعة بصورة مقطوعة زرعت أم لم تزرع (١) . كما يحدثنا أبو يوسف في موضع آخر من كتابه الخراج عن عنف الحياة فيقول « وقد بلغني ان عمال الخراج يعمثون رجالاً من قبلهم في الصدقات فيظلمون ويعسفون ويأتون مالا يحل ولا تراجع » (٢) .

ثم يحدثنا أبو يوسف أيضاً عن طريقة تلزيم جباية الاموال ويعرض لنا بعض الصور التي يقوم بها هؤلاء الملتزمون لاجبار الرعية على الدفع . ورايت (يا أمير المؤمنين) الا تقبل (تلزم) شيئاً من السواد ولا غير السواد من البلاد فان المتقبل اذا كان في قبالة فضل عن الخراج عسف أهل الخراج (أي ظلمهم) ، وحمل عليهم ما لا يجب عليهم وظلمهم وأخذهم بما يجحف بهم ليسلم مما دخل فيه . وفي ذلك وامثاله خراب البلاد وهلاك الرعية . والمتقبل لا يبالي بهلاكهم لصالح امره في قبالة ، ولعله ان يستفضل بعدما يتقبل به فضلاً كثيراً وليس يمكنه ذلك الا بشدة منه على الرعية وضرب لهم شديد ، واقامته لهم في الشمس ، وتعليق الحجارة في الاعناق وعذاب عظيم (٣) ينال أهل الخراج مما ليس يجب عليهم من الفساد الذي نهى الله عنه ... » .

ويحدثنا أيضاً عن طريقة أخرى من النهب يستخدمها الجباة وعن صور أخرى للتعذيب حيث يقول « ولا يؤخذ منهم ما قد يسمونه رواجاً لدرهم يؤدونها في الخراج فانه بلغني ان الرجل منهم يأتي بالدرهم ليؤديها في خراجه فيقطع منها طائفه ويقال هذا رواجها وصرفها . ولا يضربن رجل في درهم خراج ولا يقام على رجله . فانه بلغني انهم يقيمون

(١) ياسين شكر : المسألة الزراعية في سورية ص ٨ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ص ٨٠ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ص ١٠٥ .

اهل الخراج في الشمس ، ويضربونهم الضرب الشديد ، ويعلقون عليهم الجسار
ويقيدونهم بما يمنعهم من الصلاة ، وهذا اعظم عند الله شنيع في الاسلام » (١) .
ويحدثنا ابو يوسف في مكان اخر من كتابه ان عمر بن الخطاب مر بطريق الشام
وهو راجع في مسيره من الشام ، على قوم قد اقيموا في الشمس يصب على رؤوسهم
الزيت فقال ما بال هؤلاء ؟ فقالوا عليهم الجزية لم يؤدوها ، فهم يعذبون حتى يؤدوها .
فقال عمر : فما يقولون هم وما يعتذرون به في الجزية ؟ قالوا : يقولون لا نجد . قال
فدعوهم ولا تكلفوهم ما لا يطيقون ... (٢) » .

هذه الصور تعكس واقعا قاتما كان يعيشه فريق كبير من الناس في بلاد الشام ،
ولا سيما اولئك الفقراء الذين ليس لديهم مال يفتدون به انفسهم فيعجزون عن اداء
ما فرض عليهم من جزية او خراج او غيره . ويتحملون نتيجة ذلك ، ضروب العذاب
والهوان - والاستعمار . على ان ما اصاب هؤلاء الناس لا يخرج عن اطار ما يصيب
الغالبية العظمى من شغيلة الريف من مختلف الوان سوء الادارة والمظالم والنهب
والاستثمار في مجتمع كان اسياده الجدد يتجنبون ممارسة العمل الانتاجي ويختصون
انفسهم بالسيف والقلم والادارة وممارسة الحكم ومختلف الوان العمل الفكري . اي
ان اعالة هذا المجتمع ، وتأمين حاجاته الاساسية من مختلف الوان السلع ، انما كان
يقع عبئه من حيث الاساس على شغيلة الريف اولا ، وعلى شغيلة المدن ، ثانيا .
ولا يلبث هذا الوضع ان يتفاقم امره مع ضعف السلطة المركزية في دمشق اولا ، ومع
انتقال السلطة الى بغداد ثانيا ، ومع انحلال الدولة العباسية وتمزقها وانتقال الحكم
الى جماعة متسلطين ، تحرك معظمهم الشهوة الى الحكم . ويملي عليهم حب السيطرة
والاحتفاظ بالسلطة مختلف الوان التدابير التي تتعارض ومصالح الشغيلة في المجتمع ،
ولا ينسجم في الكثير منها مع ابسط قواعد العلم والموضوعية ، والنطق ، وحتى مع
جوهر التشريع الاسلامي السائد . لقد اصبحت القوة في معظم عهد انحطاط الدولة
العربية اخصر طريق الى السلطة وخير اداة للعمل ، واسرع وسيلة الى الكسب .
وبالتالي ، اصبحت مراتب القوة الموزعة في اطار الهرم الاجتماعي دليل العمل
والسلوك ، فكل متنفذ ضعيف تجاه الاعلى وقوي تجاه الادنى ، حتى اذا كانت
الطبقات الدنيا ، وجدتها تتحمل وحدها في نهاية المطاف ، اعباء الفئات الاعلى جميعا
ومهما اختلف المكان والزمان وشخص الحاكم وجهازه ، فان الوضع يبقى ، في الغالب
الاعم ، على حاله بالنسبة الى معظم جماهير الشغيلة ، ولا سيما في الريف الذي يعتبر
اساس حياة المجتمع الاقتصادية . ونحن واجدون لدى المقريري ، مثلا ، بعض صور

(١) ابو يوسف : كتاب الخراج ص ١٠٩ .

(٢) ابو يوسف : كتاب الخراج ص ١٢٥ .

ذلك المجتمع حين يقول محاولا تعليل المآسي التي كانت تصيب الاقطار والناس ، ان السبب الاول ، وهو اصل هذا الفساد . (هو) ولايسة الخطط السلطانية ، والمناصب الدينية بالرشوة كالوزارة والقضاء ونيابة الاقاليم وولاية الحسبة وسائر الاعمال بحيث لا يمكن التوصل الى شيء منها الا بالمال الجزيل فتخطى لاجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ الى ما لم يكن يؤمن من الاعمال الجليلة والولايات العظيمة لتوصله باحد حواشي السلطان ، ووعد به مال للسلطان على ما يريد من الاعمال ، فلم يكن باسرع من تقلده ذلك العمل وتسليمه اياه ، وليس معه مما وعد به شيء قل ولا جل ، ولا يجد سبيلا الى اداء ما وعد به الا باستدانته بنحو النصف مما وعد به ، مع ما يحتاج اليه من شارة وزى وخيول وخدم وغيره ، فتضاعف من اجل ذلك عليه الديون ، ويلزمه اربابها . لا جرم انه يغمض عينه ولا يبالي بما اخذ من انواع المال ، ولا عليه بما يتلفه في مقابلة ذلك من الانفس ، ولا بما يريقه من الدماء ، ولا بما يسترقه من الحرائر . ويحتاج الى ان يقرر على حواشيه واعوانه ضرائب ، ويتعجل منهم اموالا ، فيمدونهم ابيديهم الى اموال الرعايا ، ويشربون لاجلها بحيث لا يعفون ولا يكفون . ثم ينبأ (١) البائس في جمع الاموال التي استدانها اذا انته استدعاءات من الامراء وحواشي السلطان ، او نزل به احد منهم ان كان المتولي متقلدا عملا من اعمال الريف فيحتاج الى ضيافات سنه وتقادم جليلة من الخيول والرقيق وغير ذلك بحسب الحال ، ولا يشعر مع ذلك الا وغيره قد تقلد ذلك العمل بمال التزم به . وقد بقيت عليه جملة من الديون ، فيحاط (يصادر) على ما يوجد له من اناث وحيوان وغيره ، ويشخص في انحس حال ، وقد احيط كما ذكرنا بماله ، ويعاقب العقوبات المؤلة فلا يجد بدا من الالتزام بمال آخر . ليقلد العمل الاول او غيره من الاعمال (٢) . ثم يقول : « فلما دهي اهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم اختلت احوالهم وتمزقوا كل ممزق ، وجلوا عن اوطانهم ، فقلت مجابي البلاد ومتحصلها لقلة ما يزرع بها ولخلو اهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطاة من الولاة عليهم وعلى من بقي منهم (٣) » . ان حياة الفلاح عبر العصور ، في نطاق هذا الطراز من الحكم ، كانت شريطا يحكى مختلف الوان بؤسه وشقائه ، ويعرض صور انسحاقه ، وانعدام شخصيته ، ويتحدث عن ايمانه بأن كل ما يحيط به معاد له ، ورأسه حلول قضاياه على انتقاض حريته ، وحقه في الحياة ، وفي ثمار عمله . ان فلاحنا لم نشعره قط ، خلال عصور وجوده ، واية كانت الارض التي يطؤها ، والسلطة التي يخضع لها ، انه مواطن في وطن يحيطه

(١) اي يخرج من ارض لارض .

(٢) المقريري : اغانة الامة في كشف الغممة ، اصدار دار ابن الوليد ص ٤٣ - ٤٤ .

(٣) المقريري : اغانة الامة في كشف الغممة ، اصدار دار ابن الوليد ص ٤٤ . واذا كان المقريري يتحدث في معظم كتابه عن مصر ، فان واقع الاقاليم الاخرى لم تكن باحسن حالا اذا لم تكن اسوا .

بمواطنيته ، وانه شريك في حمل اعباء المسؤولية تجاه مجتمعه ، وان السلطة التي لا يراها عادة الا في قمعه وابتزاز امواله (١) ، ونهب ثمار عمله ، وسوقه الى مجازر الحروب ، هي منه واليه . هكذا عاش فلاحنا ، طوال الدهور ، منطويا على نفسه ، معتمدا على كد ساعده حذرا يصعب كسب ثقتة ، قنوعا في نطاق الحاجة الملحة ، يعطي رغم ضيق يده ، ولا يأخذ رغم يؤسه السحيق ، جاهلا ، اميا ، ضعيفا ، مستخديا .

هؤلاء الفلاحون كانوا سلف واجداد وآباء فلاحينا الذين يعمرن الريف السوري في العصر الحديث عموما ، وفي عشية اعلان الوحدة بشكل خاص .

. . .

لقد رأينا الفلاح حتى الان ، في نطاق تاريخي بعيد ، ولكن ما هو واقعه الحالي ؟ وما هو التفاعل بينه وبين ارضه واداته وانتاجه ؟ وما هي العوامل التي تؤثر على هذا التفاعل فتجعله قويا او ضعيفا ؟.

. . .

في عام ١٩٥٧ ، وهو العام السابق لاعلان الوحدة ، كان عدد سكان سورية ١٦٥ر ملايين نسمة يشكل سكان الريف منهم اكثر من الثلثين ، اي ما يزيد على ثلاثة ملايين وقد استثمر في هذا العام ٥٨٣ الف هـ من الاراضي المروية و ٦٦٠ر ملايين هـ من الاراضي البعلية اي في حدود مجموع قدره ٦٤٩ر ملايين هـ (٢) . فاذا كان وسطي ما تستطيع استثماره اسرة مؤلفة من خمسة اشخاص هو في حدود ٤ هـ مروية و ٥٠ هـ بعليا (٣) ، كانت المساحة التي استثمرت في هذا العام لا تحتاج

(١) بين الضرائب الغريبة التي كانت تجبها الدولة في العهد التركي ، مثلا : رسم فتح بندر (دكان) ، رسم مباشرة حمام ، ضريبة العزوبية ، ضريبة الزواج ، ضريبة قدوم غلامته ، وضريبة العديدة والخمسة (كل خميس) للوالي ، ورسم بمناسبة قدوم الوالي ورسم خلفة تهدي للوالي ... (راجع ياسين شكر ، المسألة الزراعية ص ٤١) . ويعرض فولني في حديثه عن سورية والشرق الاوسط ، صورة عن تحكم اسياذ الارض بالفلاح قائلا : « فمع ان الضريبة محدودة بالمرى ، الا ان القمع كان يأتي بفروض جديدة على الفلاح وبتفسيرات جديدة لزيادة الجباية ، من انهام بنقص الحاصل ، الى ادعاء بسرقة . هذا والجند لهم طلبات خاصة ، ويتجاوزن على اموال الفلاحين وحاصلاتهم . هكذا كان على الفلاح ان يدفع نصف او ثلثي انتاجه للاقطاعي . ومن جهة ثانية كان هنالك الرابون الذين يكافون الفلاح عن طريق رهن حاصله لقاء ١٢ - ٢٠٪ نعم الفائدة (المرجع المذكور ص ٤١) .

(٢) راجع د. عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ١٧٨ - ١٨٠ .

(٣) تختلف طاقة هذه الاسرة على الاستثمار باختلاف الارض (مروية او بعلية) وباختلاف المناطق وطريقة الاستثمار وادواته . وهي يمكن حصرها بين ٢ - ٥ هـ في الاراضي المروية و ١٠ - ٧٠ في الاراضي البعلية . (راجع الدكتور وزان في كتابه المذكور ص ١٠٠) .

الى اكثر من ١٤٥٧٥٠ اسرة للاراضي المروية و ٩٠٣٥٥ اسرة للاراضي البعلية اي الى مجموع قدره ٢٣٦١٠٥ اسرة ، من اصل اكثر من ٦٠٠ الف اسرة تشكل مجموع سكان الريف (اكثر من ٣ ملايين) اي ان قرابة ٣٦٤ الف عائلة يمكن اعتبارها ، في نطاق الافتراض المذكور ، فائضة عن حاجة العمل الريفي في شروطه المعروفة . وهي نتيجة تقوي الاعتقاد بوجود فيض من السكان ، الخفي كبير . يضاف الى ذلك ان افتراضنا المذكور قد غطى ناحيتين اساسيتين اولاهما التمرکز الكبير في ملكية الارض ، وثانيهما تملك قسم هام من الفلاحين بعض القطع من الارض التي يجعلها صفرها ، او عدم طيها ، او سوء شروط استثمارها او كل ذلك معا ، في حكم الشبيه بالعدم ، كمصدر للعيش ، مما يجعل البؤس الذي يعيشه الريف واسعا وعميق الجذور .

واذا كانت كثرة التوالد في الريف سببا من اسباب هذا الفيض من السكان ، فان بين اسبابه الاخرى الاساسية سوء توزيع الملكية من ناحية ، وتطور العلاقات الانتاجية الرأسمالية في الوطن من ناحية اخرى . ذلك ان تطور هذه العلاقات انما يتولد اكثر فاكثرا في الصناعة ، وتتخذ الرأسمالية الريف مصدرا للاستثمار الواسع ، فهي تبتاع مواد الاولية باسعار زهيدة ، وتبيعه المنتجات الصناعية باسعار مرتفعة ، وتهدم الاستثمارات الفلاحية الصغيرة بتواتر سريع ، سواء اكان ذلك في مجال الحرفة او العمل الزراعي . اي تحول القسم الهام من صفار المنتجين الذين كانوا ينتجون ويستهلكون بعض او جل ما ينتجون ، ولا يلجأون الى التبادل السلمي الا قليلا ، تحولهم الى بروتلياريين . لا يملكون وسائل انتاجهم ويضطرون ، بالتالي ، الى بيع قوة عملهم لتأمين حاجاتهم عن طريق التبادل . هكذا يبقى الريف متواجدا مع تخلفه ، ويتعمق بؤسه رغم ظواهر الحياة الجديدة ، ويصبح اكثر من اي وقت مضى ، سببا متعاضدا لاهمية لتضخيم جيش العاطلين عن العمل الاحتياطي ولمنافسة عمال المدن في اجورهم وشروط عملهم . يقول لينين : « ان ملايين البروليتاريين توجد حيث تنعدم مداخن الصناعة الضخمة العالية (١) » .

واذا كان فيض السكان الزراعي ، الذي عرفته سورية في ظل سيطرة العلاقات الانتاجية الاقطاعية في الريف ، او سيطرة بقايا هذه العلاقات ، اقل انتشارا ووضوحا مما هو عليه في ظل العلاقات الانتاجية الرأسمالية التي اخذت بالنمو والتطور منذ الحرب العالمية الثانية ، فما ذلك الا لان الاقطاعيين وكبار الملاكين انما كانوا يستثمرون اراضيهم وفق الطرائق البدائية المعروفة ، ومن بينها اعتماد المزارعة ، باشكالها المختلفة ، اساسا لهذا الاستثمار . وهو امر كان يساعد على تأمين عمل لكثير من العائلات الفلاحية التي لا تملك ارضا او تملك حطاما منها . ان شكل التعبير عن

(١) الاقتصاد السياسي لجماعة من السوفييت الجزء الثاني القسم الاول ، ص ١٢٢ تعريب الدكتور بدر الدين السباعي .

البؤس كان اقل وضوحا اذ كان يختفي وراء النشاط الاقتصادي الذي يقوم به الفلاح في مزرعته . ووراء تلك الحصة من المحصول التي يجنيها منها . زد على ذلك ان مجال تفتح ابواب المدينة الحرفية امام هجرة فيض السكان في الريف كان ضيقا جدا . فلما نمت العلاقات الرأسمالية في المدينة ، وتطورت ، واصبحت مركز جذب هام امام ابناء الريف ، وانتشرت الرأسمالية في الزراعة وسارعت في تهدم صفار المنتجين فيها ، واعتمد المستثمرون الرأسماليون الآلات في انتاجهم الريفي في مناطق واسعة ، آنذاك تفجر ذلك الفيض السكاني ، وتعاضل امره ، وتدفقت جموع الفلاحين ، ولا سيما العناصر الفنية ، تغزو سوق العمل في المدينة . ولما كانت مدينة دمشق ومدينة حلب قد اتخذتا كمركزين اساسيين للتصنيع الرأسمالي من قبل البرجوازية الوطنية الصناعية ، لذلك كان انصباب الهجرة الريفية يتميز ، بشكل واضح ، في هاتين المدينتين . ويكفي تصفح بطاقات عمل العاملين في معاملهما حتى نبين المنبت الريفي لقسم واسع من هؤلاء العمال ان لم يكن معظمهم ، وهذا عدا ، طبعا ، عما احتوته القطاعات الأخرى من الاقتصاد الوطني كقطاع الخدمات والقطاع الإداري... الخ.

وفي الوقت الذي يعني فيه فيض السكان في الريف تعاضل هجرة العناصر الشابة الى المدينة ، والعناصر المتعلمة والثقفة ، بشكل خاص ، فانه يعني ايضا ، وبالتالي بقاء الروح الثورية محدودة وضعيفة ، وسيطرة الجمود ، وروح المحافظة والقناعة بما هو قائم ، والرضا بالأمر الواقع ، وسيطرة العادات العشائرية ، والمفهوم البدائي عن المجتمع والحياة الاجتماعية ، وعن الدولة والمواطنة ، وعن وعي المعنى البعيد للتمتع بالحرية كاساس من اسس بناء الدولة العصرية . كما يعني ضعف الدخل الفردي ، وانخفاض المستوى المعاشي ، وضعف القدرة الشرائية ، وارتفاع ثمن الأرض واجورها تبعا لزيادة الحاجة اليها ، وبالتالي ، ضعف السوق الوطنية ، وضعف التراكم ، وضعف التنمية وضعف الخلاص من التخلف .

ثم ان هذا الإنسان الذي نسجته الأزمان والدهور من خيوط الاضطهاد والاستثمار وجعلته يعيش دائما تقريبا على هامش الحياة الاجتماعية والسياسية والحضارية ، ظل في عصر النور ، والعلم ، والتقدم ، والادراك الإنساني لكيانه وحقه ووجوده ظل في قرارة واقعه بعيدا عن النور والعلم والتقدم . فالامية السرمدية مجرد التي ورثها عن اب وجد واسلاف واسلاف قد قذفت به الى فقر فكسري رهيب ، وفكت به ابا وجدا ، وابنا ، واخا ، وطفلا ، وابنة ، وامراة ، وقريبا ، وخدنا ، وصديقا ، وعدوا . ان العصر الذي خطا بالعلوم والمعارف خطوات جبارة ، واقتلع الملايين من برائن التخلف والجهل وصولها الى عوالم جديدة تتحكم بقوى الطبيعة الى حد بعيد ، وتسخرها في صالح مجتمعاتها وفي دفع مسيرة الإنسانية قدما الى الامام ، ان هذا العصر يكاد يقف عاجزا عن تخطي عتبة عالم فلاحنا وعن

تحطيم حتى تلك النسبة الهائلة من الامية في صفوفه والتي قد تصل الى ٨٠٪ من سكان الريف ، وقد تزداد هذه النسبة مع الزمن ، رغم الجهود الكبيرة التي بذلت في العهد الاستقلالي لنشر التعليم الابتدائي في صفوف الفلاحين ، وذلك بسبب عدم امكان استيعاب من هم في سن الدراسة الابتدائية ، وتعاظم هذا العجز عن الاستيعاب باستمرار .

وطبيعي ان يكون الفلاح الوليد لهذه الاوضاع المختلفة من الجهل ذا معارف بدائية في عمله توارثها عن آبائه واجداده القدامى ، وكانت نسيج الملاحظة والتجربة البدائية دون ان يغنيها العلم بأبحاثه ، واستنتاجاته ، وتجاربه ، واكتشافاته . يضاف الى هذا الجهل في العمل ، جهل في العيش ، وضعف كبير في الامكانية ، واهمال من اولى الامر لكل ما يحيط بالفلاح تقريبا ، وهكذا اضيف الى راسماله الكبير في الجهل والاضطهاد ، والاهمال والاستثمار . . . سوء في التغذية ، واستشعار الحاجة الى المياه الصحية ، وبؤس في السكن ، وهلهلة وقلة تنوع في الثياب ، وتعطش الى نور الكهرباء ، وغرق في الشروط الصحية القاسية .

هـ : - مشكلة طرق الانتاج وعلاقات الاستثمار الزراعي

والى جانب مشكلة الفلاح كإنسان منتج يتبدى وجه اخر من وجوه المشكلة الزراعية هو مشكلة طرق الانتاج والاستثمار . فرغم ان الارض هي الاداة الانتاجية التي يعالجها الفلاح منذ دهور ودهور ، فهو ، عمليا ، عميق الجهل بمتطلباتها وطرق معالجتها ، غير قادر على فهم قوانين استثمارها ، وعاجز عن اخضاعها واجبارها على العطاء الامثل .

ان الفلاح يجهل كل شيء تقريبا عن طبيعة ارضه التي يعالجها ، عن طبيعة تركيبها والمواد الداخلة في بنيتها ونسبها في هذا التركيب ، وتفاعل هذه المواد مع بعضها ومع المواد التي تضاف او يمكن ان تضاف اليها . كما يجهل التفاعل الذي يقوم بين مختلف عناصر بنية التربة وبين النبتة التي يزرعها فيها ، بالاضافة الى جهله تركيب المياه الكيمائي وتفاعله مع تلك العناصر ومقدار حاجة النبتة والارض الى كل منها .

كما يجهل الخصائص الميكانيكية للاداة التي يستخدمها في معالجة ارضه ونبتة وما مدى تأثير هذه الاداة ، وما هي العلاقة بين هذه الخصائص وطبيعة الارض والنبتة ذاتها .

وهو حين يعد ارضه للزراعة لا يحسن اعدادها ، بل ولا يدري كيف يحسن هذا الاعداد كما يهمل كثيرا وكثيرا المواعيد الملائمة لاجراء العمليات الزراعية وهذا بالاضافة الى انه غالبا ما يعتمد البذار والفرسة والماشية التي بين يديه او قريبة

منه دون ان يكلف نفسه في الغالب عناء البحث والسعي وراء المنتقى من كل من هذه الامور ، والمتلائم مع طبيعة ارضه ومنطقته وشروط استثماره .

وغالبا ما يعتمد في بذره على اكثر الطرق بدائية ، واقلها مردودا ، واكثرها كلفة ففي زراعة القطن مثلا تتبع في الغالب طريقة النثر التي يعتبرها اسهل الطرق ، ويتجنب طريقة الانلام وحتى طريقة الزراعة على سطور رغم الفوارق الكبيرة في نتائج هذه الطرق .

وما يقال في الجهل والبدائية هنا وهناك يقال عنهما ايضا في التسميد وفي التعشيب وفي التفريد ، وفي مكافحة ، ومعالجة الامراض وفي اتباع الدورة الزراعية ... الخ .

كل هذا وذاك يؤدي الى نتائج اهمها : ضعف كبير في المردود ، وفي سوء النوعية والى زيادة التكاليف ، وهي امور تنعكس كلها على دخله ودخل من له علاقة بالاستثمار ودخل الزراعة كقطاع ، ودخل الاقتصاد الوطني .

واذا كان للمشكلة الزراعية المتبدي في طرق الانتاج فان لها وجهها الاخر المتبدي في طرق الاستثمار ذاته .

والشيء البارز المميز للاستثمار في معظم الاراضي السورية هو ان من يملك لا يزرع ومن يزرع لا يملك . من يملك لا يزرع لان المالك ، ولا سيما في المساحات الكبيرة لم يعتد العمل ولا يرغب فيه ، وانما يفضل ان يعهد بهذا الجزء او ذاك منها الى من هم بحاجة الى الارض والعمل لقاء شروط معينة غالبا ما تكون في صالح المالك القوي . ومن يزرع لا يملك ، لان معظم الاراضي تركزت بين يدي الاقطاعيين وكبار الملاكين ، بطرق ملتوية مختلفة ، ولم يبق بين يدي جماهير الفلاحين الواسعة الا قطعا بسيطة من الارض ، نسبيا ، وهي اما انها تكاد تكفي حاجة بعضهم ، او تعجز عن سد حاجة بعضهم الاخر ، او انها اصبحت مجرد حلم بالنسبة الى الاخرين ، المعدمين .

وهكذا كانت المزارعة هي الشكل السائد في مناطق الزراعة التقليدية ، وفي الملكيات الكبيرة بشكل خاص . وهي تتبدى في اشكال متعددة نجد بينها طريقة المرافعة والشراكة الحموية ، والشراكة الحايبة ، وطريقة الخمس ...

في هذا النوع من الاستثمار يتمتع المالك بحصة الاسد من المحصول ، ويتضاءل الحافز المادي لدى الفلاح المزارع من اجل تحسين العمل والاستثمار ، ويغلب عدم الاستقرار في استخدامه . ثم ان فقر الفلاح بالرساميل اللازمة لتكثيف الاستثمار ، وعدم مبالاة المالك بما تحتاجه الارض لكي تزيد العطاء ، وغياب الاختصاصي الفني اللازم للاستثمار الزراعي ، كل ذلك يسهم في افقار الارض ، وفي اضعاف محصولها ، وفي استمرار التخلف في الريف .

اما استثمار الاراضي عن طريق الاستئجار فغالبا ما يشتمل على اطراف ثلاثة :

مالك الارض الذي ينال ريعا تقديرا لقاء ايجاره الارض ، والمستأجر المستثمر ، والفلاح الذي يقدم عمله لقاء اجر او حصة احيانا . وقد يشتمل على طرفين اثنين المالك من جهة والمستأجر العامل ، من جهة اخرى .

في هذا النوع من الاستثمار يصبح الهدف بالنسبة الى المالك والمستأجر : النقد الربح ، ويتم ذلك على حساب الخواص الطبيعية للتربة ، والطاقة الانتاجية . كما ان المستأجر لا يفكر اطلاقا باجراء تحسينات عقارية وزراعية ذات امتداد زمني طويل . ذلك ان المهم بالنسبة اليه ، جني اعظم ما يمكن باقل كلفة ممكنة ما دامت الارض ستعود الى صاحبها اثر انتهاء عقد الاجارة .

واما استثمار الارض من قبل مالكيها فهو يطبق ، في الغالب ، في الملكيات الصغيرة المنتشرة قرب المدن ، وبعض المناطق المشجرة والمروية ، وفي بعض المناطق الجبلية ... الخ .

واذا كان المالك في هذا النوع من الاستثمار انما يقوده الحافز الشخصي للعمل ولاجراء الاصلاحات والتحسينات الممكنة ، وحقق نجاحات نسبية في كثير من الاحيان فان ما يشكوه هذا النوع من الاستثمار هو ضعف الرساميل الفردية ، وعجزه عن تأمين المنجزات التقنية الحديثة ، كما يشكو ايضا من ضعف المستوى الفني الزراعي وعدم استخدام الاختصاصيين ، وضعف امكانيات التمويل والتسويق ... الخ .

يبقى الاستثمار الزراعي على اساس العلاقات الانتاجية الرأسمالية .

هذا النوع من الاستثمار تبدى في المناطق الشمالية الشرقية من سورية بشكل خاص ، حيث تنسج الاراضي المملوك معظمها للدولة وتضعف اليد العاملة ، وتعظم سلطة التنفيذ ورؤساء العشائر بالاضافة الى تسلل كبار التجار اليها ، وهو استثمار كانت نقطة انطلاقه ارتفاع اسعار الحبوب خلال الحرب العالمية الثانية ، وكثرة الطلب عليها وتحقيق الارباح الضخمة في اعقاب نفقات الاستثمار الضئيلة نسبيا بسبب توفر الارض اما اغتصابا ، او استئجارا سوريا ، او استئجارا عاديا رخيصا . هذا الاستثمار يقوم مبدئيا على اساس حائز للارض (ممتلك او مفتصب مؤقتا او نهائيا ، او مستأجر من الدولة) ومستثمر (صاحب المشروع ، وقد يكون المالك ، او المستأجر) ، وفلاحون يعملون اما لقاء حصة (مزارع) او لقاء اجر (عمال زراعيون) ، كما يقوم على اساس استخدام الآلات الزراعية ، من جرار ، ومحارث ، وبذارات وحاصدات ودراسات والسماد والبذور المسخنة لا سيما في الاراضي المروية .

كانت الارباح الفاحشة تدفع الراحين الى زيادة التوظيفات في الآلات والسماد والبذور ، والى توسيع المساحات المزروعة . وهكذا نما الانتاج في المناطق المذكورة نموا كبيرا ، والجدول التالي يعطي فكرة عنه .

المحافظات الشمالية الشرقية (بالاطنسان) (١)

عام	قمح	شعير	قطن
١٩٤٦	٢٠٦٠٠	٨٠٠٠٠	١٤٠ (الياف)
١٩٥٦	٥٥٢٠٠٠	١٦٨٠٠٠	٨٢٠٠٠ (محبوب)

وفي ظل هذا الشكل من الاستثمار ، ومع نمو هذه المداخل الكثيرة كان تركز الاموال والثروات يتعاظم لدى فئة المالكين والمستثمرين ، وكان التباين الطبقي يزداد وضوحا وحدة بين كبار الملاكين العقاريين وكبار التجار والمولين ، من ناحية ، وبين الكادحين ، من جهة اخرى . كما كان القسم الاعظم من مداخل المستثمرين الضخمة ، يذهب ، كعادته ، لا للعمل الانتاجي ، بشكل عام ، بل ينفق ويبدد في الكماليات وشراء العقارات ، وبناء الدور الجميلة ، وشراء السيارات ، وغير ذلك من ابواب الانفاق التبديدي بالإضافة الى كنز ، قسم هام منه ، وإبقائه معطلا عن الانتاج . وهذا الامر عامل هام في اضعاف التراكم ، والتنمية ، والابقاء على التخلف في الميدان الزراعي والصناعي ، والاقتصادي بشكل عام . وهذا طبعاً عدا عما كان استثمار الارض التجاري الوحشي اللاعظمي يسبب للتربة من استنزاف طبيها ، وافقارها ، وبالتالي من تهديمها .

٢ : - كيف جابه النظام الجديد المشكلة

هذه المشكلة الزراعية المعقدة ، الفارقة في عمرها السرمدي ، وهذه الواجه المختلفة لها ، كانت تتطلب احداث ثورة عميقة في المجال الزراعي برمته ، تتناول مختلف جوانبه . وطبيعي ان الثورة الزراعية لا يمكنها ان تعالج وان تحقق بمعزل عن الثورة الصناعية والثورة الثقافية والثورة التشريعية والثورة الاجتماعية . لهذا كان حل كل قضية في مجال معين ، حلاً جذرياً ، يتطلب حل القضايا الاخرى في المجالات المختلفة . ومن هنا كانت ضرورة دراسة مشاكل المجتمع كلها ، علمياً ، واعسداد الخطة الشاملة المتناسقة ، التي يؤدي تنفيذها المرحلي الى قلب المجتمع القديم وخلق مجتمع جديد بانسانه ، وانتاجه ، وطبقاته ، وعلاقاته ، وفكره ومفاهيمه ، وابدولوجيته .

(١) من التخلف الى التطور الاشتراكي في القطاع الزراعي ص ٨٢ .

ورغم تعقد القضايا ، وتنوع المشاكل ، فان البحث العلمي ، والتخطيط ، واعتماد الجماهير اساسا للتحويل ، وربط التحويل بمصالح الشفيلة ، امور كفيلة بحل التعقيد واجراء التحويل المطلوب . وقد كان بإمكان المعهد الجديد ان يفعل ذلك كله لو انطلق من مبادئ الاشتراكية العلمية ، وهدف الى تصفية الاستثمار والمستثمرين في صالح الجماهير المنتجة الكادحة ، وتخلص من انايات ومصالح البرجوازية الصغيرة التي يمثلها . ولكنه لم يفعل ذلك ، بل آثر ان يكون ما يقدمه في نطاق المفاهيم « الاصلاحية » لا الثورية الجذرية . ورغم اهمية بعض نقاط الاصلاح المتحقق ، فانه بقي عاجزا عن حل القضايا الموضوعة على بساط البحث ، حلا جذريا ، وهكذا بقيت المشاكل ، وبقي المجتمع يعيش تخلفه ، وبقي الانسان عاجزا عن تحقيق انسانيته وتوفير كرامته الانسانية .

واذا استعرضنا المنجزات التي تمت في ميدان الزراعة نجد ان هذه المنجزات لا تعدو اصدار قانون العلاقات الزراعية ، وقانون الاصلاح الزراعي ، وقانون التعاون ، وقانون املاك الدولة ، وقانون المصرف الزراعي ويعتبر القانونان الاولان اهم هذه المنجزات ، ولهذا سنقتصر على دراستهما مع شيء من التفصيل .

١ : - قانون العلاقات الزراعية (رقم ١٢٤ تاريخ ٤ / ٩ / ٥٨)

هو أحد القوانين الهامة التي كان لها اثرها الايجابي في معالجة المشكلة الزراعية في الوطن السوري وهو يهدف الى نشر شيء من التنظيم في العمل الزراعي في صالح الاطراف الثلاثة الرئيسية : ارباب العمل ، والمزارعين ، والعمال الزراعيين ، بعد ان كان الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي يجعل ميزان القوى في الغالب اعم ، في صالح فريق ارباب العمل ، مالكي وسائل الانتاج الاساسية ، ضد مصلحة المزارعين والعمال الزراعيين الذين يقدمون عملهم ، وقد يستعين بعضهم بالبسيط من ادوات العمل الزراعي .

ومهما يمكن ان يقال في ايجابيات هذا القانون ، فان هذه الايجابيات قد تبقى ضعيفة الاثر ، وقد تشل ، اذا لم تصدر قوانين اخرى تكملها ، واذا لم تتدخل السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها ارباب العمل المستثمرون . ان صدور قانون الاصلاح الزراعي ، على سبيل المثال في ٢٧ / ٩ / ١٩٥٨ ، وهو القانون الذي هز ، على هذا الشكل او ذاك ، من سلطان كبار الملاكين العقاريين والمستنفذين ، وحد ، بعض الشيء ، من ملكياتهم الارضية ، وما تبع ذلك من تعديلات جذرية اجريت في صالح المستثمرين ، ان صدور هذا القانون ، مثلاً ، دعم ايجابيات قانون العلاقات الزراعية ، وجعلها تأخذ طريقها الى التنفيذ الى هذا الحد او ذاك . ومع توطد النفس الثوري التقدمي وتناميهِ ، فيما بعد ، كانت التعديلات الجذرية التقدمية تتلو التعديلات ، والتشريع يكمل التشريع ، والتنفيذ يكتسب قوة حزم اعظم ، وكان كل ذلك وما يزال ، يجري في اطار نضال طبقي عنيد ، ومن خلال تباين نسبة القوى بين المستثمرين والمستثمرين ، على صعيد الوطن والوطن العربي ، والعالم .

...

يشتمل القانون المذكور على خمسة ابواب : باب المنظمات المهنية ويعالج في فصله الاول والثاني : التعاريف ، والتقابات الزراعية . اما الباب الثاني فقد خصص

لتنظيم علاقات العمل . فبحث فصله الاول عقد العمل ، وفصله الثاني : عمل النساء والاولاد المراهقين ، وفصله الثالث : الانفاقات الجماعية ، وفصله الرابع : الاجور ، وفصله الخامس : مدة العمل والاجازات ، وفصله السادس : الخدمات الصحية والسكن . وفصله السابع : التشريع ، وفصله الثامن : طوارئ العمل ، وفصله التاسع : مكاتب الاستخدام وفصله العاشر : الاضراب .

في حين بحث الباب الثالث : المزارع . واختص فصله الاول في التعاريف ، وفصله الثاني في العقد وواجبات المتعاقدين ، وفصله الثالث : في الحصة ، وفصله الرابع في مساكن المزارعين ، ثم يأتي الباب الرابع المتضمن حل الخلافات والتفتيش ، يعالج فصله الاول : حل الخلافات بالمصالحة والتحكيم ، وفصله الثاني : تفتيش العمل الزراعي .

واخيرا فان الباب الخامس يعالج العقوبات والاحكام العامة . فيخصص الفصل الاول للعقوبات ، والفصل الثاني للاحكام العامة .

. . .

هدف القانون كما ورد النص عليه هو استثمار ارض الوطن بصورة صالحة ، واقامة علاقة اجتماعية عادلة بين المواطنين ، وذلك بتنظيم العلاقات الزراعية بين اصحاب الارض والمزارعين وعمال الزراعة لحمايتهم ، ورفع مستواهم مع افراد عائلاتهم وممتلكاتهم . ثم يوضح القانون هذه العلاقات مبينا انها العلاقات القائمة بين ارباب العمل والعمال الزراعيين من جهة ، او بين ارباب العمل والمزارعين ، من جهة اخرى ، او بين المزارعين والعمال الزراعيين من جهة ثالثة . أما العمل الزراعي المقصود فهو كل عمل يهدف الى استثمار الارض استثمارا زراعيا او حيوانيا ، وكل عمل مرتبط بها يغلب عليه الطابع الزراعي . ورب العمل الزراعي هو كل شخص طبيعي او اعتباري يستخدم عاملا او اكثر لاستثمار الارض استثمارا زراعيا او حيوانيا او في الاعمال المرتبطة بذلك . وقد اغفل القانون في هذا التعريف ما فطن اليه من قبل ، وهو امكان استخدام رب العمل مزارعين ، واقامة علاقة متميزة بينهم وبينهم . واما العامل الزراعي فهو ، في عرف القانون ، كل رجل او امرأة ، او مراهق يعمل في عمل زراعي ، لقاء اجرة لدى رب عمل زراعي او مزارع ، تحت سلطته المباشرة ، او بعيدا عن نظارته ، بموجب عقد خاص او مشترك او عام ، شفهيما كان ام كتابيا ، علما بأن هذا العمل يمكن أن يكون مؤقتا ، او موسميا او سنويا او لمدة غير محدودة .

هذا القانون لم تضعه الطبقة العاملة بل وضعه ثوريون تقدميون يمتون بأصلهم الطبقي الى البرجوازية الصغيرة . ولهذا نلمس في هذه التعاريف والمفاهيم تجنب كل ما يمكن ان يثير الحس الطبقي ، ويشير الى استثمار طبقة لطبقة ، ويدعو الى الغاء

هذا الاستثمار وانماء الروح الطبقية الثورية ، وتصفية الطبقات المستثمرة في المجتمع اي ان الروح المسيطرة فيه هي روح ثورية اصلاحية تسير بثورتها الى حدود ، ولا تسمح بمواصلتها حتى النهاية . هذه الروح تظهرها جمل متتدة محاذرة منتقاة بعناية ، تريد « استثمار ارض الوطن بصورة صالحة ، واقامة علاقة اجتماعية عادلة بين المواطنين » . وهذا القول لا يعني ان الاصلاح في حد ذاته ، امر مفروض وينبغي ان نقف منه موقف المقاوم ، فكل اصلاح يمكن استخدامه اداة لتطوير الروح الثورية عند الجماهير . واعتباره خطوة في طريق تحقيق الهدف الثوري الجذري المنشود . اما المفروض فهو اعتبار التدبير الاصلاحى هدفا بذاته ، والايحاء للجماهير بان الهدف قد تحقق وانه لم يعد هناك ما يبرر متابعة النضال الثوري . علما بأن أي اصلاح كان لا يمكنه ان يحل المشاكل القائمة امام الجماهير حلا جذريا . فلا بد من الرجوع الى اساس مشاكل الجماهير . الى اساس التملك الفردي لوسائل الانتاج ، والتناقض القائم بين الصفة الاجتماعية للانتاج والتملك الفردي لوسائله وثماره ، لا بد من تصفية هذا الاساس واقامة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، والفاء استثمار الانسان للانسان ، وانشاء القطاع الاشتراكي وبناء الاشتراكية حسب قوانينها العلمية . وبدون ذلك تبقى المحاولة قاصرة عن تحقيق الهدف ، ويدخل الاصلاح ، شئنا ام ايننا ، في نطاق تخدير الجماهير .

هذا ، وعند بحث الفصل الثاني « النقابات الزراعية » اباح القانون لكل من ارباب العمل ، والمزارعين ، والعمال الزراعيين تأسيس نقابات زراعية مهنية للدفاع عن مصالح المهنة المسلكية . والعمل على تقدم ممارستها في النواحي الفنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية وتحقيق كل ما من شأنه ان يعود بالنفع على المهنة . وهذا على جانب كبير من الاهمية . فلاول مرة في تاريخ الحركة النضالية الزراعية يسمح للعمال الزراعيين بتشكيل نقابات خاصة بهم تدافع عن حقوقهم ، كما يسمح للمزارعين الذين كانوا في الغالب فريسة الاستبداد والاستثمار من قبل الاقطاعيين والمتنفذين وكبار الملاكين العقاريين الاخرين ، بتأسيس مثل هذه النقابات لتنظيم امورهم والدفاع عن مصالحهم . وحتى السماح لارباب العمل بتأسيس نقابات لهم ، يمكن ان نجد فيه امورا ايجابية من حيث التنظيم والحد ، في ظل الرقابة المستهدفة مصلحة كل جماهير العاملين وفي ظل وجود نقابات للعمال والمزارعين ، من التسلط والاستبداد اللذين تميز بهما الكثير من افراد هذه الفئة من الطبقة المستثمرة . وقد ابقى هذا القانون امر الانتساب الى النقابة حرا بعد توفر الشروط اللازمة (١) وجعل

(١) كان يكون من رعايا الجمهورية العربية المتحدة او من جنسية احدى الدول العربية وان يمارس العمل الزراعي ضمن دائرة النقابة كعمل اساسي في فعاليته الاقتصادية باستثناء المتعطلين مؤقتا عن العمل، وان يكون اتم ١٦ والا يكون حكم عليه بجناية ... الخ.

المرأة والرجل على قدم المساواة في هذا الانتساب . ويلمس الباحث في نصوص القانون النازمة للترخيص النقابي ، محاولة جعل هذه النقابات مؤسسات موجهة من قبل الدولة وتخضع لاشرافها الواسع . فالمرجع الإداري له الحق باجراء تحقيق عن المؤسسين (وهي كلمة مطاطة ، وغالبا ما تستهدف ابعاد اليساريين) . وقرار الترخيص المنوط ، أخيرا ، بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يمكن أن يكون ايجابيا ويمكن أن يكون سلبيا يتبدى برفض منح الترخيص . كما ان هذه الوزارة يحق لها اجراء تحقيقات اضافية أخرى ، وان تكلف المستدعين بادخال تعديلات على النظام الداخلي المقترح ولا يجوز للنقابة تعديل هذا النظام الا بموافقة الوزارة ، علما بأن على الوزارة ان تصدر بقرارات وزارية نماذج للأنظمة الداخلية وعلى النقابات واتحاداتها التقيد بها تحت طائلة رفض الترخيص أو الغائه . ثم ان رئيس مكتب النقابة وأعضائه مسئولون اداريا امام الوزارة عن قيامهم بوظائفهم . فاذا لم يحسنوا القيام بها تذرهم الوزارة ، حتى اذا لم يتلاف التقصير خلال مدة تحددها الوزارة ، حق للوزير عزل أعضاء المكتب ودعوة الهيئة العامة لانتخابات جديدة . كما ان الوزارة تملك حق عزل أعضاء المكتب جميعا ، او من تترتب عليه المسؤولية منهم ، بدون اذار اذا ثبت لها من التفتيش سؤ استعمال في أموال النقابة أو اختلاس أو تزوير في الوثائق أو غير ذلك من الامور التي لها علاقة بأموال النقابة . هنا تبرز الوصاية قوية على التنظيم النقابي . فبدلا من احالة الوزارة امر التهمة حين ظهورها ، الى القضاء وانتظار نتائج التحقيق والمحكمة ، تعتمد الوزارة الى تنصيب نفسها قاضيا ومنفذا في وقت واحد ، ولا يخفف امر منح العضو المفصول حق الاعتراض على قرار العزل لدى أعلى هيئة قضائية ادارية ، وفق أحكام التشريع النافذ ، شيئا كثيرا من هذا التسلط ، ما دام الجو العام السائد في الحكم بعيدا عن ممارسة الديمقراطية ، وما دام حق الكلام والتمتع بالحرية مقيدان الى حد بعيد ، وما دام جو العنف والارهاب هو السائد . كما ان المادة ٣٢ من القانون المذكور ، اعطت الوزارة حق الاشراف على النقابات ومراقبة كل اعمالها ، وان توفد ، متى شاءت ، الى كل نقابة مفتشا أو موظفا منتدبا يحق له ان يفحص دفاترها وسجلاتها ، ويدقق قيودها . وهذا بالاضافة الى حق الوزارة في اصدار التعليمات التطبيقية المتعلقة بتأسيس النقابات والاتحادات واجتماعاتها وكيفية انتخاباتها وحلها وفصل اعضائها .

هكذا نلمس ، من خلال هذه النصوص ، ان نظام الحكم القائم عندما يشجع للطبقات المستثمرة ، المضطهدة تاريخيا ، انما يشجع لطبقات ليست طبقاته وهو يحذر نشاطها ، ويحذر تمتعها بالحریات اللازمة ، ويخشى تطلعاتها ونضالاتها ، ولذلك يشعر بالحاجة الماسة الى فرض الوصاية ، والرقابة ، والقيود . ولعل الفقرة (ب) من المادة السابعة منه ، تفسر ، أوضح تفسير ، هذه الروح السائدة ، عندما حظرت على

النقابات العمل في السياسة ، والاشتراك في اجتماعات ومظاهرات لها صفة سياسية . بعد هذا يبحث القانون في فصله الاول من الباب الثاني عقد العمل الذي يكون خطيا او شفويا مع العمال المؤقتين ، وخطيا فقط مع العمال الاخرين . ويعتبر باطلا كل عقد لمدة حياة العامل ، او يقضي بتعده مدي الحياة بالامتناع عن الاشتغال في مهنة ما او لدى رب عمل ما ، ولا يكتفي القانون بابطال مثل هذا العقد ، فحسب ، بل ويوجب العقوبة على العاقدين . كما انه لا يبيح القانون التعاقد مع العامل الزراعي لمدة تتجاوز السنوات الخمس وتخفيض المدة الى هذا الحد . ويشترط القانون في العامل الزراعي ان يكون بالغا الثامنة عشرة على الاقل ، باستثناء الرعاة وعمال الاعمال الخفيفة شرط الا يقل العمر عن ١٢ عاما وان يكون التعاقد عن طريق الاولياء ، هذا ويستثنى القانون من احكامه العاملين في الاستثمارات من افراد العائلة . وبعد هذا يتطرق القانون الى واجبات العامل تجاه رب العمل بجود وامانة حسب اصول فن المهنة ، وحسب تعليمات رب العمل او وكلائه ، وان يقوم بالعمل بنفسه الا اذا رضي رب العمل وكيله عنه ، وان يحرص على اداب اللياقة تجاه رب العمل وزملائه وذوهم ، وان يعتني العناية اللازمة بالحيوانات والالات والادوات التي يعهد بها رب العمل اليه . واما واجبات رب العمل تجاه عامله فتتبدى في وجوب معاملته عماله معاملة طيبة واخلاقية وان يحترم بدقة شروط عقد العمل ، وان يتخذ الاحتياطات الضرورية لحمايتهم من اخطار العمل وطوارئ وصحتهم واخلاقهم .

وفرد القانون لعمل النساء والاولاد المراهقين فصلا خاصا فيمنع على ارباب العمل تشغيل من لم يتم الثانية عشرة من عمره ، سواء اكان ذكرا او انثى ، ويوجب لصحة عمل المراهقين (اقل من ١٥ عاما) والفتيان (اقل من ١٨ عاما) موافقة ذويهم الخطية ويمنع تشغيل من لم يتجاوز ١٤ من عمره ليلا ، كما يمنع تشغيلهم في اعمال مرهقة لا تتناسب مع اعمارهم . وقد وضع القانون مسئولية التحقق من اعمار المراهقين والفتيان والتأكد من موافقة ذويهم على تشغيلهم ، على عاتق ارباب العمل ووكلائهم . كما منع القانون تشغيل النساء ليلا ، باستثناء اعمال الحصاد وجني التبغ ، ويستثنى من هذا المنع العاملات في الاستثمارات العائلية من افراد العائلة وكذا العاملات في خدمة رب العمل المنزلية في مركز العمل . وقد منح القانون العاملات الحوامل اجازة ولادة مدتها خمسون يوما قبل الولادة وبعدها ، شرط مضي ٦ اشهر على عملهن في خدمة رب العمل . ويطلب ارباب العمل بعدم السماح لهؤلاء العاملات بالعودة الى العمل قبل مضي ٣٠ يوما على الولادة واجازة الامومة هذه تمنح العائلة حقا بنصف اجرها . ويحق لهذه العاملة ، في حالة المرض بسبب الولادة عقب اجازة الولادة التمتع باجازة استشفاء لمدة شهرين دفعة واحدة او على دفعات ، وهي اجازة غير مدفوعة الاجرة . وهذا بالاضافة الى فترات استراحة يومية لا يتجاوز مجموعها

الساعة لارضاع ولدها الجديد . وقد رتب المسؤولية الجزائية عند مخالفة احكام هذا الفصل .

اما الفصل الثالث من الباب الثاني فيعالج الاتفاقات الجماعية التي تنص على تنظيم شروط العمل في الزراعة وتنظيم الاعراف الراهنة وتطويرها وفق مبادئ العدالة الاجتماعية . وهي تعقد بين نقابة او اكثر للعمال او عدد من العمال في المناطق التي لم تشكل فيها نقابة ، وبين نقابة او اكثر لارباب العمل او رب عمل واحد او عدد من ارباب العمل . وهذه الاتفاقيات لا يجوز ان تتضمن احكاما اقل فائدة للعمال من احكام القوانين والانظمة المرعية ، ولا ان تخل باحكام النظام العام ، ولا ان تتعارض احكامها مع مصلحة البلاد الاقتصادية حسب تقدير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . والاتفاق الجماعي يكون لمدة معينة لا ينبغي ان تتجاوز الخمس سنوات ، او لمدة غير معينة، وفي هذه الحال يمكن فسخه بارادة الطرفين المتعاقدين . كما ان اتفاق العمل الجماعي ينبغي ان يكون خطيا تحت طائلة البطلان ، ويجب ان يحظى بمصادقة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، وان ينشر في الجريدة الرسمية . وللوزير حق رفض الاتفاق بقرار معلل وقرار الرفض قابل للمراجعة امام المحكمة العليا . كما يحق للوزير ان يستثنى من التصديق بعض احكام الاتفاق التي تتعارض مع روح هذا القانون ومع مصلحة البلاد الاقتصادية والاجتماعية شريطة الا يؤثر الاستثناء فسي انسجام الاحكام الباقية في الاتفاق . واذا طلب احد المتعاقدين الغاء قرار تصديق اتفاق العمل الجماعي غير المعين الاجل فان القانون منح الوزير حق الالفاء استنادا الى الدراسات المقدمة ، وبعد استشارة المنظمات النقابية والاشخاص ذوي العلاقة او ممثلهم والسلطات الادارية . وكما اباح القانون للنقابات ولارباب العمل والعمال الذين لم يكونوا اطرافا في الاتفاق حين عقده ، الانضمام اليه ، بعد موافقة الوزير ، فانه اجاز ايضا للوزير تعميم سريان احكام الاتفاق على جميع ارباب العمل والعمال الداخليين في نطاق تطبيقه المهني والمكاني ، بناء على طلب نقابة او اكثر لارباب العمل والعمال ، او رب عمل او اكثر في المهنة ذات العلاقة وبعد اخذ رأي السلطات الادارية والنقابات والجهات ذات العلاقة . واخذ رأي النقابة المهنية ولنفرض انها نقابة العمال ، لا يعني موافقة النقابة . وهنا قد ينشأ محذور ان يكون الاتفاق ، في مرحلة معينة بعد التصديق ، في صالح ارباب العمل لا العمال ، ويعممه الوزير على الآخرين مما يسيء الى مصلحة العمال . وللوزير ان يلغي قرار التعميم بقرار يتخذه عند طلب احد المتعاقدين وبعد استشارة النقابات والجهات ذات العلاقة . والنص هنا ايضا لا يلزم الوزير بالالفاء ، بل يترك له الحرية في اتخاذه او عدمه . مما يجعل العامل الشخصي للوزير هنا وهناك يلعب دورا أساسيا .

وعند ارتباط رب عمل باتفاق عمل جماعي اوجب القانون خضوع جميع عقود

العمل التي عقدها أو يعقدها لاحكام الاتفاق المذكور . واذا كانت شروط عقد فردي أو مشترك في اية مؤسسة أو مشروع قائم في نطاق تطبيق الاتفاق اكثر فائدة مسن شروط الاخذ ، استمر هذا العقد الفردي والمشارك رغم وجود الاتفاق الجماعي ... السخ . وقد اناط القانون بدوائر الشؤون الاجتماعية والعمل حسن تطبيق احكام اتفاقيات العمل الجماعية في جميع المؤسسات والمشاريع التي يشملها نطاق تطبيقها ، وتنظيم ضبوط المخالفة ليصار الى معاقبة المخالفين .

وحين عالج الفصل الرابع من الباب المذكور قضية الاجور التي اعتبرها كل ما يعطي للعامل لقاء عمله من عطاء تقدي ، وعيني ، وضمان ، وعلاوات ، وهي يمكن أن تكون يومية أو اسبوعية أو شهرية أو سنوية أو موسمية . والاجرة على كل حال ، ينبغي الا تقل عن حد ادنى يؤمن للعامل النفقات الاساسية للعيش ويساعده على مجابهة متطلبات الحياة . وهو حد تعينه لجنة في مركز المحافظة تضم ممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ووزارة الزراعة ، ووزارة العدل ، ومندوب عن ارباب العمل ومندوب عن العمال . هذه اللجنة تنعقد مرة في السنة لوضع حد ادنى لكل فئة من فئات العمال الزراعيين ، تراعى فيه مستوى تكاليف الحياة من حيث الغذاء واللباس والتطبيب والسكن ، ومردود العمل ، ومقدار الانتاج ، كما تحدد الاجور نقدا ، أو عينا ، أو بالتوعين معا . وتبلغ القرارات الى مكاتب النقابات المعنية لبدء الملاحظات ، ولا تصبح نافذة الا بعد تصديقها بقرار وزاري . كما يتيح القانون للجنة المذكورة اعادة النظر في العقود التي يبرمها المزارعون وارباب العمل ، والتي تعرض عليها لتوفيقها مع الاحكام القانونية وقواعد العدل . ويفرم ارباب العمل الذين يعطون اجرا يقل عن الحد الادنى المقرر بفرامة تتراوح بين ٥٠ - ٢٠٠ ليرة سورية ، عن كل مخالفة ، وتضاعف هذه الفرامة في حال التكرار مع اعطاء العامل حق مطالبة رب العمل بفارق الاجر بين الحد الادنى وما اعطيه . وتدفع الاجور في مواعيد تنسجم ومسمياتها (يومية اسبوعية شهرية ... الخ) ، وحسب الاتفاق في الاجور السنوية والموسمية . واذا اسلف رب العمل عامله مبلغا على حساب اجوره فلا يحق له رسم فائدة على المبلغ ، ولا استرداد اكثر من ١٠ ٪ من الاجرة المقررة ، علما بأن اجور العمال من اية فئة كانوا غير قابلة للحجز الاحتياطي أو التنفيذي الا ضمن الحدود القصوى التالية :

- ١ - نصف الاجور للنفقة .
 - ب - ثلث الاجور لديون المهر .
 - ج - ١٠ ٪ لقاء سائر الديون الاخرى .
- وحتى لو قبل العامل بالتنازل عن حصة من اجوره أو تحويلها لقاء دين ما ، فهذا التنازل لا يجوز الا في حدود ١٠ ٪ ، علاوة عما تقرر اعلاه .

وبالمقابل ، فان ديون جميع العمال على ارباب عملهم ، والناشئة عن أجورهم المستحقة عن السنة الاخيرة ، هي ديون ممتازة من الدرجة الاولى ، ولها حق الامتياز في جميع اموال رب العمل المنقولة وغير المنقولة قبل سائر الديون الاخرى . وفي حال اعلان افلاس رب العمل او شهر اعساره ، تسجل هذه الديون كديون ممتازة على ان تدفع معجلا حصة منها تعادل أجور شهر مستحق الاداء لكل عامل قبل كل نفقة اخرى بما فيها الرسوم القضائية . وتتمتع بهذا الامتياز ايضا تعويضات التسريح .

اما الفصل الخامس فقد عالج مدة العمل والاجازات. وقد حددت ساعات عمل العمال الزراعيين السنويين بـ ٢٧٠٠ ساعة مقسمة على ثلاثمائة يوم عمل . وتوزع هذه الساعات على فصول السنة بقرار من المحافظ حسب مقتضيات الموسم ونوع الزراعة.

ولا يجوز ان تتجاوز ساعات العمل الاسبوعية ، مهما كانت الاحوال مقدار ٦٠ ساعة اي بمعدل ١٠ ساعات في اليوم . اما العمال غير السنويين فتحدد ساعات عملهم بـ ٥٤ ساعة اسبوعيا . ويستثنى من هذا التحديد وكلاء ارباب العمل المشرفون على المزروعات والادوات والرعاة ، والعمال المكلفون بخدمة الحيوانات والدواجن واطعامها وجلبها ، والعمال المكلفون بالخدمات المنزلية لدى رب العمل . ومع هذا التحديد الواضح فقد اباح القانون لارباب العمل تشغيل عمالهم مدة اطول على الا تزيد ساعات العمل اليومية على ١٢ في جميع الاحوال وعلى ان يدفع ارباب العمل أجورا عن الساعات الاضافية تزيد على ٢٠٪ من الاجور الاصلية ، او يعوضوا لهم عنها بساعات راحة معادلة . كما منح القانون العمال على اختلاف فئاتهم ، راحة اسبوعية لا تقل عن ٢٤ ساعة متوالية ، دون ان يوضح ما اذا كانت مدفوعة الاجر ام لا ، واجازة سنوية مدتها اسبوعان للعمال الزراعيين الذين مضى على استخدامهم بصورة مستمرة لدى رب عمل واحد عشرة اشهر فأكثر ينال فيها العامل أجره كاملا .

علما بأن رب العمل لا يجوز له خلال هذه الاجازة تسريح العامل او انذاره بالتسريح ، كما لا يحق للعامل ، من جهة اخرى ، ان يترك خدمة رب عمله ، على اثر الاجازة ، دون انذاره وانقضاء المهلة القانونية للانذار ، والا كان مسئولا عن تعويض ضرر رب العمل . واذا حالت ضرورات العمل دون استعمال العامل اجازته في سنة ما فتضم هذه الاجازة الى مدة الاجازة السنوية في السنة اللاحقة او يعوض له رب العمل عنها اجرا ، علما بأن القانون لا يبيح تراكم الاجازات اكثر من سنتين ، ويطلب رب العمل بتصفيتها عينا او نقدا قبل انقضاء هذه المدة . وهذا بالاضافة الى منح العمال عطلة في الاعياد السنوية الكبرى حسب ديانة العامل على الا يتجاوز عدد ايام عطل الاعياد المدفوعة الاجر سبعة ايام في السنة . كما ان العامل اذا قضى في خدمة رب العمل ٦ اشهر على الاقل ، يحق له التمتع باجازة مرضية ، خارج نطاق الامراض المهنية وطوارئ العمل ، مدتها شهر واحد بأجرة كاملة ، وشهر اخر من غير اجرة ، وذلك

بناء على تقرير طبي من طبيب رب العمل او من الطبيب المعالج عند عدم وجود الاول، بعد تصديق التقرير من المرجع المختص . اما العمال السنويون الذين لم تمض على استخدامهم ستة اشهر فيمنحون اجازات مرضية بنصف المدد المذكورة اعلاه شريطة ان يقضوا ٣ اشهر ، على الاقل ، في خدمة رب العمل ، علما بان رب العمل ممنوع من تسريح عماله او اندازهم بالتسريح خلال الاجازات المرضية .

وبالاضافة الى هذا فقد اخذ القانون على عاتقه معالجة بعض الخدمات الصحية والسكنية ، فوجب على رب العمل الذي يستخدم مائة عامل فاكثر في قرية واحدة، او مركز واحد . ان تعاقد مع طبيب خاص يقوم على نفقة رب العمل بزيارة العمال في مركز العمل مرة واحدة في الشهر على الاقل ليتفقد شئونهم الصحية في العمل والمساكن ، ويقوم بمعاينة المرضى ومعالجتهم واعطاء التقارير الطبية لهم عند الحاجة ، كما يقوم بمعالجة افراد عائلات العمال لقاء اجور مخفضة . كما اوجب على رب العمل ان يستخدم على نفقته ممرضا خاصا يقيم في القرية او في مركز العمل ، ويتفرغ للاهتمام بشئون العمال الصحية تحت اشراف الطبيب ، ويضع تحت تصرفه حقيبة تحتوي على الادوية والادوات اللازمة للاسعافات الأولية ، على ان تحدد هذه الادوات والادوية وكمياتها بقرار من الوزير بعد استطلاع رأي وزارة الصحة . وهذا بالاضافة الى واجبه في نقل المرضى من العمال على نفقته الى مركز الطبيب او الى المستشفى عند الحاجة لمعاينتهم ومعالجتهم .

ان هذه المكتسبات على جانب غير بسيط من الاهمية، فهي، اذا احسن تطبيقها تساعد العمال كثيرا ، وتخفف عنهم اعباء مادية وآلاما جسدية ، وتوفر عليهم تعطل بعض الوقت والايام . ولكن نطاق النصوص جد محدود ، وهناك مجال كبير امام ارباب العمل للتلاعب ضد مصلحة العمال فتحديد عدد العمال العاملين بمائة فما فوق، في مصلحة ارباب العمل لا العمال . فيكفي ان ينقص رب العمل عدد عماله واحدا حتى يتهرب من تطبيق النصوص المذكورة. ثم ان تعاقد رب العمل مع طبيب لزيارة العمال في مركز العمل مرة واحدة في الشهر على الاقل ، يعنى ان على العمال الا يمرضوا الا قبل موعد الزيارة بقليل ، من جهة ، او ان ينتظروا قدوم الطبيب وتحمل آلامهم ، مدة طويلة اقصاها الشهر ، وهذا عدا عن جدية المرض وخطورته أحيانا . علما بأن الزام رب العمل بنقل المريض الى مركز الطبيب او المستشفى متروك للتقدير، وتقدير رب العمل ذاته . ان هذه الرعاية الصحية تبقى ، من حيث الاساس ، نظرية اكثر منها عملية لتعارض نفقاتها مع مصلحة ارباب العمل المادية . والذي يساعد ارباب العمل على التخلص من هذه الرعاية ايضا ان مخالفة هذه الخدمات الصحية لا توجب الا عقوبة الغرامة التي تتراوح بين مائة ليرة وثلاثة الاف ليرة في حين ان عقوبة الحبس من ثلاثة اشهر الى سنة يحكم بها ، كل من يحرض على الاضراب او يشترك فيه

بالإضافة الى التفرير بالتكافل والتضامن ، بقيمة الاضرار التي تصيب الزراعة والارض والمحصول بسبب الاضراب .

اما ما يتعلق بالسكن فقد قضى القانون المذكور بضرورة توفر الشروط الصحية في المسكن اذا كان مشمولا بشروط العقد . على ان مستوى السكن لا ينبغي ان يقل ، في جميع الحالات عن المستوى العادي لسكان القرية ، وأن تفصل هذه المساكن عن اسطبلات الحيوانات ، وأن تكون مساكن العمال منفصلة عن مساكن العائلات . وأناط القانون بالقرارات الوزارية تحديد الاحوال والمناطق التي يترتب فيها على ارباب العمل توفير المساكن للعمال . كما تعين بقرار وزاري ، بعد استطلاع رأي وزارة الصحة ، الشروط والمرافق الضرورية التي ينبغي توفرها في المساكن . ويطلب القانون العمال الذين لا يسكنون مع عائلاتهم باخلاء مساكنهم المقدمة اليهم من ارباب العمل ، عند انتهاء علاقة العمل معهم . اما اذا كانوا يسكنونها مع عائلاتهم فيطالبون باخلاء خلال مدة شهرين من انتهاء علاقة العمل بين الطرفين . واذا تعاقد العامل مع رب عمل اخر الزم باخلاء في مدة لا تتجاوز الاسبوع من تاريخ التعاقد الجديد . وفي حال وفاة العامل يجبر أفراد عائلته الساكنين معه على الاخلاء خلال شهرين ، واذا تعذر ايجاد سكن لهذه العائلة مددت المهلة الى ٣ اشهر ، واذا كانت وفاة العامل ناجمة عن حادث عمل منحت عائلته مهلة اضافية للاخلاء مدتها ثلاثة اشهر .

وحين عالج القانون في فصله السابع قضايا التسريح ربط هذا التسريح بانهاء عقد العمل المعقود لمدة غير معينة . فاقر امكانية انهاء هذا العقد في اي وقت شريطة اذار الطرف الاخر بالانهاء قبل شهر واحد . واذا لم يقع الانذار حق للعامل المرح مطالبة رب عمله بأجرة شهر الانذار . على ان رب العمل لا يطالب بالانذار والتعويض اذا ارتكب العامل ذنبا خطيرا وقصر تقصيرا فادحا ، اي اذا اخل اخلا فادحا بالموجبات الاساسية التي يقتضيها عقد العمل ، ويمكن الرجوع الى لجنة حل الخلافات عند حدوث خلاف حول الذنب الخطير والتقصير الفادح . ويورد القانون امثلة على الذنب الخطير والتقصير الفادح : مثل اعتداء العامل على رب العمل او على وكلائه اثناء العمل او بسببه ، او ماثرة العامل ، رغم تنبيهه ، على القيام بأعمال تخالف الاحتياطات الضرورية او الفنية لوقاية العمال والمزروعات وادواتها من الاضرار ، او اذا تفسب العامل عن العمل دون عذر شرعي مدة متوالية او متقطعة تعتبر طويلة نسبيا بحسب الظروف والضرر الناتج عن الغياب ، او اذا ارتكب العامل ، ضمن دائرة عمله الزراعي ، جرما اخلاقيا او مخلا بالآداب العامة ، او اذا زور اوراق هويته او وثائق اخرى ابرزها لرب العمل ، وادت الى استخدامه او استفادته بشكل غير مشروع ، او اذا الحق تصرف العامل ضررا بسبب الاهمال الفادح بالاموال المنقولة او غير المنقولة الموجودة في عهده او تحت اشرافه . او اذا امتنع العامل قصدا عن القيام بعمله ... الخ . ثم

ان استنكاف العامل عن القيام بالاعمال التي يلزمه بها العقد ، او العرف ، او اصول المهنة ، او قصر تقصيرا فادحا بالاعمال المترتبة عليه يعطي رب العمل الحق ، بعد انذاره العامل ان يجري هذه الاعمال بنفسه او بواسطة آخرين ويرجع بكل ما انفقته على العامل المخالف او المقصر .

اما الاسباب التي تعتبر خطيرة في العمل ، ويؤدي حدوثها الى منح العامل حق فسخ العقد المعين المدة قبل حلول الاجل ، او فسخ العقد غير المعين المدة من غير حاجة الى انذار ، فهي على سبيل المثال لا الحصر :

عندما يصبح العامل عاجزا عن متابعة عمله او كان استمراره فيه يعرض صحته او اخلاقه الى الخطر . او اذا انقص رب العمل اجرة العامل او امتنع عن دفعها ، او اذا كان الطعام او المسكن المقدم للعامل مضرا بصحته او غير كاف ، او اذا لم يحترم رب العمل بعض الاحكام الاساسية من العقد ، او اذا استعمل رب العمل العنف ضد العامل او ارتكب تجاهه افعالا منافية للاخلاق الحسنة ، او اساء ، بصورة خطيرة ، الى شرف العامل او افراد أسرته ، او رفض حماية العامل او افراد أسرته من اعمال كهذه يرتكبها احد اقاربه ، او اذا حدثت تبدلات مفاجئة وغير متوقعة في وضع أسرة العامل أدت الى الاضرار بالعامل في حالة الاستمرار في العمل ، او اذا لم يتقيد رب العمل بالموجبات المفروضة عليه قانونا لحماية صحة العامل وسلامته ... الخ . ان العامل الزراعي المتعاقد معه لمدة غير معينة ، والمرح لغير سبب الذنب الخطير يستحق تعويض تسريح يعادل اجرة شهر واحد عن كل سنة خدمة ، وعن جزء السنة المتجاوز ٦ اشهر . اما اجرة الشهر المعتبرة في حساب تعويض التسريح في نهاية كل سنة ، فهي المعدل الوسطي لجميع ما دفع له في السنة من اجور نقدية ومنافع عينية ، وتعويضات أخرى حسب تعريف الاجرة السابق . اما العامل المسرح بسبب الذنب الخطير فيفقد حقه في تعويض التسريح والانذار .

ثم ان رب العمل الذي يسرح العامل المتعاقد معه لمدة معينة ، قبل انتهاء هذه المدة ، ومن غير ارتكابه ذنبا خطيرا ، يلزم بان يدفع للعامل المسرح ضعف اجرة مدة الانذار عن كل سنة او جزئها ، من المدة الباقية . كما يستحق العامل تعويض التسريح ولو لم يصدر التسريح عن رب العمل ، اذا دفع هذا بتصرفاته ومعاملته الجائرة ومخالفته شروط العقد ، العامل الى ان يكون هو في الظاهر قد أنهى العقد . واذا قام رب العمل بنقل العامل الى مركز اقل ميزة او ملاءمة من المركز الذي كان يشغله ، من غير ذنب جناه ، وكانت مصلحة العمل تقتضي ذلك ، اعتبر القانون هذا التدبير منه لا شائبة فيه ، ولا يصبح عملا تمسفيا الا اذا كان الفرض منه الاساءة للعامل . وتعتبر وفاة العامل ، في غير طارئ العمل ، سببا يوجب الحق لاسرته بنوال التعويض الذي كان يحق له في حالة التسريح ، ولا يدخل هذا التعويض تركة العامل بل يعطى لمن كان

يعولهم فعلا من افراد عائلته (زوج ، زوجة ، اصول ، فروع ، أخوة ، أخوات) . ولا يعفى توقف رب العمل عن متابعة عمله مما يترتب عليه من الالتزامات المذكورة . وفي حال حدوث تغيير قانوني على حالة رب العمل ، أو مشروعه (كاقتراس ارث ، أو بيع أو تحويل المشروع أو الارض لشخص آخر أو دمج مشروع آخر ...) فان جميع عقود الاستخدام المنظمة في يوم حدوث ذلك التغيير تبقى ، مع جميع الحقوق والواجبات ، قائمة ومرعية الاجراء بين رب العمل الجديد وعمال رب العمل الاول . وقد ذهب القانون بعد هذا الى اعتبار كل نص يرد في عقد العمل أو في اتفاق العمل الجماعي ، وكل عقد يتم بين رب العمل والعمال قبل الاستخدام أو بعده ، ويخالف هذه الاحكام ، اعتباره باطلا حكما ، وكذلك شأن التنازل عن تعويضات التسريح .

وبعد هذا الاقرار للعمال بحق تعويض ، التسريح والتخلف عن الانذار ، يعمد القانون الى بحث الامور التي تنال من هذا الحق . فاذا مضت على التعويضات المذكورة خمس سنوات على تاريخ استحقاقها ولم يطالب بها العمال وعمالهم ، بدون عذر شرعي سقط هذا الحق . كما ان العامل لا يستحق تعويض التسريح عن السنة التي يتلف فيها ، بفعل قوة قاهرة طبيعية ، اكثر من نصف محصول الارض العادي . واذا استقال العامل المتعاقد معه لمدة غير معينة ، يفقد تعويض التسريح المستحق عن السنة التي تقع فيها الاستقالة ، ويحرم من ٥٠٪ من تعويضات سنوات الخدمة السابقة اذا تمت الاستقالة اثناء اعمال المواسم ، وجني المحصول في تلك السنة ، و٢٥٪ من تعويضات سنوات الخدمة السابقة اذا تمت الاستقالة في الاوقات الاخرى في تلك السنة . واذا تضرر رب العمل من استقالة العامل اجاز له القانون مطالبته بالتعويض عن الاضرار بدعوى مدنية تقام خلال شهر واحد من تاريخ ترك العامل الخدمة ، مع وقف دفع التعويضات المستحقة للعامل المستقيل الى حين صدور قرار قطعي في الدعوى المقامة .

وأخيرا يطالب القانون ارباب العمل بأن يدفعوا ، خلال شهر كانون الثاني من كل سنة ، المبالغ المترتبة عليهم عن السنة المنتهية تعويضات عمالهم الى فرع المصرف الزراعي في المنطقة ، وفي حال تأخرهم عن الدفع في المدة المحددة يضاف ٢٥٪ الى المبالغ المترتبة عليهم . ويسلم كل من ارباب العمل فرع المصرف بيانا بأسماء عماله والمبالغ المستحقة لكل منهم ، ويمسك المصرف حسابا خاصا لكل عامل . ويعتبر رب العمل مسئولا عن صحة بياناته ويعاقب ، عند عدم صحتها ، بالعقوبات المنصوص عنها في قانون العقوبات حول تقديم البيانات الكاذبة .

اما احكام طوارئ العمل ، فقد نص القانون على تطبيق احكام طوارئ العمل الواردة في قانون العمل رقم ٢٧٩ تاريخ ١١/٦/٤٦ وتعديلاته ، وذلك ريثما يوضع نظام الضمان الاجتماعي للعمال الزراعيين .

وينتهي الباب الثاني من القانون بالفصل العاشر المتعلق بالاضراب ، هذه الكلمة التي بقيت غير مستحبة ومحاربة طوال عهد الوحدة بكامله . فنص هذا الفصل على منع ارباب العمل والمزارعين من الاضراب عن استثمار الارض ، كما حظر على العمال الزراعيين الاضراب عن العمل ، وعلى النقابات ان تدعو للاضراب ، وهذا المنع مؤبد بتطبيق اقصى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون ، وهي عقوبة الحبس بين ٣ اشهر الى سنة على من يحرض على الاضراب او يشترك فيه . مع تغريمهم بالاضرار الناجمة ، حسبما ذكرنا من قبل .

. . .

بعد هذا يعالج القانون في بابه الثالث « المزارع » ، ويورد في الفصل الاول منه عددا من التعاريف التي تميز بين المزارع الشريك والمزارع بالبدل . الاول يربطه برب العمل عقد خطي يقضي باعطاء الاخير للمزارع نسبة معينة من انتاج الارض او من الحاصلات الحيوانية ، لقاء عمله بنفسه او مع افراد عائلته ولقاء الواجبات الاخرى التي ينص عليها العقد . في حين ان الثاني هو الذي يربطه برب العمل عقد خطي يقضي باعطائه رب العمل بدلا تقديما او حصة عينية مقطوعة من الحاصلات ، اي دون ان يكون لها علاقة بنسبة حاصلات الموسم ، وذلك لقاء منح رب العمل المزارع حق استثمار الارض بنفسه او مع عائلته ولقاء الواجبات الاخرى . وعلى هذا يذهب القانون الى اعتبار الحصة التي ينالها المزارع الشريك لقاء عمله والواجبات الاخرى ، اجرة ، وكذلك ما يدفعه المزارع بالبدل لرب العمل .

ثم يعرف القانون بنوعية الارض بانها حالتها الراهنة عند التعاقد على الاستثمار . ولا تعتبر الارض من نوعية واحدة الا اذا كانت هذه النوعية تتجاوز ثلثي مساحتها . فاذا تعددت نوعيات الارض الواحدة موضوع العقد ونشأ خلاف حول ذلك ، عاد امر البت في الخلاف الى لجنة حل الخلافات وفق احكام هذا القانون ، ووفق الاعراف السائدة . وعلى كل فان نوعيات الاراضي التي من شأنها ان تؤثر في شرط العقد والحصص ونسبة الاستثمار وواجبات المتعاقدين والتزاماتهم وحقوقهم انما تحدد في خطوطها الكبرى بأربعة فئات :

١ : الارض البعلية وهي التي تسقى بمياه الامطار فقط ، وكذلك ارض المرعى والمروج الطبيعية ، وارض الحصيد المخصصة لرعي المواشي سواء كانت صالحة للزرع ام غير صالحة له . ثم الارض الجبلية والوعرة التي تخصص للمراعي ولا تصلح للزرع .
ب : الارض المروية وهي التي تسقى بمياه جارية دون واسطة ، وكذلك التي تسقى بمياه جارية بواسطة المحركات ، ثم الارض التي تسقى بمياه جوفية سواء اكانت دائمة الجريان ام متقطعة . واخيرا ارض البستان المعدة لزراعة الخضار فقط او للخضار والاشجار المثمرة معا ، وكذلك المزارع النموذجية ومراكز تدجين الحيوان ،

وحدات المسائل والازهار .

ج : أرض الكروم ويشمل الاراضي المشجرة بغراس مثمرة .

د : الأرض الحراجية وتشمل الأرض المشجرة بغراس غير مثمرة .

وفي الفصل الثاني الذي يعالج « العقد وواجبات المتعاقدين » يتطلب القانون أن يكون العقد خطيا وأن تصدر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قرارات وزارية تحدد نماذج هذه العقود ، وأن تعقد عقود المزارعة لدورة زراعية واحدة وتجدد حكما والا يتقاضى بدل الإيجار لأكثر من سنة زراعية . ثم يبحث القانون فسخ عقود المزارعة فمنع هذا الفسخ إلا في حالات معينة . فرب العمل ، من جهة ، يحق له الفسخ إذا الحق المزارع بالأرض المؤجرة أضرارا بالغة بحيث لم تعد صالحة للزراعة ، أو أ تلف المحصول أو الشجر المفروس عن عمد ، أو ظهر عدم كفاءته الزراعية بعجزه عن تأمين موسم مماثل لإنتاج أرض مجاورة تتوفر فيها الأوصاف والإمكانات ذاتها شريطة أن يتجاوز نقصان المحصول الأربعين بالمائة من إنتاج الأرض المجاورة . أو إذا امتنع عن زراعة المساحة المتفق عليها من الأرض .

أو إذا ثبت سوء ائتمانه بحكم قضائي ، أو إذا تأخر ثلاثة أشهر عن دفع الأجرة المقطوعة في مواعيدها المقررة . أو تأخر شهرا بعد جني المحصول ، عن تسليم المالك حصته من الإنتاج . أو إذا رغب رب العمل باستثمار أرضه بنفسه ، أو العهدة بها لأحد أبنائه ، أو إذا باعها من أشخاص يستثمرونها بأنفسهم أو بالاشتراك مع أفراد عائلاتهم ، أو انتقلت اليهم بطريق الإرث . على أنه يحق للمزارع أن يتمسك بحقه بالمزارعة في قسم من الأرض إذا كانت مساحتها تسمح بذلك ، ويعود للجنة التحكيمية في المنطقة أمر البت في الخلاف وتحديد مساحة هذا القسم - كما يحق لهذا المزارع المخرج من الأرض أن يعود إليها إذا لم يقم المالك السابق واللاحق باستثمار الأرض بنفسه أو من قبل أبنائه أو بالاشتراك مع أفراد عائلته ، أو بقيت دون استثمار خلال سنة واحدة اعتبارا من تاريخ إخراجه منها . كما يقع الفسخ أخيرا من جانب رب العمل إذا تغيرت نوعية الأرض وكان المزارع عاجزا عن القيام باستثمارها ، ويرجع إلى لجنة التحكيم عند الخلاف على المساحة .

أما المزارع في الأرض البعلية فله أن يفسخ العقد في السنين المحلة التي يقل فيها إنتاج الأرض ، بسبب العوامل الطبيعية ، عن ٤٠ ٪ من معدل إنتاجها في السنين العادية ، وعليه أن يعلم رب العمل برغبته بالفسخ قبل شهر على الأقل من تركه الأرض فعلا .

ولما كان تصنيف علاقات الاستثمار الزراعي حسب العلاقات بالمشاركة أم بالبدل ، وتحديد الحد الأدنى من مساحة الأرض التي تخصص للمزارع من الأمور الهامة ، بالنسبة إلى الطرفين المتعاقدين لذلك فقد أنط القانون بوزارة الشؤون الاجتماعية

والعمل امر اصدار هذا التصنيف وتحديد الحد الأدنى بقرار وزاري بعد الاستئناس برأي وزارة الزراعة ، على أن يحدد التصنيف بدء المواسم والسنة الزراعية ونهايتها، والدورة الزراعية وواجبات رب العمل والمزارع في كل محافظة .

هذا وقد حفظ القانون للطرفين حقهما في فسخ عقد المزارعة رضائيا ، في كل الاحوال ، على أن يتم الفسخ بعقد خطي . كما منحهما حق انهاء العقد ومطالبة كل فريق الفريق الآخر بما يلحقه من عطل أو ضرر اذا ثبت بحكم قضائي أن أحدهما بشروط العقد كلا أو بعضا ، أو تصرف تصرفا أدى الى حدوث ضرر مادي فادح ينافي مصلحة الاستثمار أو مصلحة الطرف الآخر . وإذا كان القانون قد منع على المزارع اتخاذ شريك له بشكل سري أو التعاقد مع مزارع آخر دون معرفة رب العمل أو النص على ذلك في العقد أو بعقد ملحق ، فإنه أباح له أن يعهد لغيره بالعمل الزراعي فيما اذا تغيب تغيبا مشروعا أو مرض مدة طويلة بالاستناد الى تقرير طبي معترف به من قبل دائرة صحية رسمية . وتبقى شروط العقد سارية المفعول حتى عند انتقال العقار المتعاقد عليه من رب عمل الى آخر بطريق البيع أو الهبة أو الارث أو القسمة أو أي وجه آخر سواء أكان رب العمل الجديد شخصا طبيعيا أم اعتباريا . كما أن رب العمل الجديد يتمتع بالحقوق والالتزامات ذاتها التي التزم بها رب العمل السابق تجاه من تعاقد معهم من المزارعين والعمال، وتسري جميع أحكام العقود الاخرى الموقعة مع رب العمل السابق على رب العمل الجديد شريطة أن يكون اطلع عليها ورضي بها .

وفي حال وفاة المزارع يحل الورثة محله اذا كانوا يتعاطون العمل الزراعي ويسكنون على الارض المتعاقد على زراعتها مع حق اختيار الورثة ، عند انعدام من بلغ سن الرشد من الرجال ، لولي من قبلهم توافق عليه المحكمة ، على أن تتوفر فيه الشروط اللازمة لحسن متابعة الاستثمار . وإذا اختلف الورثة على استثمار الارض وكانت الارض لا تكفيهم بمجملهم حق لرب العمل حصر التعاقد مع الاقرب فالاقرب من ذوي المتوفي ثم الاكبر فالاكبر .

هذا ، وعندما يدخل رب العمل تحسينات على الارض من شأنها أن تزيد في انتاجها ، أتاح له القانون مطالبة المزارع بزيادة بدل المزارعة بنسبة زيادة الانتاج ، والاختلاف يرجع الى لجنة حل الخلافات المشكلة قانونيا ، دون أن يؤثر ذلك على استمرار العقد . وحين يقصر رب العمل عن القيام بما يفرضه القانون أو العقد من اصلاحات ضرورية ، يحق للمزارع القيام بها على حساب رب العمل بعد انذاره ، ويعفى من هذا الانذار في الحالات المستعجلة .

ويضع القانون على عاتق المزارع بالشراكة أو بالبدل واجبات لا يعفيه منها الا النص صراحة في العقد على خلافها : كحراسة الارض ومشتلاتها والمحافظة على منشأتها وعلى ما يوضع تحت اشرافه أو تصرفه لاغراض زراعية من حاصلات

وأدوات، والعناية بالمسكن الذي يسلم له ، والحرص على نظافته وتجنب كل ما يلحق الضرر والتخريب بأثاثه ومشتلاته والعناية بالحيوان الذي يعهد به إليه ، والحرص على حسن المعاملة تجاه رب العمل والعمال وذويهم ، والعمل على أن تبقى الأرض صالحة للإنتاج ، وانتفاع من يخلقه فيها ، فلا يستثمرها أكثر مما نص عليه العقد ، ويحافظ على حدودها وامكانية خصبها ، وهذا بالإضافة الى تنظيف الاقنية والمصارف . وهذا المزارع المطالب بهذه الواجبات ليس له أيضا ان يمنع رب العمل من انشاء او التشجير في اية مساحة من الأرض الجاري عليها عقد المزارعة وله ، عند عدم بقاء قسم كاف من الأرض لاستثماره مع عائلته ان يعرض الامر على لجنة حل الخلافات لتقرر له الحد الأدنى من الأرض الضروري لمواصلة اعماله الزراعية حسب العقد . كما يحق لرب العمل في الحالات التي يقصر فيها المزارع عن تأمين الاعمال التي يلزمه بها القانون او العقد ، ان يجربها بنفسه ، ويعود بالنفقات على المزارع ، بعد انذاره ، ويعفى من الانذار في الحالات المستعجلة .

واذا أجرى المزارع تحسينات لم ينص عليها العقد ، وبموافقة رب العمل الخطية، حقت له مطالبة رب العمل بتعويض عنها اذا تركها قبل ست سنوات من تاريخ احداثها . وحين يقدم رب العمل للمزارع قائمة نفقات اجور الفلاحة بالآلة ، ورسوم توزيع الماء والاسمدة الكيماوية ، واجور وسائل النقل والبذور ، وينشأ الخلاف بينهما على اساسها ، اوجب القانون تصحيحها على اساس الاسعار الراجحة حين تقديمها (لماذا لم يكن حين تقديم الاشياء) وبوجب القانون على المزارع العناية بقشرة الجدران والسقف في بيوت السكن وشقوق السقف وطرش الجدران والعناية بنظافة الالات والمسكن والمخازن ومراكز الماشية والاقنية والابار ما لم ينص العقد على خلاف ذلك (المزارع عادة يجهل القانون ويسكت رب العمل عن النصوص التي تكون في صالحه) .

هذا ويعالج الفصل الثالث من هذا الباب القضية الاساسية في عقود المزارعة قضية حصص الطرفين المتعاقدين .

ففي الأرض البعلية لا ينبغي ان تتجاوز حصة رب العمل ٢٠٪ من مجموع الانتاج واذا كان موضوع التعاقد ارضا مروية من غير واسطة فلا ينبغي ان تتجاوز حصة المالك لقاء تقديم الأرض فقط ٣٣٪ ، اما اذا رويت الأرض بمياه جارية او جوفية بواسطة المحركات فلا ينبغي ان تتجاوز حصته ٢٠٪ . وفي الاراضي المروية المعدة لزراعة القطن ينبغي الا تقل حصة المزارع الشريك (البستاني) عن ٢٥٪ لقاء عمله . وفي البساتين المعدة لزراعة الخضار والاشجار المثمرة ينبغي الا تقل عن ٢٠٪ من ثمار الاشجار ، وعن ٦٥٪ من الخضار وبقية الحاصلات شريطة ان يتحمل جميع نفقات العمل الزراعي ما عدا نفقات تقديم المياه التي تقع على عاتق رب العمل . اما

إذا كان المزارع الشريك قد تعاقد على العمل في الأرض المروية المدة للخضار فينبغي ألا تنقص حصته عن ٣٣٪ من الإنتاج . وفي الأراضي البعلية الشجرة بفراش غير مشمرة ينبغي ألا تقل حصة المزارع الشريك عن النسبة المتعارف عليها في المنطقة ، وفي حال الخلاف يرجع إلى لجنة حل الخلافات . أما في الأراضي البعلية المشجرة بالزيتون وغيره من الأشجار المثمرة فلا ينبغي أن تقل حصة المزارع الشريك عن ٢٥٪ من ثمار الأشجار . كما أن حصة المزارع بالبدل لا ينبغي أن تقل عن الحصة العينية المحددة أعلاه ، ويرجع إلى لجنة حل الخلافات حين الاختلاف . وفي الأراضي البعلية المدة لزراعة التبغ والخضار والقطن والتبناك ينبغي ألا تقل حصة المزارع عن ٦٠٪ من الإنتاج .

بعد هذا انتقل القانون في فصله الرابع من الباب الثالث إلى معالجة مساكن المزارعين . وطالب أن تخصص في كل قرية قطعة من أراضي أملاك الدولة لبناء بيوت للمزارعين الذين لا يملكون سكوناً في القرية . وتحدد مساحة الأرض المخصصة للمساكن حسب عدد المزارعين والعمال اللازمين لاستثمار أراضي القرية استثماراً صالحاً . فإذا لم تتوفر أراضي أملاك الدولة ، أو كانت هذه الأراضي لا تصلح للبناء لسبب ما ، عندئذ يمكن اقتطاعها من الأملاك الخاصة على أن يعرض أصحابها عنها بقطع من أراضي أملاك الدولة أو الأملاك العامة في القرية إن أمكن ، والا فببدل نقدي ، يحدد ، مع القطع ، بقرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل استناداً إلى اقتراحات لجان مختصة تشكل من قبل خمسة وزارات دون أن يكون فيها أي ممثل للعمال الزراعيين . أو المزارعين . وبعد تنظيم القطع المخصصة لبناء المساكن تجزأ إلى مقاسم للبناء أو توزع على أصحاب الاستحقاق لقاء دفع قيمتها بالتقسيط خلال عشر سنوات ولا يتم تسجيل القسم باسم صاحبه في دوائر التملك إلا بعد استيفاء كامل القيمة .

بعد هذا يورد القانون في الباب الرابع الأحكام التي تنظم حل الخلافات والتفتيش . فالخلاف يجب أن يحل بين أرباب العمل والعمال بالمصالحة والتحكيم . كل نقابة تختب محكميها ويصدر رئيس المنطقة الإداري قراراً باعتماد هؤلاء الخبراء لمدة سنة . وعند وقوع الخلاف بين الطرفين تؤلف لجنة تحكيمية لكل خلاف قوامها ثلاثة أعضاء أحدهم يمثل العمال ، والثاني أرباب العمل والثالث يختاره الممثلان من أصحاب الخبرة في المنطقة ويصبح هذا رئيساً . وكل طرف في الخلاف يسمى ممثله في اللجنة من بين المحكمين المنتخبين وإذا لم تكن هنالك نقابات بعد حق لكل طرف اختيار ممثله من أصحاب الخبرة دون التقيد بقائمة الخبراء المعتمدين . وتشمل صلاحيات اللجنة التحكيمية البدائية الفصل بالمصالحة أو التحكيم في جميع الخلافات الفردية والجماعية التي تنشأ بين أرباب العمل والعمال ما عدا الأمور المتعلقة

بتعويضات الطوارئ . ثم يمضي القانون في شرح سير عملية الشكوى من البداية الى النهاية وفي شرح تنفيذ القرارات القطعية ، وفي بعض واجبات وحقوق المحكمين ، وفي تحمل النفقات . وفي سريان هذه النصوص من اجل حل الخلافات الناشئة بين ارباب العمل والمزارعين ايضا وحلول ممثلي هؤلاء محل ممثلي العمال في اللجان التحكيمية .

اما ما يتعلق بتفتيش العمل الزراعي فان القانون اناط بدوائر تفتيش العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مراقبة تطبيق جميع الاحكام والنصوص المتعلقة بحماية العمل والعمال والمزارعين وارباب العمل الزراعيين وخاصة ما تعلق منها بساعات العمل والاجازات الادارية والصحية وعمل الاولاد والمراهقين والنساء والاجور والسهر على اتخاذ الاحتياطات الفنية للعمل على الآلات الزراعية الحديثة ومراقبة توفر الشروط الصحية في منازل العمال والمزارعين التي يعدها ارباب العمل، والمساهمة في جمع الاحصاءات عن العمل والعمال الزراعيين ، وتزويد ارباب العمل والمزارعين والعمال بمعلومات وارشادات فنية حول تطبيق الاحكام القانونية والتقييد فيها ، والسعي لحل الخلافات بين العمال وارباب العمل والمزارعين بالطرق الادارية . ويخضع القانون للتفتيش جميع الاماكن التي يمارس العمال الزراعيون اعمالهم فيها. وللمفتش حق الدخول الى جميع الاماكن الخاضعة للتفتيش بدون اخبار سابق ، واللجوء الى جميع طرق التحقيق والمراقبة والتحري . وعند التحقق من المخالفات ينذر المخالف للمرة الاولى ويطلب منه تلافي المخالفات ، وعند التكرار ينظم ضبط بالمخالفة ليحال الى المحكمة المختصة .

وبعد هذا كله يأتي الباب الخامس لبحث العقوبات والاحكام العامة . اما العقوبات فهي نوعان : احدهما يقتصر على اقرار غرامات مالية تتراوح بين ١٥ و الفى ليرة سورية وتضاعف عند تكرار المخالفة . وهي تفرض عند ارتكاب مختلف انواع المخالفات ، باستثناء مخالفات النوع الثاني التي تفرض عقوبة الحبس من ٣ اشهر الى سنة ، وهي تنال من يحرض على الاضراب او يشترك فيه مع تحميل الفاعلين الاضرار التي حدثت ، اما الذين يمانعون موظفي الدولة من القيام بوظائفهم ، او يحتقرونها او يهينونها او يتعدون عليهم ، فتطبق في حقهم العقوبات المنصوص عنها في قانون العقوبات .

ولا يتناول فصل الاحكام العامة الذي يأتي في نهاية القانون غير السماح للمزارعين بان يعقدوا مع مالكي الاراضي او من هم بحكمهم ، ومع العمال ، اتفاقات جماعية حسب النصوص الواردة في هذا القانون ، ٢) واعتبار المزارعين كالعمال في تطبيق الاحكام المتعلقة بالخدمات الصحية المنصوص عليها فيه ، ٣) واخضاع علاقات المزارعين

بمالكي الاراضي او من هم بحكمهم لتفتيش دوائر الشؤون الاجتماعية والعمل .

...

هذه هي اهم الاحكام التي اتى بها قانون العلاقات الزراعية . وهي احكام كرسست بعض الاعراف والعادات ، احيانا ، واتت بالجديد احيانا اخرى . وهي في قديمها وجديدها صدرت عن عقلية معينة ، تحملها طبقة معينة . هذه الطبقة ليست طبقة العمال والفلاحين ، كما ان الاحكام المذكورة لم تصدر عن ايدولوجية هذه الطبقة ، وهي الايدولوجية التي تتسم بالثورية حتى النهاية . ولها مقولاتها الخاصة كالاستثمار ، والمستثمرين والمستثمرين ، والنضال الطبقي ، والطبقة ، وفضل القيمة ... الخ . كما ان تلك الطبقة ليست طبقة الرأسماليين ، ولم تصدر تلك الاحكام عن ايدولوجيتها التي ترى التملك الفردي حقا مقدسا ، وجني فضل القيمة امرا طبيعيا ، وقيام التباين بين الناس شيئا لا بد منه ، والارزاق بيد الله يؤتيها من يشاء ويحجبها عن من يشاء ، وكل امر في هذا العالم يسير حسبما قدر له ، ولحكمة مرادة قد تعجز بصائرنا عن ادراك كنهها . وعلى هذا ينتفي الاستثمار والمستثمرون ، وينتفي فضل القيمة ، وينتفي الاحتكار ، ولا ينال كل امرئ الا حسب سعيه وكده . وبالتالي فليس هنالك مبرر لقيام الحركات الثورية المناهضة لهذا النظام المخلوق بارادة الله ، وهناك كل التدبير لقمع هذه الحركات وابقاء ما كان على ما كان ، والى يوم يعثون .

وما قيل هنا يمكن ان يقال الى هذا الحد او ذاك بالنسبة الى طبقة الاقطاعيين وكبار الملاكين العقاريين . والواقع ان هذا القانون ، شأنه شأن كثير من القوانين الهامة الاخرى ، صدر عن نظام جديد في الحكم ، قام على اثر انقلاب عسكري ضد النظام الملكي السابق ، عام ١٩٥٢ ، في مصر ، وامتد الى سورية عام ١٩٥٨ . ومعظم هؤلاء القادة الانقلابيون يرجعون بمنبتهم الطبقي الى البرجوازية الصغيرة سواء منها الحرفية ، او الفلاحية او التجارية او العقارية ... الخ . واذا كان بين هؤلاء القادة او بين القابضين على زمام السلطة من يمت بهذه الصلة او تلك ، والى هذا الحد او ذاك ، بالبرجوازية الكبيرة ، فان المهم في الموضوع ان الايدولوجية التي سيرت قادة الحكم ، لم تكن ايدولوجية الاقطاعيين ، ولا ايدولوجية الطبقة العاملة ، ولا ايدولوجية الرأسمالية الضخمة ، بل كانت ايدولوجية البرجوازية الصغيرة ، والمتوسطة التي كان بين اهم سماتها :

- ١ :- ميلها الى الانفراد في السلطة وعدم التعاون مع الاخرين الا في نطاق سيطرتها ، وفرض توجيهها ، واستخدامهم اداة لتوطيد حكمها .
- ٢ :- ميلها الى اتباع اساليب العنف في الحكم والتنكر للحريات الديموقراطية

العامّة بما فيها الحريات الفردية ، وحرية القول والنشر والاجتماع والتظاهر ،
والاضراب ... الخ.

٣ :- ايمانها بالفرد والافراد ، وكفرها بالجماهيم والتنظيم الجماهيري ،
واصرارها العنيد على تسيير هذه الجماهير في حدود معينة ، وضمن اطارات محددة .
٤ :- خشيتها الشديدة على سلطتها ولاسيما من الحركات اليسارية ، وهي قد
تبيع لنفسها الاعتماد على أقصى اليمين لضرب هذه الحركات اليسارية وتصفيتها .
٥ :- تتطلع الى الاعلى بعين الحسد والى الاسفل بعين الحذر والخشية . انها
تريد الحد من الامتيازات الاعلى ، وتتخذ كل التدابير اللازمة من اجل سد الطريق
على اليسار .

٦ :- هدفها الاساسي هو الاحتفاظ بالحكم واستخدامه في صالحها . وهي في
سبيل ذلك تعتمد مختلف اساليب الارضاء والكسب الرخيص . كما انها تميل الى
تزوين حكمها بالشعارات والنعوت التقدمية ، باذلة كل ما في وسعها لتجريد ما لا يروق
لها منها من محتواه الثوري التقدمي .

٧ :- ميلها الى تشجيع الايديولوجية المثالية ، ولاسيما الدينية منها ، من اجل
سد الطريق على ايديولوجية الاشتراكية العلمية . وانتقاء كوادرها العلمية والادارية
والسياسية والاقتصادية من بين المناهضين للايديولوجية الاخيرة .

٨ :- تحارب اخذ بفكرة الطبقات وبفكرة النضال الطبقي ، وتقاوم ما تستطيع
المقاومة نشر مقولات الاستثمار والمستثمرين وفضل القيمة ، والطبقة العاملة ، كما
تنتصب بكل قوة ضد كل تنظيم لهذه الطبقة يقوم على اساس طبقي وايديولوجية
طبقية .

٩ :- في ظل هذا الحكم ترخص البدئية وتستشري الانتهازية ، ويعظم خطر
الرشوة والفساد ، وتصبح السلطة لدى الكثيرين من المتمتعين بها عن قرب او بعد ،
وسيلة للفنى وجمع الثروات وجر المغانم الشخصية على حساب المبدأ والوطن .

١٠ :- سياستها الاقتصادية تنمو الى انجاز بعض الاصلاحات وتحقيق بعض
الخطوات التقدمية ، في الميدان الاقتصادي والاجتماعي . ولكن هذه السياسة
الاقتصادية والاجتماعية تبقى دائرة ضمن اطار محدود بعيدا جدا عن احداث جذري
في العلاقات الانتاجية الاستثمارية ، وتحويلها الى علاقات انتاجية اشتراكية .

١١ :- وهي في علاقاتها الدولية تنادي بمكافحة الاستعمار والامبريالية ، ولكن
هذا لا يمنعها من توطيد مختلف اوجه علاقاتها ولاسيما الاقتصادية بالمعسكر الامبريالي
الاستعماري خاصة ، وبالمعسكر الرأسمالي عامة ، كما لا يمنعها من عقد القروض
معها ، وافساح المجال واسعا ، احيانا ، امام تغفل الرأسمال الاجنبي - الامبريالي
فيها .

١٢ - وهي في علاقاتها مع المعسكر الاشتراكي تنطلق من اعتبارات مصلحة لا مبدئية ، محاذرة تعميق التعامل معه ، وعاملة على استجرار اكبر ما يمكن من النفع لها منه ، ومعطية اياه اقل ما يمكن من المنافع . وهي لا تتورع ، في هذه المناسبة او تلك ، من تكثير العلاقات معه ، ومن دفعها نحو التأزم احيانا ، بل ومن المهاجمة الشديدة المتعنتة احيانا اخرى .

.....

ومن خلال هذه السمات كلا وبعضا يمكن ادراك كنه الدافع على اصدار قانون العلاقات الزراعية ، والحدود التي رسمت له ، والعقلية التي وضعتها ، والهدف الذي يصبو اليه . لقد انتهت الحرب العالمية الثانية باندحار النازية وانتصار الاتحاد السوفيتي وحلفائه ، واعقب هذا كله تعاظم النهوض العارم في الحركات الثورية العالمية سواء في البلدان المستعمرة والتابعة ، او المتخلفة ، او المتطورة . واصبحت القضية الاجتماعية هنا وهناك تفرض نفسها اكثر من اي وقت مضى الى جانب القضية السياسية . ولم يعد بالامكان قيادة الجماهير بالاساليب التي كانت تقاد به من قبل . واصبح الحافز الثوري متغلغلا في نفوس الجماهير الشعبية ، ومتدافعا الى العمل ، تحت هذا الشكل او ذاك ، والى هذا الحد او ذاك . وساعد على هذا كله التمتع ببعض الحريات الديمقراطية التي فرضتها مرارة مآسي الحرب ، وقسوة النضال المرير الذي خاضته الانسانية التقدمية للتغلب على النازية والفاشية ، ونشوة الظفر عليهما اخيرا ، والامل في ان يسود السلام والحرية والديموقراطية والاستقرار في العالم نهائيا ، وان يبني عالم افضل خال من العوز والبطالة والاستثمار والتخلف . وفي الوقت الذي استعادت فيه سورية استقلالها السياسي ، وجلا عنها آخر جندي اجنبي فيها ، واخذت حكوماتها البرجوازية تبني دولتها الجديدة فيها مدعومة من الجماهير الشعبية في خطواتها الوطنية التحررية ، والتقدمية ، كانت الشقيقة مصر ما تزال تعيش في ظل حكم ملكي صنعه الاستعمار ، وفي ظل استثمار وحشي ابطاله الراسمال الاجنبي والاقطاعيون وكبار الملاكين ، وكبار الراسماليين الوطنيين ، يدعمه ويوطده احتلال عسكري اجنبي طال وجوده ، وثقلت اعباؤه . كانت الجماهير الشعبية المصرية تجد نفسها ، بالضرورة ، منتصبة ، وجها اوجه ، وبشكل خاص ، امام المحتلين ، والنظام الملكي ، وكبار الملاكين العقاريين .

وبلغت الحركات الشعبية درجة عالية من القوة عندما تحالفت جموع الطلبة مع العمال واخذت قيادتهما تفرض النضال الوطني وتوجهه ، وتكسب هذا النضال فحوى تقدما اجتماعيا موجها ايضا ضد الاستغلال . وكان استمرار الاوضاع القائمة يعني تفاقم النضال الوطني والاجتماعي وتوطد قيادة الطلبة والعمال ، وتعمق هذا النضال

واتساع شموله ، وتعدد اشكاله . لم يعد من خيار امام الواقع الذي انتهى اليه التطور ، لاسيما وان استخدام القمع من قبل السلطات الملكية لم يعد يجدي فضلا ، واصبحت هذه السلطات اعجز من ان تسيطر على الوضع . كان لا بد من احداث تغيير جوهري لسد الطريق امام قوى اليسار المتصاعدة ، كان لا بد من التضحية ببعض الامتيازات خوفا من نفسها كلها ، ومن حكم الجماهير الشعبية المباشر . هكذا قام انقلاب ٢٣ / ٧ / ١٩٥٢ ، واطيح بالنظام الملكي ، وفرضت الديكتاتورية العسكرية وجودها ، وقمعت الحركات الجماهيرية الشعبية . وصدرت بعض التشريعات التقدمية التي تحد من بعض امتيازات فئات من المستثمرين وترضى الجماهير الشعبية ، والفلاحية خاصة . بعض الرضى ، وتلجمها عن التماذي في مطالبها الجذرية التي كانت تفرضها روح ثورية متاججة تريد معالجة الاستثمار مرة واحدة والى الابد .

وفي سوريا ، حيث تعقدت القضية الزراعية . واشتدت حدة النضال الطبقي في الريف هنا وهناك ، وتكشف للجماهير الشعبية الفلاحية . الترابط الوثيق بين السلطة البرجوازية القائمة وبين الاقطاعيين وكبار الملاكين العقاريين والمتنفذين في غير صالح هذه الجماهير ، وحيث قامت احزاب تقدمية احتضنت برامجها بما احتضنته مطالب الفلاحين الثورية ، وقادت حركاتها النضالية . ونما نفوذها الى حد اصبح يزعم الحاكمين ، وحيث قام تجمع وطني ، بعد فشل الحركات الانقلابية العسكرية المتكررة ، فرض احترام الحريات الديمقراطية ، ونظمت بعض اطرافه الجماهير الشعبية ، ودفعتها الى تشديد النضال في سبيل مطالبتها ، في سورية هذه ، تبين انه لا بد من التصدي لرسم حلول جذرية للمشكلة الزراعية قبل ان تتطور الامور ، وتفلت من ايدي السلطات القائمة . هكذا صدر قانون العلاقات الزراعية ، وقانون اصلاح الزراعي ، وقانون التعاون ... الخ .

ان اول ما يؤخذ على واضعي قانون العلاقات الزراعية انهم وضعوه من عل دون الرجوع الى اصحاب المصلحة الحقيقيين العمال والزراعيين . وهي طريقة يبدو انها مقصودة ومدروسة ، فالنظام القائم لا يؤمن بالجماهير الشعبية ، ولا بالحريات الديمقراطية ، ولا بآراء البسطاء من الناس اصحاب المصلحة في الامر . ذلك ان الاستماع الى هذه الآراء يعني الاستماع الى صلب الموضوع ، والوقوف على جراحات الجماهير ، وبالتالي ، يعني الاستماع الى طرح الحلول الجذرية ، والتقيد الادبي ، على الاقل ، بها . ما دام النظام الجديد يرفع راية الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، ويصرح بانه يريد القضاء على الاستغلال ، وانقاذ جماهير الشعب العامل من اوضاعها المتخلفة . كان الحل المفضل ، بالنسبة الى النظام الجديد ، ان يظهر بمظهر المعطاء ، وان يعطي الجزء على انه الكل ، وان يرسم الحدود التي لا ينبغي تخطيها ، وبذلك

يكبح جماح الثورة، وتشتت وحدة الحركة الجماهيرية بين قانع راض ما توصل اليه. وبين راض الان آملا بخطوات اخرى افضل ، وبين ناقد اسقط في يديه ولو الى حين . ثم ان القانون جاء لا لينصر طبقة على طبقة ، ولا ليقضي على استثمار سرمدي عنيف ، بل جاء بروح وسطية توازنية ، روح الحد من بعض الامتيازات التي تتمتع بها الطبقة المستثمرة في الريف ، في صالح المستثمرين الكادحين ، روح الابقاء على الطبقات القائمة ونشر المصالحة فيما بينها في اطار القوانين الاصلاحية الصادرة وفي ظل سلطة النظام الجديد . هكذا حدد القانون غايته باستثمار ارض الوطن بصورة صالحة واقامة علاقة عادلة بين المواطنين (أي طبقة ارباب العمل وطبقة المستثمرين)، وذلك بتنظيم العلاقات الزراعية بين اصحاب الارض والمزارعين وعمال الزراعة لحمايتهم ورفع مستواهم ...

صحيح ان القانون المذكور اباح لاطراف العلاقات الزراعية تشكيل نقابات تدافع عن مصالح المهنة المسلكية، والعمل على تقدم ممارستها في النواحي الفنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية وتحقيق كل ما من شأنه ان يعود بالنفع على المهنة ، ولكن هذا القانون حظر على النقابات العمل في السياسة والاشتراك في اجتماعات ومظاهرات لها صفة سياسية . لماذا ؟ ان الجواب على ذلك يحتاج الى البحث في كنه السياسة والعمل السياسي . ان السياسة هي ، من حيث الاساس، تكثيف للمصالح الاقتصادية . والعمل السياسي يعني العمل في سبيل تأمين هذه المصالح وتطويرها وتوطيدها . ان الجماهير الشعبية اذ تتوق الى العمل السياسي فلانها تريد العمل في سبيل تأمين مصالحها والدفاع عنها ضد المستثمرين . وهو عمل مشروع لصلته الوثيقة بحياة الانسان الكادح وتطوير وجوده . ولن تستطيع قوة ان تمنعه من هذا النشاط ما دامت غريزة حب البقاء اساسا لهذا الوجود . واذا كان الامر كذلك فلمصلحة من يريد النظام القائم منع نقابات المزارعين والعمال الزراعيين من العمل السياسي ؟ فاذا كان هذا النظام يؤمن بالاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، فهل تتنافى الاشتراكية والديمقراطية والتعاونية مع العمل السياسي الذي لن يكون الا في صالحها ومطورا وداعما لها ؟ ثم ان هذه الجماهير الكادحة اذا اشتهرت سلاح السياسة والعمل السياسي فخذ من ستشهروه ؟ اوليس ضد الاستغلال ، وضد المستغلين ؟ او لم يأت النظام الجديد ليمنع الاستغلال ؟ اذا فما معنى منع نقابات هذه الجماهير من العمل السياسي ؟ ان منطق الامور ومجرياتها يبرران منع نقابات ارباب العمل من النشاط السياسي ، لان سيادة العلاقات الاستثمارية ، والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، هما اللذان يدفعانهم لاستثمار الشفيلة وجني فضل القيمة من جهودهم ، وعمل هؤلاء ، السياسي، يعني عملهم في سبيل توطيد مصالحهم ضد مصالح المستثمرين ، ومن اجل استمرار نفوذهم وامتيازاتهم وسلطتهم ، وهي امور

لا تنسجم مع الصالح العام الممثل لمصالح ملايين الجماهير الشعبية . واذا قيل بان منع النشاط السياسي على النقابات قد نص عليه قانون العمل السوري رقم ٢٧٩ تاريخ ١٩٤٦/٦/١١ ، واخذ النص كما هو تقريباً ، منه ، قلنا ان قانون العمل المذكور وضعه نظام يقال له برجوازي اقطاعي ، اما قانون العلاقات الزراعية فقد وضعه نظام الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، والمفروض ان يستوحي تشاريعه من فكرة الطبقات والنضال الطبقي والغاء استثمار المستثمرين .

ثم هل اكتفى القانون الجديد بحظر العمل السياسي على النقابات ؟ الواقع لا . ان النظام الجديد قيد حرية الترخيص بالنقابات تقييدا يجعلها ملحقه بالسلطة لا مستقلة الاستقلال الضامن لحرية العمل النقابي . فهو طالب بتقديم طلب من المؤسسين وارفاق الطلب بالنظام الداخلي الذي ينبغي ان يكون متلائماً والنموذج الذي تضمنه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تحت طائلة رفض الترخيص او الفائه . كما ان تعديل النظام الداخلي لا يمكن ان يتم الا بموافقة الوزارة المعنية . وعلى كل حال ، وحتى لو جاء النظام الداخلي كما اريد له ، وقدمت المعلومات اللازمة ، فان السلطة لها ، اخيراً ، حق الترخيص او الرفض .

ثم ان الوزارة تستطيع انذار مكتب النقابة ، اذا لم يحسن القيام بوظائفه ، كما تستطيع عزل المكتب « اذا لم يتلاف التقصير خلال مدة تحددها الوزارة » . كما تملك الوزارة حق عزل اعضاء المكتب كلهم او بعضهم ، من غير انذار ، اذا ثبت لها من التفتيش (اي من جانب السلطة) سوء استعمال في اموال النقابة او اختلاس او تزوير في الوثائق او « غير ذلك من الامور التي لها علاقة باموال النقابة » . وهذا فضلاً عن ان الوزارة تتمتع « بحق الاشراف على النقابات ومراقبة كل اعمالها ، ولها ان توفد متى شاءت الى كل نقابة مفتشاً او موظفاً منتدباً يحق له ان يفحص دفاترها وسجلاتها ويدقق قيودها » .

ولكن ما هي المكتسبات التي نالها العمال الزراعيون والمزارعون نتيجة اقرار هذا القانون ؟ الواقع ان المكتسبات كانت ، من حيث المجموع ، هامة . فاول مرة يصدر قانون خاص يحدد العلاقات بين ارباب العمل الزراعيين والمزارعين والعمال ، ويشمل هذا التحديد مواضيع كثيرة متنوعة تتناول الحقوق والواجبات . وهو امر عجز عن تحقيقه نظام الحكم السوري السابق رغم نضالات الفلاحين من عمال ومزارعين ، المتعددة المتنوعة . وتزداد اهمية هذه المكتسبات شأننا اذا عرفنا ان اكثر من ٦٥ ٪ من سكان سورية يعملون في الزراعة ، وان القسم الاعظم من هؤلاء هم مزارعون وعمال زراعيون .

ولا يضير هذا القانون ، فيما يتعلق بمكاسب العمال الزراعيين انه اخذ الكثير من احكامه ونصوصه عن قانون العمل السوري رقم ٢٧٩ ، مبقياً بعضها على حاله ،

ومعدلا بعضها زيادة او نقصانا في حقوق العمال الزراعيين . ونحن لن نتطرق في بحثنا هذا الى جميع التفاصيل ، بل سنكتفي بايراد بعض الامثلة .

لقد استثنى قانون العمل السوري الذين يعملون في مهنة الزراعة من احكامه بانتظار اصدار نصوص خاصة تسري عليهم . واكتفي آنذاك بتطبيق احكام المادتين ٨٣ : ٨٤ منه عليهم بالاضافة الى فصل طوارئ وامراض المهنة . اما المادة ٨٣ فقد حظرت على الانسان الارتباط بعقد عمل لمدة حياته كلها او ان يتعهد مدى الحياة بالامتناع عن الاشتغال في مهنة ما ، او لدى رب عمل ما . واعتبرت كل عقد ، مهما كان شكله ، يؤول الى هذه النتيجة ، باطلا حكما ، ويحكم على عاقديه بعقوبات معينة ، ويستهدف العقوبة ايضا ذوو العامل واقرباؤه المحددون فيه ، الذين جرى العقد بارادتهم . واما المادة ٨٤ فقد منعت على العامل البسيط (وهو من ليس له اختصاص فني او لا يشتغل تحت امرته عمال آخرون) من اية فئة كان ، ان يرتبط بعقد عمل لمدة تتجاوز السنتين ومنعت على اي كان من العمال الارتباط بعقد عمل لمدة تزيد على خمس سنوات . واما من حيث احكام طوارئ العمل فقد قضت المادة ١٥٤ من قانون العلاقات الزراعية بتطبيق احكام طوارئ العمل الواردة في قانون العمل رقم ٢٧٩ الى ان يتم وضع نظام الضمان الاجتماعي للعمال الزراعيين .

ان الجدول التالي يعرض امثلة عن تطابق الاحكام او تباينها ، زيادة ونقصانا ، في كلا القانونين :

الموضوع	قانون العمل رقم ٢٧٩ ١٩٤٦/٦/١١	قانون العلاقات الزراعية رقم ١٢٤ ١٩٥٨/٩/٤
التسريح :	- لرب العمل ، في عقد العمل غير محدد المدة ، ان يسرح بعد اذار قبل ١٥ يوما للفعلة وقبل شهر للمستخدمين (م ١٤٣) .	لطرفين انتهاء عقد العمل غير محدد المدة بعد الانذار قبل شهر واحد (م ١٢٩) .
تعويض التسريح : (عند عدم ارتكاب ذنب خطير) .	- اذا كان المرح من الفعلة فيحق له تعويض شهر عن كل سنة او جزء السنة عن السنوات الثلاث الاولى . وتعويض بنصف شهر عن المدة الباقية . واذا وقع التسريح في السنة الاولى فينال تعويضا قدره جزء من ١٢ من اجور الايام والاشهر التي فضاها في خدمة رب العمل . شريطة مضي ٣ اشهر غير متقطعة على العمل .	- يستحق المرح تعويض اجرة شهر عن كل سنة خدمة ، وجزء السنة كالسنة اذا تجاوز ٦ اشهر (م ١٢٦) .

<p>قانون العلاقات الزراعية رقم ١٢٤ ١٩٥٨/٩/٤</p>	<p>قانون العمل رقم ٢٧٩ ١٩٤٦/٦/١١</p>	<p>الموضوع</p>
<p>- هو اخلال العامل اخلايا فادحيا بالموجبات الاساسية التي يقتضيها عقد العمل . وعند الخلاف على التحديد يرجع الى لجنة حل الخلافات المنصوص عنها (م ١٢١) .</p> <p>١ - اذا اعتدى العامل على رب العمل او على وكلائه اثناء العمل او بسببه .</p> <p>٢ - اذا تابر العامل رغم تنبيهه القيام باعمال تخالف الاحتياطات الضرورية او الفنية لوقاية العمال والمزروعات وادواتها من الاضرار وفي جميع الاحوال يحق لرب العمل مطالبة العامل بالتعويض عن جميع الاضرار التي تلحق به من جراء اعماله وفق القواعد العامة .</p> <p>٣ - اذا نفيب العامل عن العمل دون عذر شرعي مدة متوالية او متقطعة تعتبر طويلة نسبيا بحسب الظروف والضرر الناتج عن الفياب . وفي جميع الاحوال يجب على العامل ان يعلم رب العمل او وكيله عن سبب غيابه قبل انقضاء اليوم الثاني من التقييب اذا لم تحل دون ذلك اسباب قاهرة .</p> <p>٤ - اذا ارتكب العامل ضمن دائرة عمله الزراعي جرما اخلاقيا او مخلا بالاداب العامة .</p> <p>٥ - اذا زور العامل اوراق هوية او وثائق اخرى ابرزها لرب العمل</p>	<p>- اما اذا كان المشرح مستخدما او من الفعلة غير المشمول بالحكم السابق فيستحق تعويض شهر عن كل سنة او جزء السنة شريطة مضي ٣ اشهر على عمله عند رب العمل (م ١٤٥) .</p> <p>- هو اخلال العامل اخلايا فادحيا بالموجبات الاساسية التي يقتضيها عقد العمل ويشترط فيه التعمد في الضرر . وعند الخلاف حول تحديده يفصل في الامر حاكم الصلح (م ١٤٦) .</p> <p>١ - اعتداء العامل على رب عمله او على وكلائه اثناء العمل او بسببه .</p> <p>٢ - اذا تابر العامل على الاتيان باعمال تخالف الاحتياطات الفنية الواجبة لوقاية العمال والعمل من الاخطار شرط ان يكون الصقت تعليمات كتابية عنها في محل ظاهر من العمل ، وان يكون رب العمل او وكلؤه قد سبقوا واطفروا العمال كتابة بوجوب التقيد بهذه المعلومات .</p> <p>٣ - اذا ثبت ان العامل قد افشى اسرار رب العمل الصناعية او التجارية .</p> <p>٤ - اما اذا نفيب العامل عن العمل اكثر من عشرة ايام متوالية او اكثر من عشرين يوما ، خلال ٦ اشهر دون عذر شرعي فيعتبر مستقيلا .</p> <p>ويجب على العامل ان يعلم رب العمل او وكيله عن سبب غيابه قبل انقضاء اليوم الثاني منه اذا لم تحل دون ذلك اسباب قاهرة (م ١٤٧) .</p> <p>١ - اذا ثبت ان العامل قد ارتكب جرما اخلاقيا في احد اماكن العمل .</p> <p>٢ - اذا وجد العامل اكثر من مرة في اماكن العمل في حالة سكر شديد</p>	<p>الذنب الخطير :</p> <p>يدخل في عداد الذنب الخطير (على سبيل المثال لا الحصر)</p>

الموضوع	قانون العمل رقم ٢٧٩ ١٩٤٦/٦/١١	قانون العلاقات الزراعية رقم ١٢٤ ١٩٥٨/٩/٤
	<p>من تأثير المشروبات الكحولية او المخدرات شرط ان يسبق اخطاره كتابة ٣ مرات .</p> <p>٢ :- اذا زور العامل اوراق هوية او مستندات اخرى كالتوصيات او غيرها وابرزها لرب العمل وادت الى استخدامه .</p> <p>٤ :- اذا نابىر العامل على حمل سلاح ممنوع او آلة جارحة في اماكن العمل رغم انذاره خطيا (م ١٤٨) .</p> <p>- يحسب تعويض التسريح على اساس الاجرة الوسطية التي دفعت للعامل خلال السنوات الثلاث الاخيرة التي سبقت التسريح او الانذار بالتسريح ... الخ اما العمال الذين لم تتجاوز خدمتهم ثلاث سنوات فيحسب تعويض تسريحهم على المعدل الوسطي للاجور التي تقاضوها خلال مدة الخدمة (م ١٥١) .</p> <p>- يجوز للعامل ان ينفك عن عمله قبل انقضاء المدة خلافا لاحكام المادة ١٥٢ او دون اعلام رب عمله بذلك ، خلافا لاحكام المادة ١٥٢ في الحالات التالية:</p> <p>١ :- اذا اعتدى رب العمل او احد وكلائه على العامل او ضربه .</p> <p>٢ :- اذا اقترف رب العمل او احد وكلائه جريمة اخلاقية على العامل او على احد افراد أسرته .</p> <p>٣ :- اذا غش رب العمل او مثلوله العامل في شروط العمل انما لا يحق للعامل ان يدعي بذلك متى انقضى يوما على استخدامه .</p> <p>٤ :- اذا لم يقم رب العمل بموجباته نحو العامل سواء كانت ناتجة عن احكام هذا القانون او عن شروط</p>	<p>وادت الى استخدامه او استفادته بشكل غير مشروع .</p> <p>٦ :- اذا الحق نصف العامل ضررا بسبب الاهمال الفادح بالاموال المنقولة او غير المنقولة الموجودة في عهده او تحت اشرافه .</p> <p>٧ :- اذا امتنع العامل فصدا عن القيام بعمله (م ١٢٢) .</p> <p>- ان اجرة الشهر المتبرية في حساب تعويض التسريح للعامل في نهاية كل سنة هي المعدل الوسطي لجميع ما دفع له في تلك السنة من اجور نقدية ومنافع عينية وتعويضات اخرى حسب تعريف الاجرة الواردة في المادة ٧٩ من هذا القانون . وتقدر المنافع العينية بقيمتها في تلك السنة (م ١٢٧) .</p> <p>- تعتبر من قبل الاسباب الخطرة في العمل التي تجيز للعامل ان يفسخ العقد المعين المدة قبل حلول اجله ، وان يفسخ العقد غير المعين بسدون انذار ، الحالات والاعمال التالية دون ان يكون تعدادها على سبيل الحصر :</p> <p>ا :- اذا أصبح العامل عاجزا عن متابعة عمله او كان استمراره في هذا العمل يعرض صحته او اخلاقه للخطر .</p> <p>ب :- اذا انقص رب العمل اجرة العامل او امتنع عن دفعها او اذا كان الطعام والسكن المقدم للعامل مضرا بصحته او غير كاف ، او اذا لم يحترم رب العمل بعض الاحكام الاساسية من العقد .</p> <p>ج :- اذا استعمل رب العمل العنف</p>

الموضوع	قانون العمل رقم ٢٧٩ ١٩٤٦/٦/١١	قانون العلاقات الزراعية رقم ١٢٤ ١٩٥٨/٩/٤
تعويض اجازة الحمل	<p>خاصة في عقد العمل .</p> <p>هـ - اذا تعرض العامل لخطر فادح بسبب عدم اتخاذ رب العمل ، رغم اخطاره بذلك ، الاحتياطات العامة اللازمة لوقاية العمال حسب الاحوال الفنية أو حسب تعليمات الوزارة واذا ترك العامل عمله لاحد الاسباب السابقة حق له استيفاء تعويض التسريح (م ١٥٥) .</p> <p>- تدفع للعاملات اثناء غيابهن في اجازة الولادة (٥٠ يوما) ... نصف الاجرة اذا كان لهن في خدمة رب عملهن سنة فاكتر . والاجرة الكاملة اذا كان لهن في خدمته ٢ سنوات فاكتر يوم بدء اجازة الولادة .</p> <p>ولا تدفع الاجرة للعاملة اثناء اجازتها السنوية العادية (التي يحق لها ان تأخذها بموجب احكام المادة ١٢١ من هذا القانون) اذا كانت قد استفادت في السنة نفسها من اجازة ولادة مدتها ٥٠ يوما نالت اجرتها وفقا لاحكام الفقرة السابقة (١٠٨) .</p>	<p>ضد العامل وارتكب تجاهه افعالا منافية للاخلاق الحسنة او اساء بصورة خطيرة الى شرف العامل او افراد أسرته او رفض حماية العامل او افراد أسرته .</p> <p>د - اذا حدثت تبدلات مفاجئة وغير متوقعة في وضع اسرة العامل ادت الى الاضرار بالعامل في حالة الاستمرار في العمل .</p> <p>هـ - اذا لم يتقيد رب العمل بالموجبات المفروضة عليه قانونا لحماية صحة وسلامة العامل (م ١٣٥)</p> <p>- تدفع للعاملات اثناء غيابهن فسي اجازة الولادة نصف الاجرة (٥٢) .</p>
اجور الساعات الإضافية	<p>- على ارباب العمل ان يدفعوا لعمالهم عن الساعات الإضافية التي تزيد على الساعات المعمول بها فسي المؤسسة او في المهنة اجورا تزيد ٢٥٪ عن التعرفة المعمول بها في المؤسسة نفسها (١١٥) .</p>	<p>- على ارباب العمل ان يدفعوا عن الساعات الإضافية اجورا تزيد ٢٠٪ عن الاجور الاصلية . ويجوز التعويض عن الساعات الإضافية بساعات راحة معادلة لها عن مدة العمل القانونية شريطة ان يتم التعويض بهذا الشكل خلال الشهر التالي للاسبوع الذي تم فيه عمل الساعات الإضافية (١٠٤) .</p>
الاجازة المرضية	<p>- اذا اصيب العامل بمرض غسري الامراض السببية عن المهنة او عن</p>	<p>- يمنح العمال الزراعيون الذين قضوا في خدمة رب العمل ستة اشهر على</p>

قانون العلاقات الزراعية رقم ١٢٤ ١٩٥٨/٩/٤	قانون العمل رقم ٢٧٩ ١٩٤٦/٦/١١	الموضوع
<p>الاول ، عندما يصابون بمرض غير الامراض المهنية وطوارئ العمل اجازة مرضية كما يلي :</p> <p>شهر واحد باجرة كاملة .</p> <p>شهر واحد بدون اجرة (١١٧) .</p> <p>- على رب العمل الذي يستخدم مائة عامل فاكتر في قرية واحدة او مركز واحد ان يوفر الخدمات الصحية لعماله كما يلي :</p> <p>١ : - يتعاقد مع طبيب خاص يقوم على نفقته بزيارة العمال في مركز العمل مرة واحدة في الشهر على الاقل ليتفقد شؤونهم الصحية في العمل وفي المسكن ، ويقوم بمعاينة المرضى منهم ومعالجتهم واعطاء التقارير الطبية لهم عند الحاجة ، كما يقوم بمعالجة افراد عائلات العمال لقاء اجور مخفضة .</p> <p>ب : - يستخدم على نفقته ممرضاً خاصاً يقيم في القرية او في مركز العمل ويتفرغ للاهتمام بشؤون العمال الصحية تحت اشراف الطبيب .</p> <p>ج : - ينقل المرضى من العمال على نفقته الى مركز الطبيب او الى المستشفى عند الحاجة لمعاينتهم ومعالجتهم .</p> <p>- اذا كانت شروط العقد تشمل المسكن فيجب ان تتوفر في هذا المسكن الشروط الصحية والاخلاقية اللازمة.</p>	<p>طوارئ العمل المبينة في الفصل السابع من هذا الباب يحق له ، بعد خدمة تتجاوز ٦ اشهر ، اجازة استشفاء تحدد مدتها كما يلي :</p> <p>١ :- للمستغنيين شهر واحد باجرة كاملة ، ثم شهر واحد بنصف الاجرة ، ثم ما بقي الى الستة اشهر دون اجرة .</p> <p>٢ :- للفئة نصف المدد المحددة في الفقرة الاولى باجرة او نصف الاجرة ثم ما بقي الى الستة اشهر دون اجرة . (١٢٢)</p>	<p>الخدمات الصحية والمسكن</p>

الموضوع	قانون العمل رقم ٢٧٩ ١٩٤٦/٦/١١	قانون العلاقات الزراعية رقم ١٣٤ ١٩٥٨/٩/٤
الاضراب	<p>- ان اضراب العمال مجتمعين لا يفسخ عقد العمل شريطة التقييد باحكام المواد ١٦٧ وحتى ١٧١ . (المادة ١٦٦) ، وهي المواد التي تبين المعاملات والاصول التي ينبغي اتباعها قبل تنفيذ الاضراب .</p> <p>- ويجوز للعمال الاضراب مع الاستفادة من احكام المادة ١٦٦ في احوال معينة عددها المادة ١٧٣ (كان لا يجيب رب العمل كتابيا على المطالب المقدمة اليه وفقا للمادة ١٦٨ في مدة ٤٨ ساعة او اذا لم تصدر لجنة المهنة المختلطة او لجنة تحديد الاجور او المجلس التحكيمي الاعلى حكما في المدة المحددة ... » وفي غير هذه الحالات يعتبر الاضراب فاسخا لعقد العمل ومعفا رب العمل من وجوب دفع تعويضات التبريح النصوص عنها في هذا القانون » (١٧٣) .</p> <p>- يعاقب من يخالف احكام الفصل الاول والثاني والسادس (الاضراب)</p>	<p>وفي جميع الحالات لا يجوز ان يقل مستوى السكن عن المستوى المادي لسكان القرية ويجب ان تفصل هذه المساكن عن اسطبلات الحيوانات ، ويجب ان تكون مساكن العمال منفصلة عن مساكن العاملين .</p> <p>- تحدد بقرارات وزارية الاحوال والمناطق التي يترتب فيها على ارباب العمل توفير المساكن للعمال . (١١٩)</p> <p>- يعين بقرار وزاري وبعد استطلاع رأي وزارة الصحة الشروط والمرافق الضرورية التي يجب ان تتوفر في المساكن (١٢٠) .</p> <p>- يحظر على ارباب العمل والمزارعين الاضراب عن استثمار الارض ، ويحظر على العمال الزراعيين الاضراب عن العمل ، كما يحظر على النقابات ان تدعو الى الاضراب تحت طائلة العقوبات القانونية (١٦٠) .</p> <p>- يحكم بالحبس من ٣ اشهر الى سنة كل من يعرض على الاضراب او يشترك فيه ، ويقرم هؤلاء بالتكافل والتضامن بقيمة الاضرار التي تصيب الزراعة والارض والمحصول بسبب الاضراب .</p> <p>(م ٢٦٢)</p>

الموضوع	قانون العمل رقم ٢٧٩ ١٩٤٦ / ٦ / ١١	قانون العلاقات الزراعية رقم ١٣٤ ١٩٥٨/٩/٤
الاستقالة	<p>والثامن من الباب الثاني بفراصة تراوح بين ٥٠ والفي ليرة . واذا تكررت المخالفة تضاعفت الغرامة .</p> <p>اذا استقال العامل بعد خدمة مدتها ١٥ سنة على الاقل يحق له ان يستوفي من رب عمله تمويضا عن مدة خدمته مساويا لنصف تعويض التسريح المنصوص عليه في المادة ١٤٥ ، ولا يجمله ذلك في حل من مراعاة احكام الفقرة الاولى من المادة ١٥٢ (التي تطلب من العامل الذي يربطه ورب العمل عقد غير محدد المدة واراد الاستقالة ، ان يعلم رب العمل بذلك خلال مدة تساوي نصف المدات المنصوص عليها في المادة ١٤٢ . والا حق لرب العمل مطالبة العامل بالمطل والضرر امام المحاكم (م ١٥٤) .</p>	<p>- اذا استقال العامل المتعاقد معه لمدة غير معينة يفقد تعويض التسريح المستحق عن السنة التي تقع بها الاستقالة ويحرم من :</p> <p>أ : - ٥٠ ٪ من تمويضات سنوات الخدمة السابقة اذا تمت الاستقالة اثناء اعمال الموسم او جني الحصول في تلك السنة .</p> <p>ب : - ٢٥ ٪ من تمويضات سنوات الخدمة السابقة اذا تمت الاستقالة في الاوقات الاخرى في تلك السنة . (١٤٨)</p> <p>أ - ويجوز لرب العمل اذا تضرر من استقالة العامل ان يطالبه بالتعويض عن الاضرار بدعوى يقيمها امام قاضي الصلح خلال مدة شهر من تاريخ ترك العامل الخدمة ...</p> <p>ب - عند اقامة دعوى التعويض ، يوقف دفع التمويضات المستحقة للعامل المستقيل الى ان يصدر في الدعوى قرار قطعي .</p> <p>ج - يحق لرب العمل عندما يحكم له بالتعويض ان يستوفيه من التمويضات المودعة في المصرف باسم العامل ، ثم يصار الى تصفية الباقي من هذه التمويضات حسب النسب الواردة في المادة ١٤٨ من هذا القانون (١٤٩)</p>

مكاسب المزارعين : -

هذا ما يتعلق بمكاسب العمال الزراعيين . اما بالنسبة الى المزارعين فقد اقتصر القانون ، في احكامه العامة ، على منحهم حق عقد اتفاقات جماعية بينهم وبين ارباب العمل ، من جهة ، وبينهم وبين العمال الزراعيين ، من جهة اخرى ، وذلك وفق الاحكام التي اشتمل عليها الفصل الثالث من الباب الثاني . كما اعتبر القانون المزارعين كالعمال الزراعيين في تطبيق الاحكام المتعلقة بالخدمات الصحية الواردة في الفصل السادس من الباب الثاني . وهذا بالاضافة الى اخضاع علاقات المزارعين بملكي الارض او من هم بحكمهم ، لتفتيش دوائر الشئون الاجتماعية والعمل وفق الاحكام الواردة في الفصل الثاني من الباب الرابع منه .

واما ما يتعلق بالاحكام الخاصة الواردة في هذا القانون ، فقد سبق ان تحدثنا عنها عند استعراض مجمل احكام القانون . ولعل اهم المكتسبات هنا تتبدى فيما يلي ؟

- ١ : - ايراد تعاريف عامة موحدة للمزارع الشريك والمزارع بالبدل ، والاجرة في عقود كل منهما ، وللمقصود بنوعية الارض وما يطرا عليها من تبدل .
- ٢ : - تحديده للعقد وشروطه ، وتحديد نموذج رسمي له مع تحديد رسمي للحد الأدنى من مساحة الارض التي تخصص للمزارع ، حسب المحافظة ، وتحديد بدء المواسم والسنة الزراعية ونهايتها والدورة الزراعية ، وشمول العقد لدورة زراعية واحدة ، وضرورة صياغته خطيا ، وحتى يفسخ عقد المزارعة ، بالاضافة الى تحديده لواجبات الطرفين المتعاقدين وحقوقهما التي يمكن مقارنتها فيما يلي :

الحقوق	رب العمل	المزارع
١ :- الحقوق	لرب العمل فسخ عقد المزارعة : أ :- اذا الحق المزارع بالارض المؤجرة اضارا بالفة بحيث لم تعد صالحة للزراعة . ب :- اذا اُتلف المحصول او الشجر المفروس عن عمد . ج :- اذا اُظهر عدم كفاءته الزراعية بمجزه عن تأمين موسم مماثل لانتاج ارض مجاورة تتوفر بها نفس الاوصاف والامكانات شريطة ان يتجاوز نقصان المحصول ٤٠٪ من انتاج الارض المجاورة . د :- اذا امتنع عن زراعة المساحة	

المزارع	رب العمل	الحقوق
	<p>المتفق عليها من الأرض .</p> <p>ه - إذا ثبت سوء ائتمانه بحكم قضائي .</p> <p>و - إذا تأخر ٣ اشهر عن دفع الأجرة المقطوعة في مواعيدها المقررة أو تأخر شهرا بعد جني المحصول عن تسليم المالك حصته من الانتاج .</p>	
<p>يحق للمزارع ان يتمسك بحقه بالمزاعة في قسم من الأرض اذا كانت مساحتها تسمح بذلك ، ويعود للجنة التحكيمية في النقطة امر البت في الخلاف وتحديد مساحة هذا القسم ويحق للمزارع المخرج من الأرض للأسباب الواردة في الفقرة المذكورة ان يعود اليها اذا لم يقم المالك السابق أو اللاحق باستثمار الأرض بنفسه أو من قبل ابنائه أو بالاشتراك مع افراد عائلته ، أو بقيت دون استثمار خلال سنة واحدة اعتبارا من تاريخ اخراجه منها .</p> <p>في هذه الحالة يحق له الاحتفاظ بالمساحة التي تساعد امكانياته على استثمارها . وعند الاختلاف على هذه المساحة يرجع الى لجنة التحكيم المنصوص عنها .</p>	<p>ز - اذا رغب رب العمل استثمار أرضه بنفسه أو المهددة بها لاحد ابنائه أو اذا باعها من اشخاص يستثمرونها بانفسهم أو بالاشتراك مع افراد عائلاتهم ، أو انتقلت اليهم بطريق الارث .</p> <p>ح - اذا تغيرت نوعية الأرض وكان المزارع عاجزا عن القيام باستثمارها وفق ما تستلزمه النوعية الجديدة .</p>	
<p>- للمزارع في الأرض البعلية ان يفسخ عقد المزاعة في السنين المحلة التي يقل فيها انتاج الأرض ، بسبب العوامل الطبيعية عن ٤٠٪ من معدل انتاجها في السنين العادية ، وعليه ان يعلم رب العمل برغبته بالفسخ قبل</p>		

الحقوق	رب العمل	المزارع
	<p>- يجوز فسخ عقد المزارعة ، في كل الاحوال ، برضاء الفريقين المتعاقدين وانما يجب ان يتم الفسخ بعقد خطي ينظم على نسختين .</p> <p>- يحق لكل من رب العمل والمزارع انهاء العقد ومطالبة الفريق الاخر بما يلحقه من عطل او ضرر ، اذا ثبت بحكم قضائي ان اخل احدهما بشروط العقد كلا او بعضا ، او تصرفا نجسم عنه ضرر مادي فادح ينافي مصلحة الاستثمار او مصلحة الطرف الاخر .</p>	<p>شهر على الاقل من تركه الارض فعلا . النص ذاته .</p> <p>- النص ذاته .</p>
	<p>- لرب العمل الجديد نفس الحقوق وعليه نفس الالتزامات التي التزم بها رب العمل السابق تجاه من تعاقد معهم من المزارعين والمعامل وتسري جميع احكام العقود الاخرى الموقعة مع رب العمل السابق على رب العمل الجديد بشرط ان يكون قد اطلع عليها وقبل بها .</p>	<p>- له ان يعهد لغيره بالعمل الزراعي فيما اذا تقيب تقيبا مشروعاً ، او مرض مدة طويلة ، بالاستناد الى تقرير طبي معترف به من قبل دائرة صحية رسمية .</p> <p>- ان انتقال العقار المتعاقد عليه وفقا لاحكام هذا الباب من رب عمل الى اخر بطريق البيع ، او الهبة ، او الارث او القسمة او اي وجه اخر سواء اكان رب العمل الجديد شخصا طبيعيا ام اعتباريا مع مراعاة احكام الفقرة (ز) السابقة ، ان هذا الانتقال لا يبدل من شروط العقد .</p>

الحقوق	رب المممل	المزارع
	<p>- اذا وقع خلاف مستمر بين الورثة على استثمار الأرض وكانت الأرض لا تكفيهم بمجموعهم يحق لرب العمل ان يحصر التعاقد مع الاقرب فالاقرب من ذوي المتوفي ، ثم الاكبر فالاكبر .</p> <p>- يحق لرب العمل اذا ما ادخل تحسينات على الأرض من شأنها ان تزيد في انتاجها ، ان يطالب المزارع بزيادة بدل المزارعة بنسبة زيادة الانتاج ، ويرجع عند الاختلاف، الى لجنة حل الخلافات لتحديد نسبة زيادة البدل دون ان يؤثر ذلك على استمرار العقد مع اعتبار الفقرة (ح) السابقة .</p> <p>- يحق لرب العمل، في الحالات التي يقصر فيها المزارع عن تأمين الاعمال التي يلزمه بها القانون او العقد ، ان يجربها بنفسه ويعود بالنفقات على المزارع ، بعد اذاره ، ويعفى من الانذار في الحالات المستعجلة .</p>	<p>لورثة المزارع حقوق المزارع بعد وفاته حسب احكام هذا القانون ، وضمن شروط العقد ، اذا كانوا يتعاطسون العمل الزراعي او يسكنون على الأرض المتعاقد على مزارعها .</p> <p>- يحق للمزارع المطالبة بتعويض عن التحسينات غير المذكورة في العقد التي اجراها في الأرض بموافقة رب العمل الخطية ، اما تركها قبل ست سنوات من تاريخ احدثائها .</p> <p>- اذا قصر رب العمل عن القيام بما يفرضه القانون او العقد من اصلاحات ضرورية ، يحق للمزارع ان يقوم بها على حساب رب العمل ، بعد اذاره، ويعفى من الانذار في الحالات المستعجلة .</p> <p>- تقع على عاتق المزارع الشريك او البديل الواجبات الآتية ما لم ينص العقد صراحة على خلاف ذلك .</p> <p>ا : - حراسة الأرض ومشتملاتها ، والمحافظة على منشآتها وعلى ما يوضع تحت اشرافه او تصرفه لاغراض زراعية من حاصلات وادوات .</p> <p>ب : - العناية بالسكن الذي يسلم له والحرص على نظافته وتجنب كل ما يلحق الضرر والتخريب بانائه ومشتملاته .</p> <p>ج : - العناية بالحيوان الذي يعهد به اليه .</p> <p>د : - الحرص على حسن المعاملة تجاه رب العمل والعمال وذويهم .</p> <p>هـ : - العمل على ان يبقى الأرض</p>

ب :- الواجبات

الحقوق	رب العمل	المزارع
		<p>صالحة للإنتاج وانتفاع من يخلفه فيها ، فلا يستثمرها أكثر مما نص عليه العقد ، ويحافظ على حدودها وامكانية خصبها .</p> <p>و : - تنظيف الاقنية والمصارف .</p> <p>- ليس للمزارع ان يمنع رب العمل من البناء او التشجير في اي مساحة من الارض الجاري عليها عقد المزارعة .</p> <p>انما له اذا لم يبق قسم كاف لاستثماره مع عائلته ، ان يعرض الامر على لجنة لحل الخلافات لتقرر له الحد الادنى من مساحة الارض لمواصلة اعماله الزراعية حسب العقد .</p>
	<p>- اذا تضمن العقد شرط تقديم المسكن فيجب ان تتوفر فيه الشروط الصحية والاخلاقية اللازمة ، وفي جميع الحالات لا يجوز ان يقل مستوى السكن عن المستوى لسكان القرية ، ويجب ان تفصل هذه المساكن عن اسطبلات الحيوانات ، ويجب ان تكون مساكن العمال منفصلة عن مساكن العائلات وتحدد بقرارات وزارة الاحوال والمناطق التي يترتب فيها على ارباب العمل توفير المساكن للعمال ...</p>	<p>- تكون المنايسة بقشرة الجدران والسقف في بيوت السكن وشقوق السقف وطرش الجدران والمنايسة بنظافة الالات والمساكن والمخازن ومراكز الماشية والاقنية والابار على عاتق المزارع ما لم ينص العقد على خلاف ذلك .</p> <p>- لا يحق للمزارع ان يتخذ له شريكا من الباطن او يتعاقد مع مزارع آخر دون معرفة رب العمل او النص على ذلك في العقد او بمقد ملحق .</p>

٣ : - كما اوجب القانون تخصيص قطعة ارض من اراضي املاك الدولة في كل قرية من اجل بناء بيوت للمزارعين الذين لا يملكون سكنا في القرية . وتحدد مساحة الارض المخصصة للمساكن حسب عدد المزارعين والعمال اللازمين لاستثمار اراضي القرية استثمارا صالحا . فاذا لم يكن في احدى القرى اراضي من املاك الدولة او كانت هذه الاراضي لا تصلح لبناء المساكن لسبب ما ، اجاز القانون ان تخصص القطع من الاملاك الخاصة ، على ان يعرض اصحابها عنها بقطع اراضي من املاك الدولة او الاملاك العامة في القرية ان امكن والا يبدل تقدي . وتحدد مواقع القطع واثمانها بقرارات من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . ثم ينظم القطع المخصصة لبناء المساكن وتجزا الى مقاسم للبناء وللمرافق العامة . وتوزع هذه المقاسم على اصحاب الاستحقاق لقاء دفع قيمتها بالتقسيط خلال عشر سنوات ، ولا يتم التسجيل باسم صاحبه في دوائر التملك الا بعد استيفاء كامل القيمة .

٤ : - اما الاحكام النازمة لحصص كل من الطرفين المتعاقدين فلا يمكن البت بها على انها مكسب لجماهير المزارعين او لا قبل البحث مفصلا في امورها .
كان الانتهاء من وضع المجلة في ٢١ شعبان ١٢٩٣ هجرية فاتحة عهد تشريعي جديد بعد ان كان التشريع المدني قبلها لا يتعدى احكام الكتب الفقهية من مذاهب الائمة واجتهاد الفقهاء دون التقييد بمذهب معين او رأي مخصوص . ولهذا كان تطبيق احكام المجلة مدعاة لوضع حد للفوضى والاضطراب في المعاملات المدنية . بيد ان اقتصر احكام المجلة على طائفة معينة من المعاملات مأخوذة من المذهب الحنفي وحده ، وعدم شمولها بابحاث الالتزامات والعقد والحقوق العينية بوجه عام ، واحتوائها على احكام لا تمت الى القانون المدني بصلة ، وبعد صياغتها عن الصياغة القانونية من حيث الاطالة وضرب الامثلة (١) . . . وباختصار عدم مسيرتها لروح العصر ، المتصلة وثيق الاتصال بالحضارة الاوروبية ، كل هذا جعل من الضرورة بمكان العمل على وضع قانوني مدني عصري جديد . وهكذا الفيت احكام المجلة وطبق القانون المدني الجديد بالمرسوم رقم (٨٤) تاريخ ١٨ / ٥ / ٤٩ الذي حدد موعد تطبيق احكام القانون المدني اعتبارا من ١٥ / ٦ / ٤٩ .

ولكن هذا القانون ، على اهميته ، لم يأت باحكام تشمل مختلف انواع العلاقات الزراعية ، بل اورد احكاما عامة تتعلق بالايجار ، ومنها الاحكام المتعلقة بايجار الاراضي الزراعية (٥٧٧ - ٥٨٥) ، وبالمزارعة (٥٨٦ - ٥٩٤) . والنص الوحيد المتعلق بحصص الطرفين المتعاقدين في المزارعة جاء في المادة ٥٩١ غامضا لا يشفي غلة (توزع الغلة بين الطرفين بالنسبة المتفق عليها او بالنسبة التي يعينها العرف ، فاذا لم يوجد اتفاق او عرف كان لكل منهما نصف الغلة . فاذا هلكت الغلة كلها او بعضها

بسبب قوة القاهرة تحمل الطرفان معا تبعة هذا الهلاك ، ولا يرجع احد منهما على الاخر) . هكذا جاءت احكام القانون المدني ، في المجال الزراعي لتكرس واقعا يقوم على تنفيذ العقد مع ان هذه العقود مشوبة في معظمها ، بتباين نسبة القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في صالح الاقطاعيين واشباه الاقطاعيين وكبار الملاكين العقاريين ، كما يقوم هذا الواقع على الاعراف ، وهي التي لا يمكنها ان تخرج عن نطاق ذلك الوضع الطبقي الجائر بالنسبة الى المزارعين . هذه الاحكام اذن كرسَتْ واقعا لم تأت لتنقذ طبقة من الاستغلال الوحشي ، ولتنقذ وطننا من علاقات زراعية نصف قنية موروثه . ولهذا بقيت احكام العرف على تباينها في الزمان والمكان ، وتبعا للعامل الذاتي عند هذا المنتفذ او ذاك ، وبقيت احكام العقود القائمة في اساسها على الاعراف ، هي الاحكام النازمة عمليا للعلاقات الزراعية .

فما هي الاعراف التي كانت تنظم حصص المزارعين واصحاب الارض ، قبل صدور قانون العلاقات الزراعية ، في ظل نفوذ اقطاعي وشبه اقطاعي سائد تقريبا ، يعبر عنه الى هذا الحد او ذاك مبدأ « من يملك لا يزرع ومن يزرع لا يملك » ، وفي ظل نظام مزارعة كان يعتبر الشكل السائد ، تقريبا في استثمار الارض ؟

الواقع ان اهم مقومات استثمار الزراعة كانت كما يلي : الارض ، والبذر ، والماشية وادوات العمل ، والعمل ، والمياه ، والاسمدة ، والتعشيب والمكافحة ، والضرائب والسكن . ومن الطبيعي ان تتباين حصة كل من الطرفين حسب مساهمته في هذه المقومات . بيد ان واقع هذا الاستثمار كان دائما ، وما يزال ، يجهل اثر العلم في تحديد نصيب كل من هذه المقومات من المحصول ، في ظروف الارض وشروط المناخ والبيئة والعمل . ولهذا بقي العامل الحاسم في التحديد هو التباين الطبقي ، ونسبة القوى الطبقية ، وحاجة المزارع الملحة الى الارض والعمل في سبيل لقمة العيش . لقد عرف الريف السوري طرقا مختلفة في استثمار الارض بالمزارعة ، وبالتالي ، نسبا متباينة في الربيع العقاري الذي يناله صاحب الارض . ولكن مهما اختلفت الطرق ، وتباينت النسب ، فان الثابت دائما هو استثمار صاحب الارض للفلاح المزارع ابشع استثمار .

ففي طريقة المربعة ، يقدم الملاك الارض والسكن والماشية والبذر ، ويدفع الضريبة ، ولا يطالب بغير عمله وعمل عائلته وبعض ادوات العمل . هذا التباين في الاسهام في المقومات كان لا يمنح الفلاح المزارع لقاء عمله وعائلته ، طوال ايام السنة ، غير ربع المحصول ، في حين يختص صاحب الارض بالارباع الثلاثة الباقية . علما بان المزارع يتحمل في هذا الشكل من الاستثمار ، ربع اجور العمال الحصادين . وفي هذا الشكل من الاستثمار يطلق على المزارع كلمة المربع . وفي طريقة الخمس يقدم الملاك : الارض والسكن ويدفع الضريبة . اما الفلاح

فيقدم العمل ، والماشية ، والبذار والنفقات الاخرى . وعند جني المحصول يسترجع الملاك الضريبة التي دفعها (١٢٥ ٪) بالاضافة الى نواله خمس ما تبقى .
اما في طريقة الشراكة الحلبية فيقدم الملاك البذار ، والسكن ، والارض ، ويقدم الفلاح الماشية والعمل . وتبقى النفقات الاخرى بما فيها الضريبة مناصفة . ثم يقسم المحصول مناصفة بينهما . اي ان العرف هنا جرى على اعتبار الارض والبذار والسكن معادلة للماشية والعمل .

وهناك ، اخيرا ، طريقة الشراكة الحموية . فيها يقدم المالك الارض والسكن ، ويقدم الفلاح العمل . اما النفقات الاخرى من بذار وماشية وضرائب وغيرها فتدفع مناصفة . ثم يقسم المحصول بالتساوي . اي ان الارض والسكن هنا اعتبرا معاديين لتقديم العمل ومن استعراض الطريقتين المذكورتين نتوصل الى ان العرف اعتبر التعادل قائما بين الامور التالية : الارض والسكن يعادلان العمل
البذار يعادل الماشية (١)

بعد هذا ننتقل الى نصوص قانون العلاقات الزراعية الجديد . لقد فرق هذا القانون بين الارض البعلية والارض المروية . ودرس في كل منهما حالات معينة ، وخصها بنصيب معين سواء للمالك او المزارع .
لقد ميز في الارض البعلية :

نوعية	المادة القانونية	حصة المالك	حصة المزارع الشريك
ا :- البعلية الشجرة زيتونا واشجارا مثمرة اخرى .	٢٠٤	حتى ٧٥ ٪	لا اقل عن ٢٥ ٪ من ثمار الاشجار
ب :- البعلية الشجرة بفراش غير مثمرة	٢٠٥	النسبة المتعارف عليها في المنطقة	النسبة المتعارف عليها في المنطقة
ج :- البعلية المعدة لزراعة التبغ والتبناك والخضار والفطن	٢٠٧	حتى ٤٠ ٪	لا اقل من ٦٠ ٪
د :- الارض البعلية فقسط اما في الاراضي المروية فميز الحالات التالية :	١٩٨	حتى ٢٠ ٪	لا اقل من ٨٠ ٪
ا :- ارض مروية من غير واسطة	١٩٩	حتى ٢٢ ٪	لا اقل من ٦٧ ٪
ب :- ارض مروية بالحركات (مياه جوفية او جارية) .	١٩٩	حتى ٢٠ ٪	لا اقل من ٨٠ ٪
ج :- ارض مروية (لزراعة القطن)	٢٠٠	حتى ٧٥ ٪	لا اقل من ٢٥ ٪
د :- ارض مروية للخضار والاشجار المثمرة	٢٠١	حتى ٨٠ ٪ من الثمار و ٢٥ ٪ من الخضار	لا اقل من ٢٠ ٪ من الثمار و ٦٥ ٪ من الخضار
هـ :- ارض مروية لزراعة الخضار	٢٠٢	حتى ٦٧ ٪	لا اقل من ٢٣ ٪

(١) راجع لزيادة الايضاح : « اعضاء على الراسمال الاجنبي في سورية » للدكتور بدر الدين السباعي .

الغريب في هذا القانون انه لم يحاول حصر مقومات الاستثمار الزراعي الاساسية ، ولم يضع الحصص على اساس ما يساهم به كل من الطرفين من هذه المقومات . وهو اقتصر في بعض موادہ على ذكر تقديم المالك للارض ، (م ١٩٨ ، ١٩٩) وفي بعضها الاخر على ذكر تقديم المزارع للعمل (٢٠٠ ، ٢٠٣) ، ولم يذكر في بعض منها اي شيء عن تقديم الارض والعمل بل حدد حصة المزارع من المحصول (٢٠٥ ، ٢٠٧) ، وذكر في بعض آخر تحميل المالك نفقات المياه صراحة ، والمزارع نفقات العمل كلها مع ذكر حصص كل منهما من المحصول (٢٠١) فعلى من يقع عبء تقديم المقومات الاخرى للاستثمار الزراعي ؟ وما هو التباين في نسبة الحصص تبعا لتباين نوعية الاسهام ؟ ليس هنالك وضوح في هذه الامور الهامة . ثم اذا كانت المادة ٢٠١ الزمت رب العمل بتقديم المياه فهل ينطبق هذا الالتزام على جميع الحالات الاخرى من حالات الارض المروية المنصوص عليها في المادتين ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، علما ، بان المادة ١٩٩ نصت صراحة على حصة المالك من الارض المروية (بالراحة او بالواسطة) لقاء تقديم الارض فقط ؟ وما قيل في المياه من تساؤل يمكن ان يقال في نفقات العمل ايضا . واذا كان القانون قد تجاهل ذكر مقومات الاستثمار الزراعي بالتفصيل ، او لم يحدد لكل عنصر علاقة تؤثر على حصة المساهم فيه من المحصول في النوع الواحد من الاراضي فكيف تمكن من وضع جدول الحصص الذي اشرنا اليه ؟ ثم ما هي الاسس التي اعتمدها القانون عندما حدد نسباً واحدة في الحصص رغم تباين نوعية الارض ؟ لقد حدد فعلا حصة المالك ب ٧٥٪ من المحصول في الارض البعلية المشجرة زيتونا واشجارا مثمرة اخرى ، و ٧٥٪ من المحصول في الارض المروية المخصصة لزراعة القطن . فما هي مقومات هذا التعادل في الحصص ؟ علما بان الجهود والاموال اللازمة لزراعة القطن في ارض مروية تفوق كثيرا جدا الاموال والجهود اللازمة لاستثمار ارض بعلية مشجرة زيتونا او اشجارا مثمرة اخرى .

ان الغموض في مثل هذه النصوص القانونية لن يكون في صالح المزارع بقدر ما هو في صالح المالك الذي يعتبر الطرف الاقوى بين الطرفين المتعاقدين .

ثم ان كثيرا من النسب التي اقراها القانون هي مدعاة للتساؤل . فهو اعطى المزارع الشريك (البستاني) لقاء عمله في الارض المروية المعدة لزراعة القطن ٢٥٪ ، في حين اوجب الا تنقص حصة المزارع الشريك المتعاقد معه على العمل في الارض المروية والمعدة لزراعة الخضار عن ٣٣٪ . فلماذا هذا التباين في النسب مع ان الجهد المطلوب يكاد يكون واحدا في العاملين ؟

ثم لماذا زاد في نسبة حصة المالك من المحصول في الاراضي المروية من غير واسطة عن هذه النسبة في الارض المروية بالواسطة ، مع انه لا يقدم الا الارض فقط ؟

لقد جعل الحصة في الارض الاخيرة حتى ٢٠٪ ولكنه رفعها الى ٣٣٪ في الارض الاولى . وبذلك ذهب القانون الى اثابة الملكية اعظم من اثابة العمل والجهود التي يبذلها المزارع .

ثم ما هو مبرر تخصيص المزارع الشريك في البساتين المدة للخضار والاشجار المثمرة بحصة لا تقل عن ٢٠٪ من ثمار الاشجار ، في الوقت الذي حمل فيه جميع نفقات العمل الزراعي ، باستثناء تقديم المياه ؟ لقد قدم المالك الارض والمياه ، فاعطاه القانون حتى ٨٠٪ من ثمار الاشجار ، وقدم المزارع العمل ونفقاته كلها فاعطاه القانون ٢٠٪ من الثمار او لم يأخذ القانون هنا ايضا جانب المالك لا المزارع ؟ ثم او لا تدفع هذه الميزة المالك الى تحويل ارضه المروية الى مشجرة لينعم بحصة الاسد ، وهو امر اباحه له القانون المذكور في مادته ١٩١ ، وليبقى للمزارع حصة لا تقل عن ٢٠٪ ؟ هكذا يتبين ان القانون فيه مثالب كثيرة رغم ايجابياته الهامة . وكانت اهم هذه المثالب تنبع من :

١ : - عدم انطلاق واضعيه من مبدأ تطبيقي يأخذ ، اول ما يأخذ ، مصلحة الكادحين الذين يؤلفون الجانب الاضعف في العقد ، والجانب العددي الاكبر .
٢ : - مراعاة جانب الملكية احيانا كثيرة على حساب جانب العمل ، وبذلك شجع اثابة الطفيليين على اثابة العاملين الكادحين .

٣ : - من عدم تحديده مقومات الاستثمار الزراعي ، واعطاء كل مؤشر علامة خاصة به حتى تكون الحصص اقرب الى العدالة . فكان مثلا يمكن ان يعطي الارض نسبة ثابتة من المحصول بعد تقويم هذا العامل بنصف عامل الجهد والعمل على الاكثر ، وان يوزع دخل الارض الصافي بعد رفع النفقات بالنسب المقررة للارض وللعمل بشكل خاص . ذلك ان شعار الاشتراكية المرفوع انما يعني اعطاء العمل حقه باعتباره الجهد الخالق للثروة الوطنية .. وهو اساس تقدم المجتمع وتطوره .

٤ : - من عدم محاولة المسؤولين تصفية هذا النوع من العلاقات نصف القنية الموروثة عن الماضي السحيق ، لقد كرس القانون هذا الشكل من استثمار الارض ، وبالتالي كرس بعض الحقوق الممنوحة من قبل ، للمالكين العقاريين والاقطاعيين واشباه الاقطاعيين ، وابقى على تلك الطبقة التي تملك ولا تعمل ، وعلى تبعية الطبقة الاخرى لها هذه الطبقة التي تعمل ولا تملك . كانت المصلحة الوطنية ، ومصلحة بناء الاشتراكية ، تقضي بتصفية هذا الفصل السرمدي بين الملكية والاستثمار ، وينقل الملكية الى يد العاملين فقط ، وبحرمان الطفيليين منها .

ثم ان الإبقاء على هذا الشكل من استثمار الارض كان يعني ايضا الإبقاء على عامل معرقل لتطور الزراعة ، والفلاح ، والوطن ، وعلى اساس من الاسس التي تتكئ عليها الامبريالية والرجعية في صراعها ضد التقدم والتطور .

ولعل المقاطع التالية التي تنهي البحث تعطينا صورة عن القانون في واقعه وعن النضال العنيف الذي قام به الملاك ضد الفلاحين ، مستفيدين من ثغرات القانون الكثرية .

« وقد اتاحت ثغرات القانون للملاك فرصا لمتابعة مظالمهم ضد الفلاحين ، فنكلوا بالفلاح ، واستغلوا جهوده باسم القانون ، وجعلوا من الحق الذي اولاهم اياه القانون في استثمار اراضيهم بانفسهم سلاحا لتهجير الفلاحين وتشريدهم ، حتى هاجر كثير من الفلاحين الى المدينة وتركوا الريف باحثين عن لقمة العيش ، فكان ذلك مزاحمة للعاملين في ميدان الصناعة ، من جهة ، ونقص الانتاج والاراضي المزروعة ، من جهة ثانية . وقد اخذ التحايل على القانون يلعب دوره . واقام عدد كبير من المالكين دعاوى استرداد الاراضي من الفلاحين بحجة استثمارهم بانفسهم بحيث اصبح كل مالك يستطيع استثمار ارضه بنفسه سواء كان تاجرا او محاميا او طبيا او موظفا ، او عاجزا . او كسيحا .

وكانت الغاية الرئيسية من هذه الدعاوى الانتقام من الفلاحين والضغط عليهم للعودة بهم الى ايام خلت حطمها الفلاحون ومزقوا حجب ظلامها . واخذ التهجير يلعب دوره لعدم وجود ضمانات عملية لحماية الفلاحين فقد ارغم كثير من الفلاحين على التوقيع على سندات دين صورية ليحاربوا اذا حاولوا المطالبة بحقوقهم . كما تمنع عدد من المالكين عن اصلاح المساكن المسلمة للمزارعين ونكلوا عن تنفيذ الالتزامات التي تقع على عاتقهم ، حتى يموت الزرع ويهجر الفلاح الارض من تلقاء نفسه ، كما اخذ المالكون يمتنعون عن تقديم السلف يدفعونها لمزارعيهم ، واستاثروا بقروض المصرف الزراعي الذي اسلفنا انه كان لا يقرض الا المالكين واصحاب الضمانات . ومن المالكين من حاول التلاعب بنظام الدورة الزراعية بحيث اخذ المالك يطلب الى المزارع زرعه كامل الارض . ومنهم من رفض استلام حصته ليقوم بدعوى الفسخ بسبب التأخر عن دفع الحصة ، وكثيرون من اخذوا بمضايقة الفلاح لمنعهم من اقتناء غنمة او بقرة . . .

ومن المالكين من قطعوا المياه عن الارض ، واقاموا دعوى الفسخ لعدم سقاية الفلاح مزروعاته . وثمة آخرون ارغموا المزارعين على توقيع صكوك فسخ رضائية متعاونين مع السلطة لاجراهم من الارض الى غير ذلك من الاساليب الكيدية المبينة حتى جعلوا الفلاح يفضل العودة الى نظام الاقطاع رغم المآسي التي تحيط به والمظالم التي ترافقه .

وكان يرافق كل ذلك جهاز مسئول عن تنفيذ القانون لم يتبع سبيل الحزم والجرأة ضد ملاك الارض ففقد القانون غايته التي وجد من اجلها (١) .

قانون الاصلاح الزراعي

١٩٥٨ / ٩ / ٢٧

اذا كان قانون العلاقات الزراعية قد حاول تنظيم علاقات العمل الزراعي بين ارباب العمل والمزارعين والعمال ، ومس بذلك بعض الامتيازات التي كان يتمتع بها الاقطاعيون وكبار الملاكين بشكل خاص ، فان قانون الاصلاح الزراعي قد حاول مس الاساس الاقتصادي لهؤلاء والنيل بعض الشيء من حقهم المطلق سابقا بتملك الارض الزراعية التي تعتبر اهم وسيلة للانتاج ، والدعامة الاولى للنفوذ الاجتماعي ، والسلطة السياسية للذين يتمتع بهما مالكوها في ظل علاقات انتاجية استثمارية متخلفة . علما بان هذا المس يحقوق المستثمرين جرى في صالح بعض الفلاحين الشفيلة ، من جهة ، كما جرى في صالح تطور الوطن ككل ، من جهة اخرى . وبذلك يكتسب هذا القانون صفته التقدمية الهامة الى هذا الحد او ذاك .

هذا القانون يتألف من بايين اثنين وثلاث وثلاثين مادة . اختص الاول ببحث تحديد الملكية الزراعية ، ونزع الملكية ، وتوزيعها ، على صغار الفلاحين . واختص الثاني ببحث جمعيات التعاون الزراعي على اراضي الاصلاح الزراعي .

لقد قضى القانون بوضع حد اعلى لتملك الاراضي لا يجوز تجاوزه ، فاذا وقع التجاوز انتزعت ملكية المقدار المتجاوز ، اما هذا الحد فقد كان ٨٠ هـ في الارض المروية والمشجرة و ٣٠٠ هـ في الاراضي البعلية ، او ما يعادل هذه النسب من النوعين ، مع اعطاء المالك حق اختيار الجزء الذي يرغبه من كل نوع . كما منح القانون المالك لارض تتجاوز هذا الحد الاعلى حق التنازل لكل زوجة وولد عن ١٠ هـ في الارض المروية ، و ٤٠ هـ في الارض البعلية او ما يعادل هذه النسب من النوعين ، على الا يتجاوز مجموع التنازل لهؤلاء ٤٠ هـ في الارض المروية و ١٦٠ هـ في الارض البعلية او ما يعادل هذه النسب من النوعين . وبذلك ارتفع الحد الاقصى للتملك ، عمليا ، ليصبح ١٢٠ هـ في الارض المروية ، و ٤٦٠ هـ في الارض البعلية ، او ما يعادل هذه النسب من النوعين .

فما زاد على ذلك (١) تستولي الدولة عليه، خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون وما دامت الارض الزائدة عن الحد الاقصى في حوزة المالك بانتظار انتزاعها ، يلزم هذا المالك باعطاء بدل انتفاع للخرينة .

(١) باستثناء حيازة الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية ، والشركات الصناعية القائمة قبل العمل بالقانون (عند ضرورة الاستقلال الصناعي) والجمعيات الزراعية العلمية (اذا كان هذا ضروريا لتحقيق اغراضها) ، والجمعيات الخيرية القائمة عند العمل بالقانون على انه يحق للدولة الاستيلاء على المساحة الزائدة عن الحد الاعلى خلال عشر سنوات لقاء تعويض نقدي ... الخ .

وانتزع الملكية هذا يجري لقاء تعويض يحسب على اساس عشرة امثال متوسط بدل ايجار الارض لدورة زراعية لا تتجاوز ثلاث سنوات او حصة المالك فيها ، ويحدد من قبل لجان معينة لا تضم ممثلا عن الفلاحين ، وفي جميع الاحوال لا يجوز ان تتجاوز حصة المالك المشار اليها النسب التي يحددها قانون العلاقات الزراعية رقم ١٣٤ . هذا التعويض تدفعه الدولة للمالك سندات عليها بفائدة قدرها ٥ ٪ / تستهلك خلال اربعين عاما ، وهي سندات اسمية ولا يجوز التصرف بها الا للمتمتعين بالجنسية العربية المتحدة ، ويقبل ادائها في سورية من مستحقيها ، او ورثتهم ، ثمن الاراضي الزراعية التي تشتري من الدولة ، وفي اداء الضرائب على الاراضي الزراعية ان وجدت ، وفي اداء ضريبة التركات ، وفي اداء بدل الانتفاع (اعتبارا من بدء السنة الزراعية التالية لتاريخ العمل بالقانون الى نهاية السنة الزراعية التي يتم خلالها الاستيلاء) . وفي حال كون الارض المستولى عليها مثقلة بحق رهن او اختصاص او امتياز ، يقتطع من قيمة التعويض ما يعادل كامل الدين المضمون بهذا الحق . وللدولة ان تحل محل المدين في الدين بان تستبدل به سندات عليها بفائدة تعادل فائدة الدين على ان تستهلك هذه السندات في مدة لا تزيد عن اربعين عاما .

اما الاراضي المستولى عليها فتوزع في كل قرية على الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تزيد عن ٨ هـ في الاراضي المروية او الشجرة ، ولا عن ٣٠ هـ في الاراضي البعلية . ويشترط القانون فيمن توزع الملكية عليه ان يكون من رعايا الجمهورية العربية المتحدة من سورية ، بالفا سر ارشد ، وان تكون مهنته الزراعة ، او حاملا لشهادة زراعية ، او من افراد البدو المشمولين ببرامج التحضير ، والا يكون مالكا لارض زراعية اخرى بحيث اذا اضيفت اليها الارض الموزعة لا تزيد ملكيته بمجموعها عن الحد الاعلى المنصوص عنه . وتكون الاولوية في التوزيع لمن كان يزرع الارض فعلا ، او مستأجرا لها ، او مزارعا بالمحاصصة او عاملا زراعيا ، ثم لمن هو اكثر عائلة من اهل القرية ، ثم لمن هو اقل مالا ، ثم يقر لغير اهل القرية وبالتسلسل ذاته .

وكما ان المالك لا تنتزع منه الزيادة بدون تعويض ، فان القانون اوجب ايضا على المنتفع بالارض ان يدفع ثمنا لارضه التي آلت اليه . وحدد الثمن بمبلغ التعويض الذي دفعته الدولة في سبيل الاستيلاء عليها مضافا اليه فائدة سنوية قدرها ٥ ٪ / وهذا عدا عن مبلغ اجمالي قدره ١٠ ٪ من الثمن مقابل نفقات الاستيلاء ، والتوزيع والنفقات الاخرى . اما الثمن فيؤدي اقسطا سنوية متساوية في مدى اربعين عاما . ثم يفرد القانون احكاما تتعلق بتنظيم صندوق ومجلس ادارة اصلاح الزراعي

التي تتولى عمليات الاستيلاء ، والتوزيع . وإدارة الاراضي المستولى عليها ، الى ان يتم توزيعها ويكون لها التوجيه والاشراف على جمعيات تعاون الاصلاح الزراعي ... والارض التي توزع على الفلاح تسلم له خالية من الديون ومن حقوق المستأجرين . وتسجل باسم صاحبها دون رسوم . وعلى الفلاح الذي حظي بقطعة ارض من الاصلاح الزراعي ان يقوم بزراعتها ، وان يبذل في عمله الجهود الواجبة . واذا تخلف عن ذلك او اخل باي التزام جوهري اخر يقضي به العقد او القانون ، تقرر لجنة مؤسسة الاصلاح التنفيذية التحقيق بواسطة اللجان الفرعية التي يمكنها ، بعد سماع اقوال ذوي العلاقة ، اصدار قرار بالفاء قرار توزيع الارض ، واستردادها من الفلاح واعتباره مستأجرا لها من تاريخ تسليمها اليه ويصبح القرار نهائيا بعد تصديق مجلس ادارة المؤسسة الذي يملك ايضا حق الالفاء او التعديل ، وقراره قطعي .

هذا ، واذا آلت الى مالك الحد الاعلى من الارض ارض اخرى عن طريق الميراث . جاز هذا التجاوز ، ويحق للدولة الاستيلاء على المساحة الزائدة مقابل التعويض المذكور اعلاه اذا لم يتصرف المالك بالزيادة ، خلال سنة من تاريخ تملكه ، او تاريخ العمل بالقانون ايهما أطول ضمن الشروط المنصوص عليها من قبل .

ثم ان المالك اذا شجر ارضه البعلية بعد تطبيق القانون جاز له ان يحتفظ هو او من آلت اليه الارض ميراثا بالحد الاعلى للارض البعلية . واذا حول ارضه البعلية الى مروية بمياه جوفية جاز له ان يحتفظ بالحد الاعلى للارض . واذا تحولت الارض البعلية الى مروية واستفاد المالك من مياه الانهار او مشاريع الري التي تقوم بها الدولة جاز له ان يحتفظ بالحد الاعلى للارض المروية ما لم تكن الارض قد شجرت فيحتفظ بالحد الاعلى للاراضي البعلية .

ولا يجيز القانون لمن آلت اليه الارض الموزعة وفقا لاحكام المادة ١٤ (المتعلقة بتقدير ثمن الارض الموزعة بمبلغ التعويض الذي دفعته الدولة في سبيل الاستيلاء عليها ...) التصرف فيها (التنازل عنها) قبل وفاء ثمنها كاملا ، ولا يجوز قبل وفاء ثمنها نزع ملكيتها سدادا للدين ، الا ان يكون الدين للدولة او للمصرف الزراعي .

وعندما بحث القانون ، في بابہ الثاني ، جمعيات التعاون الزراعي على ارض الاصلاح الزراعي قضى بان تتكون ، بحكم القانون ، جمعية تعاونية زراعية ممن آلت اليهم الارض المستولى عليها في القرية الواحدة ، وممن لا يملكون فيها اكثر من ٨ هـ من الاراضي المروية او الشجرة او ٣٠ هـ من الاراضي البعلية . وهذه الجمعيات التعاونية تخضع لاحكام القانونية الخاصة بالجمعيات التعاونية وهي تقوم ايضا :

(١) بالحصول على السلف الزراعية بمختلف انواعها طبقا لحاجات الاراضي المملوكة لاعضاء الجمعية .

(٢) بعد المزارع بما يلزم لاستغلال الارض كالبذور والسماد والماشية والالات

الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات وتقلها .
(٣) بتنظيم زراعة الارض واستغلالها على خير وجه بما في ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات ، وشق الترع والمصارف وحفر الابار .
(٤) ببيع المحصولات الرئيسية لحساب اعضائها على ان تخصص من الثمن اقساط ثمن الارض ، والضرائب المستحقة والسلف الزراعية والديون الاخرى .
(٥) بالقيام بجميع الخدمات الزراعية الاخرى التي تتطلبها حاجات الاعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية .

ويشرف على الجمعية التعاونية موظف تختاره مؤسسة الاصلاح الزراعي ، وقد يمتد اشرافه على اكثر من جمعية . ويمكن للجمعيات التعاونية تأسيس جمعيات تعاونية عامة واتحادات تعاونية حسب النصوص القانونية النافذة .

هذه هي اهم احكام قانون الاصلاح الزراعي الذي استكمل بالقانون رقم ١٩٣ تاريخ ٥٨/١١/٨ القاضي بتعديل عبارة « وزير الزراعة » لتصبح « وزير الاصلاح الزراعي » وبالقرارين رقم ١٤١٧ ، ١٤١٨ في التاريخ ذاته . اولهما يتضمن اللائحة التنفيذية لقانون الاصلاح الزراعي ، وثانيهما اللائحة الداخلية لمؤسسة الاصلاح الزراعي . الاول يبحث اجراءات الاستيلاء المتعددة المراحل ، ثم اجراءات التوزيع ، فاجراءات الاستيلاء النهائي وصرف التعويض . وهي اجراءات معقدة طويلة ، تتعارض والروح الثورية التي ينبغي توفرها من اجل جعل الاصلاح الزراعي يسير قولاً وفعلاً في صالح جماهير الفلاحين الشفيلة .

واما القرار الثاني فيبحث الاحكام النازمة لمجلس ادارة المؤسسة وللجنة التنفيذية وصلاحيات الوزير ، والرقابة ، والاشراف على اوجه النشاط في المؤسسة من النواحي الفنية والادارية والمالية . . . ثم الامور المتعلقة بالمدير العام ، والمدير المساعد ، وهيئة التفتيش والموظفين الاخرين ، والاحكام العامة والاعمال الانتقالية . كما يبحث الاحكام المتعلقة بالنظام المالي والموازنة وتأمين اللوازم والانتقال ، والمزايدات وبيع الاشياء والاحكام العامة .

. . . .

هذا القانون يضعنا مرة اخرى ، وجها لوجه امام البرجوازية الصغيرة الممثلة بجناحها العسكري الحاكم .

ونحن ، في معرض مناقشة هذا القانون ، نفضل استعراض اهم ما قيل فيه في هذا الاتجاه او ذاك وفي هذه الفترة او تلك ، باعتبار ان هذه الطريقة في العرض تؤدي الى كشف اوسع للايجابيات والسلبيات ، وتكون اقرب الى التعبير الطبقي عنه .
لعل اسبق ما قيل فيه هو الاقوال الرسمية الصادرة عن هذه الجهة الرسمية او تلك ، وهذه الشخصية الناطقة باسم النظام القائم او تلك . وهي اقوال تحاول ،

على العموم ، تصوير القانون على انه حل للمشكلة الزراعية ، وانه مكسب اشتراكي لجماهير الفلاحين، وللوطن كله. وهو قول لن نناقشه لانه داخل في نطاق ايدولوجية، النظام الجديد ، وفي اطار دعائمه التي لا تسمح بالذهاب الى أبعد من تلك الاطر .

اما القول الثاني فهو رأي يساري عبرت عنه جريدة يسارية في ظروف معينة سادها استمرار اعلان حالة الطوارئ (١) وتعطيل الحريات الاساسية ، وخنق الروح الديموقراطية ، ولوحق فيها اليسار الماركسي واعتقل بعض افراده ، وعذب مسن عذب منهم ، وقتل من قتل تحت التعذيب ، كما لوحق ايضا الكثيرون الآخرون من شرفاء الناس وأحرارهم .

هذا القول ذهب ، اول ما ذهب ، الى التمهيد للدخول في الموضوع متحدنا عن ان نضال شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية في سبيل تحريرها الوطني ادى ، بتأييد الدول الاشتراكية ، وبتأييد القوى الديموقراطية في العالم بأسره ، الى تداعي النظام الاستعماري العالمي ، فانبتقت ، وما زالت تنبتق ، في المناطق التي كان يسيطر عليها الاستعمار عشرات من الدول المستقلة . غير ان الاستعمار ما زال حيا ، وهو يجهد للابقاء على وجوده في اشكال جديدة . ولهذا فالسيادة السياسية بالنسبة للشعوب التي تحررت من النير الاستعماري ليست سوى الخطوة الاولى في الطريق نحو الحرية الصحيحة نحو التطور الديموقراطي والرفعي الاجتماعي . فامام الشعوب التي انتزعت تحريرها مهمات جديدة كبرى متداخلة متشابكة فيما بينها هي :

- توطيد الاستقلال السياسي ، وانتهاج سياسة خارجية وطنية وسلمية .
 - السير الى امام في طريق الديموقراطية والتقدم الاجتماعي .
 - بناء اقتصاد وطني على اساس تصنيع البلاد ومكننة الزراعة .
 - حل القضية الزراعية حلا ديموقراطيا وتصفية بقايا الاقطاعية .
 - القضاء على البؤس وسوء التغذية المستمر الذي خلفه الاضطهاد الاستعماري .
 - رفع مستوى معيشة الجماهير وتحسين الصحة وتطوير الثقافة .
- ان حل المسألة الزراعية في ضوء تحقيق هذه المهمات ، يدعو لان يلعب دورا اوليا في تطور كل بلد انتزع استقلاله السياسي حديثا . اذ لا يمكن توطيد الاستقلال السياسي بدون بناء اقتصاد مستقل ، وليس من المستطاع التقدم في طريق التصنيع بدون حل القضية الزراعية حلا جذريا ، وليس من الممكن اقامة ديموقراطية حقيقية ورفع مستوى الجماهير الا على اساس اقتصاد وطني متطور وبتصفية بقايا العلاقات الاقطاعية في الريف .

(١) لا بد من التذكير بانه في اليوم اياه الذي صدر فيه قانون الاصلاح الزراعي ، اي في ٢٧ / ٩ / ٥٨ صدر القانون رقم ١٦٢ المتعلق بحالة الطوارئ ، كما صدر في اليوم المذكور القرار رقم ١١٧٤ القاضي باستمرار اعلان حالة الطوارئ في الافليمين .

هكذا يكشف هذا التحليل عن الرابطة الديالكتيكية القائمة بين المهام الملحة التي تواجهها الدول المستقلة حديثاً ، وبين حل المسألة الزراعية .

ثم أبان المقال ان البلدان التي حازت استقلالها تسير الان ، لحل تلك المهمات الوطنية ، في طرق مختلفة . بعضها انتهج طريق الاشتراكية . وتبرهن تجربة هذه البلدان ان هذا الطريق يؤمن حل جميع المهمات الوطنية العامة حلا جذريا ، وبصورة خاصة ، حل القضية الزراعية في مهلة قصيرة جدا ، وبصورة تتفق اتفاقا كاملا تاما مع مصالح جماهير الفلاحين والجماهير الشعبية بأسرها .

اما البلدان الاخرى التي استلمت فيها البرجوازية القيادة ، فقد تكونت فيها اوضاع اخرى مختلفة تماما . لقد سار تطور هذه البلدان في طريق الرأسمالية . ان البرجوازية الوطنية يتميز موقفها بعدم الحزم نتيجة خوفها من الجماهير ، والميل الى التسويات والتنازلات تجاه البرجوازية الاستعمارية الاجنبية ، وكذلك تجاه الاقطاعيين . ويترك كل ذلك طابعه على ما يتحقق في هذه البلدان من تحولات اقتصادية واجتماعية بما في ذلك الاصلاح الزراعي .

وماذا يعني حل القضية الزراعية حلا جذريا ؟ انه يعني ، في الظروف المعاصرة حلها في مصلحة جماهير الفلاحين . ومن الضروري لاجل ذلك ، تصفية بقايا الاقطاعية في الريف ، وتحرير الفلاحين من استثمار البنوك الاجنبية (١) ، وفسح المجال لتطور القوى المنتجة في الزراعة ، وتوزيع الارض بدون مقابل على الفلاحين . ومن الضروري ايضا تحرير الفلاحين من نير المرابين ، ومن الضرائب الفاحشة ، وتأمين ما يلزمهم من بذار ومياه وعون فني وغيره من المعونات .

وهنا يتساءل المقال تساؤلا هاما : هل البرجوازية الوطنية في البلدان المتخلفة ، قادرة على القيام باصلاح زراعي جذري ؟؟ ويجب المقال على هذا السؤال من خلال الاصلاح الزراعي الذي تحقق في الاقليمين :

ففي مصر كان ١٢ الفا من الاقطاعيين وكبار الملاكين يملكون ، عند صدور قانون الاصلاح الزراعي ، ثلث مجموع الاراضي المستخدمة ، اي حوالي مليون فدان (يساوي الفدان ٤٢ ر . من الهكتار) . في حين ان مليوني اسرة في حوزة كل واحدة منها اقل من فدان ، ما كانت تملك سوى ١٣ ٪ من مجموع الاراضي المستخدمة . وكانت عدة ملايين من الاسر الفلاحية لا تملك ارضا على الاطلاق . وكان في سورية ، قبل الاصلاح الزراعي اكثر من ٧ الاف عائلة اقطاعية ، مجموع ما تملكه جميعها يفوق ٣ ملايين هـ من الاراضي البعلية اما في الاراضي المروية فكان هناك حوالي ١٦٠٠ ملاك يملكون جميعا ما يقارب ٤٠٠ الف هـ ، اي ٣/٤ الاراضي المروية تقريبا . وكان الفلاحون يملكون فقط ٢٠ ٪ من مجموع الاراضي المستخدمة .

(١) التي كانت قائمة آنذاك (في ايلول عام ١٩٦٠) .

ان الاصلاح الزراعي الذي جرى عام ١٩٥٢ في مصر ، والذي امتد الى سوريا عام ١٩٥٨ ، بعد ادخال بعض التعديلات عليه ، لم يقض على الملكية القطاعية الكبرى ، بل اقتصر على تحديدها والزم القانون الفلاح بدفع ثمن مرتفع مقابل الارض التي يحصل عليها يكاد يبلغ سعر هذه الارض في السوق . كما الزم الفلاحين الذين يتلقون ارضا بالدخول اجباريا في جمعيات تعاونية يديرها موظفون مهمتهم الاساسية ضمان تسديد الضرائب والدين الناتج عن شراء الارض وتأمين البذار والاسمدة . ومع هذا فالام ادى تطبيق القانون ؟

١ - ادى الاصلاح الزراعي الى الحد من الملكية القطاعية ، كما ادى ، خصوصا في مصر الى اضعاف نفوذ الاقطاعيين السياسي نوعا ما . غير ان دفع تعويضات عالية للاقطاعيين مقابل الاراضي التي اقتطعت من املاكهم ، انزل خسارتهم الاقتصادية الى حدها الادنى .

٢ - ان البرجوازية السائدة لم تقتصر فقط على عدم تصفية طبقة الاقطاعيين ، بل هي حافظت عليها اذ انها ترى فيها حليفا لها في النضال ضد الحل الديموقراطي للقضية الزراعية ، وضد الحركة الديموقراطية في البلاد بوجه عام .

٣ - ان الطبقة التي استفادت وربحت هي ، بصورة رئيسية ، الطبقة التي اعلنت الاصلاح الزراعي اي البرجوازية المصرية الكبرى . فقد توافرت امكانيات جديدة لتطور العلاقات الزراعية في الريف المصري والسوري . كما ان رساميل جديدة اتجهت نحو الصناعة والبنوك .

٤ - ان اقل من ناله ربح وفائدة هو جماهير الفلاحين التي باسمها ، كما زعموا ، جرى الاصلاح فقضية الارض في الحقيقة بقيت دون حل ، وبقياسا للاقطاعيين ما زالت موجودة الى حد كبير . ولم تجن بعض الفوائد الا البرجوازية الريفية . وفي الواقع ان تقوية هذه الطبقة اقتصاديا لا بد ان يؤدي حتى الى الامعان في استثمار العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء ، والفلاحين المتوسطين ، والى استمرار احتدام التمايز الطبقي في صفوف جماهير الفلاحين ، والى تدهور اوضاع الاكثرية العظمية من الفلاحين ووقوعهم ، اكثر فاكثرا ، في مهاوي الفاقة والخراب .

٥ - لقد استغل الاصلاح الزراعي ، كذلك ، للنضال ضد القوى الديموقراطية . اما في سوريا فان الاصلاح الزراعي يستخدم ايضا كأداة للتوسع الاقتصادي والسياسي للبرجوازية المصرية . ولهذا السبب نرى ان تنازلات حكومة القاهرة للاقطاعيين السوريين هي تنازلات هامة بوجه خاص .

هكذا تبين تجربة الجمهورية العربية المتحدة اذن ان البرجوازية الوطنية عاجزة عن حل القضية الزراعية حلا جذريا . وهنا تتضح طبيعتها المزدوجة المتناقضة . فرغم ان البرجوازية الوطنية تمهما ، نظريا وعمليا ، تصفية بقايا القطاعية التي تؤلف

عائقا كبيرا يحول دون بناء اقتصاد وطني ، ودون توسيع السوق الداخلية ، فهي ، مع ذلك تتخذ القضية الزراعية ، لاسباب سياسية ، موقف تفاهم وتسوية بين القطاعيين . فتكتفي باتخاذ بعض التدابير للحد من الملكية القطاعية ، وللمحد من امتيازات القطاعيين السياسيين ، ولكنها لا تسعى لتصفية القطاعيين من حيث هم طبقة . ان البرجوازية تخشى توجيه ضربة حاسمة للملكية القطاعية على الارض ، لانها تخاف من النتائج الثورية لمثل هذا التهجم على مبدأ الملكية الخاصة المقدس، كما انها ، علاوة على ذلك ، كثيرا ما تتوخى تأييد القطاعيين في النضال ضد نشاط جماهير الفلاحين وكفاحهم المتعاضم ، وضد الحركة الديمقراطية بأسرها . وهناك عامل اخر له شأن كبير هو ان فئات واسعة من البرجوازية الوطنية في الجمهورية العربية المتحدة ، وكذلك في العديد من البلدان المختلفة الاخرى ، لها صلة مباشرة باستثمار الارض ، ويعتبر أفرادها من كبار ملاكي الاراضي .

هكذا يتبين ، في رأي الكاتب ، « ان تجربة الجمهورية العربية المتحدة تتبين بوضوح ، انه ليس صحيحا ان اي اصلاح زراعي في البلدان المتحررة حديثا ، ما دام يحد من امتيازات كبار الملاكين ، ويحد ولو قليلا من الملكية القطاعية ، فهو لا بد وان يلعب تلقائيا ، ومهما كانت الظروف والاحوال ، دورا ايجابيا في تقدم الديمقراطية وفي النضال ضد الاستعمار والرجعية السياسية . ان التجربة تبين بانه عندما يقوى دور الجناح اليميني من البرجوازية الوطنية في قيادة شئون البلاد ، تتحول تدابير « الإصلاح الزراعي » عندئذ الى اداة للتضليل الاجتماعي الجامح، ولاضطهاد الجماهير بفظاظة وقساوة ، وخلق الحركة الديمقراطية . وعن هذا الطريق تحاول الاوساط الرجعية للبرجوازية شق الجبهة الوطنية ضد الاستعمار ، وتحطيمها ، والحوّل دون تحقيق وتوطيد التحالف بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين » ...

والبرجوازية الوطنية تسعى دائما الى اجراء التحولات الزراعية ، بصورة رئيسية ، على حساب جماهير الفلاحين ، وهدفها هو دائما ، توطيد مواقعها الاقتصادية والسياسية وفي الوقت نفسه ، الحوّل دون نمو الحركة الديمقراطية . ولكن باي شكل والى اية درجة تستطيع البرجوازية تحقيق هذه الاهداف ؟ ان هذا رهن بقوة الضغط الذي تمارسه الجماهير الشعبية المناضلة من اجل ان تتحقق هذه التدابير البرجوازية بالشكل الاكثر فائدة للشعب وللحركة الديمقراطية .

ولكن ، من جهة اخرى ، ليس صحيحا ايضا ان كل اصلاح زراعي ، ما دام اصلاحا غير جذري ، وما دام يجري في نطاق النظام الراسمالي ، فهو حتميا ، وفي جميع الظروف والاحوال ، تدبير لا يخدم الحركة الديمقراطية . فاذا امكن اقامة جبهة وطنية ديموقراطية واسعة ، تلعب فيها الطبقة العاملة المتحدة مع جماهير الفلاحين ، دورا بارزا ، وتشمل الفئات التقدمية من البرجوازية الوطنية ، وجماهير

البرجوازية الصغيرة في المدن ، واذا استطاعت هذه الجبهة ان تؤثر في الاتجاه العام لسياسة البلاد ، فان حل القضية الزراعية ، وكذلك القضايا الاخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، يمكن ان يحمل عندئذ طابعا ديمقراطيا ، وحتى اذا لم يكن هذا الحل حلا تاما ، فهو مع ذلك يززع اسس الملكية الاقطاعية ويساهم في نمو الحركة الوطنية الديمقراطية ، ويفتح الآفاق لحل القضية الزراعية حلا نهائيا وعادلا ، اي في مصلحة جماهير الفلاحين الواسعة .

ثم يحاول المقال ايجاد نوع من المقياس لتحديد موقف الطبقة العاملة وطلبتها ، من كل مشروع للاصلاح الزراعي ، ومن كل تدبير لتحقيق هذا الاصلاح الزراعي ، مهما كان ، وهو موقف يتوقف على الظروف الملموسة ، ظروف الزمان والمكان ، التي يجري فيها ، والمقياس الرئيسي بالنسبة للطبقة العاملة وطلبتها هو ، دائما :

■ هل يؤدي هذا المشروع او هذا التدبير في هذه الظروف ، بالذات ، الى نمو الحركة الديمقراطية ، والى توطيد مواقف القوى الوطنية في النضال ضد الاستعمار والرجعية ؟

■ هل يؤدي الى ايقاظ جماهير الفلاحين ورفع مستواهم النضالي ضد الاقطاعية ؟

■ هل يؤدي الى توطيد وتقوية التحالف بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الواسعة ؟

هذا واذا كانت البرجوازية الوطنية ، وخصوصا فئاتها اليمينية ، ترمي من وراء التدابير البتراء التي تتخذها تحت شعار الاصلاح الزراعي ، الى توطيد مواقفها واجهاض الحركة الديمقراطية ، وعزل الطبقة العاملة عن جماهير الفلاحين ، فان الطبقة العاملة يهملها العكس تماما . ومن الممكن ، فعلا ، أن ينتهي الامر على غير ما رمت اليه البرجوازية . وهنا يتوقف كل شيء على موقف الطبقة العاملة وطلبتها ، وعلى كفاءتها في احباط مرامي البرجوازية ، ورفع مستوى الحركة الديمقراطية ، وتقوية التحالف بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين ، وعزل الجناح اليميني من البرجوازية الوطنية في الدرجة الاولى (١) . . .

وأخيرا يعرض المقال الخطوط الكبرى للبرنامج الزراعي الذي من شأنه تصفية جميع بقايا الاقطاعية في الريف ، وفسح المجال لتطور القوى المنتجة ورفع مستوى معيشة جماهير الفلاحين بصورة جذرية .

هذا ويذهب الدكتور صلاح وزان في كتابه « من التخلف الى التطور الاشتراكي في القطاع الزراعي » ، عند بحثه التحويل الاشتراكي ، الى ان هنالك منطلقات جدية

(١) انظر نضال الشعب عدد ١١ نيسان ١٩٦١ .

للشورة الزراعية المنشودة . هذه المنطلقات تبدى في تصفية البنى الاقتصادية والاجتماعية التقليدية ، واستبدال علاقات الاستثمار وعلاقات الملكية والعلاقات « الانسانية » شبه الرأسمالية وشبه القطاعية ، بعلاقات انسانية جديدة وفي تطوير قوى الانتاج . وهو يرى ، قبل بحث كيفية ترجمة هذه المنطلقات الى صورتها العملية المحسوسة القابلة للتطبيق ، تثبيت الملاحظات التالية :

١ :- ان المشكلة الزراعية في هذا القطر ما تزال تشكل المسألة المركزية والجوهرية .
٢ :- وان تطبيق التحويل الاشتراكي في القطاع الزراعي هو اكثر صعوبة وتعقيدا من تطبيقه في القطاع الصناعي والقطاعات الانتاجية الاخرى .

٣ :- وان في العالم ترانا اشتراكيا غنيا وهائلا ، وهو ميدان لتطبيقات تجارب اشتراكية مختلفة ومتنوعة . وان كل تجربة في بنیان الاشتراكية هي مصدر دروس ثمينة للبلدان الاخرى السائرة في طريق الاشتراكية . ولكي ثمر هذه الدروس يجب ان تستخلص من هذه التجارب المختلفة كل العبر ، الايجابية منها والسلبية ، وذلك بالصراحة والوضوح الكافيين .

٤ :- ينبغي التصدي للمشكلة الزراعية بجوانبها المتعددة والمتشابكة وابعادها المختلفة ككل واحد . ان التجديد هنا يجب ان يكون شاملا ، انه عملية اجتماعية كاملة . وان العلاجات الجزئية التي لا تتناول الاماكن محدودة او مشاكل محدودة ، تبقى ضعيفة وراكدة وغالبا ما تكون عرضة للتراجع والاختناق .

٥ :- ينبغي ان يهدف التحويل الاشتراكي الزراعي في هذا القطر الى الفناء الاستغلال بكافة صوره واشكاله ، والى تأمين استثمار الموارد الطبيعية والبشرية والمادية المتاحة الى اقصى حد ، ووفق افضل الشروط ، والى زيادة وتحسين الانتاج باستمرار وبسرعة وباقل التكاليف ، وتأمين التسويق المناسب له ، كما ينبغي ان يهدف الى تحقيق العدالة في التوزيع ، والتخفيف من التفاوت في المستوى المعاشي والحضاري القائم بين الريف والمدينة ، والى تحقيق التراكم اللازم للتصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة . والهدف النهائي لكل ذلك هو تحرير الجماهير ورفع مستواها المادي والمعنوي بصورة مستمرة ومتزايدة دوما مع الزمن .

فماذا حقق الاصلاح الزراعي من هذه الاهداف ؟ .

يرى الدكتور صلاح ان صدور قانون الاصلاح الزراعي يعتبر ، رغم طابعه المعتدل ، من اهم المكاسب التي حققها الشعب ، ومن اخطر ما عرفه ريفنا السوري من تمييز . ولهذا فقد تعرض ، منذ صدوره والمباشرة بتنفيذه لمقاومة قوى الاقطاع والرجعية . « ان القانون رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨ يشكل المنطلق ، وهو بمثابة العمود الفقري للتشريعات المتعلقة بالاصلاح الزراعي في هذا البلد . وان اهم ما تضمنه هذا القانون هو التصدي للملكيات الزراعية الكبيرة عن طريق تحديد سقف لها لا يجوز

للافراد تجاوزه ، ومن ثم الاستيلاء على الاراضي الزائدة عن السقف المذكور لتوزيعها على الفلاحين المستحقين .» وبعد ان ذكر المبادئ والاسس الجوهرية للقانون استنتج نتائج متعددة :

١ - فهو ، من الناحية الاجتماعية ، يهدف الى تقليص من اللامساواة الفاضحة في توزيع الارض بين مختلف الفئات الاجتماعية في الريف ، والى التخفيف من حدة الظلم الاجتماعي ، ومن سوء توزيع الدخل الناجم عن سوء توزيع الملكية الزراعية ، اي انه يبغى تحقيق خطوة في طريق العدالة الاجتماعية .

٢ - ويهدف ، من الناحية الاقتصادية ، الى الاضعاف من تعلق الفئات الفنية بالارض ، والى توجيه قسم من الدخل الكبيرة ، التي كان يحصل عليها كبار الملاك المستثمرين والتجار والمولين ، والذي كان يخصص للحصول على مزيد من الثروة العقارية . الى القطاعات الاقتصادية الانتاجية الاخرى ، وبعبارة ثانية فانه يهدف الى التخفيف من حدة تراكم الثروة على شكل ارضي ، والى تحسين دخل الفلاحين المحرومين (بتحريرهم من دفع الربح او الحصة الى المالك) وزيادة قدرتهم الشرائية وطاقاتهم الادخارية مما يساهم ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، بتكثيف الزراعة ، وبتطور قطاعي الصناعة والتجارة وغيرها من القطاعات .

٣ - ويهدف من الناحية السياسية الى تقليص نفوذ الاقطاع الكبير واضعافه، والحد من سلطته بتجريده من جزء من اسلحته المادية . والواقع ان القانون استطاع ان يوجه للملكية الاقطاعية الكبيرة ولاسلوب الانتاج الاقطاعي ، الطعنة الاولى ، وان يعرض كيان البنى الاقطاعية لهزة جديده لأول مرة في سورية ، وان يمهّد الطريق لمزيد من الهجمات على النظام البالي الذي بدا بالتداعي .

ومع هذا كله فالقانون ، وان كان يعتبر ضربة مؤلمة لنظام الاقطاع الكبير، الا انه لا يصفيه ، كما وانه ، وان كان يضيق نطاق استغلال الانسان للانسان ولكن لا يلفيه، ثم انه يحرر عددا كبيرا من فقراء الفلاحين من بعض اشكال السيطرة والعوز ولكنه لا يحرر جماهير الفلاحين من كل انواع العوز والسيطرة الاقتصادية والسياسية .

ثم بين الاستاذ صلاح طابع الاعتدال الذي تميز به القانون ، وتأثره ، فكريا ، بالفكر الغربي البرجوازي الذي ظهر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والذي يركز على فكرة نشر وحماية الملكية الصغيرة الخاصة للارض . كما ان هذا القانون يذكر بالاصلاحيات الزراعية التي طبقت في عدد كبير من الدول الرأسمالية (ايطاليا ، اليابان ، المانيا الغربية وحتى الولايات المتحدة) وفي عدد من الدول النامية ذات الاتجاهات الاصلاحية (الهند ، تركيا ، ايران ، المكسيك ...) . وهو يختلف عن الاصلاحات الزراعية التي تمت في الدول الاشتراكية ، باعتبار ان الاصلاحات الزراعية في هذه الدول كانت تشكل جزءا اساسيا من منهج اشتراكي عام ، ويرتبط

ارتباطا عضويا بهذا النهج ، اضافة الى انه كان يشكل في معظم هذه البلدان وسيلة تمهيدية لمرحلة الزراعة القائمة على الملكية التعاونية والاشتراكية للارض .

ويتابع الدكتور وزان عرضه قائلا: « ثم ان الاصلاح الزراعي الذي بدأ في سورية عام ٥٨ هـ ، وان كان قد وجه طعنة الى مبدأ الملكية القطاعية الخاصة التي بقيت حتى ذلك التاريخ محاطة بهالة من القدسية ، الا انه ابقى على الملكية الفردية نفسها من ناحية ، ودعمها وشجعها من غير ان يميز بين الملكية الخاصة المستغلة (التي تعتمد بصورة اساسية على العمل المأجور) وغير المستغلة (التي تستثمر من قبل المالك وأفراد أسرته مباشرة) من ناحية اخرى . كما انه يميز ، عندما نص على حق التعويض للملاك المشمولين (بأحكام القانون) بين الملكية الخاصة التي تكونت بطرق يمكن اعتبارها « قانونية ومشروعة » وبين الملكية الخاصة التي تكونت نتيجة استغلال النفوذ واغتصاب اراضي املاك الدولة . بل ويمكن القول ان القانون لم يضع حدا نهائيا لاغتصاب اراضي املاك الدولة عندما منح الحق والفرصة لمستثمري بعض املاك الدولة غير المسجلة باستكمال تسجيلها باسمائهم قبل مباشرة الاستيلاء عليها . هذا وقد ساعد القانون على توسيع نطاق الملكية الخاصة الصغيرة عندما نص على توزيع الاراضي المستولى عليها على الفلاحين المستحقين « بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة » وتضمن خطأ اقتصاديا جوهريا عندما اعتبر حل مشكلة الارض يكمن في تجزئتها الى ملكيات فلاحية صغيرة من غير ان يراعى الظروف التقنية والإنتاجية السائدة في بعض المناطق والتي توجب . عوضا عن تجزئة الارض وتفتيتها وتركها لمبادرات الفلاحين الصغار وامكانياتهم المادية المحدودة ، دعم الانتاج وتطويره تقنيا واجتماعيا وبدعم من الدولة نفسها .

ثم ان القانون لم يمس بصورة عملية وجدية استغلال التجار والوسطاء والمرابين والمستثمرين الراسماليين . كما ابقى على تفاوت نسبي كبير في توزيع الدخل على مختلف الفئات الاجتماعية في الريف . فالتفاوت القانوني بين الحد الاعلى للملكية المالك الكبير المشمول بالقانونية (٤٦٠ هـ) وبين الحد الاعلى للملكية الفلاح المنتفع (٣٠ هـ) في الاراضي البعلية ، و ١٢٠ الى ٨ هـ في الاراضي المروية هو تفاوت كبير يبلغ ١٥/١ وهذا نظريا . اما الواقع فقد بين بان متوسط احتفاظ المالك المشمول بالقانون (مع افراد أسرته هو في حدود ٣٣٠ هـ في حين بلغ متوسط نصيب الفلاح المنتفع مع افراد أسرته في حدود ١٥ هـ في الاراضي البعلية ، وذلك نتيجة لقلة الاراضي المستولى عليهما بالنسبة لكثرة الفلاحين المحرومين من الارض ، اي ان النسبة العملية تكون في حدود ٢٣/١ . فاذا اضمنا الى ذلك ان الاكثريّة الساحقة من الفلاحين المنتفعين لا يملكون أية ارض اخرى . وانه كان على الفلاح المنتفع ان يدفع قيمة الارض الموزعة عليه مع تكاليف التوزيع ، وانه لا يترتب على المالك اي التزام مادي عن ملكية (لا يوجد ضريبة

على الأرض) ، وان هذا الأخير يحتفظ غالبا بأخصب أراضيّه ، اذا أضفنا هذا كله اتضح لنا الفرق الكبير بين دخل المالك (بعد الاستيلاء على الفائض من أراضيّه) وبين دخل الفلاح المنتفع ، مع ملاحظة ان نسبة كبيرة من الفلاحين المحرومين من الأرض لم يشملهم التوزيع بسبب عدم توفر الأراضي الكافية لذلك . . . هكذا يظل سوء توزيع الملكية يسمح بالرفاه لفئات المتعطلين الذين يعيشون على الريع ويفرض التقشف والحياة القاسية على العاملين المنتجين من أبناء الريف .

وبالإضافة الى ذلك « فان القانون ١٦١ تضمن ثغرة أساسية عندما وضع سقفا واحدا خاصا بالأراضي المروية (٨٠ هـ) وآخر خاصا بالأراضي البعلية (٣٠٠ هـ) اينما كان الموقع الجغرافي لهذه الأراضي ، ومهما كانت طاقتها الانتاجية ، ومردودها الاقتصادي الصافي » . فهذا المردود يختلف اختلافا كبيرا من مكان لآخر تحت تأثير عوامل مختلفة منها تباين الظروف المناخية والبيئة .

ولا يغربن عن البال ، أخيرا ، ان الإصلاح الزراعي وضع في اطار قانوني تقليدي روعيت فيه معظم الاعراف الحقوقية القديمة ، وادخل تطبيقه في دوامة التعقيدات الروتينية والمكتبية المعروفة كما اتبع في تنفيذه اسلوب أفقده الكثير من حيويته ، وأطال من فترة تطبيقه ، بما لذلك من اخطار ومحاذير وخصوصا على المستوى الانتاجي .

وبعد ان يستعرض الدكتور الوزان التعديلات الجدية التي طرأت على القانون ١٦١ في اطار المرسوم ٨٨ الصادر في حزيران ١٩٦٣ ، والنتائج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لقانون الإصلاح الزراعي على ضوء تعديلاته الأخيرة ، خلص الى الحصيلة النهائية لتنفيذ هذا القانون التي تتبدى في الاستيلاء على مساحات من الأراضي الزراعية المستثمرة (مروية ومشجرة وبعلية) تقدر بنحو ١٠٠٠.٠٠٠ هـ - ١٠٠.٠٠٠ هـ وتشكل حوالي ١٧ - ١٨ ٪ من مجموع الأراضي الزراعية المستثمرة في القطر . فاذا استمرت سياسة التوزيع المتبعة ، واعتبرنا متوسط ما يوزع على الاسرة الواحدة من الفلاحين المنتفعين يقارب ١٥ هـ ، فان توزيع كامل أراضي الاستيلاء المذكورة سيؤدي الى نمو عدد الملاكين الصغار نموا عظيما في الريف حيث سيضاف الى عدد الملكيات الخاصة الصغيرة الموجودة قبل الإصلاح ، حوالي ٧٠ الف ملكية صغيرة جديدة تمثل ٦٧٠ الف اسرة من الفلاحين المنتفعين تضم حوالي ٣٧٥ - ٤٠٠ الف انسان . وسيضاف الى المساحة التي كانت تشغلها الملكيات الزراعية الصغيرة في الريف ، ما يزيد قليلا عن المليون هـ من أراضي الاستيلاء الموزعة ، أي ان الملكية الزراعية الصغيرة (العائلية) قد قويت جدا منذ عام ٥٩ هـ ، وان السياسة التي اتبعت وتبعت في تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي والتي تتجلى في تفتيت الأرض ، بل وتكاد تقتصر على ذلك ، قد وسعت نطاق الملكية الخاصة الصغيرة ودعمت نظام

الملكية الفردية ، وقوته ، في الوقت الذي يحتمل ان يكون قد بقي في الريف اعدادا كبيرة من الفلاحين من غير ارض . كما يرى الدكتور ان العدد المطلق لكبار الملاكين لم يتغير ، وان كانت نسبتهم العددية الى مجموع عدد الملاكين في الريف قد انخفضت بسبب زيادة عدد صغار الملاك ، كما ان مساحة الاراضي التي بقيت بحوزة كبار الملاكين قد قلت بشكل ملحوظ نتيجة الاستيلاء على قسم كبير من الاراضي التي كانت بحوزتهم . « اذن كل شيء يدور حتى الان حول مشكلة الارض ، وكل شيء يجري في اطار المحافظة على الملكية الخاصة للارض . لقد تم من الناحية العملية الابقاء على الملكية الفردية الكبيرة بعد تقليص حجمها من حيث المساحة ، وازداد عدد الملكيات العائلية الصغيرة ، بصورة واضحة ، وبشكل اصبحت معه هذه الملكية الصغيرة تشكل احدى السمات الجديدة البارزة للبناء الهيكلي لقطاعنا الزراعي » .

. . .

هذا وهناك وثيقة اخرى يسارية تعرضت ، في بحثها البرنامج الزراعي، لقانون اصلاح الزراعي ، وهي وثيقة تتميز عن الوثيقة اليسارية الاولى بأمرين اساسيين : ١ - انها صادرة عن مؤتمر لا تحت شكل مقال ، وبالتالي فهي تعتمد العمل الجماعي والنقاش المشترك .

٢ - انها صادرة في عام ١٩٦٩ ، اي بعد فترة طويلة من الزمن انقضت على صدور القانون ١٦١ لعام ١٩٥٨ طرأت خلالها على القانون تعديلات هامة لاسيما تعديلات عام ١٩٦٣ . وقطع تنفيذ القانون شوطا بعيدا ، وتجمعت بعض المعطيات الواقعية الهامة .

ولهذا كانت هذه الوثيقة تتمتع بأهمية علمية اوفر .

تذهب الوثيقة الى ان سورية تجابه الان ضرورة وانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وخلق القدمات اللازمة للانتقال الى بناء الاشتراكية ويعتبر حل القضية الزراعية ، في صالح جماهير الفلاحين ، احدى اكبر هذه المهام . ان حل هذه القضية سيؤدي الى رفع مستوى جماهير واسعة من الفلاحين الفقراء وتحسين احوالهم المادية والثقافية ، والى توسيع السوق الوطنية وتطوير الاقتصاد الصناعي ودفع البلاد في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وبعد ان تحدثت الوثيقة عما حققه الاقتصاد الزراعي من نجاح ملحوظ لا سيما في فترة ما بعد الاستقلال ، سواء من حيث المساحات المزروعة والمروية والبعلية ، اشارت الى ان هذا النجاح كان اقل بكثير مما ينبغي ومما هو ضروري للخروج من التخلف وذلك لسببين : اولهما ارتباط سورية بالسوق الرأسمالية ، وخضوعها للتقسيم الاجتماعي الرأسمالي للعمل مما تركها تابعا متخلفا ، ومحاولات الاستعمار المحمومة لاعادة سيطرته السياسية والتحكم بالاقتصاد واتجاهات تطوره وعرقلة محاولات تحريره . وثانيهما وقوع القسيادة

السياسية في ايدي ممثلي البرجوازية الكبيرة وممثلي كبار الاقطاعيين الذين عملوا للحفاظ على بقايا العلاقات الاقطاعية في الريف السوري . وبعد هذا تحدث الوثيقة عن العلاقات الزراعية في سورية قبل عام ١٩٥٨ ، وعن النضال الطبقي من اجل تحقيق اصلاح زراعي جذري في صالح الفلاحين الشغيلة . فتشير الى :
(١) بقايا اشكال الاستثمار الاقطاعي القائم ، بشكل رئيسي على اسلوب المحاصصة .

(٢) الاستثمار الرأسمالي لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية ، وتطور استخدام الآلات الحديثة .

(٣) استثمارات الفلاحين الاغنياء .

(٤) الاستثمار الفردي الصغير والمتوسطة .

وكانت اشكال الاستثمار هذه تعكس ملكية الاراضي القائمة في البلاد :

الملكبة الصغبرة (دون ١٠ هـ) ١١٥٨ مليون هـ اي ١٥٪

المتوسطة (١٠-١٠٠ هـ) ٢٦٢٦ مليون هـ اي ٢٣٪

الكبيرة (١٠٠ ق ٢٠ هـ) ٢٣١٣ مليون هـ اي ٢٩٪

املاك الدولة ٨١٦ مليون هـ اي ٢٣٪

وتشير الوثيقة الى ان بعض الدراسات ابانت ان ٣٢٤٠ مالكا تقدموا ، اثير صدور قانون الاصلاح ، باقرارات عن مساحات الاراضي التي يملكونها ويتصرفون بها فكانت حوالي ١٣٧٥ مليون هـ (منها ١٧٩ الف هـ سقي) اي ان ٦٪ من سكان الريف كانوا يتصرفون بـ ٢٥٪ من مجموع الاراضي المستثمرة في البلاد . في حين ان الفلاحين الذين يعدون قرابة ٥٠٠ الف عائلة كانوا يملكون حوالي ٢٠٪ من الاراضي المستخدمة ، وكان ٧٠٪ من هؤلاء الفلاحين ، اي ٣٥٠ الف عائلة محرومين كليا من الاراضي فيضطرون الى العمل محاصصة في اراضي الاقطاعيين وكبار الملاكين او عمالا زراعيين .

هذا الوضع اعاق كثيرا تطور القوى المنتجة في الريف حيث بقى المحراث الروماني القديم ، والمنجل الحديدي ، ودواب الجر ، هي الادوات الاساسية فسي الانتاج . كما ترك اثره البالغ على تاخر القرية وبؤس الفلاح وجهله وتخلفه . وهي امور حفزت الفلاح الى النضال باشكال متعددة . مما اجبر المسؤولين على وضع مادة في دستور عام ١٩٥٧ تنص على وجوب وضع حد اعلى للملكبة الارض دون مفعول رجعي ، وعلى استصدار قرار في البرلمان عام ١٩٥٧ يقضي بمنع طرد اي فلاح من البيت الذي يسكنه . ان حدة نضال الفلاحين ، لا سيما في الخمسينات ، ودعم الطبقة العاملة لهذا النضال ، وضرورة شق الطريق امام تطور القوى المنتجة في الريف ، طرحت مهمة ايجاد الحلول الملائمة للخروج بالبلاد من وضعها الذي لم يعد بالامكان استمرار القبول

به ، واستصدار قانون الإصلاح الزراعي التي اجبرت السلطات على اصداره .
لقد اعتبرت الوثيقة هذا القانون خطوة تقدمية هامة ، لان تنفيذه سيؤدي الى
تقليص نفوذ الاقطاعيين السياسي والاقتصادي ويساعد على انتشار العلاقات
الراسمالية في الريف : وعلى حصول فئات الفلاحين على بعض الاراضي . ومن جهة
اخرى ، فان هذا القانون ، ولو نفذ كلياً ، فهو لن يصفى بقايا الاقطاعية ، ولن يحل
المسألة الزراعية بصورة تامة ، ولن يؤمن الارض لكل فلاح محروم من الارض ، كما انه
لم يشمل توزيع املاك الدولة ... اي لن ينجز مهمة الثورة الوطنية الديمقراطية في
الريف ، هذا عدا عن ان هذا القانون لا يعبر اهتماما لاهمية تملك الفلاح المنتج قطعة
الارض المنتفع بها ، ولاهمية مساعدته بالمال والادوات على استثمارها ، وان هنالك
صعوبات موضوعية وذاتية ستحول دون تنفيذ الإصلاح الزراعي كاملاً ، وفي راس هذه
الصعوبات الصفة الطبقيّة للقائمين على الإصلاح ، ومحاولات الاقطاعيين التهرب من
القانون ، وعدم توفر الحريات الديمقراطية للشعب ، وتجاهل جماهير الفلاحين
اصحاب المصلحة الحقيقية في عمليات الإصلاح ، والاستناد في جميع الاعمال الى جهاز
الدولة القديم .

ثم تشير الوثيقة الى التعديلات التقدمية التي طرأت عليه عام ١٩٦٣ ، وعام
١٩٦٦ وادت الى مراعاة الظروف والخصائص المحلية وانقاص سقف الملكية الاقطاعية ،
وتسهيل بعض الاجراءات التنفيذية .

وبعد ان درست الوثيقة تطور العلاقات الزراعية واشكال الاستثمار الزراعي في
الريف منذ بدء تطبيق الإصلاح الزراعي حتى الان (١٩٦٩) ، اشارت الى الضربة
القوية التي وجهها القانون وتعديلاته الى الملكية الاقطاعية ، دون التمكن من تصفية
بقايا الاقطاعية كلياً ، والى اتساع دائرة فصل القوانين الاقتصادية والراسمالية في
الريف ، واستمرار الاستثمار الفردي الصغير واتساعه ، وازدياد امكانية تأثير الدولة
باشكال متعددة (عن طريق ايجار اراضيها او بيع بعضها ، وصدور مرسوم توزيع
اراضي املاك الدولة ، ومرسوم توزيع اراضي الغاب وطار الملا والعشارنة والروج ،
واقامة مزارع للدولة ومحطات للالات الزراعية ، وعن طريق ايجار اراضي
الاستيلاء ...) .

فضلا عن اشارتها الى ظهور فئة الفلاحين الجدد المنتفعين بالارض دون ان
يصبحوا مالكيين بالمعنى الحقوقي للكلمة ، والى الجمعيات التعاونية التي لم تستطع ان
تلعب ، حتى الان دورا ملحوظا في تطوير القرية اقتصاديا واجتماعيا لاسباب كثيرة ،
والى استمرار تأثير التجار والمرايين والوسطاء تأثيرا سلبيا على الفلاحين ، والى
الجمعيات الفلاحية التي لم تتمكن حتى الان من القيام بدورها الكامل ، في خدمة
مصالح الفلاحين ، بعد ان اشارت الى هذا كله ذهبت الى التأكيد بأن علاقات الانتاج

القائمة في الريف ، حتى الان ، هي علاقات الاستثمار المستندة الى بقايا الاقطاعيين والتي تقلصت كثيرا ، وعلاقات الاستثمار الرأسمالي التي تتطور وتنمو ، والاستثمار الفلاحي المتوسط والفقير ، والانتاج هنا سلعي صغير تسيره قوانين الاقتصاد الرأسمالي كما تستمر ايضا العلاقات الطبيعية المتمثلة بانتاج المنتج في الريف لمواد خاصة باستهلاكه وعائلته .

هذه العلاقات الانتاجية تؤكد ان التركيب الطبقي والاجتماعي في الريف انما يقوم على :

- ١ - وجود الدولة ومؤسساتها وهي تتصرف بما تبقى لها من املاكها وباراضي الاستيلاء وببضع مزارع .
- ٢ - وجود عدة آلاف من الاقطاعيين وكبار الملاكين ممن شملهم الاصلاح الزراعي ومن لم يشملهم ، وهم ذو تأثير ملموس اقتصاديا واجتماعيا .
- ٣ - وجود عشرات الوف الفلاحين الاغنياء : لا سيما في ضواحي المدن الكبيرة ، وتزداد بنسبة لا بأس بها ، قوة هذه الفئة اقتصاديا وسياسيا .
- ٤ - وجود فئة واسعة ، نسبيا ، من الفلاحين المتوسطين والمتنفعين الصغار .
- ٥ - وجود فئة واسعة جدا من الفلاحين الفقراء ويعيشون عن طريق العمل بالمحاصصة .

٦ - بوجود فريق واسع من العمال الزراعيين .

٧ - بوجود ملكية الاوقاف غير القليلة .

وتخلص الوثيقة من هذا كله الى ان التغيير الذي يصيب الريف السوري نتيجة الاصلاح الزراعي ما يزال بعيدا عن تحقيق المهمات التي تطرحها اللجنة امام التطور الذي تنشده البلاد ، دون ان يقلل هذا من اهمية التغيرات التقدمية الهامة التي احدثها هذا الاصلاح ، في حياة الفلاحين السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

بعد هذا تنتقل الوثيقة الى عرض برنامج زراعي من شأنه ان يحل القضية الزراعية حلا جذريا ، ويحدث تحولات اساسية في العلاقات الزراعية من شأنها ان تفسح المجال واسعا امام تطور القوى المنتجة ، ورفع مستوى جماهير الفلاحين بصورة اساسية وتحسن اوضاع العمال ، ولتهيئة المقدمات اللازمة للانتقال بالريف الى الاشتراكية . هذا البرنامج يشتمل على ما يلي :

١ - الانتهاء من عمليات الاستيلاء ، والتوزيع بسرعة ، واعفاء الفلاحين المتنفعين من دفع ثمن الارض الموزعة عليهم سواء اكانت من اراضي الاستيلاء او من اراضي املاك الدولة ، وتثبيت ملكية هذه الارض على اسمائهم في السجلات العقارية .

٢ - القيام ببحث اجتماعي للاقطاعيين وكبار الملاكين سواء من شملهم الاصلاح او من لم يشملهم والاستيلاء دون مقابل على اراضي كل من كان لديه منهم موارد

عينية اخرى وتوزيعها على الفلاحين الفقراء ، اما من لم يكن لديه مثل هذه الموارد فيعامل معاملة الفلاح المنتفع على الا تمس اراضي الفلاحين الاغنياء وادواتهم .

٣ :- مصادرة جميع وسائل الانتاج التي يملكها الاقطاعيون وكبار الملاكين من الات وأبنية ومحركات ، والتي تزيد عن حاجتهم ووضعها تحت تصرف اللجان الفلاحية او محطات الات والجرارات التي تنشئها الدولة لاستخدامها في مصلحة الفلاحين .

٤ :- اقامة محطات للات والجرارات من قبل الدولة لتأمين الاعمال الزراعية للفلاحين . على ان تكون الافضلية في الاستفادة منها للتعاونيات والفلاحين الفقراء والمتوسطين .

٥ :- التوسع في اقامة مزارع للدولة في جزء من املاكها الخاصة ، وفي بعض اراضي الاستيلاء وتحسين ادارة وتنظيم عمل هذه المزارع لتصبح نموذجا حيا ومثالا يجذب الفلاحين الى اقامة التعاونيات الزراعية الانتاجية ، ولتكون العمل الذي يخرج الكادر الفني لقيادة وتدريب ملاكات التعاونيات الانتاجية الواجب العمل على اقامتها .

٦ :- تطوير الحركة التعاونية الحالية وذلك بنشر الديموقراطية في الحياة التعاونية ، وتحقيق مبدأ الاختيار والطوعية في انشائها ، والسماح لابناء الفلاحين العاملين في الزراعة بالانتماء اليها ، واعطاء مجلس الادارة حق الاشراف الفعلي على مختلف نشاطات التعاونية ، وتأمين نسبة محددة للفلاحين الفقراء في هذه المجالس تمكنهم من التأثير في اعمال الجمعية ، وتقوية المساعدة الحكومية المادية لها من اجل جعل اقتصادها اكثر فعالية ، والعمل تدريجيا للانتقال بها الى التعاون الانتاجي .

٧ :- اعطاء الاتحاد التعاوني العام دوره المطلوب ... يجب ان تحدد بشكل دقيق مهام هذا الاتحاد في قيادة الجمعيات التعاونية بحيث يتمكن من العمل على تشكيل التعاونيات الزراعية وتوطيدها تنظيميا واقتصاديا ، بتحقيق مبدأ الديموقراطية التعاونية فيها ، وتنظيم عملها ، وتوسيع قاعدتها المادية التكنيكية ، وادخال التجارب الناجحة لزيادة الانتاج بها ، وتكوين الكادر الفني لها ، ومساعدتها وتشجيعها على اقامة مشاريعها الخاصة لتصنيع بعض منتجاتها ، وتطوير اوضاعها الثقافية والمعيشية ، وكذلك القيام ببناء المشاريع الصناعية الخاصة بها والقائمة على الانتاج الزراعي ، والقيام بشراء بعض المحاصيل التي لا تتسوقها الدولة . كل ذلك لكي يتحول الاتحاد الى قوة كبيرة في تطوير وقيادة العمل التعاوني .

٨ :- تشكيل الجمعيات الفلاحية على اسس ديموقراطية ، وبحرية تامة ، من قبل الفلاحين انفسهم ، وجعلها تعبر فعلا ، عن الحركة الفلاحية الجماهيرية ، ودون ان يكون للمكاسب الحزبية الضيقة اية اعتبارات والعمل لتمثل هذه الجمعيات جماهير الفلاحين الفقيرة بحيث لا تقع تحت سيطرة اغنياء الفلاحين وذلك بضمان

نسبة عالية من الفلاحين الفقراء في مكاتبها .

٩ :- اطلاق الحريات الديموقراطية للعمال والفلاحين والقوى التقدمية (الكلام ، النشر ، الصحافة ، الاجتماع ، المظاهرات ...) لكي تستطيع جماهير الفلاحين قول كلمتها في جميع المسائل التي تتصل بمصالحها والدفاع عن حقوقها ضد كل استبداد او سوء استعمال او تشويه في تنفيذ الاصلاح الزراعي وما يرافقه من قضايا الاقتراض والتسويق وغيرها .

١٠ :- تأمين المساعدات الكافية للفلاحين الفقراء وتسهيل عمليات الاقتراض المتعلقة بهم ، وزيادة المبالغ المخصصة لذلك ليتمكنوا من استثمار الارض الموزعة عليهم ، ومدهم بالقروض المتوسطة ، والطويلة الاجل ، ليقوموا باستصلاح ارضهم . وتشجيرها اذا امكن ، وبشراء الحيوانات اللازمة لعمالهم الزراعية وزيادة مداخيلهم ورفع مستواهم المعاشي .

١١ :- تعديل قانون العلاقات الزراعية بما يمنع اخراج الفلاحين المحاصصين من الارض ، ويزيد حصصهم ، ويمكنهم من الحصول على القروض والبذار وغيرها من المساعدات من الدولة . وكذلك زيادة اجور العمال الزراعيين وتأمين عمل دائم لهم ، وتحديد يوم عملهم بشماني ساعات ، ومنحهم اجورا لقاء الساعات الاضافية ، ومنحهم حق الراحة وحق التنظيم النقابي والحريات النقابية وشمولهم بقانون التأمينات الاجتماعية .

١٢ :- الاسراع بتنفيذ بناء سد الفرات ، واعطاؤه الاولوية في مشاريع التنمية . وكذلك تنفيذ مشاريع الري الاخرى والاستفادة من الانهر ، ومجاري المياه ، ومن كل قطرة ماء تسقط فوق ارض الوطن بمختلف الاشكال والاساليب ، عن طريق السدود ، والسدود السطحية والمتوسطة ، والابار الارتوازية ، واجراء دراسة لموارد المياه ووضع برنامج طويل الامد من اجل زيادة مساحات الاراضي المروية .

١٣ :- التخطيط لاستثمار حوض الفرات وفق الاسس التعاونية في الزراعة ، على ان يبدأ منذ الان باستثمار اراضي المشروع الرائد استثمارا يعطيه دور الرائد فعلا ، وذلك بان يصار الى اقامة تعاونيات زراعية انتاجية ، ومزارع دولة ، ومحطات للالات والجرارات فيه ، تكون نموذجا حيا لما يجب ان يكون عليه استثمار حوض الفرات الذي سيسقي من مياه السد والتي تقدر مساحته بـ ٦٥٠ الف هـ مسن الاراضي المروية .

١٤ :- العمل على تطوير الانتاج الزراعي وزيادته عن طريق تحسين اساليب العمل والتسميد واتباع الدورة الزراعية العلمية ، وزيادة عدد الات الزراعية ووسائل النقل الزراعية والاهتمام ببعض الزراعات التي تحتاجها البلاد ، كزراعة الرز والقنب بالاضافة الى الاهتمام بالزروعات الاساسية كالقطن والحبوب وغيرها ،

واشراف الدولة على مكافحة الآفات الزراعية ، وتأمين المواد اللازمة لذلك بأسعار رخيصة وإجراء الدراسات اللازمة لازالة الملوحة التي بدأت تخرب اراضي واسعة في الغاب والفرات ، واتباع الطرق العلمية لمنع مثل ذلك في المستقبل ، وتطوير البستنة ، وغرس الاشجار المثمرة ، وتطوير الثروة الحراجية بالاكثر من التشجير ورعايته .

١٥ :- الاهتمام بالثروة الحيوانية والعمل على زيادتها ، ورفع انتاجيتها ، وتأمين المياه والمراعي والاعلاف والحظائر اللازمة لها ، وتحسين سلالتها ، والعناية بالطب البيطري واعمال الوقاية ، والاهتمام بتربية الدواجن وتشجيعها ، واقامة المداجن الحكومية الحديثة ، وكذلك الاهتمام بالثروة السمكية وتطويرها وذلك بدراسة قاع البحر وانشاء اسطول صيد واحواض تربية الاسماك وغير ذلك مما يطور هذا المصدر الكبير للثروة الوطنية .

١٦ :- تأمين تصريف الفائض من منتجات الفلاحين بأسعار عادلة تؤدي الى زيادة الانتاج ، وينبغي لهذه الغاية الانتقال الى سياسة الاسعار الثابتة ، وتوسيع وزيادة جمعيات التسويق ، وجعل تكوينها ديموقراطيا ، وتعديل انظمتها بالوسائل المادية لتصبح عاملا فعالا في توجيه الانتاج وتطويره ، فتبرم العقود المسبقة مع الفلاحين والتعاونيات لشراء منتجاتها ، وتبنى المستودعات اللازمة لحفظ هذه المنتجات وتصريفها ، كما ينبغي توسيع علاقاتنا الاقتصادية والتجارية الى ابعد الحدود مع البلدان العربية الشقيقة ومع البلدان الصديقة ، وفي طليعتها البلدان الاشتراكية هذه العلاقات القائمة على اساس المنفعة المتبادلة .

١٧ :- القيام ، منذ الان ، ببناء صناعات في جميع مناطق البلاد تعتمد على المواد الاولية التي تنتجها الزراعة نفسها ، وتكون عاملا في تطوير هذه الزراعة .

١٨ :- العمل على تحضر البدو وتصفية الامية في الريف السوري ، والاعتماد في ذلك على كافة الامكانيات المتوفرة لدى الدولة وفي سائر المنظمات الشعبية والجماعية .

١٩ :- ربط الدراسة بالانتاج ، والاهتمام بالمدارس الزراعية والعمل على زيادة المهندسين الزراعيين ومربي الحيوانات وغيرهم من مختلف الكادرات الفنية واستخدامهم مباشرة في الانتاج .

٢٠ :- دراسة جغرافية البلاد دراسة كاملة شاملة ، ومعرفة انواع تربتها والمزروعات المناسبة لها والتي تعطي منها اكبر مردود ، وكذلك معرفة حاجاتها المتنوعة للاسمدة والالات وما شابهها ، كل ذلك للقيام بثورة في الزراعة تدفع بالبلاد الى مصاف الدول الزراعية المتطورة . ان تطور الدورة الزراعية ودخول الالة واستخدام الاسمدة وانتقاء المزروعات المناسبة ، وزيادة التراكم المخصص للاستثمار الزراعي تمكن من

ضمان عمل في الزراعة لفئات اوسع من الشفيلة ومن زيادة مردودية الارض والانتاج بشكل عام .

٢١ :- اتخاذ التدابير السريعة لتحسين اوضاع الريف ، اجتماعيا وثقافيا ، وصحيا ، بشكل جذري ببناء شبكة واسعة من الطرق ، والاهتمام بعمران القرى ، وتأمين الطبابة المجانية ، وتزويد القرى بالمياه الصالحة للشرب وبالنور الكهربائي ، وزيادة عدد المدارس وغير ذلك من التدابير التي تنقل القرية الحالية الى قرية جديدة تتناسب وآفاق التطور اللاحق في البلاد .

وتذهب الوثيقة اخيرا الى ان تحقيق هذا البرنامج ينقذ الفلاحين السوريين من بقايا الاقطاعية ، ويحرر القوى المنتجة ، خصوصا في الريف ، من اساليب القرون الوسطى في العلاقات الانتاجية واشكال الاستثمار ، كما يساعد على الدفاع عن الفلاحين والعمال الزراعيين ضد اشكال الاستثمار الاخرى ، ولكنه لا يحل المسألة الفلاحية التي يرتبط حلها اولا واخيرا بانتصار الاشتراكية التي تعني الفاء استثمار الانسان للانسان ، واعطاء كل انسان حسب عمله ، والتي تستند في الريف ، الى سيادة مختلف اشكال المزارع التعاونية الانتاجية ، ومزارع الدولة ، والتي تؤدي ، بشكل حاسم ، الى ثورة في الانتاج ، والى قيام ثورة ثقافية في الريف ، والى القضاء كليا على البطالة ، في الريف ، والى انتقاد جماهير الفلاحين الكادحين الى الابد من نير الاستثمار والفقر والجوع والخوف من المستقبل . ان الاشتراكية هي الطريق الوحيد لرفع مستوى الفلاحين المادي والروحي ولتقليل الفوارق بين المدينة والريف وبين العمل الفكري والعمل الجسدي (١) .

. . .

هذا اهم ما قيل في قانون الاصلاح الزراعي وهو قول تعددت اتجاهاته ، وتباينت اوقاته ويعطي فكرة واضحة عما للقانون وعليه ، وعما امكن تحقيقه في نطاق ما هدف اليه .

والواقع ان القانون عجز عن حل المشكلة الزراعية حلا كليا بما فيها المشكلة الفلاحية ، عجزا شائنا . فلماذا كان هذا العجز ؟ .

لقد كان بمقدور المشرع ان يصدر قانون الاصلاح الزراعي بشكل يؤمن :
- تصفية بقايا الاقطاعية في الريف ما دامت هذه البقايا تعرقل تطور البلاد .
وتضعف الانتاج ، وتفقر الفلاح المنتج ، في حين تمنح الاقطاعيين الطفيليين الذين لا يعملون وطبقتهم الطفيلية ، ريعا ارضيا ضخما ، وامتيازات كثيرة ، ونفوذ سياسيا واجتماعيا كبيرا .

- كما كان بإمكانه انتهاز سياسة الحد من نمو العناصر الرأسمالية في الريف ،

ومن القوانين الاقتصادية الرأسمالية ، ما دامت هذه العناصر لا تسعى الا الى جني فضل القيمة ، واستثمار صفار المنتجين ، والمستهلكين ، ولا تفكر الا بمصالحهما الانانية الضيقة .

— كان بإمكانه انتهاز سياسة تحد من الاستثمار تمهيدا لالغائه ، وترفع عن الكادحين في الريف اعباء استثمار سرمدى وحشي حول الانسان المنتج في الريف الى شبه انسان ، وحطم كرامته الانسانية وشل مبادراته الشخصية ، وملكانه الابداعية وأغرقه في الجهل ، والفقر ، والشقاء .

— كان بإمكانه اصدار تشريع يعيد ، بموجبه ، الارض ، كل الارض ، مسن اقطاعية ورأسمالية ووقفية وارض دولة ، وادوات الانتاج الرئيسية الاخرى فيها ، الى المنتج السرمدي الفلاح ، دون اية التزامات وابعاء مالية وغير مالية اخرى وبذلك توضع الارض بين يدي مستثمرها المباشر ، ويعود ريعها لهذا المستثمر ، وبذلك يقضي على المبدأ التاريخي القائل « من يزرع لا يملك ومن يملك لا يزرع » ، وعلى مختلف اشكال استثمار المزارعة ، وينعكس اطمئنان الفلاح المنتج وثقته على الارض ذاتها : اصلاحا وتحسينا وتفننا في الانتاج ، وابتداع احسن اشكال الاستثمار واجوده .

— كان بإمكان النظام الجديد اعتماد اللجان الفلاحية في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي ، فليس احد اكثر ادراكا لمصلحة الفلاح من الفلاح نفسه وليس احد اكثر قدرة على ايجاد الحلول لمشاكل توزيع الارض من الفلاح المنتفع نفسه .

— كان بإمكان النظام الجديد تشجيع الفلاح ، المنتفع وغير المنتفع على تأسيس التعاونيات الانتاجية ذات الاستثمار الكبير والقادرة على استخدام الآلات الزراعية الحديثة ، والتكنيك الزراعي الحديث ، وذات الدورة الزراعية الأمثل ، وبالتالي ، ذات المردودية الاعظم ، مما يجعل دخل الوطن والفلاح اعظم ، وبذلك تخلق الظروف المادية للقضاء على بؤس الفلاح السرمدي وفقره المدقع .

— كان بإمكان النظام منح الفلاح الكادح حقوقه الاساسية وحرياته الديمقراطية وتمكينه قولا وعملا ، من التمتع بهذه الحريات من اجل مساعدة النظام الجديد على تصفية النظام الاستثماري السابق ، وتحطيم مقاومة الطبقات المستثمرة ، ومن اجل احداث انقلاب جذري في حياة القرية السورية من الناحية الانتاجية والثقافية والصحية والاجتماعية والاقتصادية وتصفية كل اثر للامية والجهل والتخلف الفكري والاجتماعي والسياسي والثقافي ، والتنظيمي والصحي وبذلك يخلق الفلاح المنتج خلقا جديدا وتشيع الى الابد تلك الصورة البشعة السابقة السرمدية عن انسانا في الريف .

— كان بإمكان النظام الجديد انتهاز ايدولوجية الطبقة العاملة وسائر الكادحين

الشفيلة ، الثورية ، وتصفية ايدولوجية الطبقات المستثمرة الرجعية ، وبذلك يفتح الطريق امام انقاذ الانسان المنتج من ترهات واباطيل حديثة موروثة ملأت تفكيره وملكت عليه احساسه وعواطفه وشلت ابداعاته الثورية . وبذلك تكمل الحلقات الاساسية في خلق الثورة الزراعية .

. . . .

لماذا لم تحدث هذه الامور رغم انها في صالح التقدم ، وفي صالح تطوير البلاد ودفعها خطوات جبارة الى الامام ، وفي صالح الجماهير الريفية الكادحة ، بشكل خاص وجماهير الشفيلة في المدن ، بشكل عام ؟ لم تحدث لان الطبقة الحاكمة ليست الطبقة العاملة المتحالفة مع طبقة الفلاحين بقيادة حزبها الطليعي ، وانما كانت السلطة في يدي طبقة اخرى لا تريد السير بالثورة الى نهايتها بل تريد الاصلاح الجزئي ، وتريد تحريك الجماهير ضمن حدود مصالحها الطبقية . هكذا عجز قانون الاصلاح الزراعي ، رغم اهمية ايجابياته ، عن احداث الثورة الزراعية ، وحل المشكلة الزراعية ، واجراء تحويل جذري في العلاقات الانتاجية واشكال الاستثمار في الريف .

ب : - في الصناعة

علينا في هذا المجال ان نبحت الوضع القائم لهذه القوى المنتجة الصناعية عند قيام الوحدة . والامور الجديدة التي طرات عليها في اثناء الوحدة ، وما هو اطار الملكية الذي احاط بها هل هو اطار الملكية الخاصة ام العامة ام المشترك . وما نصيب كل منها ؟

لهذا لا بد لنا من تقسيم مرحلة الوحدة الى فترتين زمنيةتين : تمتد الاولى منذ قيام الوحدة والى ١٩ / ٧ / ٦١ . وتمتد الثانية منذ هذا التاريخ والى انفصام عرى الوحدة في ٢٨ / ٩ / ٦١ .

١ : - المرحلة الاولى (٢٢ / ٢ / ٥٨ - ١١ / ٧ / ٦١) - مدخل -

لم نجد . لبحث القوى المنتجة الصناعية في هذه الفترة . سواء ما كان منها قائما او مستجدا ، خيرا من اعتماد مرجعين اثنين :

اولهما نتائج الحصر الصناعي الذي اجرى في آب وايلول عام ٦٠ . وثانيهما الجريدة الرسمية وملحقاتها .

لقد شمل الحصر الصناعي المذكور مدن وقرى سورية كافة . وكان يهدف الى التوصل الى اطار شامل لجميع المؤسسات في الوطن . وتوزيع هذه المؤسسات ضمن الابواب الرئيسية للنشاط الاقتصادي ومراكز المحافظات وكل محافظة على حدة . وتوزيعها حسب الكيان الحقوقي وحسب فئات المستغلين فيها .

صحيح ان هذا الحصر اجرى في التاريخ المذكور ، اي بعد قيام الوحدة بعام ونصف تقريبا ، وان مؤسسات نشأت في هذه المدة ، كما غابت مؤسسات اخرى ، مما يجعل اطلاق نتائجه على انها واقع يصور حقيقة القوى المنتجة في مطلع الوحدة . امرا غير صائب كل الاصابة . ولكن هذا الحصر هو الحصر الشامل الوحيد الذي توفر في الوطن حتى حينه ، فاذا استعرضنا بعد ذكر نتائجه ، الرخص الصادرة عن وزارة الاقتصاد ، ثم عن وزارة الصناعة ، خلال ١٨ شهرا من قيام الوحدة والمتعلقة بالسماح باقامة المؤسسات الصناعية واستيراد اجهزتها ومعداتھا وادواتھا امكن معرفة المؤسسات الجديدة والمؤسسات الموسعة ومكان اقامتها ونوعية ومقدار التجهيزات المرخص لها ، وبذلك يوجد الاساس لاستنتاج واقع الحصر الصناعي عند قيام الوحدة . على وجه التقريب . نقول على وجه التقريب ، لان هذه الرخص لا تعني ان المنشآت المرخص لها او التجهيزات التي سمح باستيرادھا وتأمينھا قد قامت كلها او وصلت وركبت فعلا ، في هذه المدة الزمنية المعينة .

اما الجريدة الرسمية وملحقاتها فقد امدتنا بمعرفة الترخيص . خلال سني الوحدة باقامة المؤسسات الصناعية واستيراد الاجهزة اللازمة لها او توسيع القديم منها وحدود هذا التوسيع . بالاضافة الى بيان جنسية المرخص له ، ووضعه القانوني ان كان فردا . او شركة عادية . او شركة مساهمة .

ولا بد في هذا المجال ، من ايراد الملاحظات التالية :

١ - ان القرارات القضائية بالسماح باقامة المؤسسات الجديدة او توسيع القديمة لا تذكر دائما ، بل وهي نادرا ما تذكر ، عدد التجهيزات والآلات والمعدات المسموح بتأمينها . وغالبا ما يذكر القرار ، في هذا المجال جملة «المبينة في الرخصة» . مما يحرم البحث المذكور من اعطاء فكرة واضحة عن نوعية وعدد الادوات والمعدات والآلات والتجهيزات المسموح بتأمينها .

٢ - ان اعطاء الرخصة غالبا ما يكون مصحوبا باعطاء مهلة زمنية معينة للتنفيذ تحت طائلة الغاء الترخيص ، ونتيجة لهذا فقد تلتفى الرخصة . وقد تمدد الى مهلة زمنية اخرى . وبين قرارات الترخيص تمديد لتراخيص كانت اعطيت من قبل ، وبعضها يرجع ، فعلا ، الى ٥٥/١/٢٢ .

٣ - ويحدث ايضا انه يجري ، في العام المعني ، تنفيذ لقرارات ترخيص سابقة له ، كما يؤجل تنفيذ قرارات اخرى لعام مقل . وهنا يلجأ الى الافتراض بان ما ينفذ من قرارات سابقة للعام الماضي مساو للقرارات التي ستنفذ في زمن قادم . لهذا كله لا يمكن اعتبار هذا البحث كاملا . ودقيقا كل الدقة ، بل يمكن اعتباره اساسا تقريبا صالحا لاعطاء فكرة احصائية واقعية واضحة ، وخطوطا عريضة لسير تطور القوى المنتجة .

هذا وقبل البحث في النتائج التي توصلت اليها عملية الحصر الصناعي ، لا بد من ايراد بعض الاصطلاحات التي اعتمدها الاحصائي في عملياته هذه ، دفعا لكل لبس او غموض .

فالمؤسسة في رأي المشرفين على عملية الحصر ، هي الوحدة التي تجمع عنها البيانات في هذه العملية ، وهي كل بناء او جزء منه (كشقة ، او حوش ، او غرفة ، او دكان ، او خيمة ، او تخشيبية) مخصص للعمل او العبادة او الترفيه (معمل ، مخبز . شركة تأمين . متحف . سفارة . مسجد . كنيسة . عيادة طبيب . مكتب محامي . سينما ، مقهى ، ملهى ... الخ) .

والمؤسسة المتوقفة عن العمل هي المؤسسة التي اوقفت نشاطها ولكنها لم تخرج عن ميدان العمل بعد مثل حالات الافلاس ، او الوفاة ... الخ .

والكيان القانوني للمؤسسة هو الوضع القانوني لرسمال حائز المؤسسة ، اي هل هو مملوك لفرد او لشركة او لجمعية ... الخ . ولهذا تقسم المؤسسات الى :

- ١ - مؤسسات لا تهدف عادة الى الكسب : كالجمعيات الخيرية ...
- ب - ومؤسسات تهدف الى الكسب وهي :
 - ١ - المؤسسة الفردية التي يحوزها فرد طبيعي لا يشاركه فيها احد .
 - ٢ - شركة التضامن المكونة من شخصين فاكثر . ذات عقد رسمي . وكل شريك فيها مسؤول عن التزامات الشركة المالية مسؤولية مطلقة فسي حدود حصته من الرسمال واملاكه الخاصة .
 - ٣ - شركة الواقع التي لم يسجل لها عقد . ومكونة من شخصين فاكثر .
 - ٤ - شركة مساهمة مغلقة رسمالها عبارة عن اسهم ولها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المساهمين ، ولا يسأل الفرد بها الا في حدود اسهمه وليس لها عنوان تجاري باسم احد اعضائها ، بل يكون لها اسم تجاري مميز لها .
- الحائز : هو الشخص الطبيعي او الاعتباري القائم بالعمل فسي المؤسسة اثناء عملية الحصر واستثمارها لحسابه سواء اكان صاحب المؤسسة او مستاجرا لها . ومن عيوب هذا الحصر الاساسية :
- ١ - انه لم ينطلق من المفهوم الاقتصادي للمؤسسة بل من مفهوم البناء ، وبذلك جمع بين المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية . مما اوجد كثيرا من الغموض الذي يربك الباحث في عمله .
- ٢ - ولم ينطلق من اعتماد الانتاج اساسا له ، وبذلك لم يقسم المؤسسات الى انتاجية وملحقة بعملية الانتاج وغير انتاجية ، ليسهل العمل على الباحث الاقتصادي .
- ٣ - عندما بحث المؤسسات حسب فئات العمال وقسمها الى فئات يعمل فيها
 - ١ - ٤ ، ٥ ، ٩ ... فاكثر لم يبين فيما اذا كان رب العمل محسوبا في هذا العدد او ان هذا العدد مقتصر على العمال الفعليين فقط . وكان من المستحسن فرز عمود خاص للمؤسسات التي لا يعمل فيها غير رب العمل دون الاستعانة بأي عامل ليكون حساب عدد الشفيلة اقرب الى الواقع .
 - ٤ - كما كان من المستحسن ايضا ان تنطلق عملية الحصر من المالك لا الحائز وبذلك تعرف المؤسسات المستاجرة ، وتعرف نسبتها الى مجموع المؤسسات المملوكة .
 - ٥ - ثم ان مفهوم المؤسسة جمع بين الخيمة والتخشيبية التي لا تساوي اكثر من ليرات سورية معدودة ، وبين مؤسسة الشركة الخماسية التي تقوم على الملايين من الليرات السورية لذلك كان يستحسن اعطاء فكرة ولو بدائية عن رسمال المؤسسة حتى تعطى فكرة عن اهميتها الاقتصادية . ذلك ان عدد العمال الذين يعملون فسي المؤسسة لا يعطى دائما فكرة صائبة عن اهميتها . فقد يعمل في مؤسسة نسيج مثلا ٥٠ عاملا على انوال يدوية ، في حين يعمل خمسون عاملا في مؤسسة اخرى ممكنة او مؤتمنة عالية الائمة ، وشتان بين اهمية المؤسستين .

المؤسسات العاملة >

٢٤ - ١٥	١٤ - ١٠	٩ - ٥	٤ - ١	ابواب النشاط الاقتصادي
-	١	٦	٢٠٩	صناعة واصلاح الآلات الكهربائية واجزائها
٧	١٢	١٦٨	١٤٩٤	صناعة واصلاح وسائل النقل
٢	٢	٢١	٩٧٠	صناعات متنوعة لم تذكر
٣	١	١٨	٦٩	مقاولات العامة للمباني
١	١	٢	١٦	مقاولات عامة مختصة بغير المباني
-	٢	١٠	١٨٧	المقاولات الفرعية
٣	٢	٨	٣٢	انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار
-	-	-	-	المياه والخدمات الصحية
١٦	٢٧	٢٠٢	١٥٨١	تجارة الجملة .
٢٠	٦٠	٦٨٢	٤٧١١٥	تجارة التجزئة .
١٦	٦	١٢	٩٨	البنوك والمؤسسات المالية
-	٢	١٢	٢٥	التأمين .
-	-	٢	٢٥٦	المقارنات
٧	٢٥	١٠٤	٤٣٧	خدمات المال والتجارة
-	-	٤	١٨	اعمال اخرى متصلة المال والتجارة
١١	١٤	٧٤	٢٩٦	النقل .

نسب فئات العمال

المجموع العام	مؤسسات متوفرة	المجموع	غير ميين	٥. عاملا فاكثر	٢٥ - ٤٩
٢١٩	٢	٢١٧	-	١	-
١٧.٥	١٨	١٦٨٧	-	-	٥
١٠٠.٤	٨	٩٩٦	-	-	-
٩٢	١	١٢	-	١	-
٩٢	١	٩٢	-	١	١
٢٠.٢	٢	٢٠٠	-	-	-
٨٧	٤٢	٤٥	-	-	-
١	-	١	-	١	-
١٨٩٠	٥٦	١٨٣٥	-	٢	٦
٤٨١٨٦	٢٨٦	٤٧٩٠٠	-	٦	١١
١٩٦	٢٩	١٥٧	-	٧	١٨
٤٤	٣	٤١	-	-	٢
٢٦٠	١	٢٥٩	-	-	-
٥٩٢	١٢	٥٧٩	-	١	٥
٢٤	١	٥٣٢	-	-	١
٤٣٢	٢٠	٤٠٢	-	٢	٤

المؤسسات العاملة .

٢٤ - ١٥	١٤ - ١٠	٩ - ٥	٤ - ١	بواب النشاط الاقتصادي
٢	٨	٥٧	٦٠٢	صناعات الخشب والجريد والخيزران
٢٤	٢٤	٢٣٦	٢٥٨٤	صناعة الموبيليا والادوات المنزلية
-	١	١٣	٢٦	صناعة الورق والمصنوعات منه
٧	١٣	٤٣	١٣٣	الطبع والصناعات المتصلة به
٢	٢	٢٧	٦٢٨	الجلود والمصنوعات الجلدية
-	٢	٨	١٧٢	منتجات الكوتشولا
٨	٨	٤٠	٦٩	الصناعات الكيماوية ومنتجاتها
-	-	-	-	منتجات البترول والفحم
٣	٧٤	١٣٤	٥١٧	مصنوعات من خامات غير معدنية
٢	٦	٣٥	٤١٠	الصناعات المعدنية الاساسية
١٠	١٤	١٢٦	٢٥١١	المنتجات المعدنية (عدا الماكينات ومعدات النقل)
٣	٢	٢٢	٢٣١	صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية

نسب فئات العمال

المجموع العام	مؤسسات متوقعة	المجموع	غير ميين	٥. عاملا فاكثر	٢٥ - ٤٩
٦٧٩	٨	٦٧١	-	١	-
٢٩١٦	٢٨٦٧	-	-	٢	٢١
٤٢	-	٤٢	-	١	١
٢٠٢	٥	١٩٨	-	-	٢
٦٩٢	١٦	٦٧٧	-	٢	٤
١٩٢	٢	١٩٠	-	٦	٢
١٢٨	٦	١٢٢	-	٥	٢
١	-	١	-	١	-
٨١١	١٢	٧٩٩	-	١٠	٢٥
٤٦٠	٥	٤٥٥	-	١	١
٢٦٨٧	٢٠	٢٦٦٧	٢	-	٤
٢٨٠	١٨	٢٦٢	-	١	٢

بعد ايراد هذه الملاحظات ننتقل الى

- نتائج الـ

فيما يلي جدول يبين عدد المؤسسات حسب فئات

المؤسسات العاملة حـ				ابواب النشاط الاقتصادي
٢٤ - ١٥	١٤ - ١٠	٩ - ٥	٤ - ١	
١	٤	٢٠	٢١٠	الزراعة .
-	-	١	٦	الغابات وتقطيع الاخشاب
-	-	-	-	الصيد والقتل .
-	-	-	-	مصيد الاسماك .
-	-	-	-	استخراج الفحم .
-	-	-	-	استخراج المعادن .
-	-	٢	١	استخراج البترول
-	-	-	-	والغاز الطبيعي .
-	٢	١٢	٢١	استخراج الاحجار
-	-	-	-	والرمل والزلط .
-	-	-	١	استخراج الملح .
-	١	-	١	استخراج خامات اخرى
-	-	-	-	غير معدنية .
٢٦	٧٥	٧٤٢	٢٩٥٨	صناعة المواد الغذائية
٢	٦	٢٦	١٢٩	صناعة المشروبات .
٨٢	١٠٨	٣٥٤	٤٣٤٤	صناعة الغزل والنسيج
-	-	-	-	(تشمل الحلج والكبس)
٢	٦	١٢٢	٤٣١٤	صناعة الاحذية
-	-	-	-	والملابس الجاهزة

٦ نتائج الحصر المذكور .

حصر الصناعي -

لقوة العاملة وابواب النشاط الاقتصادي .

ب فئات العمل					
٢٥ - ٢٩	٣٠ - ٣٩	٤٠ - ٤٩	٥٠ - ٥٩	٦٠ - ٦٩	٧٠ - ٧٩
٢٤٠	٢٣٦	٢٢٦	٢١٦	٢٠٦	١٩٦
٨	٧	٦	٥	٤	٣
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
٢	-	-	-	-	-
٤	٣	٢	١	-	-
٣٦	٣٥	٣٤	٣٣	٣٢	٣١
١	١	١	١	١	١
٢	٢	٢	٢	٢	٢
٤٥٥٧	٣٨٢٦	٣٢١	٢٥٧	٢٠٦	١٩٦
١٩٦	١٧٥	١٥٤	١٣٣	١١٢	٩١
٥٢٤٥	٤٩٨١	٤٦٧٠	٤٣٦٠	٤٠٥٠	٣٧٤٠
٤٤٧٩	٤٤٥٠	٤٤٢٠	٤٣٩٠	٤٣٦٠	٤٣٣٠

المؤسسات العاملة د

أبواب النشاط الاقتصادي	٤ - ١	٩ - ٥	١٤ - ١٠	٢٤ - ١٥
التخزين .	٢١٦	١١	٢	-
المواصلات .	٢٦	٣	-	١
الخدمات الاجتماعية	٢٠٨٨	١٩١	٥٧	٣٧
خدمات الاعمال .	٨٩٣	٣٠	٥	٢
خدمات الترفيه والتسليه	١٢٦	٥٧	١٦	٨
الخدمات الشخصية	١١٤٨١	٤٩٤	٧١	٥٣
الخدمات الدولية (كالسفارات)	٨	١٢	٢	-
النشاط غير الواضح التوصيف	٢٤٨	٨	٣	-
الذين يبحثون عن عمل	-	-	-	-
الذين انھوا خدمة العلم	-	-	-	-
غير مبين	٦٩	٣	١	-
المجموع العام	٨٩.٥٠	٤١٥٨	٦٧١	٤٠٢

سب فئات العمال

س. عامل	فأكثر	غير مبین	المجموع	مؤسسات متوقفة	المجموع العام
٢٥ - ٤٩	١	-	٢٢٢	٢٠	٢٥٢
-	-	-	٢٢	٩٦	١٢٩
٢٤	١٠	-	٢٤١٧	٦٠٩١	٨٤٩٨
١	-	-	٩٣١	٢٢	٩٥٣
١	١	٢١٢	٢٢٢	١٢٢	٣٣٤
٢١	٦	-	١١١٢٦	١٠٧	١٢٢٣٣
٢	-	٣٦	٦٠	١٨	٧٨
-	-	-	٢٥٩	٦٤٣	٩٠٢
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	٧٣	١١	٨٤
٢١٩	١٢٩	٣٨	٩٤٦٦٧	٨٨٢٩	١٠٣٤٩٦

من هذا الجدول نستنتج الامور التالية :

١ - كان مجموع المؤسسات القائمة في الجمهورية العربية السورية حتى تاريخ الحصر ١٠٣٤٩٦ مؤسسة .

٢ - وكان بين هذا العدد من المؤسسات ٨٨٢٩ مؤسسة متوقفة عن العمل بسبب افلاس او وفاة او ما شابه ذلك ، دون ان يدخل في هذا العدد المؤسسات المتوقفة بسبب تصليح او تجديد او عطلة .

٣ - كان مجموع مؤسسات الفئة الاولى ٨٩.٥٠ ، والثانية ١٥٨ ، والثالثة ٦٧١ ، والرابعة ٤.٢ ، والخامسة ٢١٩ ، والسادسة ١٢٩ ، والسابعة ٣٨ . فاذا اخذنا متوسط التراوح في عدد العاملين في كل فئة تبين بان عدد العاملين في مختلف الفئات هو :

$$\text{في الفئة الاولى : } ٨٩.٥٠ \times ٢ = ١٩٨١٠٠$$

$$\text{في الثانية : } ١٥٨ \times (٢ + ٥) = ٢٩١٠٦$$

$$\text{في الثالثة : } ٦٧١ \times (٢ + ١٠) = ١٠٨٠٥٢$$

$$\text{في الرابعة : } ٤.٢ \times (٥ + ١٥) = ١٠٨٠٤٠$$

$$\text{في الخامسة : } ٢١٩ \times (١٢ + ٢٥) = ٠٠٨١٠٣$$

$$\text{في السادسة : } ١٢٩ \times (٢٥ + ٥٠) = ٠٠٩٦٧٥$$

هذه اللوحة تعطينا صورة ، وان كانت غير واضحة تمام الوضوح ، عن واقع توزيع قوة العمل في وطننا . فهذه القوة ما تزال متمركزة في المؤسسات الصغيرة الضعيفة . في حين ان مؤسساتنا القوية نسبيا في مركز قوة العمل ما تزال تضم عددا بسيطا جدا بالنسبة الى المجموع .

كما تبين لنا هذه اللوحة ايضا الحقيقة الرهيبة التي كان يعيشها وطننا ، حقيقة ان قوة العمل لم تكن لتتكون الا من عدد ضئيل قد يزيد قليلا عن ٢٦٠ الف انسان كان يعمل في مختلف المؤسسات المنتجة منها او المرتبطة بالانتاج ، او التي لا تمت الى الانتاج باية صلة (وهذا بعد حذف عمود « غير مبين » وعمود « المؤسسات المتوقفة عن العمل » لعدم اهميتهما) .

٤ - ولكي نتوصل الى صورة اوضح عن واقعنا المتخلف ، لا بد من حذف المؤسسات الواردة في الجدول المذكور ، التي لا تمت الى الانتاج المادي بصلة . وهي الخدمات الاجتماعية ، وخدمات الترفيه والتسلية ، والخدمات الشخصية ، والخدمات الدولية (السفارات) والنشاط غير المبين . عندئذ تبقى الصورة التالية :

٩١ ٣٦٧	أ - عدد المؤسسات المنتجة او المرتبطة بالانتاج (باستثناء انتاج الاراضي الزراعية)
١ ٨٣٧	ب - عدد المؤسسات المتوقفة
٧٩ ٥٢٠	ج - باقي المؤسسات المنتجة او المرتبطة بالانتاج (باستثناء انتاج الاراضي الزراعية)
٧٥٠٣	د - عدد مؤسسات العمود الاول
٣٧٩٣	هـ - عدد مؤسسات العمود الثاني
٥٢١	و - عدد مؤسسات العمود الثالث
٣٠٤	ز - عدد مؤسسات العمود الرابع
١٦٨	ح - عدد مؤسسات العمود الخامس
١١٣	ط - عدد مؤسسات العمود السادس
٠٠٢	ي - عدد مؤسسات العمود السابع

فاذا ضربنا هذه الارقام بمتوسط التراوح الذي ذكرنا في الفقرة الثالثة نكون امام الارقام التالية :

$$\begin{aligned}
 & \text{في الفئة الاولى : } ٧٥٠٣ \times ٢ = ١٥٠٠٦٠ \\
 & \text{في الفئة الثانية : } ٣٧٩٣ \times (٢ + ٥) = ٢٦٠٥٥١ \\
 & \text{في الفئة الثالثة : } ٥٢١ \times (٢ + ١٠) = ٦٢٥٢ \\
 & \text{في الفئة الرابعة : } ٣٠٤ \times (٥ + ١٥) = ٦٠٨٠ \\
 & \text{في الفئة الخامسة : } ١٦٨ \times (١٢ + ٢٥) = ٦٢١٦ \\
 & \text{في الفئة السادسة : } ١١٣ \times (٢٥ + ٥٠) = ٨٤٧٥ \\
 & \underline{٢٠٣٦٢٣}
 \end{aligned}$$

هكذا تتوضح صورة سيطرة تمرکز قوة العمل في المؤسسات الصغيرة ، وضعفه في المؤسسات الهامة نسبيا . كما تتوضح حقيقة ضالة قوة العمل (بالنسبة الى مجموع قوة العمل المتوفرة في الوطن) التي نستخدمها في الانتاج او فيما يرتبط به (باستثناء انتاج الارض الزراعية) ، وهذا كله على فرض ان نشاط مؤسسات خدمات النقل والتجارة والمالية والتأمين وغيرها مرتبط بالانتاج .

٥ - ولكن ما هي الصناعات التي تشملها هذه المؤسسات ؟ وما هي اهمية بعضها الى بعض ؟ وما هي اهمية الصناعات الرئيسية فيها ؟

الصناعات الواردة في الحصر هي : استخراج البترول والغاز الطبيعي ، استخراج الاحجار والرمل والشريط ، استخراج الملح ، استخراج خامات اخرى غير معدنية ، صناعة المواد الغذائية ، صناعة المشروعات ، صناعة الفزل والنسيج

(بما فيه الحلج والكبس) صناعة الاحذية والملابس الجاهزة . صناعة الخشب والجريد والخيزران ، صناعة الموبيليا والادوات المنزلية ، صناعة الورق والمصنوعات الورقية ، الطبع ، والصناعات المتصلة به ، الجلود والمصنوعات الجلدية . منتجات الكاوتشوك ، الصناعات الكيميائية ومنتجاتها . منتجات البترول . والفحم ، مصنوعات من خامات غير معدنية ، الصناعات المعدنية الاساسية ، المنتجات المعدنية (من الماكينات ومعدات النقل) . صناعة واصلاح الماكينات عدا انكهربائية . صناعة واصلاح الآلات الكهربائية واجزائها ، صناعة واصلاح وسائل النقل ، صناعات متنوعة لم تذكر ، انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار .

ومن خلال استعراض عدد المؤسسات تبين ان صناعة الغزل والنسيج (بما فيها الحلج والكبس) تحتل المرتبة الاولى (٥٢٤٥) ، فصناعة المواد الغذائية (٤٥٥٧) ، فصناعة الاحذية والملابس الجاهزة (٤٤٧٩) ، فصناعة الموبيليا والادوات المنزلية (٣٩١٦) ، فالمنتجات المعدنية (عدا الماكينات ومعدات النقل) (٢٦٨٧) ، فصناعة واصلاح وسائل النقل (١٧٠٥) .

هذا من حيث العدد ، اما من حيث قوة العمل المتوفرة في هذه المؤسسات فهي كما يلي ، حسب متوسط التراوح المذكور قبلا . ومن غير المؤسسات المتوقفة .

صناعة الغزل والنسيج (بما فيها الحلج والكبس)

٨٦٨٨	=	٢	×	٣٤٤	الفئة الاولى :
٢٤٧٨	=	(٢ + ٥)	×	٣٥٤	الفئة الثانية :
١٢٩٦	=	(١٢ + ١٠)	×	١٠٨	الفئة الثالثة :
١٦٦٠	=	(٥ + ١٥)	×	٨٣	الفئة الرابعة :
١٨٥٠	=	(١٢ + ٢٥)	×	٥٠	الفئة الخامسة :
٣١٥٠	=	(٢٥ + ٥٠)	×	٤٢	الفئة السادسة :

١٩١٢٢

صناعة المواد الغذائية

٥٩١٦	=	٢	×	٢٩٥٨	١ -
٥٩٩٤	=	(٢ + ٥)	×	٧٤٢	٢ -
٠٩٠٠	=	(٢ + ١٠)	×	٧٥	٣ -
٠٥٢٠	=	(٥ + ١٥)	×	٢٦	٤ -
٠٤٠٧	=	(١٢ + ٢٥)	×	١١	٥ -
١٠٥٠	=	(٢٠ + ٥٠)	×	١٤	٦ -

١٣٩٨٧

صناعة الاحذية والملابس الجاهزة

٨٦٢٨	=	٢	x	٤٣١٤	- ١
٠.٨٦١	=	(٢ + ٥)	x	١٢٣	- ٢
٠.٠٧٢	=	(٢ + ١٠)	x	٦	- ٣
٠.٠٦٠	=	(٥ + ١٥)	x	٣	- ٤
٠.٠٧٤	=	(١٢ + ٢٥)	x	٢	- ٥
٠.١٥٠	=	(٢٥ + ٥٠)	x	٢	- ٦

٩٨٤٥

صناعة الموييليا والادوات المنزلية

٧١٦٨	=	٢	x	٣٥٨٤	- ١
١٦٥٢	=	(٢ + ٥)	x	٢٣٦	- ٢
٠.٢٨٨	=	(٢ + ١٠)	x	٢٤	- ٣
٠.٤٢٠	=	(٥ + ١٥)	x	٢١	- ٤
٠.١٥٠	=	(٢٥ + ٥٠)	x	٢	- ٥

٩٦٧٨

صناعة المنتجات المعنوية

٥.٢٢	=	٢	x	٢٥١١	- ١
٠.٨٨٢	=	(٢ + ٥)	x	١٢٦	- ٢
٠.١٦٨	=	(٢ + ١٠)	x	١٤	- ٣
٠.٣٠٠	=	(٥ + ١٥)	x	١٠	- ٤
٠.١٤٨	=	(١٢ + ٢٥)	x	٤	- ٥

٦٥٢٠

صناعة واصلاح وسائل النقل

٢٩٨٨	=	٢	x	١٤٩٤	- ١
١١٧٦	=	(٢ + ٥)	x	١٦٨	- ٢
٠.١٥٦	=	(٢ + ١٠)	x	١٣	- ٣
٠.١٤٠	=	(٥ + ١٥)	x	٧	- ٤
٠.١٨٥	=	(١٢ + ٢٥)	x	٥	- ٥

٤٦٤٠

وهكذا نرى ايضا ان ترتيب الصناعات المذكورة القائم حسب العدد يبقى مرعيا ايضا حسب قوة العمل التي تعمل فيها . ويبقى جهازنا الصناعي من حيث الاساس جهاز صناعة لباس وغذاء ولحاجات سكنية وتنقلية .

اما من حيث الصناعات الاساسية التي ينبغي ان يقوم عليها اقتصاد وطني متطور فالملاحظ من الجدول ان هذه الصناعات ضئيلة جدا . وتتعلق بفروع محدودة . وهي ما تزال على العموم . تحبو حبو الطفل في اولى حركات زحفه . فصناعة استخراج البترول والغاز الطبيعي ما تزال محدودة جدا ولا تعدو مؤسساتها العدد ٣ بالاضافة الى واحدة متوقفة عن العمل ، وهذا عدا عن ان اهمية هذه المؤسسات الفعلية تكاد لا تذكر وهو امر يتوضح من عدد العاملين فيها (واحدة : ١ - ٤) و (اثنان : ٥ - ٩) . واهمال هذا النوع الهام كان نتيجة عوامل كثيرة اهمها الاعتماد على الشركات الاجنبية الاستعمارية التي كثيرا ما كانت تنكر وجوده . بالاستناد الى تقارير « علمية » اثبت الواقع كذبها فيما بعد ، وكثيرا ما كانت تمنع المؤامرات من اجل ابقاء هذه الثروة طي الكتمان بانتظار الظروف المواتية لها لغرض سلطتها الكامل عليها .

ونتيجة لهذا الوضع ايضا نجم عدم الاهتمام الكافي بتطوير صناعة منتجات البترول والفحم . ذلك ان عدم توفر البترول السوري اللازم ، والاعتماد على البترول العراقي الخام الذي يكلفنا غالبا . كل هذا جعل اهتمامنا بتطوير هذه الصناعة لا يعدو سد بعض حاجات اقتصادنا الوطني ، دون التفكير الجدي بتأمين كامل حاجتنا من مشتقات البترول ، اولا ، والتوجه الى التصدير ثانيا .

اما الصناعات الكيماوية ومنتجاتها فهي ما تزال ضئيلة الشأن . مبعثرة الرساميل ، ولا تعدو مؤسساتها الهامة نسبيا الخمس . في حين ينتسب اكبر رقم في مؤسساتها (١٧٢) الى الفئة الاولى التي يعمل فيها (١ - ٤) .

وما قيل في الصناعات الكيماوية يقال في المصنوعات من الخامات الالمعدنية . فاذا كانت المؤسسات الهامة نسبيا تبلغ العشر من اصل ٨١١ مؤسسة ، فان القسم الاعظم من المؤسسات الباقية (٥١٧) ينتسب الى الفئة الاولى التي يعمل فيها بين ١ - ٤ ، كما ينتسب قسم هام ايضا (١٣٤) للفئة الثانية (٥ - ٩) .

اما الصناعات المعدنية الاساسية فما تزال مؤسساتها ضئيلة العدد (٦٠) وما تزال مبعثرة ضعيفة (الفئة الاولى ٤١٠ ، الثانية ٣٥ ، الثالثة ٦ ، الرابعة ٢ ، الخامسة ١ ، السادسة ١) . ويتبدى هذا الضعف والتبعثر بشكل اوضح في صناعة المنتجات المعدنية (التي لا تتناول صناعة الآلات ومعدات النقل) . فبينما يبلغ عدد

مؤسساتها ٢٦٨٧ ، نرى حصة الفئة الاولى (١ - ٤) تبلغ ٢٥١١ مؤسسة ، ولا يوجد بين مجموع المؤسسات مؤسسة واحدة تشغل ٥٠ عاملا فاكثر .
وليست صناعة واصلاح الماكينات غير الكهربائية ، وصناعة واصلاح الآلات الكهربائية واجزاؤها ، وصناعة واصلاح وسائل النقل وانتاج وتوزيع الكهرباء والفاز والبخار باحسن حالا مما ذكر في السابق . ويمكن : على العموم ، وصف القسم الاعظم من صناعاتنا ، بانه ما زال . في هذه الفترة ، في بعض المؤسسات ، ضعيف التكنيك ، ضعيف الرساميل ، ضئيل في مركزة اليد العاملة والطاقة الكهربائية ، وبالتالي ضعيف الانتاجية ، وضعيف الاثر بالنسبة الى متطلبات الاقتصاد الوطني الحديث .

ولم تكن مؤسسات البنوك والمالية ، وخدمات التجارة والتأمين باحسن حالا من حيث التمرکز في الرساميل واليد العاملة . . . الخ .

. . .

بعد هذا ننتقل الى دراسة التوزع المكاني لتلك المؤسسات . وهي قضية هامة جدا بالنسبة الى بلد يتبنى شعار بناء الاشتراكية في وطنه . ذلك ان اساس النظام الراسمالي ، في اي بلد كان ، انما يقوم على المصلحة الفردية ، وتحقيق فضل القيمة ، دون اي تخطيط علمي شامل . ومثل هذا الاساس يخلق فيما يخلقه الفوضى في الانتاج ، والتناقض بين المدينة والريف ، كما يخلق عدم التساوي في تطوير مختلف المناطق ، وعدم انتهاج الاساليب العقلانية والمبادئ الاقتصادية في توزيع كثير من القوى الانتاجية . لذلك تحاول الاشتراكية القضاء على هذه التناقضات والسيئات من اجل تطوير شامل لمناطق البلاد على اساس علمية ومبادئ اقتصادية بعيدة عن التأثير بالمصالح الخاصة .

ومن هذه الزاوية نستعرض توزيع مؤسساتنا مكانيا ، لنكتشف عيوب هذا التوزيع التي لا بد لكل نظام اشتراكي ، ان يبذل ما يستطيع من اجل القضاء عليها وتقويم اعوجاج مثل هذا التوزيع .

من اجل هذا نستعرض الجدول التالي الذي بين عدد المؤسسات وعدد المستغلين فيها حسب المحافظات وابواب النشاط الاقتصادي في عام ١٩٦٠ :

ابواب النشاط الاقتصادي دمشق حمص حماه اللاذقية ادلب

الزراعة :

٩٢	٢	٤	٥	٦	عدد المؤسسات
٢١٢	٢	٥	٩	٩	عدد المشتغلين
٢٠٢	٢	٥	٨	٩	ذكـــور
					الغابات وتقطيع الاخشاب
٧	-	-	-	-	عدد المؤسسات
١٦	-	-	-	-	عدد المشتغلين
١٥	-	-	-	-	ذكـــور
					الصيد والقنص
-	-	-	-	-	عدد المؤسسات
-	-	-	-	-	عدد المشتغلين
-	-	-	-	-	ذكـــور
					مصايد الاسماك
-	-	-	-	-	عدد المؤسسات
-	-	-	-	-	عدد المشتغلين
-	-	-	-	-	ذكـــور
					استخراج الفحم
-	-	-	-	-	عدد المؤسسات
-	-	-	-	-	عدد المشتغلين
-	-	-	-	-	ذكـــور
					استخراج المعادن
-	-	-	-	-	عدد المؤسسات
-	-	-	-	-	عدد المشتغلين
-	-	-	-	-	ذكـــور

المجموع

حلب الرقة دير الزور الحسكة السويداء درعا العام

٢٤٠	٢	١	٢٦	-	-	٩٩
٦١١	٤	-	٢٥	-	-	٢٢٤
٥٥٠	٢	-	٢٩	-	-	٢٩١
٨	-	-	-	-	-	١
١٩	-	-	-	-	-	٢
١٨	-	-	-	-	-	٢
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
٢	-	-	-	-	-	٢
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-

ابواب النشاط الاقتصادي دمشق حمص حماه اللاذقية

استخراج البترول الخام والغاز الطبيعي			
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
استخراج الاحجار والرمل والزلط			
١	-	-	٣٠
-	-	-	١٢٨
-	-	-	١٢٨
استخراج الملح			
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
استخراج خامات اخرى غير معدنية			
٢	-	-	-
٤٩	-	-	-
٤٨	-	-	-
صناعة المواد الغذائية			
٧٥٧	٢٦٢	٣٧١	١٢٣٥
٢٢٧٥	٧٥٩	١٨٤٩	٥٦٠٢
٢٢٢٧	٧٥٢	١٨١٥	٥٢٨٧
صناعة المشروبات			
٢٧	٧	٢٢	٧٩
٨٠	٣٠	٧٠	٣٧٦
٧١	٣٠	٧٠	٣٧٦

ادلب حلب الرقة دير الزور الحسكة السويداء درعا العام
المجموع

٤	-	-	٤	-	-	-	-
١٠٢	-	-	١٠٢	-	-	-	-
١٠٠	-	-	١٠٠	-	-	-	-
٣٦	-	-	-	-	-	٥	-
١٥٠	-	-	-	-	-	١٢	-
١٥٠	-	-	-	-	-	١٢	-
١	-	-	-	-	١	-	-
٢	-	-	-	-	٢	-	-
٢	-	-	-	-	٢	-	-
٣	-	-	-	-	-	١	-
٥٢	-	-	-	-	-	٢	-
٥١	-	-	-	-	-	٢	-
٤٥٥٧	١.٦	٨٣	١٩٧	٧٤	٦٢	١.٥٧	٣٥٣
١٥٨٦٧	٢١٢	١٣٤	٥٣٣	١٧٦	١٤٦	٣٥٢٤	٥٥٧
١٥٢٨٦	٢.٩	١٣٤	٥٢٥	٢٧٦	١٤٦	٣٣٦.	٥٥٥
١٩٦	-	١	٥	٥	١	٢٥	١٤
٧١١	-	١	١٥	١٠	٢	١٠٠	٢٧
٧٠.١	-	١	١٥	١٠	٢	٩٩	٢٧

اللاذقية	حماه	حمص	دمشق	ابواب النشاط الاقتصادي
				صناعة الفزل والنسيج
				(تشمل الحلج والكبس)
١٧٢	١٦٢	١.٢٩	١.٧٢	عدد المؤسسات
٢٩٨	٢٧٩	١٧٨١	١.٦٩٢	عدد المشتغلين
٥٢	٢٦٢	١٦٢١	٩٦٦٢	ذكسور
				صناعة الاحذية والملابس الجاهزة
٤٦٢	٤٩٥	٢٢٧	١٤.٩	عدد المؤسسات
٥٩٢	٧٢٨	٤٤٥	٢٩.١	عدد المشتغلين
٥٩٢	٧٢٨	٤٤٤	٢٧٩٤	ذكسور
				صناعة الخشب والجريد
				والخيرزان
٢٩	٤٥	٧٢	٢٤٦	عدد المؤسسات
٤٧٤	١١٢	١٤٤	٧٣٦	عدد المشتغلين
٤٧٢	١١٢	١٤٤	٧٢٨	ذكسور
				صناعة الموبيليا والادوات الثابتة
٢٢.٥	٢٥٤	٢٢٨	١٥٨٤	عدد المؤسسات
٦.٦	٥٢٧	٧٥.٥	٢٩٧٦	ذكسور
٦.٥	٥٢٧	٧٥.٥	٢٩٧٥	عدد المشتغلين
				صناعة الورق والمصنوعات منه
-	-	١	٢١	عدد المؤسسات
-	-	٢	١٤٧	عدد المشتغلين
-	-	٢	١٤٣	ذكسور
				الطبع والصناعات المتصلة بها
٨	٥	١٤	١.٣	عدد المؤسسات
٢٦	١٩	٤٢	٥٩.٥	عدد المشتغلين

المجموع

ادلب	حلب	الرقعة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	العام
٢٢٨	٢٤٥٥	١٤	١٤	٢٦	٢٦	٤٦	٥٢٤٥
٤٣٦	١٢٧٨٤	٢٥	١٦	٢٥	٢٢	٥٨	٢٦٦٢٨
٢.٧	١١٢٢٢	٢٥	١٦	٢٢	٢١	٥٨	٢٢٤.١
٢٩٦	١.٩٩	٢٢	٥٦	٩٢	٥٧	٥٢	٤٤٧٩
٥٨٦	٢.٢٢	٢١	٩١	١٢٩	٥٩	٦٤	٧٦٤٨
٥٨٥	١٩٧٧	٢١	٩١	١٢٩	٥٩	٦٤	٧٤٩٤
٤١	٢.٢	—	٢٥	٦	—	١	٦٧٩
٤٥	٢٤٦	—	٤٠	١٢	—	٢	١٩١١
٤٥	٢٤٢	—	٤٠	١٢	—	٢	١٨٩٩
٢٢.	٩١٢	٤٤	٧٤	٩٨	٤٥	٢٦	٢٩١٦
٢٩٦	١٩٦٤	٦٢	٩٨	١٦٢	٧٢	٤٦	٨٥٧٢
٢٩٦	١٩٦٤	٦٢	٩٨	١٦٢	٧٢	٤٦	٨٨٧.
—	١٨	—	—	٢	—	—	٤٢
—	٢٧٦	—	—	٢	—	—	٤٢٨
—	١٨٤	—	—	٢	—	—	٢٢٢
—	٦٦	—	٢	٥	—	—	٢٠.٢
—	٢٨١	—	٧	٢.	—	—	٩٨٥

اللاذقية	حمص	دمشق	ابواب النشاط الاقتصادي	
٢٦	١٩	٤٢	٥٨٣	ذكـــور
			الجلود والمصنوعات الجلدية	
٢٥	٥٩	٤١	٢٨٠	عدد المؤسسات
٤٦	١٠١	٥٥	٨٥٢	عدد المشتغلين
٤٦	١٠١	٥٥	٨٤٧	ذكـــور
			منتجات الكونشوك	
٦	١٩	٢٩	٦٦	عدد المؤسسات
٧	٤٢	٤٨	٦٨٩	عدد المشتغلين
٧	٤٢	٤٨	٦٠٢	ذكـــور
			الصناعات الكيماوية ومنتجاتها	
١	١٠	٧	٧٢	عدد المؤسسات
٢٤	٥٧	٤٥	٧٩١	عدد المشتغلين
٢٤	٥٧	٤٤	٧١٦	ذكـــور
			مصفاة البترول	
-	-	١	-	عدد المؤسسات
-	-	١٨٨٥	-	عدد المشتغلين
-	-	١٨٤٩	-	ذكـــور
			مصنوعات من خامات غير معدنية	
٢٩	٩٠	٨١	٤٠٩	عدد المؤسسات
٢٩١	٢٠٨	٧٠٩	٤٨٤١	عدد المشتغلين
٢٨٨	٢٠٨	٦٩٢	٤٣١٢	ذكـــور
			الصناعات المعدنية الاساسية	
٥	١٥	٤٢	١٩٢	عدد المؤسسات
١٢	١٩	١٠٢	٦٦٠	عدد المشتغلين
١٢	١٩	١٠١	٦٥٨	ذكـــور

١
٥٥
١
١

٥
١
٢

المجموع

ادلب	حلب	الرقه	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	العام
-	٢٦٩	-	٧	٢٠	-	-	٩٦٦
٨٨	١٦٧	٧	-	١٠	٢	٤	٦٩٢
١.٩	٤٢٨	١٠	-	١٦	٢	٥	١٦٢٤
١.٩	٢٩١	١٠	-	١٦	٢	٥	١٥٨٢
٢	٤٦	٢	٢	١٢	٢	٢	١٩٢
٢	٢٢١	١٢	٦	٢٢	٢	٥	١.٦٧
٢	٢٢١	١٢	٦	٢٢	٢	٥	٩٨٠
١	٤٥	-	-	-	-	-	١٢٨
-	٢٦٨	-	-	-	-	-	١٢٨٥
-	٢١٦	-	-	-	-	-	١١٥٧
-	-	-	-	-	-	-	١
-	-	-	-	-	-	-	١٨٨٥
-	-	-	-	-	-	-	١٨٤٩
١٢٦	١١٢	٢	١١	١١	٢	٢	٨١١
١٢٧	١٢١٢	٨	٤	٥٦	١	١٢	٧٥٨١
١٢٠	١١٩٤	٨	٤	٤٧	١	١٢	٦٩٨٧
١١	١٨١	-	٥	٩	-	-	٤٦٠
١٥	٢٨١	-	٦	٢٠	-	-	١٢١٥
١٥	٢٧٧	-	٦	٢٠	-	-	١٢٠٩

اللاذقية	حماه	حمص	دمشق	ابواب النشاط الاقتصادي
				المنتجات المعدنية (عدا
				المكينات ومعدات النقل)
١٨٩	٢٢٧	٢٠٩	٨٦٨	عدد المؤسسات
٢٢٤	٤٥٧	٤٦٩	٢٠٢٢	عدد المشتغلين
٢٢٤	٤٥٦	٤٦٧	٢٠٢٨	ذكسور
				صناعة واصلاح الماكينات
				غير الكهربائية
١٧	٣٦	٤٩	٦٨	عدد المؤسسات
٣٦	٧٠	١٠٤	٢٨٧	عدد المشتغلين
٣٦	٧٠	١٠٤	٢٨٢	ذكسور
				صناعة واصلاح الآلات الكهربائية
				واجزائها
١٨	١٨	٢٤	٩٨	عدد المؤسسات
٢٦	٢٣	٤٦	٢٤١	عدد المشتغلين
٢٦	٢٣	٤٦	٢٢٩	ذكسور
				صناعة واصلاح وسائل النقل
١٠٨	١٨	١٥٣	٦٤٨	عدد المؤسسات
٢٥٥	٢٣٩	٤٤٠	١٩٢٢	عدد المشتغلين
٢٥٥	٢٣٩	٤٤٠	١٩٢٢	ذكسور
				صناعات متنوعة لم تذكر
٥٢	٦٢	٥٤	٢٥٧	عدد المؤسسات
٧٤	٨٦	٦٧	٦٧٢	عدد المشتغلين
٧٤	٨٦	٦٧	٦٥٠	ذكسور
				المقاولات العامة للمباني
١٠	٧	٥	٤٠	عدد المؤسسات

المجموع

ادلب	حلب	الرفقة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	العام
١١٨	٧٩٠	٢٧	٦٧	١٢٢	٤٣	٢٧	٢٦٨٧
١٦٦	١٦٤٥	٧٤	٩٣	٢٢٦	٥٢	٤٦	٥٥٨٥
١٦٦	١٦٤٥	٧٣	٩٣	٢٢٦	٥٢	٤٦	٥٥٧٦
٢٦	١١٨	١	١٦	٤١	٥	٣	٣٨٠
٥٤	٢٩٥	١	٣٨	٩٦	٩	٦	١٠٩٦
٥٤	٢٩٥	١	٣٨	٩٦	٩	٦	١٠٩٢
٥	١٠٥	٦	٦	٣٧	—	٢	٣١٦
٦	٢٢٠	١٤	٨	٧٥	—	٢	٦٦١
٦	٢٢٠	١٤	٨	٧٥	—	٢	٦٤٩
١٥	٥٢٢	٢٢	٢١	١٠٣	٧	٨	١٧٠٥
٢٣	١٤٥٥	٤١	٣٨	٢٧١	١٢	٨	٤٧٠٥
٢٣	١٤٥٥	٤١	٣٨	٢٧١	١٢	٨	٤٧٠٥
٤٤	٣٤٠	٣	٣٦	٤١	٨	٦	١٠٠٤
٦٧	٥٧٩	٣	٥٨	٦٥	٩	٦	١٦٨٦
٦٧	٥٦٢	٣	٥٨	٦٣	٩	٦	١٦٤٥
٤	٢٤	١	—	—	٢	—	٩٣

اللاذقية	حمص	دمشق	ابواب النشاط الاقتصادي
٢٤	١٨	٢٤	١٧٨ عدد المشتغلين
٢٤	١٨	٢٤	١٧٣ ذكور
			مقاولات عامة مختصة بفتح المباني
٦	٣	٣	٥ عدد المؤسسات
٦٧	١١	٥	١٨ عدد المشتغلين
٦٧	١١	٢٥	١٨ ذكور
			المقاولات الفرعية
٢	١٢	٩	١.٤ عدد المؤسسات
٢	٢٥	١٤	٢.٧ عدد المشتغلين
٢	٢٥	١٤	٢.٧ ذكور
			انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز
			والبحار
٥	٥	٧	٢٢ عدد المؤسسات
٣	١٧	١٥	٤٠ عدد المشتغلين
٣	١٧	١٥	٤٠ ذكور
			المياه والخدمات
-	-	-	- عدد المؤسسات
-	-	-	- عدد المشتغلين
-	-	-	- ذكور
			تجارة الجملة
١٣٥	١.٤	١١١	٥٨٦ عدد المؤسسات
٢٤٥	٢٧١	٢.٢	٢١٦٢ عدد المشتغلين
٤٣٤	٢٧٠	٢٨٨	٢١.٨ ذكور
			تجارة التجزئة
٤٧٧٩	٣٥٢٧	٤٢٢٨	١٣٦١١ عدد المؤسسات

المجموع	ادلب	حلب	الرفقة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	العام
٢٠	١١٦	٦	-	-	-	٧	-	٢٩٢
٢٠	١١٠	٦	-	-	-	٧	-	٢٨٢
-	٧	-	-	-	-	-	-	٢٤
-	٢٢	-	-	-	-	-	-	١٦٢
-	٢١	-	-	-	-	-	-	١٥٢
٢	٦٧	-	٢	٤	-	-	-	٢٠٢
٣	١٤٣	-	٣	٧	-	-	-	٤٠٥
٣	١٤٣	-	٣	٧	-	-	-	٤٠٥
١٤	٩	٤	٣	١١	٥	٢	٨٧	
٥٧	١٨	-	٢١	١٤	٢٤	٢	٢٢١	
٥٧	١٨	-	٢١	١٤	٢٤	٢	٢٢١	
-	١	-	-	-	-	-	١	
-	٨٠	-	-	-	-	-	٨٠	
-	٨٠	-	-	-	-	-	٨٠	
١٥٤	٦٠٥	٢٩	٢٣	٥٩	٩	٢١	١٨٩١	
٢٢٠	١٩٣٦	٥٤	٧٣	٢٠٢	١٤	٢٩	٥٦٩٨	
٢٢٠	١٨١٩	٥٤	٧٣	٢٠٢	١٤	٢٩	٥٥١١	
٢٩٥٨	١١٣٧٩	٩٨١	١٧١٢	٢٣٥١	٩١٩	١٧٢١	٤٨١٨٦	

اللاذقية	حماء	حمص	دمشق	ابواب النشاط الاقتصادي
٥٩٠٥	٤٦٨٥	٥٧٨٤	٢٢٦٤٧	عدد المشتغلين
٥٨٥٨	٤٦٥٧	٥٧٢٧	٢٢٤٠٨	ذكور
				البنوك والمؤسسات المالية
٢٢	١٠	١٦	٦٨	عدد المؤسسات
١٩٠	٧٠	١١٩	١١٦١	عدد المشتغلين
١١٦	٦٤	١١٠	٩٨١	ذكور
				التأمين
٦	—	٣	١٩	عدد المؤسسات
١٢	—	٥	١٢٧	عدد المشتغلين
١٢	—	٥	١١١	ذكور
				العقارات
١٦	٥	٤	١٦٦	عدد المؤسسات
٢٢	٥	٦	٢٧٥	عدد المشتغلين
٢١	٥	٦	٢٧٥	ذكور
				خدمات المال والتجارة
٥٩	٢٧	٩	٣١٩	عدد المؤسسات
٢٨١	٦٠	٣٠	١٣٦٥	عدد المشتغلين
٢٦٣	٦٠	٢٩	١٣٢٥	ذكور
				اعمال اخرى متصلة بالمال والتجارة
—	—	—	٢٠	عدد المؤسسات
—	—	—	٨٨	عدد المشتغلين
—	—	—	٧٩	ذكور
				النقل
٥٩	١٢	٣١	١٦٧	عدد المؤسسات

المجموع

ادلب	حلب	الرقه	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	العام
٣٥٧٠	١٧٧٣٩	١٢٠٦	٢١٦٠	٢٢٩٠	١٠٦٧	١٩٨٢	١٠١٣٥
٣٥٥٨	١٧٥٧٠	١١٩١	٢١٤٧	٢٢٥٢	١٠٦٢	١٩٧٢	٩٥١٢
٥	٤٤	٢	١١	١٢	١	٢	١٩٦
٧	٥٣٣	٦	٥١	٤٢	٧	١١	٢١٩٧
٧	٤٤٣	٥	٥٠	٤٠	٧	١١	١٨٨٤
—	١٥	—	—	١	—	—	٤٤
—	٥٦	—	—	٢	—	—	٢١٣
—	٥١	—	—	٢	—	—	١٨٢
—	٦٦	٢	—	١	—	—	٢٦٠
—	١١٢	٣	—	٢	—	—	٤٢٧
—	١١٢	٣	—	٢	—	—	٤٢٥
٢	١٥٦	١	٨	٦	٢	٢	٥٩٢
٢	٤٥٩	١	٢٥	٩	٦	١٦	٢٢٥٤
٢	٣٩٩	١	٢٥	٩	٦	١٦	٢٢٢٥
—	٣	—	—	١	—	—	٢٤
—	٩	—	—	٣	—	—	١٠٠
—	٩	—	—	٣	—	—	٩١
٦	٧٩	١٤	٢١	٢٣	١٠	٩	٤٣٢

اللاذقية	حماه	حمص	دمشق	ابواب النشاط الاقتصادي
١.٥٢	٢٠	٦٩٣	١٠٠٩	عدد المشتغلين
١.٢٥	٢٠	٦٩٣	٩٩٤	ذكور
				التخزين
٤٣	٢٢	٦	٣٩	عدد المؤسسات
٦٤	٣٢	١١	١٧٠	عدد المشتغلين
٦٤	٣٢	١١	١٧٠	ذكور
				المواصلات
١٨	٩	١٧	٢٨	عدد المؤسسات
٤	٨	٤	٨	عدد المشتغلين
٤	٨	٤	٨	ذكور
				الخدمات الاجتماعية
٨٦١	٥٥٣	٧٤١	٢٠٢١	عدد المؤسسات
٨٢٠	٢٩٨	٣٧٢	٢٨٢٨	عدد المشتغلين
٥٢٢	٢٣٢	٢٧٨	١٨٧٥	ذكور
				خدمات الاعمال
٦٨	٤٥	٦٦	٢٨٤	عدد المؤسسات
١٢١	٧٥	١٣٣	٩٠٢	عدد المشتغلين
١١٢	٧٥	١٣٢	٨٦٤	ذكور
				خدمات الترفيه والتسلية
٣٨	٢٠	٢٨	٨٩	عدد المؤسسات
١٦٤	١٤٦	٦١	٤٢٦	عدد المشتغلين
١٥٩	١٤٦	٦١	٤٣٠	ذكور
				الخدمات الشخصية
١٣٢٨	٧٨٣	٩٢٦	٤١٢٨	عدد المؤسسات
٢٤٦٩	١٣٧١	١٧٩٥	١٠.١٣٧	عدد المشتغلين

المجموع

ادلب	حلب	الرفقة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	العام
١٨	٢٨٦	٩٢	٨٤	٨٧	١٤	١٢	٢٢١٨
١٨	٢٨١	٩٢	٨٤	٨٧	١٤	١٢	٢٢٢١
٢٠	٥٠	١٧	٥	٢٢	٢	٥	٢٥٢
٢٩	١٢٥	٢٤	١٢	٥٧	—	١١	٥٤٥
٢٩	١٢٤	٢٤	١٢	٥١	—	١١	٥٣٨
١٥	٩	٢	٥	٩	٨	٩	١٢٩
٤	٢	—	٨	٢	٢	١٩	٦٢
٤	٢	—	٨	٢	٢	١٩	٦٢
٦٤٥	١٩٨٧	٧٤	١٦٨	٨١٩	٢٨٠	٢٤٩	٨٤٩٨
٢٢٦	٢٤٨٨	٢٨	١٢٤	١٦٢	٢٥٥	٤٤	٧٧٧٥
١٨١	١٦١٦	٢٤	١١٠	١٢٧	٢٥٢	٢٢	٥٣٢٠
٢٠	٢٥٢	١٥	٢٦	٤٤	٢	٩	٩٥٢
٢٧	٤٢٧	٢٤	٥٢	٦٧	٢	٧	١٨٥٩
٢٧	٤٢٥	٢٤	٥٢	٦٧	٢	٧	١٧٩٩
١٠	٧٧	٥	١٢	٢٧	١٠	٧	٢٢٤
٢٢	٢٠٢	١١	٤٦	٦٩	٦٥	٢٥	١٢٥٧
٢٢	٢٧٤	١١	٤٦	٦٩	٦٥	٢٥	١٢١٨
٦١٧	٢١٢٨	١٢٢	٢٤٦	٦٢٢	٩٩	١١٢	١٢٢٢٢
٩٥٤	٦٥٩٨	٢٠٢	٨٥٥	١٢٠٧	١٢٨	١٨٢	٢٦١١٠

ابواب النشاط الاقتصادي	دمشق	حمص	حماه	اللاذقية
ذكـــور	٩٤٥٩	١٧٢٦	١٢٢٨	٢٣٦٩
الخدمات الدولية كالسفارات				
عدد المؤسسات	٥٨	٢	١	-
عدد المشتغلين	٦٩	-	-	-
ذكـــور	٥٧	-	-	-
النشاط غير واضح الوضيب				
عدد المؤسسات	٢٦٢	١٢٤	٧١	٦٢
عدد المشتغلين	٢٢٣	٤٤	٤١	٤٦
ذكـــور	٢١١	٤٤	٤١	٤٦
المجموع العام				
عدد المؤسسات	٣١٠٨٢	٩٢١٤	٧١٠٤	٩٨١٢
عدد المشتغلين	٨٢٥٤٦	١٨٥١٢	١١١٢٤	١٧٣٨٩
ذكـــور	٧٧٩٩٥	١٨٠٢٦	١٠٩٥٦	١٦٤٤٨

المجموع

ادلب	حلب	الرفقة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	العام
٩٤٨	٦١.١	٢٩٧	٨٤٧	١٢٥٦	١٢٦	١٧٩	٢٤٦٣٦
-	١٢	-	-	-	-	٤	٧٨
-	٨.	-	-	-	-	١.	١٥٩
-	٦٥	-	-	-	-	١.	١٢٢
٨٥	٢٢٢	٥	٣٧	٣٢	١٥	٧.	٩٨٦
٥٨	١٤٥	٥	١٥	٣١	٢	٥	٦١٥
٥٨	١٤٢	٥	١٥	٣١	٢	٥	٦٠٠

٦١٧٩	٢٦٦٢٥	١٥٠٠	٢٨.٥	٤٩.٤	١٦٤٦	٢٦٢٤	١.٢٤٩٦
٧٧٧٢	٦.١٥١	٢٢.٥	٤٣٢٩	٧٣٥٧	٢١.٣	٢٨٤٤	٢١٦٣٢٢
٧٥٦.	٥٦٢.٩	٢١٧٨	٤٢٨٣	٧٢.٦	٢.٨٢	٢٨١٥	٢.٥٧٥٨

هذا الجدول يعطينا الملاحظات التالية :

١ - لقد احتلت دمشق المرتبة الاولى في عدد المؤسسات بالنسبة الى مجموع المؤسسات العام في الجمهورية السورية . فاحصي فيها ٣١.٨٣ مؤسسة من اصل ١٠٣٤٩٦ . اي اقل من الثلث بقليل . في حين احتلت حلب المرتبة الثانية (٢٦٦٢٥) اي اكثر من الربع بقليل ، فاللاذقية ، فحمص ، فحماء ، فادلب ، فالحسكة ، فدير الزور ، فدرعا ، فالسويداء ، فالرقة . ومن هذا نبين ان عدد المؤسسات القائمة في محافظتي دمشق وحلب معا . يزيد باكثر من ستة آلاف مؤسسة عن نصف مجموع المؤسسات في الوطن . اي ان محافظتين اثنتين فقط من اصل ١١ / محافظة هما اللتان تتطوران على حساب ٩ / محافظات اخرى . علما بان فارق التطور . ولو من ناحية الكم فقط . عميق جدا . فستان بين ٣١.٨٣ مؤسسة (محافظة دمشق) . وبين (١٥٠٠) مؤسسة (محافظة الرقة) . كما ان الفارق بين المرتبة الاولى والثانية : من جهة . وبين المرتبة الثالثة والرابعة . من جهة اخرى . واسع بعيد المدى ايضا . بحيث يمكن ان يقال بان محافظات الرقة . والسويداء ، ودرعا ، ودير الزور ، بشكل خاص ، تعيش على هامش الحياة في القطر السوري .

٢ - هذا من حيث عدد المؤسسات . اما من حيث عدد المشتغلين فالصورة لا تختلف الا قليلا ، بصورة يمكن معها التفاضل عن هذا الاختلاف . ان محافظة دمشق تبقى في الطليعة من حيث عدد المشتغلين في هذه المؤسسات (٢٥٤٦ ألف شغل) ثم حلب (٦٠١٥١) . فحمص (١٨٥١٢) فاللاذقية (١٧٣٨٩) فحماء (١١١٢٤) ، فادلب ، فالحسكة . فدير الزور . فدرعا ، فالرقة ، فالسويداء ويبقى ما قيل من قبل بصدد عدد المؤسسات ، ينطبق كل الانطباق ، تقريبا ، على عدد المشتغلين .

٣ - ولدى استعراض العاملين في المؤسسات من حيث الجنس ، تبدى لنا صورة واضحة عن تخلف المرأة في ميدان العمل . وعن هذا الاحتياطي الكبير الذي لم نحسن الاستفادة منه بعد . فمن اصل (٨٢٥٤٦) مشتغل في مؤسسات محافظة دمشق لا نجد غير ٥٥١ امرأة ، ومن اصل ٦٠١٥١ مشتغل في محافظة حلب لا نجد غير ٣٩٤٢ امرأة ، فضالة العدد تستفحل ايضا في المحافظات الاخرى لتصل ارقاما تكاد لا تذكر في محافظات درعا والسويداء ، والحسكة ودير الزور والرقة . الخ . علما بان المرأة ذاتها تساهم مساهمة فعالة في الاعمال الزراعية وتبلغ نسبة كبيرة في قوة العمل . وهذا التناقض بين الوضعين يعود في حقيقته الى عامل واحد ، هو استثمار هذا الجنس في المدينة والريف ، وان كان هذا الاستثمار يأخذ شكلين متناقضين شكل حبس المرأة في البيت في المدينة ، وشكل تحميلها عبئا كبيرا من

العمل الزراعي في الريف الى جانب العمل البيتي . ودون توفر التسهيلات التي يجدها كثير من النساء في المدينة كالاستعانة بعاملات البيوت . والاعتماد على الادوات المنزلية الحديثة ، والاعتماد على منتجات السوق التي تسهل عمل كثير من ربوات البيوت .

{ - اما من حيث التوزيع النوعي للمؤسسات فيبرز لنا الجدول المذكور اللوحة التالية :

ا - في الزراعة : تأتي حلب في الطليعة فدمشق ثم تنحدر النسبة عموديا لتصل الى بقية المحافظات في حدود ارقام لا تستحق الذكر . رغم الامكانيات الكبيرة التي يتمتع بها معظم هذه المحافظات في المجال المذكور .

ب - الغابات وتقطيع الاشجار : تأتي دمشق في الطليعة (٧) لتلحق بها حلب (١) ثم تنعدم المؤسسات المذكورة في المحافظات الاخرى .

ت - الصيد والقنص : لا شيء . في مختلف المحافظات رغم الامكانيات الكبيرة المتوفرة .

ث - مصايد الاسماك : لا شيء . في مختلف المحافظات رغم الامكانيات الكبيرة المتوفرة لا سيما في حمص وحماة ودمشق والرقعة ودير الزور والحسكة واللاذقية . ج - استخراج الفحم : لا شيء .

ح - استخراج المعادن : لا شيء رغم توفر بعض الامكانيات في بعض المحافظات . خ - استخراج البترول الخام والغاز الطبيعي : تنفرد الحسكة من بين المحافظات الاخرى بابعاد مؤسسات تعمل في هذا المجال في حين تذهب الابحاث المختلفة الى توفر وجود البترول في مواقع اخرى من الوطن السوري .

د - استخراج الاحجار والرمل والزلط : هنا تأتي محافظة دمشق في المقدمة (٣٠) ثم حلب (٥) ثم اللاذقية (١١) . في حين تنعدم مثل هذه المؤسسات في المحافظات الاخرى رغم توفر الامكانيات الواسعة .

ذ - استخراج الملح : لا توجد الا مؤسسة واحدة في الرقة ، في حين لا تتوفر في اي من المحافظات الاخرى رغم الامكانيات الهائلة لاستخراج الملح لا سيما في الساحل السوري .

ر - استخراج خامات اخرى غير معدنية : مؤسسات في اللاذقية واخرى في حلب دون باقي المحافظات الاخرى .

ز - صناعة المواد الغذائية : تأتي دمشق في المقدمة (١٢٣٥) فحلب (١٠٥٧) فاللاذقية (٧٥٧) ، فحمص ، فادلب ، فحماة ، فالحسكة ، فدرعا ، فالسويداء ، فالرقة . اما من حيث قوة العمل فتبقى دمشق وحلب واللاذقية وحمص محتفظة

بمراتبها ثم تأتي حماء ، فادلب ، فالحسكة ، فدير الزور ، فدرعا ، فالرقة ،
فالسويداء .

س - صناعة المشروبات : محافظة دمشق - في الطليعة (٧٩) فحلب (٣٥)
فاللاذقية (٢٧) فحمص (٢٢) فادلب (١٤) فحماء (٧) فدير الزور والحسكة
(٥) فالرقة والسويداء (١) وتبقى درعا خالية من مؤسسات هذه الصناعة .
اما من حيث قوة العمل فتأتي دمشق اولا (٣٧٦) فحلب (١٠٠) ، فاللاذقية
(٨٠) ، فحمص (٧٠) ، فحماء (٥) ، فادلب (٢٧) فالحسكة (١٥) ، فدير الزور
(١٠) ، فالرقة (٢) ، فالسويداء (١) .

ش - صناعة الفزل والنسيج : هنا تأتي محافظة حلب في الطليعة (٢٤٥٥) ثم
دمشق (١٠٧٢) ، فحمص (١٠٢٩) ، فادلب (٢٢٨) ، فاللاذقية (١٧٣) ، فحماء
(١٦٢) ، فدرعا (٤٦) ، فالسويداء والحسكة (٢٦) ، فالرقة ودير الزور (١٤) .
وتحافظ كل محافظة من المحافظات الست الاولى بمنزلتها بالنسبة الى قوة
العمل ايضا (١٢٧٨٤ ، ١٠٦٩٣ ، ١٧٨١ ، ٤٣٦ ، ٣٩٨ ، ٣٧٩) ثم تختلف مرتبة
المحافظات الاخرى اختلافا لا يؤبه له .

ص - صناعة الاحذية والملابس الجاهزة : تعود محافظة دمشق الى الطليعة
(١٤٠٩) فحلب (١٠٩٩) فحماء (٣٩٥) فاللاذقية (٤٦٣) فادلب (٣٩٦) فحمص
(٣٣٧) فالحسكة (٩٢) فالسويداء (٥٧) فدرعا (٥٣) فدير الزور (٥٦) فالرقة
(٢٢) ، وتبقى المحافظات الست الاولى محتفظة بدرجاتها من حيث قوة العمل
(٢٩٠١ ، ٢٠٢٢ ، ٧٢٨ ، ٥٩٢ ، ٥٨٦ ، ٤٤٥) . ثم تأتي الحسكة (١٢٩) ، فدير
الزور (٩١) ، فدرعا (٦٤) ، فالسويداء (٥٩) ، فالرقة (٣١) .

ض - صناعة الخشب والجريد والخيزران : تأتي محافظة دمشق في الطليعة
(٢٤٦) ، فحلب (٢٠٣) ، فحمص (٧٣) ، فحماء (٤٥) ، فادلب (٤١) ،
فاللاذقية (٤٥) ، فدير الزور (٢٥) ، فالحسكة (٦) ، فدرعا (١) ، فقط . اما من
حيث قوة العمل فتأتي دمشق (٧٣٦) ، فحلب (٣٤٦) ، فاللاذقية (٤٧٤) ،
فحمص (١٤٤) ، فدرعا فحماء (١١٢) ، فادلب (٤٥) ، بينما تحتفظ المحافظات
الاخرى بمراتبها (٤٠ ، ١٢ ، ٩) .

ط - صناعة الموبيليا والادوات الثابتة : محافظة دمشق (١٨٥٤) ، فحلب
(٩١٣) ، فحمص (٣٢٨) ، فاللاذقية (٣٢٠) ، فحماء (٢٥٤) ، فادلب (٢٢٠) ،
فالحسكة (٩٨) ، فدير الزور (٧٤) ، فالسويداء (٤٥) ، فالرقة (٤٤) ، فدرعا
(٣٦) . وتبقى هذه المراتب مرعية بالنسبة الى قوة العمل (٣٩٧٦ ، ١٩٦٤ ، ٧٥٠ ،
٦٠٦ ، ٥٣٧ ، ٢٩٦ ، ١٦٣ ، ٩٨ ، ٧٣ ، ٦٣ ، ٤٦) .

ظ - صناعة الورق ومشتقاته : صناعة ضئيلة التطور ، قليلة الانتشار .
تحتوي محافظة دمشق على ٢١ مؤسسة ثم حلب ١٨ ، وواحدة في حمص . واثنان
في الحسكة . فقط وتأتي حلب بالدرجة الاولى بالنسبة الى قوة العمل ٢٧٦ فدمشق
١٤٧ فالحسكة (٣) فحمص (٢) .

ع - الطبع والصناعات المتصلة به : دمشق في المقدمة ١٠٣ ، فحلب ٦٦ ،
فحمص ١٤ ، فاللاذقية ٨ ، فحماء والحسكة (٥) . فدير الزور (٢) ، بينما تنعدم
في المحافظات الاخرى . اما من حيث عدد المشتغلين فتأتي حلب في المقدمة (٢٧٦) ،
فدمشق (١٤٣) ، فالحسكة (٣) ، فحمص (٢) .

غ - الجلود والمصنوعات الجلدية : دمشق في الطليعة (٢٨٠) . فحلب (١٦٧) ،
فادلب (٨٨) ، فحماء (٥٩) ، فحمص (٤١) ، فاللاذقية (٣٥) ، فالحسكة (١٠) ،
فالرقة (٧) ، فدرعا (٤) ، فقط . ويبقى الترتيب ذاته بالنسبة الى قوة العمل
(٨٥٢ : ٤٣٨ ، ١٠٩ ، ١٠١ ، ٥٥ ، ٤٦ ، ١٦ ، ١٠ ، ٥ ، ٢) .

ف - منتجات الكاوتشوك : دمشق اولاً (٦٦) ، فحلب (٤٦) ، فحمص (٢٩) .
فحماء (١٩) ، فالحسكة (١٣) ، فاللاذقية (٦) ، فدير الزور ودرعا (٣) ، فادلب
والسويداء (٢) . ويبقى هذا الترتيب مرعياً بالنسبة لليد العاملة فسي المحافظات
الخمس الاولى (٦٨٩ ، ٢٢١ ، ٤٨٠ ، ٤٢٠ ، ٣٢) ويختلف قليلاً في المحافظات الاخرى
الرقة (١٢) فاللاذقية (٧) فدير الزور (٦) فدرعا (٥) فالسويداء (٣) فادلب (٢) .
ق - الصناعات الكيماوية ومنتجاتها : في محافظة دمشق ٧٢ ، وفي حلب ٤٥ .
وفي حماء ١٠ . وفي حمص ٧ ثم في كل من اللاذقية وادلب ١ . اما قوة العمل فهي
على التوالي : ٧٩١ ، ٣٦٨ ، ٥٧ ، ٤٥ ، ٢٤ . ثم تبيان عدد العاملين في مؤسسة
ادلب .

ك - مصفاة البترول : واحدة في حمص تشغل ١٨٨٥ انساناً .

ل - مصنوعات من الخامات الالمعدنية : تأتي محافظة دمشق في الطليعة
(٤٠٩) ، فحلب (١١٦) ، فحماء (٩٥) ، فحمص (٨١) ، فاللاذقية (٥٩) ،
فادلب (٣٤) ، فالحسكة (١١) ، فالرقة ودرعا (٢) ، فدير الزور والسويداء (١) .
اما المشتغلون فيها فعددهم دمشق (٤٨٤١) حلب (١٢١٣) حمص (٧٠٩)
حماء (٣٠٨) اللاذقية (٢٩١) ادلب (١٣٧) الحسكة (٥٦) درعا (١٣) الرقة (٨) .
دير الزور (٤) السويداء (١) .

م - الصناعات المعدنية الاساسية : دمشق في الطليعة ١٩٢ ، فحلب ١٨١ ،
فحمص ٤٢ ، فحماء ١٥ ، فادلب (١١) ، فالحسكة ٩ ، فاللاذقية ودير الزور ١٥١ .
في حين انعدمت هذه الصناعة في كل من محافظة الرقة والسويداء ودرعا .
اما من حيث عدد المشتغلين فتأتي دمشق اولاً ٦٦٠ ، ثم حلب ٣٨١ فحمص

١٠٢ فالحسكة ٢٠ فحماء ١٩ فادلب ١٥ فاللاذقية ١٣ .

ن - **المنتجات المعدنية (عدا الماكينات ومعدات النقل)** : تأتي دمشق في الطليعة ٨٦٨ ، فحلب ٧٩٠ ، فحماء ٢٢٧ ، فحمص ٢٠٩ ، فاللاذقية ١٨٩ ، فالحسكة ١٢٢ ، فادلب ١١٨ ، فدير الزور ٦٧ ، فالسويداء ٤٣ ، فدرعا والرقعة ١٠ . اما من حيث المشتغلين فيختلف الترتيب بعض الاختلاف (دمشق ٢٠٣٣ ، حلب ١٦٤٥ ، حمص ٤٦٩ ، حماء ٥٧ ، اللاذقية ٣٢٤ ، الحسكة ٢٢٦ ، ادلب ١٦٦ ، دير الزور ٩٣ ، الرقعة ٧٤ ، السويداء ٥٢ ، درعا ٢٤٦) .

هـ - **صناعة واصلاح الماكينات غير الكهربائية** : هنا تأتي حلب فسي الطليعة ١١٨ ، ثم دمشق ٦٨ ، فحمص ٤٩ ، فحماء ٣٦ ، فادلب ٢٦ ، فاللاذقية ١٧ ، فدير الزور ١٦ ، فالسويداء ٥ ، فدرعا ٣ ، فالرقعة ١ . اما بالنسبة الى قوة العمل ، فتأتي دمشق في الطليعة ٣٨٧ ، فحلب ٢٩٥ ، فحمص ١٠٤ ، فالحسكة ٩٦ ، فحماء (٧٠) ، فادلب ٥٤ ، فدير الزور ٣٨ ، فاللاذقية ٣٦ ، فالسويداء ٩ ، فدرعا ٦ ، فالرقعة ١ .

و - **صناعة واصلاح الآلات الكهربائية** : حلب في المقدمة ١٠٥ ، فدمشق ٩٨ ، فالحسكة ٣٧ ، فحمص ٢٤ ، فحماء واللاذقية ١٨ ، فدير الزور والرقعة ٦ ، فادلب ٥ ، فدرعا ٢ ، اما السويداء فلا شيء . اما قوة العمل فهي كما يلي : دمشق ٢٤١ ، حلب ٢٢٠ ، الحسكة ٧٥ ، حمص ٤٦ ، اللاذقية ٢٦ ، حماء ٢٣ ، الرقعة ١٤ ، دير الزور ٨ ، ادلب ٦ ، درعا ٢ .

ي - **صناعة واصلاح وسائل النقل** : دمشق في الطليعة (٦٤٨) فحلب (٥٢٢) فحمص (١٥٢) فاللاذقية (١٠٨) فالحسكة (١٠٣) فحماء (٩٨) فالرقعة (٢٢) فدير الزور (٢١) فادلب (١٥) فدرعا (٨) فالسويداء (٧) . ويختلف الترتيب قليلا بالنسبة الى قوة العمل (دمشق ١٩٢٣ ، حلب ١٤٥٥ ، حمص ٤٤٠ ، الحسكة ٢٧١ ، اللاذقية ٢٥٥ ، حماء ٢٣٩ ، الرقعة ٤١ ، دير الزور ٣٨ ، ادلب ٢٣ ، السويداء ١٢ ، درعا ١١) .

أ ب - **انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار** : دمشق اولا ٢٢ ، فادلب ١٤ ، فالحسكة ١١ ، فحلب ٩ ، فحمص ٧ ، فحماء واللاذقية والسويداء ٥ ، فالرقعة ٤ ، فدير الزور ٣ ، فدرعا ٢ . اما قوة العمل فهي كما يلي : ادلب ٥٧ ، دمشق ٤٠ ، السويداء ٣٤ ، دير الزور ٢١ ، حلب ١٨ ، حماء ١٧ ، حمص ١٥ ، الحسكة ١٤ ، اللاذقية ٣ ، درعا ٢ .

ب ب - **صناعات متنوعة لم تذكر** : تأتي دمشق فسي المقدمة (٣٥٧) ، فحلب (٣٤٠) فحماء (٦٣) فحمص (٥٤) فاللاذقية (٥٢) فادلب (٤٤) فالحسكة (٤١) ، فدير الزور (٣٦) فالسويداء (٨) فدرعا (٦) فالرقعة (٣) .
اما قوة العمل فهي : دمشق ٦٧٢ ، حلب ٥٧٩ ، حماء ٨٦ ، اللاذقية ٧٤ ،

حمص وادلب ٦٧ . فالحسكة ٦٥ ، فدير الزور ٥٨ ، فالسويداء ٩ . فدرعا ٦ فالرقة ٣ .

ت ب - **المقاولات العامة للمباني** : في هذا الميدان الهام من صناعة البناء تتقدم دمشق اولاً ثم حلب ثم اللاذقية فحمص فادلب فالسويداء ولا تتوفر في دير الزور والحسكة ودرعا . في حين تتوفر قوة العمل كما يلي : دمشق ١٧٨ ، حلب ١١٦ ، حمص واللاذقية ٢٤ . ادلب ٢٠ . حماد ١٥ . السويداء ٧ ، الرقة ٦ .

ث ب - **مقاولات عامة في غير المباني** : تتقدم هنا حلب (٧) فاللاذقية (٦) فدمشق (٥) فحمص وحماد (٣) . وتتكون قوة العمل في هذه المؤسسات من (٦٧) في اللاذقية . و (٤٥) في حمص . و (٢٢) في حلب . و (١٨) في دمشق ، و (١١) في حماد . وهكذا يلاحظ انعدام مثل هذه المؤسسات في كثير من المحافظات الاخرى كادلب ، والرقة ، ودير الزور ، والحسكة والسويداء ودرعا .

ج ب - **تجارة الجملة** : تتمركز بصورة اساسية في حلب (٦٥٠) فدمشق (٥٨٦) فادلب (١٥٤) فاللاذقية (١٣٥) فحمص (١١١) فحماد (١٠٤) فالحسكة (٥٩) فدير الزور (٣٣) فالرقة (٢٩) فدرعا (٢١) فالسويداء (٩) . وتباين قوة العمل فيها بحيث تصبح دمشق في الطليعة (٢١٦٢) . فحلب (١٩٣٦) فاللاذقية (٤٣٥) ، فحمص (٤٠٢) ، فحماد (٢٧١) ، فادلب (٢٢٠) ، فالحسكة (٢٠٢) ، فدير الزور (٧٣) ، فالرقة (٥٤) ، فدرعا (٢٩) ، فالسويداء (١٤) .

ح ب - **تجارة التجزئة** : هنا تتعاظم المؤسسات كثيراً وكذلك قوة العمل . وتحتل محافظة دمشق المرتبة الاولى في المؤسسات ١٣٦١١ ، فحلب ١١٣٧٩ ، فاللاذقية ٤٧٧٩ ، فحمص ٤٢٨٣ ، فحماد ٣٥٣٧ ، فادلب ٢٩٥٨ ، فالحسكة ٢٣٥١ ، فدرعا ١٧٢١ ، فدير الزور والرقة ٩٨١ ، فالسويداء ٩١٩ .

اما قوة العمل فيها فهي : دمشق ٢٢٦٤٧ . في حلب ١٧٧٣٩ . في اللاذقية ٥٩٠٥ ، في حمص ٥٧٨٤ ، في حماد ٤٦٨٥ ، في ادلب ٣٥٧٠ ، في الحسكة ٣٣٩٠ ، في دير الزور ٢١٦٠ ، في درعا ١٩٨٢ ، في الرقة ١٢٠٦ . في السويداء ١٠٦٧ .

خ ب - **النقل** : تحتل دمشق المرتبة الاولى ١٦٧ ، فحلب ٧٩ ، فاللاذقية ٥٩ ، فحمص ٣١ ، فالحسكة ٢٣ ، فدير الزور ٦ ، فالرقة ١٤ ، فحماد ١٣ ، فالسويداء ١٠ ، فدرعا ٩ ، فادلب ٦ . اما من حيث قوة العمل فتحصل اللاذقية المقام الاول : ١٠٥٢ ، فدمشق ١٠٠٩ ، فحمص ٦٩٢ ، فحلب ٢٨٦ ، فالرقة ٩٢ ، فالحسكة ٨٧ ، فحماد ٢٠ ، فادلب ١٨ ، فالسويداء ١٤ ، فدرعا ١٣ .

د ب - **التخزين** : حلب في الطليعة ٥٠ ، فاللاذقية ٤٣ ، فدمشق ٣٩ ، فالحسكة ٣٣ ، فادلب ٣٠ ، فحماد ٢٢ ، فالرقة ١٧ ، فحمص ٦ ، فدير الزور

ودرعا ٥ ، فالسويداء ٢ . اما قوة العمل فهي : في دمشق ١٧٠ ، وفي حلب ١٢٥ ، وفي اللاذقية ٦٤ ، وفي الحسكة ٥٧ . وفي ادلب ٣٩ ، وفي حماه ٣٢ ، وفي الرقة ٢٤ ، وفي دير الزور ١٢ . وفي درعا وحمص ١١ .

ذ ب - البنوك والمؤسسات المالية : في دمشق ٦٨ . وفي حلب ٤٤ ، ثم تأتي اللاذقية ٢٣ . فحمص ١٦ . فالحسكة ١٣ . فدير الزور ١١ ، فحماه ١٠ ، فادلب ٥ ، فدرعا ٣ ، فالسويداء ١ . يعمل في هذه المؤسسات ١١٦١ في دمشق ، و٥٣٣ في حلب و ١٩٠ في اللاذقية ، و ١١٩ في حمص ، و ٧٠ في حماه ، و ٥١ في دير الزور ، و ٤٢ في الحسكة . و ١١ في درعا ، و ٧ في ادلب ، و ٦ في الرقة .

هذا اهم ما اشتمل عليه الجدول من حقول وقد اهتملنا بحث حقول خدمات الترفيه والتسلية . والخدمات الشخصية ، والخدمات الاجتماعية والخدمات الدولية ، وغيرها مما لا يلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية الانتاجية في الوطن .

هكذا نرى ان عملا كبيرا كان يفرض نفسه على حملة راية الاشتراكية التعاونية في مجال تطوير القوى المنتجة في معظم محافظات القطر ، والاعتماد على مختلف الطاقات والموارد المتوفرة فيها لتحويلها الى خيرات في مصلحة الجماهير الكادحة . لقد ورتنا - عن مختلف الانظمة السابقة - تباينا هائلا في التطوير . فهناك محافظتان تتسابقان في سبيل اولوية هذا التطور ، في حين تكاد ترقد محافظات كثيرة في زوايا النسيان والاهمال رغم الامكانيات الهامة المتوفرة فيها مثل الرقة والسويداء ودرعا ودير الزور وهناك فئة ثالثة تحتل منزلة وسطى في التطور تتمثل في اللاذقية وحمص بشكل خاص ، وحماه بشكل عام .

هذا التباين الشديد في التطور الاقتصادي لا بد من معالجته ورسم سياسة تطوير مكانية تقوم على اساس دراسة الموارد والطاقات ، من ناحية ، كما تقوم على اساس ضرورة التطوير ، وتخطي بعض العقبات الاقتصادية ، من ناحية اخرى فليس من الاشتراكية في شيء ، وليس حتى من التقدمية في شيء ، ان تبقي مناطق شاسعة من بلادنا بعيدة عن ركب الحضارة والتقدم ، بعيدة عن الاسهام الجدي في معركة الانتاج الوطني . ليس منهما في شيء ان نبقي انسانا العربي ، في كثير من مناطق هذا الوطن ، عائشا حياته البدائية ، وتفكيره البدائي ، ومجتمعه البدائي ، وان نبقي الطاقات الكثيرة معطلة عن الخلق والابداع ، ونحن فسي امس الحاجة الى كل خلق وابداع .

. . .

ولكن ما هو كيان تلك المؤسسات القانوني ؟ ما هي نسبة الملكية الفردية وملكية الشركات على انواعها فيها ؟ وما هي ملكية الدولة منها ؟ ان الاشتراكية تعني ، اول ما

تعني ، تحويل اهم وسائل الانتاج في الوطن من ملكية فردية
هو نصيب القطاع الخاص والقطاع العام في تلك المؤسسات ؟
الشعارات التي يحملها .

والجدول التالي يـ

ابواب النشاط الاقتصادي	مؤسسات فردية	شركات تضامن	شركات واقع
الزراعة :			
عدد المؤسسات	١٨٢	١٤	٣٧
عدد المشتغلين	٣٦٥	٨٢	١٣٥
ذكـــور	٢٤٢	٥٠	١٢٩
الغابات وتقطيع الاخشاب			
عدد المؤسسات	٦	-	٢
عدد المشتغلين	١٢	-	٦
ذكـــور	١٢	-	٦
الصيد والقتص :			
عدد المؤسسات	-	-	-
عدد المشتغلين	-	-	-
ذكـــور	-	-	-
مصايد الاسماك :			
عدد المؤسسات	-	-	-
عدد المشتغلين	-	-	-
ذكـــور	-	-	-

وشركات استثمارية الى ملكية الدولة ، ملكية الشعب . فما ان الجواب على هذا السؤال يحدد طبيعة اي حكم ، وحقيقة

پن لئا جانبا مما نریده :

[illegible]

شركات واقع	شركات تضامن	مؤسسات فردية	ابواب النشاط الاقتصادي
---------------	----------------	-----------------	------------------------

			استخراج الفحم :
-	-	-	عدد المؤسسات
-	-	-	عدد المشتغلين
-	-	-	ذكسور
			استخراج المعادن :
١	-	-	عدد المؤسسات
-	-	-	عدد المشتغلين
-	-	-	ذكسور
			استخراج البترول والغاز الطبيعي
-	-	-	عدد المؤسسات
-	-	-	عدد المشتغلين
-	-	-	ذكسور
			استخراج الاحجار والرمل والزلط
١	١	٣٤	عدد المؤسسات
٤	٥	١٤١	عدد المشتغلين
٤	٥	١٤١	ذكسور
			استخراج الملح
-	-	١	عدد المؤسسات
-	-	٢	عدد المشتغلين
-	-	٢	ذكسور
			استخراج خامات اخرى غير معدنية
١	-	-	عدد المؤسسات

المجموع	غير مبين	مؤسسات حكومية واهلية لا تهدف الى الربح	شركات اخرى	شركات مساهمة
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
٢	-	١	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
٤	-	٤	-	-
١٠٢	-	١٠٢	-	-
١٠٠	-	١٠٠	-	-
٣٦	-	-	-	-
١٥٠	-	-	-	-
١٥٠	-	-	-	-
١	-	-	-	-
٢	-	-	-	-
٢	-	-	-	-
٢	-	-	-	٢

شركات واقف	شركات تضامن	مؤسسات فردية	ابواب النشاط الاقتصادي
٢	-	-	عدد المشتغلين
٢	-	-	ذات-سور
			صناعة المواد الغذائية
٧٨٢	٥٧٩	٢٠٠٢	عدد المؤسسات
٢٧٥٩	٢٠٢٦	٧٧٤٨	عدد المشتغلين
٢٧٤٩	٢٨٢٤	٧٥٨٥	ذات-سور
			صناعة المشروبات
٢٥	٢٢	١٢٩	عدد المؤسسات
٨٥	٢٠٠	٢٨٥	عدد المشتغلين
٨٥	٢٠٠	٢٧٦	ذات-سور
			صناعة الفزل والنسيج
			(تسهل الحلج والكبس)
٤١٤	٣١٤	٤٤٦١	عدد المؤسسات
٢١٨٩	٤٥٣٤	١٠١١٢	عدد المشتغلين
١٨٢٧	٢٧٦٥	٨١٨١	ذات-سور
			صناعة الاحذية والملابس الجاهزة
٢٢٨	٧٦	٤١٥٧	عدد المؤسسات
٧٢٧	٢٤١	٦٥٥٨	عدد المشتغلين
٧١٨	٢٦٣	٦٤٩١	ذات-سور
			صناعات الخشب والجريد والخيزران
٨٠	٤٧	٥٤٧	عدد المؤسسات
٢١٢	٢٢٧	٩٩٠	عدد المشتغلين

المجموع	غير مبین	مؤسسات حكومية واهلية لا تهدف الى الربح	شركات اخرى	شركات مساهمة
٥٢	-	-	-	٤٩
٥١	-	-	-	٤٨
٤٥٥٧	١١٢	٨	٣٦	٣٨
١٥٨٦٧	٧٦	١٤	٢٥٢	١٩٨٢
١٥٢٨٦	٦٩	١٤	٢٤٠	١٧٩٥
١٩٦	٥	-	٢	٣
٧١١	٢	-	١٣	٢٦
٧٠١	٢	-	١٢	٢٦
٥٢٤٥	٨	-	٢٠	٢٨
٢٦٦٣٨	١٢	-	٢٠٠	٩٥٩٠
٢٢٤٠١	١٢	-	١٦٥	٩٤٤١
٤٤٧٩	١	٢	٥	-
٧٦٤٨	-	٤	١٨	-
٧٤٩٤	-	٤	١٨	-
٦٧٩	١	-	٣	١
١٩١١	١	-	٧	٣٦٣

ابواب النشاط الاقتصادي

مؤسسات
فردية

شركات
تضامن

شركات
واقف

٢١٠	٢٣٦	٩٨٢	ذكسور
			صناعة الموبيليا والابواب المنزلية
٢٩٢	١٢٦	٢٤٦٧	عدد المؤسسات
١٠٨٦	٦١٤	٦٧٢٠	عدد المشتغلين
١٠٨٦	٦١٤	٦٧١٨	ذكسور
			صناعة الورق والصنوعات منه
٥	٨	٢٨	عدد المؤسسات
٢٠	٢١١	٩٤	عدد المشتغلين
١٧	٢٢٥	٨٨	ذكسور
			الطبع والصناعات المتصلة بها
١٢	٢٧	١٤٧	عدد المؤسسات
٦٢	٢٩٦	٥٨٣	عدد المشتغلين
٦٢	٢٩١	٥٦٩	ذكسور
			الجلود والصنوعات الجلدية
٤٠	٢٤	٦١٧	عدد المؤسسات
١٠٧	٢٠٩	١٢١٢	عدد المشتغلين
١٠٧	٢٠٥	١١٦٤	ذكسور
			منتجات الكاوتشوك
٢٦	٢٢	١٢٦	عدد المؤسسات
٧٨	٢٨٢	٤٠٧	عدد المشتغلين
٧٨	٢٤٦	٣٩٦	ذكسور

المجموع	غير مبین	مؤسسات حكومية واهلية لا تهدف الى الربح	شركات اخرى	شركات مساهمة
١٨٩٩	١	-	٧	٢٦٢
٢٩١٦	٤	١	٢٢	٢
٨٥٧٢	٥	-	١٢٤	١٢
٨٥٧٠	٥	-	١٢٤	١٢
٤٢	-	-	١	-
٤٢٨	-	-	٢	-
٢٢٢	-	-	٢	-
٢٠٢	٢	١	٢	-
٩٨٥	٨	-	٢٦	-
٩٦٦	٨	-	٢٦	-
٦٩٢	-	-	٢	-
١٦٢٤	-	-	٦	-
١٥٨٢	-	-	٦	-
١٩٢	-	-	٥	٢
١٠٦٧	-	-	١٢٢	٦٨
٩٨٠	-	-	١٠٢	٥٨

أبواب النشاط الاقتصادي

مؤسسات فردية شركات شر' واف

تضامن

			الصناعات الكيماوية ومنتجاتها
١٦	٢١	٧٣	عدد المؤسسات
٧٩	٣٢٢	٤٥٠	عدد المشتغلين
٧٣	٢٧٦	٢٨٤	ذكسور
			منتجات البترول والفحم
-	-	-	عدد المؤسسات
-	-	-	عدد المشتغلين
-	-	-	ذكسور
			مصنوعات من خامات غير معدنية
١٠٧	١١٨	٥٦٩	عدد المؤسسات
٦٩١	١٢٣٠	٢٩٤٩	عدد المشتغلين
٦٢٣	١٢٠٣	٢٥٤٢	ذكسور
			الصناعات المعدنية الاساسية
٦٢	٢٠	٣٧٦	عدد المؤسسات
٢٢٦	٢١٨	٧٦١	عدد المشتغلين
٢٢٦	٢١٨	٧٥٥	ذكسور
			المنتجات المعدنية (عدا
			الماكينات ومعدات النقل)
٢٤٩	١٤٨	٢٢٧٨	عدد المؤسسات
٨٢٧	٧٢٣	٣٩٤٦	عدد المشتغلين
٨٢٦	٧٢٣	٣٩٤٠	ذكسور

الجموع	شركات مساهمة	شركات أخرى	مؤسسات حكومية وأهلية لا تهدف الى الربح	غير ميين
--------	--------------	------------	--	----------

١٢٨	٢	٢	٤	١٠
١٢٨٥	١٠٧	١٠	١٢٣	١٩٣
١١٥٧	١٠٥	٦	١٢٣	١٩٠
١	-	١	-	-
١٨٨٥	-	١٨٨٥	-	-
١٨٤٩	-	١٨٤٩	-	-
٨١١	٢	-	٥	١٠
٧٥٨١	٢	-	٣٤	٢٥٧٥
٦٩٨٧	٢	-	٣٤	٢٥٧٣
٤٦٠	١	-	١	-
	-	-	١٠	-
	-	-	١٠	-
	٢	-	٦	٤
	٢	-	٢٠	٦٧
				٦٥

ابواب النشاط الاقتصادي

مؤسسات فردية	شركات بضائع	شركات وافح
--------------	-------------	------------

صناعة واصلاح الماكينات		
غير الكهربائية		
عدد المؤسسات	٢٢	٥٤
عدد المشتغلين	٢٥٨	١٧٢
ذكور	٢٥٨	١٧٢
صناعة واصلاح الآلات الكهربائية		
واجزائها		
عدد المؤسسات	٤٢	٢١
عدد المشتغلين	٨١	٥٥
ذكور	٨١	٥٥
صناعة واصلاح وسائل النقل		
عدد المؤسسات	١١٩	٢٠٢
عدد المشتغلين	٥٦٨	٧٩٩
ذكور	٥٦٨	٧٩٩
صناعات متنوعة لم تذكر		
عدد المؤسسات	٥٧	٧٢
عدد المشتغلين	١٩٨	٢٠٨
ذكور	١٧٢	٢٠٥
المقاولات العامة للمباني		
عدد المؤسسات	٢٠	٩
عدد المشتغلين	١٠١	٢١
ذكور	٩٧	٢١

الجموع	مؤسسات حكومية واهلية لا تهدف الى الربح	شركات اخرى	شركات مساهمة	
٢٨.	١	١	-	٥
١.٩٦	-	٢	-	٦٢
١.٩٢	-	٢	-	٦١
٢١٩	١	-	١	٢
٦٦١	-	-	٢	٧٠
٦٤٩	-	-	٢	٦٤
١٧.٥	٢	١	٨	٥
٤٧.٥	١١	-	٢٧	١٢٣
٤٧.٥	١١	-	٢٧	١٢٣
١.٠٠٤	٢	-	٢	-
١٦٨٦	٥	-	٨	-
١٦٤٥	٥	-	٨	-
٩٣	٣	١	٢	٢
٣٩٣	٦	١٧	٢	٣٧
٣٨٢	٦	١٧	٢	٣٧

مؤسسات فردية	شركات تضامن	شركات واقع	ابواب النشاط الاقتصادي
-----------------	----------------	---------------	------------------------

مفاولات عامة مخصصة بفتح المباني			
١٤	٤	١	عدد المؤسسات
٩٩	١٣	٢	عدد المشتغلين
٩٨	١٣	٢	ذكور
المفاولات الفرعية			
١٧٩	٧	١٥	عدد المؤسسات
٢٢٦	٢٤	٥٠	عدد المشتغلين
٢٢٦	٢٤	٥٠	ذكور
انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز			
والبخار			
١٤	٧	٥	عدد المؤسسات
٢٥	٥٢	٢٨	عدد المشتغلين
٢٥	٥٢	٢٨	ذكور
المياه والخدمات الصحية			
-	-	-	عدد المؤسسات
-	-	-	عدد المشتغلين
-	-	-	ذكور
تجارة الجملة			
١١٠٢	٢٤٦	٢٤٢	عدد المؤسسات
٢٤١٧	١٥٩٢	١١٧٢	عدد المشتغلين
٢٢٣٥	١٥١٩	١١٦٧	ذكور

المجموع	غير مبین	مؤسسات حكومية واهلية لا تهدف الى الربح	شركات اخرى	شركات مساهمة
٢٤	-	٢	-	٣
١٦٣	-	-	-	٤٩
١٥٢	-	-	-	٢٩
٢٠٢	١	-	-	-
٤٠٥	٥	-	-	-
٤٠٥	٥٠	-	-	-
٨٧	١	٤٩	١	١٠
٢٢١	-	٤٢	٣	٧١
٢٢١	-	٤٢	٣	٧١
١	-	١	-	-
٨٠	-	٨٠	-	-
٨٠	-	٨٠	-	-
١٨٩٧	٤٣	٤٢	٢٠	٣١
٥٦٩٨	٨٩	٢٢	٩٣	٢٠٢
٥٥١١	٨٩	٢٢	٨٤	٢٨٥

ابواب النشاط الاقتصادي

مؤسسات فردية	شركات تضامن	شركات واقع
-----------------	----------------	---------------

٤٢١٩٨	٢٤٨١	٣١٧٩	لجارة التجزئية
٥٣٥.٩	٧٤٢٢	٧٦٢٥	عدد المؤسسات
٥٣.٤٦	٧٣٥.	٧٦.١	عدد المشتغلين
			ذكسور
			البنوك والمؤسسات المالية
٦٤	٢٠	٤	عدد المؤسسات
١١٥	٨٣	٥٢	عدد المشتغلين
١١٥	٧٩	٤٧	ذكسور
			التأمين
١٤	١١	١	عدد المؤسسات
٥٧	٢٨	٤	عدد المشتغلين
٥١	٢٢	٢	ذكسور
			العقارات
٢٠٤	١٢	٣٧	عدد المؤسسات
٢٨٩	٢٠	٩٥	عدد المشتغلين
٢٨٨	٢٠	٩٤	ذكسور
			خدمات المال والتجارة
٣٣٥	١٩٥	٣٦	عدد المؤسسات
٨٧٥	٩٦٨	١٤٢	عدد المشتغلين
٨٠٧	٩٢٧	١٤٢	ذكسور
			اعمال اخرى متصلة بالمال والتجارة
١٠	١١	١	عدد المؤسسات

المجموع	غير مبيع	مؤسسات حكومية واهلية لا تهدف الى الربح	شركات اخرى	شركات مساهمة
٤٨١٨٦	٣٩	١٦	١٦٢	١١١
٧.١٣٥	٤٦	٣٢	٤٨٠	١٠٢٠
٦٩٥١٣	٤٥	٣١	٤٧٨	٩٦٢
١٩٦	١	٣٧	٤	٦٦
٢١٩٧	١٩	٨٦	٢٩	١٨١٢
١٨٨٤	١٩	٨٢	٢٧	١٥١٥
٤٤	٢	١	-	١٥
٢١٣	٣	-	-	١١١
١٨٢	٢	-	-	٩٤
٢٦٠	٢	-	٥	-
٤٢٧	٢	-	١١	-
٤٢٥	٢	-	١١	-
٥٩٢	٢	٣	٧	١٤
٢٣٥٤	٣٥	٧	٤٢	٢٨٥
٢٢٣٥	٣٤	٦	٤١	٢٧٨
٢٤	-	-	١	١

ابواب النشاط الاقتصادي

مؤسسات فردية	شركات تضامن	شركات واقع
-----------------	----------------	---------------

عدد المشتغلين	٢٢	٤٣	٢
ذكور	٢٢	٤١	٢
النقل			
عدد المؤسسات	١٨٦	١٠٢	٨٤
عدد المشتغلين	٥٢٧	٧٩٣	٤٠٦
ذكور	٥٢٥	٧٨٩	٤٠٤
التخزين			
عدد المؤسسات	١٨٢	٢٤	٢٤
عدد المشتغلين	٢٤٧	٧٧	٦٣
ذكور	٢٤٠	٧٧	٦٣
المواصلات			
عدد المؤسسات	١٠	-	-
عدد المشتغلين	٨	-	-
ذكور	٨	-	-
الخدمات الاجتماعية			
عدد المؤسسات	١٥٥٧	٩٥	١٠٥
عدد المشتغلين	٣٤٦٢	٧٠٠	٤٢٤
ذكور	٢٤٤٥	٣٨٤	٣٢٥
خدمات الاعمال			
عدد المؤسسات	٨٣٩	٥٠	٤٩
عدد المشتغلين	١٤٥٦	٢٢١	١٢٠
ذكور	١٤٢٠	٢١٢	١٢٠

المجموع	غير مبین	مؤسسات حكومية واهلية لا تهدف الى الربح	شركات اخرى	شركات مساهمة
١٠٠	-	-	٥	٢٧
٩١	-	-	٥	٢٠
٤٣٢	٨	١٩	٨	٢٥
٢٣٦٨	٢٠	٦٣٢	٢٢	٩٤٨
٢٣٢١	٢٨	٦٣١	٢٢	٩١٢
٢٥٢	٨	٩	-	٥
٥٤٥	١٤	٨٧	-	٥٧
٥٣٨	١٤	٨٧	-	٥٧
١٢٩	-	١١٧	١	١
٦٢	-	٤٧	٧	-
٦٢	-	٤٧	٧	-
٨٤٩٨	٢٣	٦٦٩٥	٤	١٩
٧٧٧٥	٩٠	٢٧٣٠	٣١	٣٢٨
٥٣٢٠	٨٢	١٧٣٦	١٩	٣٢٨
٩٥٣	٣	٧	٢	٢
١٨٥٩	-	٨	١٦	٢٨
١٧٩٩	-	٨	٨	٢١

مؤسسات فردية	شركات تضامن	شركات واقع	ابواب النشاط الاقتصادي
خدمات الترفيه والتسلية			
١٠٢	٦١	٢٩	عدد المؤسسات
٤١٩	٤٥٦	١٥٢	عدد المشتغلين
٤٠٠	٤٥٥	١٤٦	ذكسور
الخدمات الشخصية			
١٠٧١٢	٥٤٢	٨٩٠	عدد المؤسسات
١٩٤٨٥	٣٠٨٢	٣٠٣٩	عدد المشتغلين
١٨٣٦١	٢٩٣٥	٢٨٩٦	ذكسور
الخدمات الدولية (كالسفارات)			
وكالة غوث اللاجئين			
١	١	-	عدد المؤسسات
-	-	-	عدد المشتغلين
-	-	-	ذكسور
النشاط غير واضح التوصيف			
٤٧٦	٣٧	٤٠	عدد المؤسسات
٣٥٨	١١٢	٧٥	عدد المشتغلين
٣٥٢	١٠٧	٧٤	ذكسور
المجموع العام			
٨١٢٥١	٥٨٧٦	٧٥٩٣	عدد المؤسسات
١٣٢٨١٩	٢٩٨٥٥	٢٤١٢٨	عدد المشتغلين
١٢٧١٩٠	٢٧٧٥٧	٢٣٢٣٧	ذكسور

الجموع	غير ميين	مؤسسات حكومية واهلية لا تهدف الى الربح	شركات اخرى	شركات مساهمة
٣٣٤	٦	١٢٦	٥	٤
١٣٥٧	٣١	٢٤٦	٩	٤٣
١٣١٨	٣١	٢٢٤	٩	٤٣
١٢٢٢٢	٢٠	١٧	٤٣	٧
٢٦١١٠	٧٥	١٢٥	٢١٥	٨٨
٢٤٦٣٦	٦٧	٨٩	٢١٠	٧٨
٧٨	١	٧٥	-	-
١٥٩	-	١٥٩	-	-
١٣٢	-	١٣٢	-	-
٩٨٦	٤٢١	٧	٢	٢
٦١٥	٣٦	١٠	١٩	٥
٦٠٠	٣٦	٧	١٩	٥
١.٣٤٩٦	٦٩٥	٧٢٤٧	٤٠٠	٤٣٤
٢١٦٣٣٢	٧١٢	٦٣٥٩	٢.٥٧	٢.٤٠٢
٢.٥٧٥٨	٦٨٣	٥٢٣٧	١٩٣٩	١٩٥٧٥

من هذا الجدول نتبين :

١ - ان القائمين بعملية الحصر قد قسموا الجدول الى حقول : المؤسسات الفردية وشركات التضامن ، وشركات الواقع ، والشركات المساهمة ، والشركات الاخرى ، والمؤسسات الحكومية والاهلية التي لا تهدف الى الربح ، وحقل المؤسسات غير واضحة الهوية .

٢ - ان المؤسسات التي يملكها افراد ملكا خاصا تعد ٨١٢٥١ الف، من اصل ١٠٣٤٩٦ . يعمل فيها ١٢٢ر٨١٩ انسان من اصل ٢١٦ر٣٣٢ .

٣ - ان عدد المؤسسات التي تملكها شركات غير مساهمة ، وهي شركات التضامن وشركات التوصية ، وشركات المحاصصة ، والشركات المحدودة المسئولية ... الخ يبلغ ١٣ر٨٦٩ مؤسسة . يعمل فيها ٥٦.٤ر انسانا .

٤ - ان عدد الشركات المساهمة يبلغ ٤٣٤ مؤسسة ، ويعمل فيها ٢٠٤.٢ انسان .

٥ - وان عدد المؤسسات التي تدخل في عداد الملكية الخاصة سواء اكان مالكا فردا او شركة ما ، يبلغ ٩٥ر٥٥٤ مؤسسة يعمل فيها ٢٠٩ر٢٦١ انسانا . / اسقطنا حساب حقل غير مبين / .

٦ - اما حقل المؤسسات الحكومية والاهلية التي لا تهدف الى الربح فهو لا يضم غير ٧٢٤٧ مؤسسة تشغل ٦٣٥٩ انسانا . ولا بد هنا من ذكر ، ان هذا الحقل يجمع بين المؤسسات الانتاجية الحكومية كمصفاة البترول مثلا ، وبين الجمعية الخيرية والمتحف ، والكنيسة والجامع ... الى ما هنالك ، وهي نقبصة كبيرة في عملية الحصر هذه . ولكي نتوصل الى معرفة عدد المؤسسات الحكومية العاملة في ميدان الانتاج والخدمات الانتاجية سنضطر الى استعراض المؤسسات الواردة في هذا الحقل حسب النشاط الاقتصادي ، وبذلك تسقط ، الى حد هام من الدقة ، المؤسسات الحكومية الانتاجية ، ما دامت المؤسسات الاهلية الواردة في هذا الحقل لا تهدف الى الربح . وبالتالي لا تراول نشاطا اقتصاديا .

وعلى ضوء هذه الملاحظات نستطيع استخلاص النتائج التالية :

١ - من الحقل الاول الذي يبين المؤسسات الفردية، عددها والمستغلين فيها. تبين ضعف تمركز الرسمال وقوة العمل . فهذه المؤسسات لا تشغل اكثر من ١ - ٢ من قوة العمل وسطيا . كما ان مجموعها يشكل ثمانية اعشار المجموع العام تقريبا . وهذا وذاك يعني ان اهمية هذه المؤسسات الاقتصادية ليست بذات شأن .

٢ - اما عدد الشركات غير المساهمة فهو يشكل اكثر قليلا من عشر عدد المؤسسات العام ، في حين يشغل هذا العدد ربع شغيلة المؤسسات كلها . وهو امر يثبت ايضا ضعف تمركز هذه الشركات ، اذ ان كلا منها لا يشغل وسطيا ، اكثر من

٤ اشخاص تقريبا .

٣ :- ثم ان التمرکز الذي يفرض بلوغه شأوا هاما في الشركات المساهمة، نراه ايضا ضعيف الشأن . وهو أمر يعكسه الى حد كبير وسطي الشفيلة في هذه المؤسسات الذي لا يعدو تقريبا الخمسين انسانا .

٤ :- فاذا اخذنا مجموع مؤسسات القطاع الخاص بمختلف اشكال ملكيتها ، ومجموع الشفيلة فيها نرى ان متوسط قوة العمل فيها لا تعدو الاثنين الا قليلا . اي ان الطابع المميز لهذه المؤسسات ، من حيث المجموع ، هو طابع الانتاج السلمي الصغير ، والتبعثر الواسع ، والتكنيك الضعيف ، والرساميل الهزيلة ، وتنظيم العمل البدائي ، وتقسيم العمل البسيط ، والفروع المتصل انتاجها بأبسط الحاجات الانسانية ...

٥ :- الى اين يتجه نشاط المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص وفي اي قطاعات تتركز الشركات المساهمة من بين المؤسسات الخاصة الاخرى ؟
١ :- **انقطاع الخاص بمجموعه** : تنعدم مؤسسات القطاع الخاص أو تكاد في كل من الميادين التالية :-

الصيد والقنص (. / . . . / .) (١) : مصايد الاسماك (. / . ، . / .) ،
استخراج الفحم (. / . ، . / .) ، استخراج المعادن (٢ / ١ ، ٤ / ٢) ، استخراج البترول والغاز الطبيعي (. / . ، ٤ / ١) . استخراج الاحجار والرمل والزلط (٣٦ / ٣٦ ، ١٥٠ / ١٥٠) ، استخراج الملح (١ / ١ ، ٢ / ٢) ، استخراج خامات اخرى غير معدنية (٣ / ٣ ، ٥٢ / ٥٢) ، منتجات البترول والفحم (. / . ، ١ / ١) ، المياه والخدمات الصحية (. / . ، ٨٠ / .) ، المواصلات (١٢ / ١٢ ، ٦٢ / ١٥) ، انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار (٣٨ / ٨٧ ، ١٧٩ / ٢٢١) ، الغابات وتقطيع الاخشاب (٨ / ٨ ، ١٩ / ١٩) .
كما يحتل هذا القطاع منزلة هامة في الميادين التالية :-

الزراعة (٢٤٠ / ٢٣٩ ، ٦١١ / ٦١٠) ، صناعة المشروبات (١٩٦ / ١٩٦ ، ٧١١ / ٧١١) ، صناعة الفزل والنسيج (٥٢٤٥ / ٢٤٠ ، ٢٦٦٣٨ / ٢٦٦٣٨) ، صناعة الموبيليا (٣٩١٥ / ٣٩١٦ ، ٨٥٧٢ / ٨٥٧٢) ، صناعة المواد الغذائية (٤٥٤٩ / ٥٥٧ ، ١٥٨٥٣ / ١٥٨٦٧) ، صناعة الاحذية والملابس الجاهزة (٤٤٧٧ / ٤٤٧٩ ، ٧٦٤٤ / ٧٦٤٨) ، صناعات الخشب والجريد والخيرزان (٦٧٩ / ٦٧٩ ، ١٩١١ / ١٩١١) ، المنتجات المعدنية (عدا الماكينات ومعدات النقل) (٢٦٨٧ / ٢٦٨٧ ، ٥٥٨٥ / ٥٥٨٥)

(٢) كسل قوسين يضمن اربعة ارقام موزعة على مجموعتين . وكل مجموعة تتألف من رقمين بينهما فاصل . الرقم الاول يرمز الى عدد مؤسسات القطاع الخاص في الفرع ، والثاني الى عدد المؤسسات العام . كما يرمز الرقم الاول من المجموعة الثانية الى عدد المشتغلين في مؤسسات القطاع الخاص ، والرقم الثاني منها الى عدد المشتغلين في الفرع بشكل عام .

صناعة واصلاح وسائل النقل (١٧.٥/١٧.٥ - ٤٧.٥/٤٧.٥) ، تجارة التجزئة (٤٨١٧.٠/٤٨١٨.٦ ؛ ٧.١٣٥/٧.١٠٣) ، تجارة الجملة (١٨٤٩/١٨٩١ ، ٥٦٦٦/٥٦٩٨) ، الجلود والمصنوعات الجلدية (٦٩٣/٦٩٣ ، ١٦٣٤/١٦٣٤) ، مصنوعات من خامات غير معدنية (٨١١/٨١١ ، ٧٥٨١/٧٥٨١) ، والصناعات المعدنية الاساسية (٤٦٠/٤٦٠ ، ١٢١٥/١٢١٥) ، الصناعات الكيماوية ومنتجاتها (١٣٦/١٣٨ . ١٢٧٥/١٢٨٥) ، صناعة واصلاح الآلات الكهربائية (٣١٩/٣١٩ ، ٦٦١/٦٦١) . صناعة واصلاح الماكينات غير الكهربائية (٣٨٠/٣٨٠ ، ١.٠٩٦/١.٠٩٦) . صناعات لم تذكر (١.٠٠٤/١.٠٠٤ ، ١٦٨٦/١٦٨٦) . المقاولات العامة للمباني (٩٣/٩٣ ، ٣٩٣/٣٧٦) مقاولات عامة مختصة بغير المباني (٢٢/٢٤ ، ١٦٣/١٦٣) ، المقاولات الفرعية (٢.٢/٢.٢ ، ٤.٥/٤.٥) . صناعة الورق (٤٢/٤٢ ، ٤٢٨/٤٢٨) ، الطباعة والصناعات المتصلة بها (٢.٣/٢.٣ ، ٩٨٥/٩٨٥) منتجات الكاوتشوك (١٩٢/١٩٢) ، ١.٦٧/١.٦٧ ، النقل (٤١٣/٤٣٢ ، ٢٧٣٦/٣٣٦٨) التخزين (٢٤٣/٢٥٢ ، ٥٤٥/٥٤٥) البنوك والمؤسسات المالية (١٥٩/١٩٦ ، ٢١١١/٢١٩٧) ، التأمين (٤٣/٤٣ ، ٢١٣/٢١٣) ، العقارات (٢٦٠/٢٦٠ ، ٤٢٧/٤٢٧) ، الخدمات الشخصية (١٢٢٣٣/١٢٢١٦ ، ٢٥٩٨٥/٢٦١١٠) كما يساهم مساهمة فعليه في الخدمات الاجتماعية وخدمات الاعمال وخدمات الترفيه والتسليه الخ ... الخ .

ب :- الشركات المساهمة :

بين نقائص الحصر يمكن ذكر عدم اهتمام تبيان جنسية الشركات ولاسيما الشركات المساهمة لتعرف الى مدى تغفل الرسمال الاجنبي في هذا المجال . فاذا غضضنا الطرف الان عن ذلك ، لتوجه الى تبيان النشاطات التي اتجهت اليها هذه الشركات نتبين ان اهمية الميادين مرتبة ، حسب عدد هذه الشركات . كما يلي :-
تجارة التجزئة (١١١) ، البنوك ٦٦ ، الصناعات الغذائية ٣٨ ، تجارة الجملة ٣١ ، النسيج ٢٨ ، النقل ٢٥ ، الخدمات الاجتماعية ١٩ ، التأمين ١٥ ، الخدمات ١٤ . الكيماوية والمصنوعات من الخامات غير المعدنية ، و انتاج وتوزيع الكهرباء والفاز والبخار (١٠) ، والخدمات الشخصية ٧ ، ثم اصلاح الماكينات غير الكهربائية وصناعة واصلاح وسائل النقل ، والتخزين ٥ ، ثم خدمات الترفيه والمنتجات المعدنية عدا الماكينات ومعدات النقل ٤ ، ثم خدمات الاعمال والمقاولات والمشروبات ، ٣ ، ثم صناعة الكاوتشوك ، واستخراج الخامات غير المعدنية واصلاح الآلات الكهربائية ٢ . ثم الزراعة والخشب والجريد ، والمواصلات ١ .
اما من حيث عدد المشتغلين فيها جملة ، اي في الفرع كله ، فيختلف الترتيب

(١) يرمز الرقم الاول الى عدد المشتغلين في الشركات المساهمة كلها والرقم الثاني بعد الفاصل يرمز الى عدد الشركات المساهمة .

السابق اختلافا كبيرا . ايصبح كما يلي :- صناعة الفزل والنسيج ٢٨/٩٥٩٠ (١) ، مصنوعات من خامات غير معدنية ١٠/٢٥٧٥ ، فصناعة المواد الغذائية ٣٨/١٩٨٢ ، فالبنوك والمؤسسات المالية ٦٦/١٨١٢ ، فتجارة التجزئة ١١١/١٠٢ ، فالنقل ٢٥/٩٤٨ ، فصناعة الخشب والجريد والخيزران ١/٣٦٣ ، فالخدمات الاجتماعية ١٩/٣٢٨ ، فتجارة الجملة ٣١/٢٠٢ ، فخدمات المال والتجارة ١٤/٢٨٥ ، فصناعة واصلاح وسائل النقل ٥/١٢٣ ، فالتأمين ١٥/١١١ ثم تأتي الفروع الاخرى ودي دون المائة شغل . ومن هذا يتبين ان التمرکز كان في صناعة الفزل والنسيج اقوى منه في اي فرع آخر .

ج :- المؤسسات الحكومية :

يتبين من استعراض ارقام الجدول (١) ان قطاع المواصلات يحتل المرتبة الاولى (١٢٩/١١٧) (٢) ثم انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار ٨٧/٤٩ ، فتجارة الجملة ١٨٩/٤٢ ، فالبنوك والمؤسسات المالية ١٩٦/٣٧ ، فالنقل ٤٣٢/١٩ ، فتجارة التجزئة ٤٨١٨٦/١٦ ، فالتخزين ٢٥٢/٩ ، فصناعة المواد الغذائية ٤٥٥٧/٨ ، فاستخراج البترول والغاز الطبيعي ٤٠/٤ . فخدمات المال والتجارة ٥٩٢/٣ ، فالصناعات الكيماوية ٣٨/٢ ، فصناعة الاحذية والملابس الجاهزة ٤٤٧٩٠/٢ ، فمنتجات البترول ١/١ ، فصناعة الطبع ٢٠٣/١ ، والمقاولات العامة للمباني ٩٣/١ ، وصناعة واصلاح الآلات الكهربائية ٢٨٠/١ ، فصناعة واصلاح وسائل النقل ١٧٠٥/١ وصناعة الموبيليا والادوات المنزلية ٣٩١٦/١ . والزراعة ٢٤٠/١ (٣) .

واذا نظرنا الى هذه الفروع من حيث عدد قوة العمل نجد ان الترتيب السابق ينقلب راسا على عقب ليصبح فرع منتجات البترول في المرتبة الاولى ١٨٨٥/١٨٨٥ (٤) وفرع النقل ٣٣٦٨/٦٣٢ ، فاستخراج البترول والغاز الطبيعي ١٠٢/١٠٢ ، فالبنوك والمؤسسات المالية ٢١٩٧/٨٦ : فالمواصلات ٦٢/٤٧ ، فانتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار ٢٢١/٤٢ . فتجارة الجملة ٥٦٩٨/٣٢ ، وتجارة التجزئة ٧٠١٣٥/٣٢ ، فالمقاولات العامة للمباني ٣٩٣/١٧ ، فالاحذية والملابس الجاهزة ٧٦٤٨/٤ .

بعد هذا الحديث العام عن مختلف مؤسسات الفروع القائمة ، على نطاق الوطن السوري لا بد من القاء نظرة على توزيع هذه المؤسسات ، ولو بشكل اجمالي ، ففى

- (١) يرجى الرجوع الى الفقرة ٦ من ص ١٢٤ بشأن مبدأ تحديد المؤسسات الحكومية .
- (٢) الرسم الاول يرمز الى عدد مؤسسات الفرع الحكومية ، والرقم الثاني بعد الفاصلة يرمز الى العدد الاجمالي فيه .
- (٣) نهمل في هذا التعداد مؤسسات الخدمات الاجتماعية والترفيه والتسليه والخدمات الشخصية وما شابهها .
- (٤) يرمز الرقم الاول الى شغيلة المؤسسات الحكومية والرقم الثاني بعد الفاصلة الى شغيلة الفرع كله .

مختلف المحافظات لنرى التباين الهائل القائم في تطورها ، ول القيام بها لاصلاح سوءات التنظيم السابقة ، في هذا المجال ، يعطينا صورة اجمالية عن توزيع المؤسسات ، المشوه .

المؤسسات العاملة حسب

المحافظة	١ - ٤	٥ - ٩	١٠ - ١٤	١٥ - ٢٤
دمشق	٢٦٦٣٤	١٩١٩	٣٩٧	٢٢٠
حمص	٧٨٤٧	٣٣٨	٢٤	٢٧
اللاذقية	٨٤٦٥	٤٣٠	٤٣	٢٦
حمص	٦٥١١	٢	-	-
ادلب	٥٣٠٣	٦٣	١٠	٤
حلب	٢٢٧١٢	١٣٥٧	١٨٥	١٢٤
الرقصة	١٤٢٤	-	-	-
دير الزور	٢٦١٧	٢	-	-
الحسكة	٤٠٥١	٤	-	-
السويداء	١٣١٧	١٥	٢	١
درعا	٢١٦٩	٢٧	-	-

هكذا تبين ان محافظة دمشق تستأثر باعظم قسم دمشق الفئة الاولى في المجتمع السوري . ثم تأتي اللاذقية فحمص ثم تأتي ادلب فالحسكة فدير الزور فدرعا فالسويداء فالرقصة واذا كان التمرکز العددي في محافظتي دمشق وحلب في المحافظات الاخرى اما ان تقتصر على فئة (١ - ٤) ؛ ضمن حدود تكاد لا تذكر . والصورة ذاتها نراها عند استم والكيان القانوني لها .

نبين ضرورة الخطوات التي لا بد لكل نظام اشتراكي من
ولتأمين تطوير متقارب لمختلف المحافظات . والجدول التالي

فئات العمال

٢٥ - ٤٩	٥٠ فأكثر	غير مبين	الجموع	المتوف	الجموع العام
١١٩	٦٨	٢٦	٢٩٣٩٣	١٦٩٠	٢١٠٨٣
١٠	٧	-	٨٢٦٣	٩٥١	٩٢١٤
١٥	٧	-	٨٩٨٦	٨٢٦	٩٨١٢
-	-	-	٦٥١٤	٥٩٠	٧١٠٤
٣	-	-	٥٣٨٣	٧٩٦	٦١٧٩
٧٢	٤٥	-	٢٤٤٩٥	٢١٣٠	٢٦٦٢٥
-	-	-	١٤٢٤	٧٦	١٥٠٠
-	-	-	٢٦١٩	١٨٦	٢٨٠٥
-	-	-	٤٠٥٥	٨٤٩	٤٩٠٤
-	٢	-	١٢٣٧	٣٠٩	١٦٤٦
-	-	٢	٢١٩٨	٤٢٦	٢٦٢٤

من المؤسسات في مختلف الفئات ثم تأتي حلب ، لتشكّل مع
تمصر ، ثم حماه لتشكّل الفئة الثانية في درجات التطور ،
: لتشكّل الدرجة الأخيرة من مراتب التطور .
تبدى في مختلف حقول فئات العمل ، فان مؤسسات معظم
(٥ - ٩) ، او ان تساهم في بعض الفئات الاخرى ولكن
راض المشتغلين في هذه المؤسسات في مختلف المحافظات ،

المحافظة

مؤسسات شركات
فردية تضامن

٢٣٧٥	٢٤٢٤٤	عدد المؤسسات	دمشق
١٤٦٤٧	٤٥٢٢٠	عدد المشتغلين	» »
١٥٥٢	٢٠٩٧١	عدد المؤسسات	حلب
٨٦٨٢	٣٧١٦٧	عدد المشتغلين	» »
٤٠٩	٧٨٦٤	عدد المؤسسات	اللاذقية
١٤٦١	١١٥٨٠	عدد المشتغلين	» »
٤٩٧	٧٤٣٦	عدد المؤسسات	حمص
٢٠٠٥	١٠٧٨٧	عدد المشتغلين	» »
٢٥٤	٥٥٦٣	عدد المؤسسات	حمص
٩٩٠	٧٨٨٠	عدد المشتغلين	» »
٧٢	٤٩٠٦	عدد المؤسسات	ادلب
١٨٨	٦١٦٣	عدد المشتغلين	» »
١٤٣	١٢٠٧	عدد المؤسسات	الرقبة
٢٣٨	١٦٤٢	عدد المشتغلين	» »
٦٦	٢٣٥٣	عدد المؤسسات	دير الزور
٢٥٥	٢٢٦٥	عدد المشتغلين	» »
١٩٦	٢٥٣٦	عدد المؤسسات	الحسكة
٦٤٣	٥٤٨٣	عدد المشتغلين	» »
٧٥	١١١٢	عدد المؤسسات	السويداء
١٩٢	١٤٠٨	عدد المشتغلين	» »
٢٣٦	١٩٦٢	عدد المؤسسات	درعا
٤٥٤	٢٢٢٤	عدد المشتغلين	» »

شركات واقع	شركات مساهمة	شركات اخرى	مؤسسات حكومية واملية يهدف الى الربح	غير مبيع	المجموع
٢٣٢١	١٦٩	٢.٢	١٥٦٥	٢.٧	٢١.٨٢
٨٥٤٩	١١١٣٥	١٢٢٦	١٣٨٦	٢٨٢	٨٢٥٤٦
٢١٩٢	٨٢	١١٤	١٥٤٥	١٦٨	٢٦٦٢٥
٧١٨٨	٥٣١٧	٥٢١	١٢٢٢	٥٤	٦.١٥١
٦٤٩	٥٣	٦	٧٧٢	٥٩	٩٨١٢
١٩٦.	١٥٩٩	٢٤	٦١٩	١٤٦	١٧٣٨٩
٤٧١	٤٤	٢٧	٦٦٣	٧٦	٩٢١٤
١٣٢٨	٢٤٧٩	١٢٦	٧.٤	٧٣	١٨٥١٢
٧.٦	٢.	١٤	٥١١	٣٦	١١١٢٤
١٨٨٢	١١٩	٣٨	١٩٦	١٩	١.٩٥٦
٥٧	٧	-	٥٩٦	٥٨	٦١٧٩
١٣١٧	٤٦	-	٥١	٧	٧٧٧٢
٧٥	٢	٤	٦٦	٣	١٥.٠
١٩٤	١١	٩	٧	٤	٢٢.٥
١٩٦	٧	١٨	١٣٥	٣.٠	٢٨.٥
٦١٣	١.٧	٦٤	٢.	٥	٤٣٢٩
٢٣.	١٦	١.٠	٧٩٩	١٧	٤٩.٤
٩٤٤	٨.٠	٤.٠	١٥٦	١١	٧٣٥٧
٥١	١٤	٥	٢٧٤	١٥	١٦٤٦
٨٤	٢٣٧	٩	٦٩	٤	٢١.٣
٣٢	٢.٠	-	٣٢١	٥٣	٢٦٢٤
٥٩	٥٧	-	٤٤	٦	٢٨٤٤

هذا ما كان من امر الحصر ، وانتقل الان الى بحث المؤسسات التي رخص لها بالانشاء او التوسيع خلال سني الوحدة .

- الانشاء والتوسيع -

لقد بلغ عدد المؤسسات التي رخص لها في العام الاول لقيام الوحدة ١٩١ مؤسسة متنوعة المهن والفروع . كما بلغ عدد المؤسسات التي سمح بتوسيعها ؛ الى هذا الحد او ذاك ١٦٥ مؤسسة . وعليه يكون عدد المؤسسات المرخص لها بالتأسيس او التوسع ٣٥٦ مؤسسة .

فما هي هذه المؤسسات ، والى اية مهنة تنتسب ؟ ان المؤسسات الجديدة تنتسب الى ٤٨ مهنة مختلفة . ولكن النسبة العددية لانتساب هذه المؤسسات الى المهن متباينة . فاکثر المهن حظا في استيعاب المؤسسات الجديدة هي مهنة طحن القمح وجرش البرغل التي ضمت ٥٠ مؤسسة جديدة من اصل ١٩١ . ثم تأتي بعدها مهنة خراطة المعادن (١٧) ثم تكسير الاحجار (١٠) ، ثم نشر الخشب (٩) ، فصنع البلاط ونشره ، فمعاصر الزيتون (٧) ، فمهنة صنع الاتساك المعدني والفصالات والبرادات (٦) ، والمواد الكيماوية (٦) ، فالنسيج (٥) ، والطبع (٥) فصنع السواح الاسفنج والمصنوعات المطاطية (٤) وصنع العقل (٣) . ثم تتضاءل النسبة لتضم المهنة مؤسسة او مؤسستين على اكثر تقدير . وهي مهن : منتجات الالبان ، والموبيليا ، وانتاج الكهرباء ، وصنع الازرار ، والفزل ، والمياه الغازية ، والمرطبات . وكاسات البوظة ، والمظلات . وطبع الاقمشة وتلبس اطارات المطاط ، والقطن الطبي ، والاسلاك الكهربائية . والهواء السائل ، وتقشير الفستق ، وتسجيل الصوت ، وصنع رؤوس البوابير . والبسكويت ، والادوية ، والمشروبات الكحولية . والنيون . والعطورات ، والسمن النباتي ، والطحينة . وقطن الخياطين . والنسيج المعدني ، والسكاكر ، والشمع ، والقفاذات . واكياس الورق ، وكبس وغسل الصوف ، والصابون ، والجليد ، والبطاريات ، والورق الصحي ، والاسمنت .

اما المؤسسات التي صدر قرار توسيعها (١٦٥) فقد كان نصيب مهنة الفزل والنسيج والتريكو (٤١) فمهنة طحن القمح وجرش البرغل (٢٩) فخراطة المعادن (١٨) ، فمعاصر الزيتون (٩) فالالبسة الداخلية (٨) ، فحلج القطن وكبسه (٦) والسكاكر (٦) ثم صنع العقل (٥) ثم انتاج الكهرباء (٣) ، فصنع الجليد (٣) والمياه الغازية (٣) ومما تبقى لا يعدو مؤسسة او مؤسستين وسعت في المهنة الواحدة مثل البلاستيك . والكونسروة الصناعية ، والخشب المعاكس ، والسلاسل الحديدية ، والاشرطة ، وتكسير الاحجار ، وصنع النوايض وصنع الزيوت النباتية ، والبسكويت ، وعيدان

الثقاب ، والصابون ، واغطية الزجاجات ، والاواني ، وصقل الاقمشة ، والدباغة ، وقالب الاحذية ، والمسامير ، والفروشات المعدنية ، والاحذية المطاطية ، والطباعة ، ومطاط الملابس ، والتنك ، وشريط اللاتيليت ، والجلد .
اما اهمية هذه المؤسسات فيمكن اعطاء فكرة عنها ، عند بحث الوضع القانوني لتلك المؤسسات .

ان القسم الاعظم من المؤسسات الجديدة والموسعة هو مؤسسات فردية (٢٤٥/٢٦٥) في حين تبلغ عدد المؤسسات الجديدة او الموسعة والعائدة لشركات مساهمة ٢٥ مؤسسة وما تبقى فيدخل في عداد الشركات الاخرى وخاصة شركات التضامن القليلة الاهمية . ان الطابع المميز لمعظم هذه المؤسسات هو ضالة اهميتها الاقتصادية وضعف الراسمال ، وضعف القوى المنتجة فيها . وضعف استخدام الآلات العامة وبدائية تقسيم العمل . واذا استعرضنا بعض البيانات المتوفرة والمتعلقة بتجهيزات المؤسسات الجديدة تبين لنا جانب من الواقع المشار اليه : مخرطة قديمة واخرى حديثة ، آلة التصميغ ومرجل ، مكبس آلي ومنفشة ، حجر واحد للطحن ، حجران ، آلة طابعة مستعملة ، آلة واحدة للخراطة ، ١٠ آلات جديدة لصنع العقل ، آلة جديدة واحدة للطبع ، آلة خراطة واحدة ، آلة طابعة واحدة لطبع الاقمشة ، آلتان جديدتان لنشر الرخام ، جاروشة واحدة لجرش البرغل ، مضخة واحدة لتفريغ الهواء في صنع انابيب النيون ، كسارة آلية جديدة لطحن الحجارة ...
اما التوسيع الذي اذن به ، فبعضه يقتصر على توسيع قليل الاهمية : اضافة آلتين جديدتين للخراطة ، اضافة ٣ آلات جديدة لصنع العقل ، اضافة آلة جديدة للنسيج الآلي ، اضافة آلتين جديدتين لصنع اواني الالنيوم ، اضافة آلة جديدة لقتل الخبوط ... وبعضه يتمتع باهمية نسبية : اضافة ٢٠ محلجة جديدة مع المتمات لمؤسسة الفزل والنسيج ، اضافة ٢٥٠ نولا آليا لمؤسسة الفزل والنسيج ، اضافة ١٠٠ نول آلي جديد مع آلات التمشيط اللازمة لمؤسسة نسيج آلي ، اضافة ٦٠٠ مفزل لفزل خبوط الفيبران لمؤسسة الفزل والنسيج ، اضافة ١٢ محلجة جديدة ، اضافة ١٥ ألف مفزل جديد ، للشركة التجارية الصناعية المتحدة المساهمة المفلة . واقامة مؤسسة لطبع الاقمشة الى جانب المؤسسة المعدة للصبغ والعائدة لشركة المصانع الفنية المساهمة في حمص ...

والترخيص لهذه الشركة ذاتها باضافة صناعة الفزل والنسيج الآلية اليها على ان نسبة التوسيع الهام تبقى محدودة بالنسبة الى المجموع .

اما مؤسسات الفنادق ومكاتب السياحة والسفر التي اذن بتأسيسها او توسيعها في هذا العام فهي لا تعدوا ٥٧ مؤسسة للجديد منها و ٨ للموسعة . وهي كلها تدخل في عداد الملكية الفردية لا ملكية الشركات / عدا سبع مؤسسات / احداها

اجنبية تعود لشركة بلجيكية . وست تملكها ست شركات بسيطة .
 بقي ان نعرف في هذه الدراسة التوزيع المكاني للمؤسسات المبحوث عنها
 (باستثناء مؤسسات الخدمات) وقد انتهى بنا التصنيف الى النتائج التالية :

٩	محافظة القامشلي	١٠٨	محافظة دمشق
٩	محافظة الحسكة	٩١	محافظة حلب
١	محافظة درعا	٣٦	محافظة اللاذقية
٢	محافظة عين عرب	٣٠	محافظة حمص
٢٨	غير واضح	٢٢	محافظة حماه
<hr/>			
٣٦٥	المجموع		

.....

وفي هذا العام الاول من اعوام الوحدة طرات بعض التبدلات على اوضاع الشركات الهامة نسبيا فزادت رساميل بعض الشركات وهي: شركة الكونسروة الحديثة المساهمة المغفلة التي تقرر رفع رساميلها بمقدار ١٥٠ الف ليرة سورية بموجب قرار الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها في ٢٢ / ٥ / ٥٨ ، وذلك عن طريق احدث ٣٠٠٠ سهم جديد قيمة السهم الواحد منها ٥٠ ليرة سورية . وشركة الشهباء لصنع الاسمنت ومواد البناء المساهمة المغفلة التي رفعت رساميلها ، بموجب قرار الهيئة العامة في ١٢ / ٩ / ٥٨ ، من ٩ ملايين ليرة الى ١٠.٨ ملايين ، توزع على ٥٤ الف سهم بقيمة ٢٠٠ ليرة للسهم الواحد . وشركة المواد الزراعية المساهمة المغفلة التي رفعت رساميلها في ١٧ / ٩ / ٥٨ ، من ٥٠ الف ليرة الى ١٥٠ الف ليرة سورية . والشركة السورية لتجارة وصناعة الاخشاب ومواد البناء المساهمة المغفلة التي رفعت رساميلها : بموجب قرارها في ١٢ / ١٠ / ٥٨ من ٢٢٠ مليون ليرة سورية الى ٢٥٠ مليون ، توزع على خمسة الاف سهم بقيمة ٥٠٠ ليرة للسهم الواحد . والشركة السورية لتكرير وتوزيع النفط المساهمة التي زادت رساميلها بموجب قرارها المتخذ في ١٦ / ١١ / ٥٨ ، من مليون الى ١٥ مليون ليرة سورية ، موزعا على ١٥ الف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد . والشركة العامة للبترول المساهمة المغفلة التي رفعت رساميلها بقرارها تاريخ ١٤ / ٦ / ٥٨ ، من ٥٠ مليون الى مليون ليرة سورية ، يوزع على ١٠ آلاف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة .

وشركة الدغيش الزراعية المساهمة المغفلة التي رفعت رساميلها من ٣٠٠ الف ليرة الى ٤٥٠ الف ليرة بموجب قرارها المتخذ في ٨ / ١١ / ٥٨ ، ووزع الراسمال على ٢٢٥٠٠ سهم بقيمة ٢٠ ليرة سورية للسهم الواحد .

اما الشركات التي برزت فعليا في هذا العام فهي :

شركة الاسمنت والبناء المساهمة المغفلة في حماه . رساميلها ٨ ملايين ليرة

سورية موزعة على ٨٠ الف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد . وقد بدىء بالاكنتاب العام باسهمها في ١٥ / ٥ / ٥٨ ولفاية ١٥ / ٦ / ٥٨ . واذا كان الاكنتاب بالاسهم قد بدا في التاريخ المذكور ، فان تأسيس هذه الشركة سبق هذا الوقت بزمان طويل . ويكفي لتوضيح ذلك ان نذكر القرار رقم ٦٣٦ تاريخ ٢ / ٨ / ٥٨ القائل « تمدد لفاية ٣١ / ٧ / ١٩٥٩ المهلة المحددة في القرار ١١٧ تاريخ ٢٢ / ١ / ١٩٥٥ الممدد بموجب القرار رقم ٦٦٤ تاريخ ١٢ / ٨ / ٥٦ المرخص لشركة الاسمنت ومواد البناء المساهمة المفلة في حماد باقامة معمل للاسمنت فيها » .

والشركة الطبية العربية المحدودة المسؤولة لصنع واستيراد المستحضرات الطبية والكيمائية والاتجار بها واستثمار براءات الاختراع والعلاقات المسجلة المتعلقة بتلك المستحضرات وهي ذات رأسمال قدره ٣٨٠ الف ليرة سورية . مركزها دمشق . وشركة صناعة الصابون العربية المحدودة المسؤولة التي رخص بتاليها في دمشق بموجب القرار ٩٣٣ تاريخ ٦ / ١١ / ٥٨ . وهي ذات رأسمال قدره ١٥ مليون ليرة سورية غايتها صنع الزيوت والصابون والتجارة بجميع المواد العائدة لهذه الصناعة .

وبموجب القرار ٩٩٩ تاريخ ١١ / ١٢ / ٥٨ صدق النظام الاساسي للشركة الصناعية للالبان والتبريد ومشتقاتها المساهمة المفلة في حمص . وكان قرار الترخيص قد صدر في ٢٣ / ١١ / ٥٨ تحت الرقم ١٤٧٣ . علما بان التأسيس الفعلي كان قد تم قبل اعلان الوحدة بزمان غير يسير .

اما الشركة السورية لصنع الاسمنت ومواد البناء المساهمة المفلة في حمص فقد مددت المدة المحددة لها للمباشرة بالاستثمار الى ايلول ٥٩ . بعد ان كانت محددة بموجب القرار ١١٦ تاريخ ٢٢ / ١ / ٥٥ ، ثم مددت بتاريخ ٢٦ / ٦ / ٥٧ . هذا وبالمقابل فقد صفت في هذا العام بعض الشركات ، كشركة الصناعات الميكانيكية المساهمة المفلة التي صفت بموجب قرار الهيئة العامة في ٧ / ٧ / ٥٨ كما اوقفت عن العمل شركة النفط السورية العربية اعتبارا من ٥ / ١٠ / ٥٨ وحتى اشعار آخر ، وجمدت اموالها ، نتيجة لبعض المخالفات التي ارتكبتها . هذا ما كان في عام ١٩٥٨ ، اما في عام ١٩٥٩ . فقد صدر الترخيص باحداث او توسيع المؤسسات على النحو التالي :

كان مجموع التراخيص يتعلق بـ ٣٩٤ مؤسسة ، و بـ ١٤ فندقا . وتقسم تراخيص المؤسسات الصناعية الى ٢١٩ ترخيصا تأسيسيا ، و ١٧٥ ترخيصا بالتوسيع . علما بان ٥٤ ترخيصا من مجموع النوعين يقضي بتمديد مهل تنفيذ تراخيص كانت اعطيت قبل هذا العام ، مما يجعلنا نميل الى حذف هذا الرقم من

المجموع . وهكذا يبقى مجموع عدد النوعين ٣٤٠ ، منها ١٩٣ ترخيصا تأسيسيا و ١٤٧ ترخيصا توسيعيا . اي ان تراخيص هذا العام انخفضت عن تراخيص العام السابق بمقدار ١٦ ترخيصا . وبقي عدد تراخيص التأسيس متساويا تقريبا مع العام السابق بينما انخفض عدد تراخيص التوسيع قليلا . اما تراخيص الفنادق فقد هبطت عن تراخيص العام السابق بمقدار اربعة اخماس تقريبا .

تراخيص المؤسسات الجديدة تعود الى قرابة ٤٦ مهنة ، تكاد تكون صورة واحدة عن مهن تراخيص عام ٥٨ . وابرز تراخيص مؤسسات عام ٥٩ ، من حيث العدد ، يعود لمهنة طحن الحبوب وجرش البرغل ٦٥ ، ثم عصر الزيتون ٢٠ ، فتكسير الاحجار ونشر الرخام ١٩ ، فالخراطة ١٦ ، فالفضل والنسيج ١٠ فالادوية والمستحضرات الطبية ٦ ، فنفس الصوف ٥ . اما المهن الاخرى فتراخيصها لا تعدو الواحد او الاثنين او الثلاثة في احسن حال وهي: المفروشات المعدنية ٣ ، البلاستيك ٣ . شريط المطاط ٣ ، الطباعة ٣ ، التول والدانتيل ٢ ، الفسالات ٢ ، البطاريات السائلة ٢ ، تلبس المعادن ٢ ، المياه الغازية ٢ ، صنع الازرار ٣ ، الحليب المعقم ٣ ، خرازات الورق ٢ ، الحلبي ٢ ، قشاطات الخيش للمفروشات ٢ ، لصنع السكر ١ ، البسة داخلية ١ ، نشر خشب ١ ، مسحوق للتنظيف ١ ، السجاد ١ ، نسج اشربة دعاية ١ ، بسكويت ١ ، بلوك وقساطل ١ ، كهرباء ١ ، ثريات كهربائية ١ ، تصميم الخيوط ١ ، خزف ١ ، تجميع وتصميم اجهزة الراديو ١ ، صب الحديد وصنع المسامير ٢ ، تطريز آلي ١ ، بلاط بورسلين ١ ، لحوم محفوظة ١ ، سكاكر ١ ، سقل الاقمشة ١ ، عيدان الثقاب وعليه ١ ، مشروبات روحية ١ . مواد التجميل ١ ، هواء سائل ١ ، مواد التجميل ١ .

اما تراخيص التوسيع فقد كانت تتصل بقرابة ٤٢ مهنة ، وتحتل فيها مهنة النسيج والفزل والتريكو المرتبة الاولى (٣٤) ، ثم صناعة طحن الحبوب وجرش البرغل (٢٩) ، فالخراطة (٧) ، والالبسة الداخلية (٦) ، فالسكاكر (٥) ، والبلاط ونشر الرخام (٥) ، والطباعة (٥) ، والجوارب (٥) ، والمياه الغازية (٤) ، والمسامير (٣) ، وعصر الزيتون (٣) ، وحليج الاقطان (٣) ، والعقل (٣) ، والاحذية المطاطية (٢) ، والادوية (٢) ، والزيت النباتية (٢) ، وعاب التنك (٢) ، والصابون (٢) ، فالدهانات (١) ، والبرادات (١) ، والثريات (١) ، وصنع الاخشاب (٢) ، ومصنوعات البلاستيك (٣) ، وصناديق الحديد (١) ، والعلكة (١) ، وكي الاقمشة (٣) ، وتصميم الخيوط (١) ، والقفازات (١) ، والسجاد (١) ، وطحن الاحجار (١) ، والبسكويت (١) ، وتلبس اطارات المطاط (١) ، وفراشي الاسنان (١) ، وحباسات الشعر (١) ، وتجفيف الفواكه (١) ، وسقايف للموبيليا (١) ، وندف

القطن (١) ، واشرطة الحرير (١) . وصهر المعادن (١) ، وصباغة الاقمشة (١) ، وقوارير ملونة (١) .

اما الوضع القانوني لمؤسسات التراخيص في عام ١٩٥٩ : فهو كما يلي : ٢٦٨ مؤسسة فردية و ١٢ تعود لشركة مساهمة ، و ٦٠ تعود لشركات اخرى غير مساهمة . وما قيل من قبل في طابع هذه المؤسسات الفردية وحتى الشركات الاخرى غير المساهمة : سواء في التأسيس او التوسع يمكن ان يقال ايضا هنا .

بقي ان نشير الى اهمية المؤسسات ٥٤ التي شملتها قرارات تمديد مهل تنفيذها والتي حذفناها من مجموع تراخيص عام ٥٩ . هنالك قرارات تمديد تتعلق بمؤسسات (١٦) شركة مساهمة تعتبر من كبريات الشركات في القطر . كالشركة العربية المتحدة للصناعة التي رخص لها من قبل « باضافة تجهيزات كاملة لطباعة القماش والقصارة والصباغة مع المتمات » و « باقامة مؤسسة لها للغزل والنسيج » « وشركة الشهباء لصنع الاسمنت في حلب » « باقامة معمل لصنع اكياس الورق المعدة للتعبئة » : « والشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره المساهمة المغفلة » « باقامة مؤسسة في دمشق لاستخراج السكر من الثمندر » ، « والشركة الاهلية للاسمنت المساهمة في حلب » ، « باقامة مؤسسة لصنع الاسمنت في حلب » ، « والشركة العربية المتحدة للصناعة » « بتوسيع مؤسساتها المعدة في دمشق للغزل والنسيج باضافة ١٥ الف مغزل » ، « وشركة المفازل والمناسج » ، « بتوسيع مؤسساتها المعدة في دمشق للغزل والنسيج باضافة ١٥ الف مغزل » ، « وشركة الصناعة للزيوت النباتية » « بتوسيع مؤسساتها في حلب » ، « وشركة الاسمنت ومواد البناء في حمص » « باقامة مؤسسة لانتاج الاسمنت » ، « وشركة المفازل والمناسج في دمشق باضافة ١٠ انوال . والشركة السورية لتجارة وصناعة الاخشاب المساهمة المغفلة » « بتوسيع مؤسساتها في اللاذقية » ، « وشركة الالبان المعقمة المساهمة » « باقامة مؤسسة في دمشق لانتاج الحليب المعقم ومنتجاته » ، « وشركة المصانع الفنية بحمص » بتوسيع مؤسساتها الخاصة بالصباغة والطباعة والتجهيز باضافة ١٠ الاف مغزل و ٣٠٠ نول آلي مع المتمات .

اما قرارات التمديد الهامة المتعلقة بالشركات الاخرى غير المساهمة فنورد بعض الامثلة عليها فيما يلي :-

شركة البورسلان العربية (في حمص) « باقامة مؤسسة لصنع بلاط البورسلان ومشتقاته » ، « وشركة خيدر الخجا وشركاه » « بتوسيع مؤسساتها المعدة في دمشق لصنع الالبسة الداخلية باضافة ٨ آلات جديدة » ، « وشركة محمد سعيد عوف واولاده » « بتوسيع مؤسساتها المعدة للنسيج الآلي باضافة ١٠ انوال آلية جديدة مع المتم » ،

وشركة معامل سامي صايم الدهر « بتوسيع مؤسستها باضافة التجهيزات اللازمة لصباغة الاقمشة وطباعتها ، وتحضيرها » ، وشركة بغدادى وفرا وشركاهم «بتوسيع مؤسستها المعدة في دمشق للنسيج الآلي باضافة ٥٠ نولا آليا جديدا مع المتعمات » ، وشركة طباع وصبان « باقامة مؤسسة في دمشق لصنع علب وعيدان الثقاب » ، وشركة بعلبكي وحمادي وشركاهم « باقامة مؤسسة في دمشق لصنع المفروشات المعدنية وافران الطبخ المنزلية والفصالات والبرادات » ، وشركة الحاج احمد الططري واولاده « بتوسيع مؤسستها الخاصة بالنسيج الآلي باضافة ١٠٠ نول آلي و ٦٢٨٦ مغزلا مع المتم » ، وشركة بعلبكي وايوبى وابو داود « باقامة مؤسسة في دمشق لصنع بلوك وقساطل واجر وجسور الاسمنت وغيرها من مواد البناء المماثلة » ، وشركة رواس وصبان وشركاهم للصناعات الكهربائية « باقامة مؤسسة في دمشق لصنع الفصالات والمحركات الكهربائية » ، وشركة الجوارب السورية « بتوسيع مؤسستها المعدة في دمشق لصنع جوارب النايلون النسائية باضافة ٦ آلات جديدة لانتاج جوارب نسائية مدورة مع المتم » ...

اما التوزيع المكاني لمؤسسات تراخيص عام ٥٩ (باستثناء الفنادق) فهو كما يلي :- محافظة دمشق (١٤٣) ، محافظة حلب (١٢٠) ، فاللاذقية (٢٨) ، فالسويداء (٢٦) ، فحمص (٢١) ، وحماه (٢١) ...

.....

ننتقل الآن الى التبدلات التي طرات على اوضاع الشركات الهامة نسبيا في هذا العام . لقد زادت بعض الشركات رساميلها وهي :- شركة السكر بدمشق التي رفعت رسمالها بموجب قرار ٥٨/١٢/٢٢ . من ٦ ملايين ليرة الى ثمانية ملايين وزعت على ٨٠ الف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم ، وشركة الطيران العربية التي زاد رسمالها ١٢٠ الفا ، بموجب قرار ٥٩/١/٤ . واصبح الرسمال ٥٠٠ الف ليرة مقسما على ٥٠٠٠ حصة ، وشركة الشهباء لصنع الاسمنت ومواد البناء المساهمة المفلة في حلب ، التي رفعت رسمالها من ١٠٨ ملايين الى ١٢٦ ، بقرارها تاريخ ٥٩/٣/٢٦ ووزع على ٦٣ الف سهم بقيمة ٢٠٠ ليرة . وشركة الزيوت الوطنية المساهمة المفلة التي رفعت رسمالها من ٦٠٠ الف ليرة الى ١٢٠٠ مليون ، موزعا على ١٢ الف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة وذلك بموجب قرارها المتخذ في ٥٩/٤/١٤ . وشركة الوكالات العامة المساهمة المفلة التي زادت رسمالها من ٥٠ الف ليرة الى ١٠٠ الف بموجب قرارها المتخذ في ٥٩/٤/١٢ . وشركة الشرق للالبسة الداخلية الحديثة المساهمة المفلة التي زادت رسمالها من ٦٠٠ الف ليرة الى مليون ليرة عن طريق اصدار ٨٠٠ سهم اسمي جديد قيمة كل منها ٥٠٠ ليرة ، بموجب قرارها المتخذ في ٥٩/٥/١٠ . والرسمال الجديد بوزع على ٢٠٠٠ سهم اسمي بقيمة ٥٠٠ ليرة . وشركة صابون الاحداث المساهمة

المفلة التي زادت الرسمال من ٢٠٠ الف ليرة الى ٣٠٠ الف ليرة بموجب القرار المتخذ في ٥٩/٣/٢٣ . وشركة الفاازل والمناصح المساهمة المفلة في دمشق التي زادت رسمالها من ٧ ملايين الى ٧٧ ملايين بموجب اقرار المتخذ في ٥٩/٦/٥ ، وتوزيعه على ٧٧ الف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم . وشركة صنع السكر والمنتجات الزراعية التي رفعت رسمالها من ١٥ مليون ليرة الى ١٦٥ مليون ، بناء على القرار المتخذ في ٥٩/٣/١٤ و ٥٩/٥/٢٥ ، وتوزيعه على ٨٢٥٠٠ سهم بقيمة ٢٠٠ والشركة السورية للتجارة والمواد الطبية المساهمة المفلة التي زادت الراسمال من ١٢٥ الف ليرة الى ٢٠٠ الف ليرة وتوزيعه على ٤٠٠ سهم بقيمة ٥٠٠ ليرة . وذلك بناء على القرار المتخذ في ٥٩/٦/٨ . والشركة العربية لصناعة الاخشاب التي زادت رسمالها من ٢٥ مليون الى ٣ ملايين بناء على القرار المتخذ في ٥٩/٥/٢٠ ، وتوزيعه على ٦٠٠٠ سهم بقيمة ٥٠٠ ليرة والشركة السورية للفضل والنسيج المساهمة المفلة في حلب التي رفعت رسمالها من ٥ ملايين الى ١٠ ملايين عن طريق اضافة قسم من الاحتياطي الى الرسمال واصدار ٥٠ الف سهم اسمي جديد وجعل الاسهم ١٠٠ الف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة . وذلك بموجب القرار المتخذ في ٥٩/٧/١٧ . وشركة الكونسروة والصناعات الزراعية المساهمة المفلة التي زادت رسمالها من ٤٥٠ الف ليرة الى ٩٠٠ الف ليرة عن طريق اضافة قسم من الاحتياطي والارباح الى الرسمال واصدار ٢٢٥٠٠ سهم جديد توزع بنسبة سهم لكل سهم قديم . وذلك بناء على القرار المتخذ في ٥٩/٦/٢٦ . واصبح الرسمال (٩٠٠) الف موزعا على ٤٥ الف سهم بقيمة ٢٠ ليرة . وشركة الرايسد العربية لصنع الصابون والمواد الكيماوية التي اصبح رسمالها مليون ليرة موزعا على ١٠ آلاف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم . . .

وفي هذا العام اعلنت قرارات كثيرة تتعلق بتأسيس شركات عديدة على درجات متفاوتة من الاهمية ، وتعلق بالدعوة الى الاكتتاب بأسهم شركات اخرى او تصديق النظام الاساسي لشركات اخرى . وتعديل الانظمة الاساسية لعدد من الشركات .

ففي ٥٩/١/٤ وجهت الدعوة للاكتتاب بأسهم شركة الالبان في حمص التي رخص لها بالقرار الوزاري رقم ١٤٧٣ تاريخ ٥٨/١١/٢٣ . وصودق على نظامها الاساسي بالقرار الوزاري رقم ٩٩٩ تاريخ ٥٨/١٢/١١ . رسمالها مليون ليرة موزع على ٢٠ الف سهم بقيمة ٢٠ ليرة سورية .

وبموجب قرار وزارة الاقتصاد رقم ١٠٢ تاريخ ٥٩/٢/٢١ صدق النظام الاساسي لبنك العالم العربي ، وهو شركة مساهمة مفلة في دمشق رسمالها ١٠ ملايين ليرة سورية موزع على ١٠٠ الف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة . ويقضى نظامها الاساسي بأن تؤسس الشركات او تساهم فيها وتشتري مختلف

انواع العقارات .

يتألف الاعضاء المؤسسون من ٢٠ شخصا اكتبوا بـ ٣٣٨٠٠ سهم قيمتها ٣٨٠ ملايين ليرة سورية بينهم عراقي اكتب بـ ١٠٠٠ سهم / ١٠٠٠٠ ليرة) .
وسعودي اكتب بـ (٢٥٠٠ سهم / ٢٥٠٠٠ ليرة) و ٧ مصريين اكتبوا بـ (٦٠٠٠ سهم / ٦٠٠٠٠ ليرة) . اما الباقون فهم من الجنسية السورية اكتب كل منهم بالاسهم التالية :-

موفق ميداني	١٠٠٠	سهم	١٠٠٠٠٠ ليرة
محمد عادل سابحجي	٠٥٠٠	=	٥٠٠٠٠٠
رزق الله سالم	٠٢٥٠	=	٢٥٠٠٠٠
محمد الميداني	٠٢٠٠	=	٢٠٠٠٠٠
صبحي النداف	٠٢٠٠	=	٢٠٠٠٠٠
محمد خير سابحجي	٠١٠٠	=	١٠٠٠٠٠
سعدى مطر	٠١٠٠	=	١٠٠٠٠٠
بشير اللحام	٠٠٢٠٠	=	٢٠٠٠٠٠
صلاح البزرة	٠٠٢٠٠	=	٢٠٠٠٠٠
محمد سيوفى	٠٠١٠٠	=	١٠٠٠٠٠
فانسان بليط	٠٠١٠٠	=	١٠٠٠٠٠
	<hr/>		<hr/>
	٢٤٣٠٠	=	٢٤٣٠٠٠٠

وبين الذين ساهموا في اسهم هذه الشركة ، بالإضافة الى السابقين ، ٨٠ شخصا اكتبوا بـ ٦٦٢٠٠ سهم قيمتها ٦٦٢٠ ملايين ليرة . بينهم مصريان اكتبوا بـ ١٢٠٠ سهم وفلسطيني واحد بمائة سهم . ولبناني واحد (يوسف بيدى مصرف لبنان) بـ ١٦ الف سهم . واربعة كويتيين بـ ٤٠٠٠ سهم ، وعراقي واحد بألف سهم ، و ٦ سعوديين بـ ٢٧١٧٠ سهم .

هكذا نرى في هذه الشركة تزاوجا هاما بين الراسمىل السورية والمصرية والعراقية واللبنانية والسعودية والكويتية .

وبموجب القرار رقم ٢٨٦ تاريخ ٥/٥/٥٩ رخص بتأسيس شركة صنع السجاد المساهمة المفصلة في دمشق براسمال قدره ١١ مليون ليرة سورية غايتها الاستيراد والتصدير والصناعة والاتجار به وزرع رسماها على ١١ الف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد . وقد تضمن النظام الاساسي ان نسبة مساهمي رعايا

الجمهورية العربية المتحدة ينبغي ان تزيد على الثلثين وان يملك عضو مجلس الادارة ١٥. سهما والرئيس الضعف .

اما المؤسسون فهم :-

الجنسية	القيمة	سهم	
عربية متحدة	٤٠٠.٠٠٠	٤٠٠	عبد الرحمن الاحام
عربية متحدة	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠	نبيه نحساس
عربية متحدة	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠	عادل كوكش
عربية متحدة	٥٥٠.٠٠٠	٥٥٠	مختار كركش
عربية متحدة	٥٥٠.٠٠٠	٥٥٠	صلاح دقماق
عربية متحدة	٥٥٠.٠٠٠	٥٥٠	حمدي دقماق
عربية متحدة	٥٥٠.٠٠٠	٥٥٠	امين دقماق
	٢٢٠٠.٠٠٠	٢٢٠٠	

في هذه الشركة لا نجد التزاوج السابق ، بين الاعضاء المؤسسين على الاقل . ولقد كانت كلمة جنسية العربية المتحدة تشمل المصريين والسوريين فيبدو من عائلات المؤسسين انهم سوريون . كما يتبدى في هذه الشركة طابع التكتل العائلي ويمتلك ثلاثة فقط من آل دقماق ١٦٥٠ سهما . اي اكثر من نصف اسهم المؤسسين .

واستنادا الى القرار رقم ٣٧١ تاريخ ٥٩/٧/٢ رخص بتأسيس الشركة العربية لتجارة وحلج الاقطان المساهمة المفلة . في حلب . براسمال قدره ٣ ملايين ليرة سورية غايتها استيراد وتصدير وحلج الاقطان ، والقيام بالاعمال المتصلة بذلك . وقد وزع الرسمال على ٦٠ الف سهم بقيمة ٥٠ ليرة للسهم الواحد .

في هذه الشركة يتبدى تزاوج قوي بين الرسمال المصري من جهة والرسمال السوري من جهة اخرى ، ويغلب على الاول طابع الرسمال المالي الناشيء عن اندماج الرسمال المصرفي والرسمال الصناعي . كما يتبدى في هذه الشركة ايضا تشابك يشمل باشتراك عدد من كبار صناعي وتجار سورية الذين يشاركون بانفسهم في شركات اخرى مثل حنين صحنائي وآل الزعيم ، وبوبس . . . وباشتراك بمفر الشركات مباشرة فيها كشركة توفيق وعز الدين حربلي وشركة نجيب باقسي التجارية . . .

ونستعرض فيما يلي الاعضاء المؤسسين وأسهم كل منهم :

الاسهم	القيمة	
بنك مصر (شركة مساهمة مصرية)	١١٥٠٠	٥٧٥٠٠٠ ليرة
شركة مصر لحلج الاقطان (شركة مساهمة مصرية) .	١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠ =
شركة مصر لتصدير الاقطان (شركة مساهمة مصرية) .	١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠ =
ابناء خالد الزعيم	٢٥٠٠	١٧٥٠٠٠ ليرة
سعيد بوبسى	٢٥٠٠	١٧٥٠٠٠ =
شركة توفيق وعز الدين حربلي	٢٥٠٠	١٧٥٠٠٠ =
محمد مهروسة	٢٥٠٠	١٧٥٠٠٠ =
أحمد عادل الزعيم	٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠ =
فيصل هيكل	٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠ =
سالم نور الدين	٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠ =
محلات سعيد الزعيم واولاده	١٠٠٠	٥٠٠٠٠٠ =
حنين صحنواي	١٠٠٠	٥٠٠٠٠٠ =
محلات غزال وشركاه	١٠٠٠	٥٠٠٠٠٠ =
حسين علي عواد	١٠٠٠	٥٠٠٠٠٠ =
محلات صوراني وسلطان	١٠٠٠	٥٠٠٠٠٠ =
غازي الجبرودي	١٠٠٠	٥٠٠٠٠٠ =
قاسم الجبرودي	٥٠٠	٢٥٠٠٠٠ =
عبد الحي زهرة	٥٠٠	٢٥٠٠٠٠ =
شركة نجيب باقي التجارية	٥٠٠	٢٥٠٠٠٠ =
عبدو عواد شاهين	٥٠٠	٢٥٠٠٠٠ =
حسين الحافظ	٢٠٠	١٥٠٠٠٠ =
احسان الحفار	٢٠٠	١٥٠٠٠٠ =

وفي ٥٩/٧/١٤ صدر القرار ٣٨٧ القاضي بتأسيس شركة «الرايد العربية لصنع الصابون والمواد الكيماوية المساهمة المفصلة» في دمشق برسمال قدره مليون ليرة سورية غايتها صناعة الصابون بأنواعه وخاصة الصابون الناعم المنظف وصناعة الاسمدة الكيماوية والقيام بجميع الاعمال المتصلة بذلك . قيمة السهم ٥٠٠ ليرة .

والمؤسسون لهذه الشركة هم :-

سهم	قيمة	
٢٠٠	١٥٠.٠٠٠	سعيد بوبس
٤٦٠	٢٢٠.٠٠٠	منير القباني
٢٦٠	١٨٠.٠٠٠	حمدي الخطيب
٤٠٠	٢٠٠.٠٠٠	شركة قباني وبرغلي
١٢٠	٦٠.٠٠٠	احمد الحيان
١٠٠	٥٠.٠٠٠	صبحي افبيق
١٠٠	٥٠.٠٠٠	اسعد الطباع
٤٠	٢٠.٠٠٠	خليل الخطيب
٤٠	٢٠.٠٠٠	عبد القادر القباني
٤٠	٢٠.٠٠٠	رنيقة الفانسي
٤٠	٢٠.٠٠٠	ابراهيم الطباع

١٥٠٠.٠٠٠

٢٠٠٠

في هذه الشركة يتبدى تكتل عائلي يتمثل في عائلات القباني، والطباع والخطيب كما يتبدى تشابك مع شركات اخرى مثل وجود سعيد بوبس المؤسس في الشركة السابقة وهذا عدا عن بروز المرأة كعضوة في مؤسسة ايضا .

وفي ٥٩/٩/٢٠ صدر القرار ٦٠٤ القاضي بتأسيس « شركة استثمار الفنادق والمطاعم المساهمة المغفلة » في دمشق برسمال قدره ٣٦٠ الف ليرة . غايتها استثمار كافة الفنادق والمطاعم الكبرى والقيام باعمال الوكالات والاستيراد والتصدير .

اما المؤسسون فهم :-

نموذج بالاكنتاب		
٢٤٠	١٢٠.٠٠٠	عارف الفميان
١٦٠	٨٠.٠٠٠	نوفيق جبوياني
١٤٠	٧٠.٠٠٠	نوفيق الشماس
١٦٠	٨٠.٠٠٠	محمد الميداني
٢٠	١٠.٠٠٠	اولغا زغزغسي

٢٦٠.٠٠٠

٧٢٠

هنا ايضا تشابك يتمثل مثلا بمحمد الميداني المؤسس في شركة بنك العالم العربي وتوفيق الشماس ...

والشركة التالية التي رخص لها بالقرار ٦٤١ تاريخ ٥٩/١٠/٧ تعطينا صورة اخرى عن تشابك الرسمال العربي وعن تشابك رسمال هذه الشركة برساميسل شركات اخرى اسم الشركة « الشركة المتحدة لصناعة الاصواف المساهمة المغفلة في

دمشق « وغايتها غزل الصوف ونسجه بمختلف انواعه ، ومزجه وصفه وتجهيزه والاتجار بمنتجاته. رأسمالها أربعة ملايين ليرة سورية وقيمة السهم ٤٠ ليرة سورية. المؤسسون هم :-

اسم	قيمة	
جمال الدين	٥٠٠٠	٢٠٠ الف
عبد الهادي الرباط	٤٥٠٠	١٨٠
محمد عبد الهادي العبابجي	٤٢٧٥	١٧٥
حبال وفلاح	٤٢٧٥	١٧٥
امين دياب	٢٢٢٥	١٢٢ر٤
مسلم دياب	٢٢٢٥	١٢٢ر٤
عبد المجيد الرباط	٢٠٠٠	١٢٠
عادل الخجا	٢٧٥٠	١١٠
واصل الخجا	٢٧٥٠	١١٠
صياح بفدادي	٢٥٠٠	١٠٠
ممدوح النص	٢٥٠٠	١٠٠
سامي الدسوقي	٢٥٠٠	١٠٠
محمد حمدي شبيب	٢٥٠٠	١٠٠
محمد الحبال واولاده	٢٥٠٠	١٠٠
عزت وانور الشامي	١٥٠٠	٦٠
محمود عادل الخجا	١٢٥٠	٥٠
عبد الفني حمور	١٢٥٠	٥٠
زهير الشلق	١٢٥٠	٥٠
حامد سلط	١٢٥٠	٥٠
صياح البغدادي ورفيق الفرا واكرم وشركاهم	١٢٥٠	٥٠
اسماعيل الصمادي	١٠٠٠	٤٠
عرفان الصمادي	١٠٠٠	٤٠
وجيه الصمادي	٨٢٠	٢٢ر٨٠٠
عدنان نحلاوي	٨٢٠	٢٢ر٨٠٠
	٥٧٣١٠	٢ر٢٩٢ر٤٠٠

وبين المكتتبين بالاسهم لبناني واحد اكتب ب (١٢٥٠) سهما بقيمة ٥٠٠٠ ليرة وأربعة أردنيين امتلكوا ٣٨٥ سهما بقيمة ١٥٥٠٠ ليرة ، وفلسطيني واحد حاز ٢٥٠ سهما بقيمة عشرة آلاف ليرة . وهناك ٩٣ سوريا اكتبوا ب ٣٧ر٣١٥ ألف سهم قيمتها ١٤٩٢ر٦٠٠ ليرة . فاذا اضعنا الى هذا اسهم العراقي المؤسس وجدنا ان ما ساهم به الرسمال العربي هو ٣٩٠ ألف ليرة من أصل أربعة ملايين ليرة . اما القرار رقم ٦٧٣ تاريخ ١٩/١٠/٥٩ فقد قضى بتصديق النظام الاساسي

لشركة حمص للفلز والنسيج المساهمة المغفلة في حمص . رأسمالها عشرة ملايين ليرة سورية مقسم على ١٠٠ ألف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد .
أبرز سمة لهذه الشركة هي التكتل العائلي المتمثل بمساهمة أكثر من ١٤ شخصا من آل الرفاعي في حمص . بقراءة ٣٦٠٠ سهم ، أي بقراءة ٣٦٠ ألف ليرة سورية . كما ساهمت في هذه الشركة شركات أخرى مثل شركة انشاءات حمص ، وكثير من الراسمالين المعروفين أمثال سعيد بوبس ، وخيرالله زخور ...
ورخص بموجب القرار رقم ٧١٢ تاريخ ٥٩/١١/٤ ، بتأسيس « الشركة المتحدة السينما المساهمة المغفلة في دمشق » . رأسمالها ١٢ مليون ليرة ، غايتها استثمار وبناء دور السينما وانتاج الافلام وتجارتها في البلدان العربية والعالم دون تعاطي الوكالات الأجنبية . أسهمها ٢٤٠٠ بقيمة ٥٠٠ للسهم الواحد .

المؤسسون هم :-	الاسهم	القيمة	الجنسية
صبحي حسين فرحات	٢٠٠	١٥٠٠٠٠	اردني
عبدالرزاق حسين فرحات	٢٥٠	١٢٥٠٠٠	=
زكريا يوسف الظاهر	٨٠٠	٤٠٠٠٠٠	سوري
نادر صالح الاناسي	٦٠٠	٣٠٠٠٠٠	=
صلاح صالح الاناسي	١٦٠	٨٠٠٠٠٠	=
خلوصي صالح الاناسي	٤٠	٥٠٠٠٠٠	=
بهجت المطار	٢٥٠	١٢٥٠٠٠	=
	٢٤٠٠	١٢٠٠٠٠٠	

هنا تشابك الرسمال يقتصر على الاردن وسورية . كما يتبدى التكتل العائلي المتمثل بنادر الاناسي وأخوته (٨٠٠ سهم) أي ثلث رسمال الشركة .
وبموجب القرار ٧٧٢ تاريخ ٥٩/١١/٢٦ رخص بتأسيس « شركة التوريدات الفنية والتجارة المساهمة المغفلة » في دمشق يرسمال قدره نصف مليون ليرة .
غايتها القيام بجميع العمليات التجارية بما فيها الوكالات والسمرة وتمثيل البيوت التجارية والصناعية وشراء وبيع واستغلال العقارات المختلفة .

المؤسسون هم :-	الاسهم	القيمة
ادكار بلدي	١٥٥٠	١٥٥٠٠٠
ايفا عجمي	١٥٥٠	١٥٥٠٠٠
فيكتور بلدي	١٠٠٠	١٠٠٠٠٠
كلود بلدي	٥٥٠	٥٥٠٠٠٠
هنري بلدي	٣٥٠	٣٥٠٠٠٠
	٥٠٠٠	٥٠٠٠٠٠

هذه الشركة نموذج للشركات العائلية ولتتمركز الرسمال . اذ ان خمسة اشخاص فقط يساهمون براسمال الشركة كله البالغ نصف مليون ليرة . اما الشركة الصناعية للاصواف المساهمة المغفلة في دمشق ، فقد رخص بتأسيسها بموجب القرار رقم ٨١٠ تاريخ ٥/١٢/٥٩ . راسمالها ٢١٢٥ مليون ليرة موزع على ٢١٢٥٠٠ سهم قيمة السهم ١٠٠ ليرة غايتها صناعة جميع انواع الخيوط الصوفية وخيوط التريكو وغيرها ومزجها بالالياف الاصطناعية المختلفة مع نسجها وتجهيزها بما في ذلك الصناعة والطباعة .

يتألف الاعضاء المؤسسون من تسعة اشخاص بينهم اربعة من آل بعلبكي اكتتبوا بـ ٥٦٧٥ سهم قيمتها ٥٦٧٥٠٠ ليرة ، وهم مع باقي المؤسسين :

الاسم	القيمة
ابراهيم الجبان	٢٠٠٠
يحيى عسوف	٢٥٠
حسن بعلبكي	٢٠٠٠
عدنان دياب	٢٠٠٠
فؤاد بصراوي	٢٠٠٠
اسعد دياب	٢٠٠٠
عمر بعلبكي	٢٠٠٠
كامل بعلبكي	١٠٠٠
محمد بعلبكي	٦٧٥
١٢٩٢٥	١٢٩٢٥٠٠

اما المكتتبون بالاسهم الاخرى وقدرها ٧٣٢٥ سهما فقد بلغوا ٣٩ شخصا بينهم ٤ من آل بعلبكي اكتتبوا بـ ٢٧٠٠ سهم ، ورفيق دياب (٢١٧٥ سهم) وبراءة دياب (٢٠٠ سهم) . وهكذا فان آل بعلبكي وآل دياب يملكون في هذه الشركة ١٤٧٥٠ سهما من اصل ٢١١٢٥ ، اي ثلثي اسهم الشركة .

وفي ١٣/١٢/١٩٥٩ صدر القرار ٨٢٩ الذي رخص بتأسيس الشركة العربية لمواد التجميل المساهمة المغفلة في دمشق . راسمالها ٥٤ الف ليرة. غايتها الاستيراد والتصدير وتمثيل الوكالات الاجنبية والوطنية والتوزيع والتجارة وصناعة مواد التجميل والعطورات عدد اسهمها ١٨٠٠ بقيمة ٣٠ ليرة للسهم .

كان المؤسسون هم :-

الاسهم	القيمة	
٥٠٠	١٥٠٠٠	حسني الهبل
٦٠٠	١٨٠٠٠	زهير الهبل
١٠٠	٣٠٠٠	سميرة الهبل
٤٥٠	١٣٥٠٠	احمد نطفجي
٥٠	١٥٠٠	نديدة نطفجي
٥٠	١٥٠٠	عائدة نطفجي
٥٠	١٥٠٠	عناية نطفجي
١٨٠٠	٥٤٠٠٠	

هذه الشركة مثال اخر على التكتل العائلي وعلى مساهمة المرأة في الشركات .
وفي ١٢/٣/١٩٥٩ صدر القرار ١٢٩ القاضي بتأسيس شركة ، صالحانسي
وتسابعجي للمعكرونة العربية المتحدة في دمشق رأسمالها ٢١٠ آلاف ليرة . غايتها
صنع المعكرونة على اختلاف انواعها . وهي شركة محدودة مدتها ٢٥ سنة ساهم فيها
رشاد تسابعجي بـ ١١٧٥٠٠
وحسن تسابعجي بـ ٤٠٠٠٠
وابراهيم صالحاني بـ ١٧٥٠٠
وينتيان فيتال بـ ١٧٥٠٠
وانطوانيت طعمة بـ ١٧٥٠٠

٢١٠٠٠٠

وفي ١٨/٣/١٩٥٩ صدر القرار ١٣٩ القاضي بتأسيس «الشركة العربية للنقل
الجوي المحدودة في دمشق برسمال قدره ٥٠ الف ليرة لتعاطي الاعمال التجارية
والتعهدات على اختلاف انواعها بما فيها النقل الجوي والبحري « دون
تعاطي الوكالات وتمثيل الشركات الاجنبية .
اما المؤسسون فهم ، احمد جرار ، زهير جرار اللبنانيان ، وغسان الزين
السوري .

وبموجب القرار رقم ٤٤٠ تاريخ ٤/٨/٥٩ صدق النظام الاساسي للشركة
الاهلية للأسفلت والزيت في اللاذقية المساهمة المفلة . غاية هذه الشركة اقتناء
واستثمار كل امتياز يتعلق بمناجم الزيت والاسفلت ، وعلى الخصوص اقتناء
الامتيازات الثلاثة المتعلقة بمناجم الزيت والاسفلت في كفارنه ، وحربه سولاس
وعصام عمام الواقعة على مسافة ٤٠ كم من اللاذقية .
تلك الامتيازات التي تم انتقالها الى الشركة الصناعية للأسفلت والزيت في

اللاذقية بموجب القرارات ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ الصادرة عن حاكم دولة العلويين ٢٧/٦/٢٧ - واقتناء كافة الاموال غير المنقولة والمنقولة والسيارات والمواد والادوات والتاجر الكائنة في سورية والمتعلقة بالامتيازات الثلاثة المذكورة العائدة الى الشركة الصناعية للأسفلت والزيوت في اللاذقية الشركة المغفلة الفرنسية ، بمقتضى الشروط المحدودة في عقد البيع المفقود بين هذه الشركة و احد المؤسسين السيد جورج ميخائيليان والمسجل لدى الكاتب بالعدل في بيروت بتاريخ ٥٨/٣/١ تحت الرقم ٥٨/٥٠٢٩ . . .

والتحري عن كافة مناجم الحجر الاسفلتي والزيوت وبصورة عامة عن سائر آبار الفحم الهيدروجينية (الزيوت البترولية) واقتناؤها واستثمارها وتاجيرها والتنازل عنها وبيعها واستثمارها وتوزيعها لكافة انواع هذه الاعمال وفي هذه البلدان ، وعلى الخصوص في سورية .

وصناعة وتجارة وتوزيع الحجر الاسفلتي وجميع المنتجات المشتقة عن الزيوت، وبصورة عامة صناعة وتجارة وتوزيع الفحم الهيدروجينية (البترولية) الطبيعية والمصنوعة .

المؤسسون :-	سهم	ل (الف)
جورج ميخائيليان	٢٥٠	٥٠
نادر الاناسي	٢٥٠	٥٠
صديق فهده	٢٥٠	٥٠
عبد الرحمن حورية	٢٥٠	٥٠
اديب كبسا	٢٥٠	٥٠
خير الله زخور	٢٥٠	٥٠
عارف حمصاني	٢٥٠	٥٠

الرمال ٨٠٠ ألف على ٤ الاف سهم بسعر ٢٠٠ ليرة .

وقد طرحت الاسهم الباقية وقدرها ٢٢٥٠ على الاكتتاب العام . وقد نال المؤسس جورج ميخائيليان مبلغ ٨٠ الف ليرة « تعويضا عن اتعابه ونفقاته وفقاً لشروط المادة التاسعة من النظام الاساسي » .

بعد هذا نستعرض لونا اخر من الشركات هي الشركات المختلطة التي تجمع بين الرمال الحكومي والرمال الخاص .

ففي ٥٩/٨/٢٤ وبموجب القرار رقم ٥٢٩ ، صدق النظام الاساسي لشركة الحبوب الوطنية في دير الزور المساهمة المغفلة . وقد قامت هذه الشركة ببناء على القانون رقم ١٢٧ لعام ١٩٥٩ القاضي بالسماح لوزارة الشؤون البلدية والقروية بتأسيس شركة مساهمة ذات منفعة مشتركة لشراء الحبوب وطحنها وبيعها . وقضى

القانون بان يؤسس الشركة مجلس ادارة مؤقت يعين بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية يضم ممثلين عن وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد ووزارة البلدية والقروية راسمال الشركة ٢١٥٠ مليون ليرة موزع على ٨٦ الف سهم بقيمة ٢٥ ليرة للسهم الواحد . تلزم الدولة عن طريق صندوق الدين العام بالاكتتاب بثلاث الاسهم : كما تأخذ على عاتقها تغطية الاسهم التي لا يكتتب بها . يتالف مجلس الادارة من ٦ اشخاص تنتخب الهيئة العامة اعضاء يمثلون الراسمال الخاص وعلى اساس عضو واحد لكل ١٤٣٣٣ سهما او كسورها التي تتجاوز النصف ، ويعين الاعضاء الباقون الذين يمثلون مساهمة الدولة بقرار من وزير الخزانة . ولا يشترك ممثلو حصة الدولة بانتخاب اعضاء مجلس الادارة عن طريق الهيئة العامة . وهكذا اكتتبت الدولة بـ ٢٨٦٦٧ سهما بقيمة ٧١٦٦٧٥ ليرة وعرضت الاسهم الاخرى على الاكتتاب وهي ٥٧٣٣٣ بقيمة ١٤٣٣٣٢٥ .

♦♦♦♦

واذا كان عام ١٩٥٩ قد شهد زيادة في رساميل بعض الشركات ، من ناحية ، وتأسيس شركات اخرى ، من ناحية اخرى . فان هذا العام شهد . بالمقابل ، تصفية عدد من الشركات .

فبعد ان اوقفت شركة النفط السورية العربية عن العمل وجمدت اموالها بموجب القرار ١٨٨١ الصادر في ٥/١٠/٥٨ ، صدر القرار ٦٥ القاضي باعادة اموال المكتتبين بأسهم هذه الشركة الى اصحابها .

وفي ١١/١٢/٥٨ اتخذت الهيئة العامة لشركة الرصافة للاستيراد والتصدير والوكالات المساهمة المغفلة قرارا بحل الشركة صدق بالقرار رقم ٩٠ تاريخ ١٦/٢/٥٩ .

كما صدق القرار ١٩٣ تاريخ ٢١/٤/٥٩ قرار الهيئة العامة لمساهمي الشركة الاهلية للصناعة والكهرباء في سمرين المساهمة المغفلة المتخذ في ٥/٣/٥٩ والقاضي بحل الشركة وتصفيتها .

كما قررت الهيئة العامة لمساهمي شركة الكهرباء المساهمة المغفلة في سلقين في ٢٥/٢/٥٩ ، حل الشركة وتصفيتها ، وصدق هذا القرار بقرار وزارة الاقتصاد رقم ٢١١ تاريخ ٢/٥/٥٩ .

كما تقرر حل شركة تنوير وارواء سراقب المساهمة المغفلة وتصفيتها استنادا الى قرار الهيئة العامة المتخذ في ١٦/٥/٥٩ والمصدق من وزارة الاقتصاد في ٥/٧/٥٩ .

وفي ٢٠/٧/٥٩ صادقت وزارة الاقتصاد على قرار الهيئة العامة للشركة السورية لوكالات التأمين والتجارة المحدودة المتخذ في ١١/٧/٥٩ ، والقاضي بحل

الشركة وتصفيتها .

♦♦♦♦

لننتقل الان الى بحث اذونات الترخيص الصادرة في عام ١٩٦٠ .
بلغ مجموع تراخيص احداث المؤسسات او توسيعها في هذا العام ٥٠٤ تراخيص وهو مجموع فاق مجموع التراخيص في كل من سنتي الوحدة السابقتين .
بين هذا المجموع ٢٥٤ ترخيصا باحداث مؤسسات جديدة و ٢٥٠ ترخيصا بتوسيع مؤسسات قائمة . ومن هنا تبدى سمة خاصة بهذه السنة سمة تقارب عدد رخص التأسيس والتجديد .

وبين هذا المجموع العام نتبين ٩٠ قرارا بتمديد ترخيص التأسيس او التوسيع فاذا جرينا على عادتنا السابقة باعتبار ان هذا التمديد قد سبق ذكره عند بحث قرارات ترخيص التأسيس والتوسيع في السنين السابقة ، وبالتالي لا لزوم لحسابه في المجموع العام لتراخيص هذه السنة ، فان العدد المتبقى آنذاك يصبح ٤١٤ ترخيصا بدلا من ٥٠٤ . ويصبح عدد تراخيص الاحداث لهذا العام ٢١٩ والتوسيع ١٩٥ .

ابرز تراخيص احداث المؤسسات في هذا العام ، من حيث العدد، وبعد حذف ترخيص التمديد ، يعود لمهنة طحن الحبوب وجرش البرغل (٥٦) ، ثم طحن الحجارة وتكسيرها (٣٤) ، فمصر الزيتون (٢٤) ، فشر الخشب (٧) ، والفزل والنسيج (٧) ، فالخرابة (٦) ، والتجميل (٦) ، ومنتجات مطاطية (٥) والبلاط (٥) ، فصنع الجليد (٤) ، واجهزة الانارة (٦) ، ثم تتوالى مؤسسات المهن الاخرى التي ينحصر عددها بين ثلاثة والواحدة : مصنوعات بلاستيكية (٣) ، صباغة نسيج (٣) ، وصنع الاحذية (٢) ، وطواقي الصوف (٢) ، والصابون (٣) ، والمفروشات المعدنية (٣) ، وصنع قماش التول (٢) ، والمطورات (٢) ، ومسحوق التنظيف (٢) ، وصنع الطحينة (٢) ، وصنع الاسبرو (١) ، وقطع ولف الورق الصحي (٢) ، وتصميف الخيوط والاقمشة (٢) ، وتركيب الادوات المنزلية الكهربائية (١) ، مشروبات كحولية (١) ، طباعة (١) ، هوائيات التلفزيون (١) ، سحب خيوط ذهبية وفضية ونحاسية (١) ، واسنان اصطناعية (١) ، حلج القطن (١) ، وخيوط النايلون (٣) ، والخشب المصفوط (٢) . وتحضير الجلود (١) ، صنع مواد التغليف (٢) ، عصر الفواكه (١) ، جلود الساعات والمحافظ (٢) ، صهر المعادن (٣) ، تعبئة مياه غازية (١) ، خيوط الحرير (١) ، سلاسل ذهبية وفضية (١) ، سعاد سوبر فوسفورية (١) ، نوابض فولاذية (١) ، نسج البسط (١) ، دهانات (١) ، قوالب معدنية (١) ، تنظيف وتصنيف وجرش وتعقيم المحاصيل الزراعية (١) ، انشاءات معدنية (١) ، اسلاك كهربائية وهاتفية (١) ، حمض

الليمون (١) ، صنع الدراجات النارية والآلية (١) ، بطاريات سائلة (١) ، مخبز آلي (٢) ، شفرات حلقة (٢) ، طناجر انضفط (١) ، حنفيات نحاسية (١) ، ملاعق وشوك وسكاكين (٢) ، ثريات كهربائية (١) ، شريط السحاب والدبابيس (٣) ، جلائين ونشا (١) ، كي الاقمشة (٢) ، تجليد الكتب (١) ، ترجمة الافلام (١) ، تحضير اعلاف الحيوانات (١) ، حرامات (١) ، غاز الاستلين (١) ، سكاكر (١) ، تبريد المواد الغذائية (١) .

بين هذه المهن نرى بعض المهن الجديدة امثال صنع الدراجات النارية والآلية وشفرات الحلقة ، وصنع الحنفيات النحاسية ، وحمض الليمون ، والملاعق والشوك والسكاكين وهوائيات التلفزيون ، والسماد ،... ولكن انتاج هذه المؤسسات ، يبقى اقرب الى الانتاج البسيط ذي الاهمية البسيطة .

اما تراخيص التوسيع فكان اهم ميدان لها . من حيث العدد ، مهنة التريكو (٦٧) ، فالغزل والنسيج (١٦) ، فالمخارط (١٧) ، فالسكاكر (٩) ، فمنتجات البلاستيك (٨) ، فالجوارب (١٠) والالبسة الداخلية (٦) ، فالبلاط (٤) والطباعة (٤) وصنع الصفائح وعلب التنك (٣) ، وقوالب الاحذية (٤) ، فالسماير (٣) ، ثم تأتي المهن التي وسعت فيها مؤسسة او مؤسستان : كالاخشاب (٢) ، والبسكويت (٢) ، وتصميغ الخيوط (١) ، وندف القطن (١) ، والجلود (٢) ، والمياه الغازية (٢) ، ونسج الحرامات (٢) ، واقلام الستيلو (٢) ، والقبايين والموازين (١) ، والعلكة (١) ، والاحذية المطاطية (١) ، والدباغة (١) ، والدبابيس (٢) ، والثريات الكهربائية (١) ، وتلبيس اطارات السيارات (١) ، وتلبيس المطاط (١) ، وكراسي الخيزران (١) ، وحباسات الشعر (١) ، والسجاد (١) ، وانتاج السكر (١) ، وصيغ الاقمشة (٢) ، وانتاج الكهرباء (١) ، وصنع الازرار (١) ، والصابون (١) ، والزجاج والخزف (١) ، والاكياس (١) ، والتبريد (١) ، والمعادن الخفيفة (١) .

واذا ما تصفحنا الوضع القانوني لمؤسسات التراخيص المقررة في عام ١٩٦٠ . نجد ان تراخيص المؤسسات الداخلة في ملكية فردية ٢٨٢ ، والداخلة في ملكية الشركات المساهمة ١٧ ، وملكية الدولة ١ ، وملكية الشركات الاخرى ١١٤ ترخيصا . اما قرارات التمديد التي حذفت سواء في مجال التوسيع او الاحداث فيمكن ايراد بعض الامثلة عليها لاعطاء فكرة عن اهميتها: توسيع « باضافة ٢٥٠ نولا » وهو يعود للشركة العربية المتحدة الصناعية المساهمة ، واحداث مؤسسة لعصر الزيتون و « اضافة آلة واحدة » لتوسيع مؤسسة تصميغ الخيوط الحريرية و « اضافة ١٠ اُنوال » لمؤسسة الغزل والنسيج ، واطافة ٣ مخارط لشركة نجيب باقسي المساهمة . وتوسيع مؤسسة للزيوت النباتية عائدة للشركة الصناعية السورية

للزيوت النباتية المساهمة ، و اضافة « نول واحد » لمؤسسة تريكو ، و « اضافة تجهيزات لصبغة الاقمشة وطبعها ، و « اضافة آلتين » لشركة الصناعات الحديثة المساهمة . و « اضافة آلتين للحياكة » على مؤسسة للتريكو ، و « اضافة ٤ آلات جديدة » لصنع المسامير و « آلتين » لمؤسسة التريكو ، و مؤسسة لصنع الاصناف الخزفية والبورسلين » و « آلة للصبغة » لتوسيع مؤسسة للنسيج الآلي ، و « اقامة مؤسسة لصنع بلاط البورسلين » ، و « اضافة ٨ آلات جديدة » لتوسيع مؤسسة لصنع الدبابيس . و « اقامة مؤسسة للمفروشات المعدنية و افران الطبخ والفصالات » و « آلة واحدة فقط » لتوسيع مؤسسة لصناعة العقادة ، و « اضافة ١. انوال آلية » لتوسيع مؤسسة للنسيج الآلي . و « اضافة ٦ آلات » لتوسيع مؤسسة لانتاج البلاستيك ، و « اضافة ٨ آلات جديدة » لتوسيع مؤسسة لصناعة الالبسة الداخلية ، و « اضافة ١٠ آلات » لتوسيع مؤسسة لصنع الجوارب . و « اضافة آلة واحدة » لتوسيع مؤسسة لصنع السكاكر . و « اقامة مؤسسة للفزل والنسيج قوامها ٣٠٠٠ مغزل و ٣٠ نولا . » ملحقة بالشركة الصناعية للاصواف المساهمة ، و « اضافة آلة وقالب » لتوسيع مؤسسة لتلبس اطارات السيارات ، و « اقامة مؤسسة لصب الحديد وصنع المسامير » ، و « اضافة وحدة كاملة لصناعة البراميل » لتوسيع مؤسسة صناعة صفائح وعلب التنك ، و تأسيس « وحدة لفزل الخيوط الصوفية » مؤلفة من ٣ الاف مغزل و ٥ نولا . و « اضافة ١٠ انوال » لتوسيع مؤسسة للنسيج الصوفي وهكذا ...

وفي التوزيع المكاني لمؤسسات تراخيص ١٩٦٠ نتبين ان دمشق تأتي . كالعادة في المقدمة (٢١٢) ، فحلب (١٠٥) . فاللاذقية (٣٦) ، فحمص (٢٨) فحماء (١٤) ، فالقامشلي (٧) ، فدرعا (٤) ، فدير الزور (٣) ، والحسكة (٣) . فالسويداء (١) .

...

ومن الامور البارزة في هذا العام (١٩٦٠) هو صدور عدد وافر من القرارات التي تمنع اما احداث مؤسسات جديدة او توسيع مؤسسات سابقة . وذلك دون اعطاء اي تفسير لهذه التدابير .

لقد بلغ عدد هذه القرارات ٤٢ قرارا . قضى ٣٣ منها بمنع احداث مؤسسات جديدة و ٩ بعدم توسيع مؤسسات قائمة . بين المؤسسات التي منع احداثها : مؤسسة لانتاج ثاني اوكسيد الكربون ، مؤسستان لصناعة خيوط النايلون ، مؤسسة قطع وطبع الورق للسجاير ، مؤسسة لفزل خيوط الشعر الممزوج بالصوف ، مؤسسة لنشر الاخشاب ، مؤسسة لصنع الجوارب ، مؤسسة لصنع البراغبي الخشبية ، ٣ مؤسسات لشفرات الخلاقة ، ٣ مؤسسات لصناعة الشريط

السحاب . مؤسسة لصناعة السمن الاصطناعي . ٣ . مؤسسات لصناعة نسيج الجورسي . مؤسسة لصناعة المواقد والمدافئ ، مؤسسة لصنع مصابيح الانارة . مؤسسة لصنع السراميك ...

في حين تضمنت قرارات منع التوسيع :- توسيع مؤسسة صناعة الحنفيات النحاسية ، توسيع شركة الشوكولاته ، توسيع مؤسسة لصناعة النسيج الحريري باضافة . ٤ . نولا ، توسيع مؤسسة للزيوت النباتية ، وتوسيع مؤسسة للجوارب . وتوسيع صناعة الاسمنت ، وتوسيع مؤسسة لصناعة النسيج الحريري باضافة نولين . وهكذا نرى انه سواء اكان المنع في اقامة المؤسسات الجديدة او توسيع القديمة ، فهو لا يشمل الا مؤسسات غير ذات اهمية اقتصادية ، او اضافات لا تشكل اي خطر على الانتاج القائم من حيث المراحة ، ووفرة الانتاج ، ومع ذلك فالمنع كان واقعا . ويعود القسم الاعظم من المؤسسات الممنوعة الى محافظة دمشق فحلب بصورة خاصة .

...

اما بالنسبة الى التبدلات التي طرأت على اوضاع الشركات الهامة نسبيا ففى هذا العام ، فقد كانت كما يلي :-

١ :- التراخيص بتأسيس شركات :

صدر القرار رقم ٨٨٢ تاريخ ٥٩/١٢/٣١ القاضي بتأسيس شركة تعهدات النقل البري المساهمة المفلة في حلب براسمال قدره ١٠٠ الف ليرة سورية . غايتها القيام بتعهدات النقل بسيارات الشحن داخل الاراضي العربية وما يتفرع عن ذلك . كان عدد المؤسسين ١٩ اكتب كل منهم ب (٢٠٠) سهم قيمتها (٥٠٠٠) ليرة سورية ، واكتب اثنان كل منهما ب (٣٠٠) سهم قيمتها (٧٥٠٠) ليرة .

وصدر القرار رقم ٧٣ تاريخ ٦٠/٢/٨ القاضي بتأسيس « شركة وكالات النقل البحري والجوي العربية المساهمة المفلة » في دمشق ، برسمال قدره ٥٠ الف ليرة ، وغايتها تعاطي اعمال وكالات الملاحة البحرية والجوية والنقل البري والترانزيت وتمثيل شركات النقل والتأمين والكشف على الاضرار والمراقبة . الرسمال موزع على الف سهم بقيمة ٥٠ ليرة للسهم الواحد . وهي شركة ينتمي مؤسسوها الى عائلة واحدة : وهم جورج مكثف ، جوزيف مكثف ، مرسيل مكثف ، بيير مكثف ، روبير مكثف ، اكتب كل منهم ب (٢٠٠) سهم .

ورخص القرار رقم ٨٣ تاريخ ٦٠/٢/١٧ بتأسيس « شركة الاجهزة الكهربائية والانارة المساهمة المفلة في حلب » غايتها صنع اجهزة الانارة المختلفة وكل ما يتفرع عنها ، راسمالها ١٥٠ الف ليرة موزع على ١٥٠٠ سهم ، قيمة كل سهم ١٠٠ ليرة .

ليرة	السهم	اما المؤسسون فهم :
الف ٢٠	٢٠٠	فتحى جورج انطاكي
= ٢٠	٢٠٠	فيكتور سمعان سوملي
= ٢٠	٢٠٠	نعوم فيكتور حمصى
= ٢٠	٢٠٠	اميل حبيب بكسر
= ٥٠	٥٠٠	جان بول ديرميسن

والاخير اجنبي بلجيكي الجنسية .

كما رخص القرار رقم ٨٩ تاريخ ٦٠/٢/٢١ بتأسيس « شركة دمشق للمطاعم والمقاهي المحدودة » برسمال قدره ٣٥ الف ليرة غايتها استثمار المطاعم والمقاهي ومحلات الحلويات .
والمؤسسون هم :-

ليرة ١٥٠٠٠	سهما ١٥	هشام الميداني بن توفيق
= ١٠٠٠٠	اسهم ١٠	مصطفى صبحي اجليفين
= ٥٠٠٠	اسهم ٥	نجوى احمد وصفي زكريا
= ٥٠٠٠	اسهم ٥	بشير شاهر الطبعاع
= ٢٥٠٠٠	= ٢٥	

اما القرار رقم ١٠٠ الصادر في ٦٠/٣/٣ فقد رخص بتأسيس « الشركة المتحدة للهندسة والمقاولات المساهمة المغفلة » في دمشق ، برسمال قدره مليون ليرة سورية غايتها القيام بأعمال المقاولات والهندسة ودراسة المشاريع وتمثيل الشركات .
والمؤسسون هم كل من :-

ليرة	سهم	
٢٠٠.٠٠٠	١٠٠٠	نادر صالح الاناسي
٦٠.٠٠٠	٢٠٠	صلاح صالح الاناسي
٤٠.٠٠٠	٢٠٠	خالدون صالح الاناسي
٢٠٠.٠٠٠	١٠٠٠	خيرالله فارس زخور
٢٠٠.٠٠٠	١٠٠٠	اديب كبا
٦٠.٠٠٠	٢٠٠	جمال الخجيه
٦٠.٠٠٠	٢٠٠	عبد الرحمن الدرافى
٦٠.٠٠٠	٢٠٠	شميب الرفاعى
٦٠.٠٠٠	٢٠٠	امين نجم
٦٠.٠٠٠	٢٠٠	فوزي الشحفسة

٥٠٠٠

ثم ان القرار رقم ١١١ تاريخ ٦٠/٣/٦ رخص بتأسيس « شركة توزيع المصنوعات العربية المساهمة المغفلة » في دمشق ، برسمال قدره ٥٠١ الف ليرة .

غايته استيراد وتصدير وبيع جميع البضائع المصنوعة في الجمهورية العربية المتحدة الى كلا الاقليمين ، والقيام بجميع العمليات التجارية المتصلة بذلك ، دون القيام بأعمال الوكالات وتمثيل المحلات الاجنبية . الرسمال موزع على ٥١٠ أسهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم .

والمؤسسون هم كل من :- جورج رزق الله بستاني واولاده ، حبيب بلدي واولاده ، توفيق بيطار ، محمد سعيد الحافظ ، ادوار واوسكار رباط ، شرف وحلباوي ، رشاد السلاج ، شركة صائغ وسكياس ، كمال عدي ، هنري عرمان ، هانسي عزوز واولاده ، عبد الكريم معصراني ، مكتف ومركده ، صبحي النذاف ، اكتتب كل منهم بـ ٣٣٤٠٠ سهما بقيمة ٣٣٤٠٠ ليرة سورية وكلهم سوريون بينهم بعض اللبنانيين .

وصدق القرار رقم ١٣٨ تاريخ ١٥/٣/٦٠ النظام الاساسي « للشركة الشعبية للبترول المساهمة المفلة في دمشق » . غايتها الاتجار بالبترول وكافة مشتقاته واستيراده وتصديره وتوزيعه والتنقيب عنه واستثماره ونقله والقيام بجميع الاعمال المتصلة بذلك . رسمالها ١٠ ملايين ليرة سورية موزعة على ٢٠٠ الف سهم قيمة كل سهم ٥٠ ليرة سورية .

الملاحظ في هذه الشركة ان شركات كثيرة كانت بين المؤسسين ، وكان تشابك رساميل الشركات قويا فيها :- فنجد بين المؤسسين مثلا :

الاسهم	القيمة
٤٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
٢٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
١٠	٥٠٠
٢٠٠	١٠.٠٠٠
١٠٠	٥.٠٠٠
٥٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠
٨٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠
٣٠٠٠	١٥٠.٠٠٠

وهناك ٥٢ مؤسسا اخر تتراوح اسهم الواحد بين ٥٠ و ٤٠٠ سهم . ومجموع اسهم المؤسسين ٨٠ الف سهم $٥٠ \times ٨٠ = ٤٠٠٠$ ملايين ليرة .

اما النظام الاساسي لشركة « الفزل والنسيج المساهمة المفلة في حماد » فقد صدق بالقرار رقم ١٣٩ تاريخ ١٥/٣/٦٠ . رسمالها ٩ ملايين ليرة موزعة على ٩٠ الف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد . وهي من الشركات التي تقرر ان يساهم فيها القطاع العام بمبلغ ٥٠ الف سهم ممثلا بالهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات

الخمس الصناعية .

وقد اكتتب المؤسسون بـ ٥٢٧.٠٠٠ سهم قيمتها ٢٧.٠٠٠ ره ملايين ليرة وهم :
الهيئة التنفيذية العامة لمشروع السنوات الخمس الصناعية ٥.٠٠٠ الف سهم

٥٠٠	شركة المصانع الفنية .
٤٠٠	عبد الحميد قنباز .
٢٠٠	وحيد الاسود .
٢٠٠	محمد الجلاعي .
٤٠٠	رئيف حماده .
٢٠٠	فؤاد قره بولاد .
٤٠٠	عبدالرحمن حماده .
٢٠٠	فؤاد بشير علوش .
٢٠٠	علي شحود جرعتلي .

٥٢٧.٠٠

وعمد القرار رقم ١٥٤ تاريخ ٢١ / ٣ / ٦٠ الى الترخيص بتأسيس « شركة صناعة الاخشاب ومشتقاتها المساهمة المفلة في اللاذقية » براسمال قدره مليوناً ليرة غابتها صناعة الاخشاب ومشتقاتها والقيام بجميع الاعمال التجارية والصناعية المتصلة بهذه الغاية دون تعاطي الوكالات وتمثيل الشركات الاجنبية . وزع الراسمال على ٥٠ الف سهم كل سهم بقيمة ٤ ليرة .

وكان المؤسسون هم : -

سهم	القيمة	
٧٥٠٠	٣٠٠.٠٠٠	صبحي الشرجي .
٢٥٠٠	١٠٠.٠٠٠	ابراهيم شقير .
٢٥٠٠	١٠٠.٠٠٠	موفق تقي الدين .
٤٥٠٠	١٨٠.٠٠٠	بشير صالح الحبال .
٤٥٠٠	١٨٠.٠٠٠	حمزة الحبال .
٤٥٠٠	١٨٠.٠٠٠	محمد علي سكر .
٤٥٠٠	١٨٠.٠٠٠	حامد سلطان .
٤٥٠٠	١٨٠.٠٠٠	توفيق الكوسا .
١٠٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠	جودت طباع .
٥٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	يحيى المالكي .

٥٠٠٠٠ ٢٠٠.٠٠٠

ورخص القرار ٢٠٠ تاريخ ٢٦ / ٤ / ٦٠ بتأسيس « بنك الشرق العربي » كشركة

مساهمة مفلة عربية مركزها دمشق . رأسمالها ٣٢٣ ملايين ليرة و غايتها تعاطسي الاعمال المصرفية وما يتفرع عنها . وهي شركة يختلط فيها الرأسمال الاجنبي والعربي والسوري . وهو امر يتبدى من استعراض المساهمين فيها وهم : -

سهم	قيمة	
٩٧٠٠	٩٧٠٠٠٠	المصرف العقاري الجزائري التونسي .
٥٠٢٠	٥٠٢٠٠٠	فارتكس يعقوبيان .
٦٥٠	٦٥٠٠٠	جورج خليل سارة .
٥٠٠	٥٠٠٠٠	بدروس كيراكوسيان وشركاه .
٥٠٠	٥٠٠٠٠	محمد هاني الجلاد .
٢٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	آغوب يعقوبيان .
٥٠٠	٥٠٠٠٠	خليل قتال واولاده .
١٠٠٠	١٠٠٠٠٠	صلاح الدين نجيب باقي .
١٠٠	١٠٠٠٠	اغوست عيسى فروجي .
٢٥٠	٢٥٠٠٠	شركة جورج وانطون غناجي .
٢٠٠	٢٠٠٠٠	دكتور هشام سباعي .
٢٥٠	٢٥٠٠٠	ميشيل عبد النور (فلسطيني)
٢٠٠	٢٠٠٠٠	نخلة تركية (لبناني) .

وهناك ٢٣ مؤسسا آخرون تتراوح اسهمهم بين ٥٠ - ٢٠٠٠ سهم . ويملك مجموع المساهمين ٣٣ الف سهم قيمتها ٣٣٠٠ ملايين ليرة .

اما « الشركة العربية للتعهدات العامة والهندسة في حلب » : فقد صدق القرار رقم ٢٥٩ تاريخ ٢٠/٦/٦٠ نظامها الاساسي . وغاية هذه الشركة دراسة وتنفيذ المشاريع العمرانية المتعلقة بالدول والمؤسسات العامة والخاصة وشراء الاراضي واعمارها وبيعها نقدا وتقسيطا . رأسمالها مليون ليرة سورية موزع على ٢٠ الف سهم بقيمة ٥٠ ليرة للسهم الواحد .

سهم	قيمة	
٥٠٠	٢٥٠٠٠	بين المؤسسين ٥ اشخاص لكل منهم
١٠٠	٥٠٠٠	بين المؤسسين ٢٣ شخصا
٢٠٠	١٠٠٠٠	بين المؤسسين ٦ اشخاص
٢٥٠	١٢٥٠٠	بين المؤسسين ١ شخص

وصدق القرار رقم ٢٨١ تاريخ ١٦/٦/٦٠ تأسيس « شركة الكابلات العربية المساهمة المفلة في دمشق » ، برأسمال قدره مليون ليرة سورية مقسما على ٨٠

الف سهم بقيمة ٢٥ ليرة سورية للسهم الواحد . وغايتها صناعة الكابلات والاسلاك الكهربائية والهاتفية والاتجار بها والقيام بالاعمال الصناعية والتجارية دون تعاطي الوكالات وتمثيل المحلات الاجنبية .

المؤسسون هم :-	سهم	قيمة
محمد مشيخص	٥٤ر...	١٣٥٠ر...
عبد الفريد الزين عمر	١٢ر...	٣٠٠ر...
عبد الفني حناوي	٤ر...	١٠٠ر...
خالد العصيمي	٤ر...	١٠٠ر...
الدكتور عبدالمنعم علاف	٢ر...	٥٠ر...
انور الدسوقي	٤ر...	١٠٠ر...
	٨٠ر...	٢٠٠٠ر...

وقضى القرار رقم ٣٦٠ تاريخ ٦٠/٧/٢٦ بالترخيص بتأسيس « الشركة الافريقية للتجارة المساهمة المغفلة في دمشق » غايتها استيراد وتصدير المواد الغذائية والمنزلية والملبوسات على اختلاف انواعها والتعامل بها بيما وشراء رأسمالها ٣٠٠ الف ليرة مقسم على ١٠ آلاف سهم بقيمة ٣٠ ليرة للسهم الواحد . ويحمل المؤسسون جنسية العربية المتحدة وهم :-

جنسية العربية المتحدة وهم :-	سهم	قيمة
بشير الحجار	١٦٠٠	٤٨٠٠٠
وليد الحجار	١٠٠٠	٣٠٠٠٠
صالح القبانسي	٨٠٠	٢٤٠٠٠
عبدالله الحجار	٨٧٠	٢٦١٠٠
نذير سارودي	٨٠٠	٢٤٠٠٠
محمد سعيد حجار	٨٠٠	٢٤٠٠٠
د. حمزة شويكي	٤٠٠	١٢٠٠٠
د. حلمي عيّناب	٤٠٠	١٢٠٠٠
أحمد شويكي	٤٠٠	١٢٠٠٠
عفيف الشويكي	٥٣٠	١٥٩٠٠
د - أنور الشيخ	٤٠٠	١٢٠٠٠
غالب الشطبي	٤٠٠	١٢٠٠٠
تيسير الشطبي	٤٠٠	١٢٠٠٠
أحمد الحجار	٤٠٠	١٢٠٠٠

وفي ٦٠/٨/٦ صدر القرار رقم ٣٧٦ القاضي بالترخيص بتأسيس « شركة زيوت

حلب المساهمة المفلة » . رأسمالها مليون ليرة سورية . وغايتها استخراج وتكرير الزيوت النباتية وصنع وهدرجة الزيت والصابون ومشتقاتها وإنتاج موادها الأولية والمساهمة في شركات مماثلة أو شراءها . في هذه الشركة تتمثل محاولة إنتاج المواد الأولية اللازمة وتصنيع ما يمكن أن ينتج عنها ، أي الدمج أفقياً أو عمودياً بين عدد من المؤسسات المنتجة لكل سلعة على حدة . كما تتبدى فيها إرادة التشابك مع الشركات المماثلة وإرادة مركزة الرأسمال العاملة في هذا المجال عن طريق شراء الشركات المماثلة . أما المؤسسون فهم ينتمون إلى عائلة واحدة عن طريق الدم أو الرحم . وهم : -

القيمة	سهما	
٢٤٣٦	٢٤٣٦	أديب عوف
١١٣٢	٢٢٦٤٠٠	زهير العوف
١١٣٢	٢٢٦٤٠٠	رانب العوف
٠.١٠٠	٠.٢٠٠٠٠	سهام العوف
٠.١٠٠	٠.٢٠٠٠٠	ناديا العوف
٠.١٠٠	٠.٢٠٠٠٠	رائقة العوف
٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	

أما الشركة العربية للخزف المساهمة المفلة في دمشق فقد رخص بتأسيسها القرار رقم ٤٥٢ تاريخ ٦٠/٨/٣١ . رأسمالها مليوناً ليرة يوزعان على ٢٠ ألف سهم قيمة السهم ١٠٠ ليرة . وهي تهدف إلى صنع الخزف بكافة أنواعه والاتجار به والتنقيب عن مواد الأولية واستثمارها وما يتصل بذلك . وهي تتسم بالسمة السابقة التي اتسمت بها الشركة الماضية من حيث اندماج المؤسسات أفقياً وعمودياً، ومن حيث الطابع العائلي للأعضاء المؤسسين .

القيمة	الاسهم	
٣٠٠٠٠	٣٠٠٠	محمد الدببس
٣٠٠٠٠	٣٠٠٠	عبد الهادي الدببس
١٠٠٠٠	١٠٠٠	فؤاد الدببس
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠	حسن رياض الحمصي
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠	محمد سامي العوا
١٥٠٠٠	١٥٠٠	عبد الفتاح العوا
١٥٠٠٠	١٥٠٠	عبد الرحمن العوا
١٤٠٠٠٠	١٤٠٠٠	

وقد اكتتب ما يقرب من ٦٦ مكتتباً آخرين بالاسهم الباقية وقدرها ٦ آلاف سهم

قيمتها ٦٠٠ الف ليرة سورية .

وفي ٦٠/٩/١٠ صدر القرار رقم ٤٦٥ ورقم ٦٤٤ الاول يقضي بالترخيص بتأسيس « الشركة الطبية العربية المساهمة المغفلة » في دمشق برسمال قدره مليون ليرة سورية . وهي تهدف الى صنع المستحضرات الطبية والكيميائية والتجارة بها وبالالات اللازمة لعمال الطب والكيمياء واستثمار براءات الاختراع والعلامات المسجلة المتعلقة بهذه المستحضرات وموادها الاولى . هذه الشركة تجمع بين انتاج بعض المستحضرات الطبية والكيمائية والاتجار بها وبين التجارة بالالات اللازمة لعمال الطب والكيمياء واستثمار براءات الاختراع والعلامات المسجلة ...

وقد قسم رسمالها الى ٢٥ الف سهم قيمة السهم الواحد ٤٠ ليرة سورية . اكتبب المؤسسون بالقسم الاعظم منها :-

سهم	قيمة	
٤٩٧٤	١٩٨٩٦٠	أمن الكزبري
١٢٩٠	٥١٦٠٠	ابراهيم عساف
١٢٨٤	٥١٣٦٠	عادل الخجا
١٠٥٣	٤٢١٢٠	محمود الخجا
١٢٩٦	٥١٨٤٠	نعيم جبارد
١٠٥٣	٤٢١٢٠	واصل الخجا
١٣٢٣	٥٢٩٢٠	وائل التسوام

المؤسسون :

اما القرار الثاني فيقضي بالترخيص بتأسيس « الشركة السورية لحياكة القمصان المساهمة المغفلة » في دمشق ، براسمال قدره ١٥٠ مليون ليرة مقسم الى ٣٠ الف سهم بقيمة ٥ ليرة للسهم الواحد . وقد اكتبب المؤسسون بكامل الرسمال . غاية الشركة تعاطي الصناعة والتجارة بالملابس الداخلية والخارجية وبالمواد الاولى الصناعية والكيمائية اللازمة لعمال الشركة .

الاسهم	القيمة	
٧٨٦٥	٣٩٣٢٥٠	ياسين الصفدي
٩١٣٥	٤٥٦٧٥٠	زهير زين العابدين
٦٣٠٠	٣١٥٠٠٠	مظهر زين العابدين
٢٥٠٠	١٢٥٠٠٠	فوزي قطنبا
٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠	عادل الصفدي
٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠	ذهنية الصفدي
٢٠٠	١٠٠٠٠٠	مدوح زين العابدين
٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	

وفي ٢٨/٩/٦٠ صدق انقرار رقم ٥٠٧ النظام الاساسي « لشركة صنع الحديد
الصب المساهمة المغفلة » في حمص راسمالها ٣ ملايين ليرة سورية موزعة على ٣٠ ألف
سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم .
ونرى بين المساهمين :-

سهم	قيمة	
٢٠٠	٢٠٠٠٠٠	بدر الدين ديباب
٢٠٠	٢٠٠٠٠٠	بدر الدين الشلاح
٢٠٠	٢٠٠٠٠٠	محمد علي سكر
٢٠٠	٢٠٠٠٠٠	احمد راتب الشلاح
٢٠٠	٢٠٠٠٠٠	جورج ميخائيليان
٢٠٠	٢٠٠٠٠٠	يوسف اخوان
٢٠٠	٢٠٠٠٠٠	حوري شمس باشا
٢٠٤٠٠٠٠	٢٠٤٠٠٠٠	و ٨ من آل الاتاسي

ورخص القرار رقم ٥٣٧ تاريخ ١٧/١٠/٦٠ بتأسيس « شركة الصناعات
التحويلية المساهمة المغفلة » بدمشق . راسمالها ٥٠ مليون ليرة موزع على ١٠ آلاف
سهم بقيمة ٥٠ ليرة للسهم الواحد . وهي تهدف الى صناعة وتجارة محارم ومناشف
الورق الصحية ومختلف انواع نسيج الورق وما يتفرع عن هذه الصناعة من انتاج
المواد الاولية واستيرادها وتحويلها دون تعاطي الوكالات وتمثيل المحلات التجارية .
ان عدد المؤسسين لا يتجاوز الخمسة بين لبنانيين ومن جنسية العربية المتحدة .

سهم	قيمة	
٣١٥٠	١٥٧٥٠٠	رفيق محمود السعيد
٣٥٠٠	١٧٥٠٠٠	فؤاد محمود السعيد
٢٦٥٠	١٣٢٥٠٠	زهير الشطي
٥٠٠	٢٥٠٠٠٠	نهاد فؤاد السعيد
٢٠٠	١٠٠٠٠٠	محمد آصف القباني
١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	

ورخص القرار ٥٤٤ تاريخ ٢٢/١٠/٦٠ بتأسيس « شركة صناعة الادوات المنزلية
المساهمة المغفلة » في دمشق . راسمالها ٢٠٠ ألف ليرة سورية موزع على ٤٠٠٠ سهم
بقيمة ٥٠ ليرة للسهم الواحد . غايتها صناعة مختلف الادوات واللوازم والمفروشات
للمنازل والمكاتب والقيام بجميع ما يتصل بهذه الغاية من الاعمال الصناعية والتجارية .
اما المؤسسون فهم :-

سهم	قيمة	
١٦١٠	٨٠٠٥٠٠	د. زهير وتار
٧٥٠	٣٧٥٠٠	د. عبدالرحمن دقاق
١٠٠	٥٠٠٠	محمد وتار
٧٥٠	٣٧٥٠٠	نادر تسابحجي
٤٠	٢٠٠٠	اسعد تقسلا

ورخص القرار ٥٩٣ تاريخ ٢٤/١١/٦٠ بتأسيس « الشركة الوطنية للمصابغ المتحدة المساهمة المغفلة » في حمص . غايتها صباغة وطباعة وتجهيز المنسوجات على اختلاف انواعها رسمالها مليون ليرة سورية .
كان المؤسسون يعدون ٥٩ اكتبوا بعشرة آلاف سهم .

اما القرار ٦٢٢ تاريخ ١٥/١٢/١٩٦٠ فيرخص بتأسيس « شركة الخشب المضغوط العربية المتحدة المساهمة المغفلة في دمشق » ، غايتها صناعة وتجارة الخشب المضغوط على اختلاف انواعه والقيام بكل عمل تجاري او صناعي او زراعي يتصل به .
راسمالها مليون ليرة سورية موزع على ٢٠ ألف سهم قيمة السهم ٥٠٠ ليرة سورية .
بين المؤسسين رساميل اجنبية وغربية وعربية متحدة وهم :-

سهم	قيمة	
٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	الشركة العربية المتحدة للكبريت
٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	شركة الكبريت الهولندية المحدودة
٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠	شركة ايكو (احمد صفوت العوا وشركاه)
٢٧٠٠	١٣٥٠٠٠	احمد صفوت العوا (جمهورية عراقية)
١٠٠٠	٥٠٠٠٠	انور الدسوقي
١٣٠٠	٦٥٠٠٠٠	فاروق الشعباني
٥٠٠	٢٥٠٠٠٠	اكرم الركابي
٥٠٠	٢٥٠٠٠٠	جميل كامل سلام (لبنان)
١٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	مازن الصبان
١٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	احمد عسة

ب :- اما الشركات التي زادت رساميلها في هذا العام فهي كما يلي :-
رفعت شركة الرائد العربية لصنع الصابون والمواد الكيماوية المساهمة المغفلة ،

بناء على قرار الهيئة العامة ، رسماها من ١٠٠ الف الى ١٥ مليون ليرة وصدق هذا القرار بقرار وزير الاقتصاد ذي الرقم ١٤ تاريخ ٦٠/١/٢٠ .

كما رفعت الشركة التجارية للاستيراد والتصدير المساهمة المغفلة في دمشق رسماها من مليون ليرة الى ١٢٥٠ مليون ليرة سورية وذلك بناء على قرار الهيئة العامة المصدق رسميا في ٦٠/١/٢٠ .

اما القرار رقم ٦٣ تاريخ ٦٠/٢/٧ فقد صدق قرار الهيئة العامة لشركة المصارف المتحدة المساهمة المغفلة المتخذ في ٦٠/١/٢٧ ، والقاضي بزيادة الرسمال من ٤ ملايين الى ٦ ملايين ليرة / نظامها مصدق في ٥٤/٧/٦ .

وصدق القرار رقم ٩٥ تاريخ ٦٠/٢/٢٨ قرار الهيئة العامة للشركة العربية المتحدة للصناعة المساهمة المغفلة . المتخذ في ٦٠/٢/٢ القاضي بزيادة الرسمال من ٧ ملايين الى ١٠ ملايين ليرة .

اما قرار هيئة الشركة العربية لصناعة الاخشاب المساهمة المغفلة المتخذ في ٦٠/١/٢٥ القاضي بزيادة الرسمال من ٣ ملايين الى اربعة ملايين فقد صدق بالقرار رقم ١٢٤ تاريخ ٦٠/٣/١٢ . النظام الاساسي ٥٦/١٠/١٨ .

وصدق قرار الهيئة العامة لمساهمي الشركة الصناعية للاصواف المساهمة المغفلة المتخذ في ٦٠/٤/٢٨ والقاضي بزيادة الرسمال من ٢١٢٥ مليون ليرة الى ٢٥٠٠ مليون ليرة عن طريق احدث ٢١٢٥ سهما ، صدق بالقرار رقم ٢٢٥ تاريخ ٦٠/٥/١٠ علما بأن عضو مجلس الادارة ينبغي ان يملك ٥٠٠ سهم على الاقل .

وصدق قرار الهيئة العامة لمساهمي الشركة التجارية السورية للاستيراد والتصدير والتوزيع المساهمة المغفلة سيدكوا في اللاذقية المتخذ في ٦٠/٥/١٨ ، والقاضي بزيادة الرسمال من ٦٠٠ الف ليرة الى ٩٠٠ الف ليرة ، صدق بالقرار رقم ٢٥١ تاريخ ١٩٦٠/٥/٢٦ . علما بأن النظام الاساسي مصدق في ٥٢/٨/١٤ .

اما قرار الهيئة العامة لمساهمي شركة المفازل والمناسج المساهمة المغفلة في دمشق المتخذ في ٦٠/٥/٢٥ والقاضي بزيادة الرسمال من ٧٧٠٠ ملايين الى ٨٤ ملايين فقد صدق بالقرار رقم ٢٨٣ تاريخ ٦٠/٦/١٦ . وتصديق النظام الاساسي كان في ٤٩/١٢/٥ .

وفي ٦٠/٧/١٧ صدق القرار ٣٤٣ قرار الهيئة العامة لمساهمي الشركة الاهلية للفرزل والنسيج في حلب المساهمة المغفلة المتخذ في ٦٠/٥/٢٧ والقاضي بزيادة الرسمال من ٥٠٠ ملايين ليرة الى ٦ ملايين عن طريق احدث ١٥ الف سهم اسمي جديد ، وتعديل قيمة السهم من ١٥٠ الى ١٠٠ ليرة وزيادة عدد الاسهم من ٣٠ الف الى ٤٥ الف . وقد صدق النظام الاساسي في ٥٤/٨/٤ .

اما شركة البيرة السورية فقد رفعت رسمالها من ٢٥ مليون الى ٣ ملايين عن طريق اضافة قسم من الارباح والاحتياطي الاجباري الى الرسمال واصدار ٢٥٠٠ سهم جديد توزع بمعدل سهم واحد لكل خمسة اسهم . وذلك بموجب قرار هيئتها العامة الصادر في ٢٠/٤/٦٠ والمصدق بالقرار ٣٤٦ تاريخ ١٩/٧/٦٠ . علما بان تصديق النظام الاساسي كان في ٢٤/٧/٥٤ .

وقد رفعت الشركة السورية لتوزيع الآلات الزراعية المساهمة المغفلة في ٢٢/٦/٦٠ ، رسمالها من ٥٠٠ الف الى مليون ، وصديق بالقرار رقم ٤١٢ تاريخ ١٥/٨/٦٠ . بعد ان كان صدق نظامها الاساسي في ١٤/٤/٥٤ .

وزادت شركة دمشق للمطاعم والمقاهي المحدودة رسمالها من ٣٥ الف ليرة الى ٤٥ الف ليرة بناء على القرار المتخذ في ١٠/٨/٦٠ والمصدق بالقرار ٤٣٤ تاريخ ٢٠/٨/٦٠ . ثم رفعت في ١٥/١١/٦٠ الى ٦٠ الف ليرة . وصديق هذا القرار بالقرار رقم ٥٩٢ تاريخ ٢٤/١١/٦٠ . وكان نظامها الاساسي صدق في ٢٤/٢/٦٠ .

كما رفعت شركة امبريال للقمصان الداخلية المساهمة المغفلة رسمالها من ٥٠٠ الف ليرة الى ٧٥٠ الف ليرة استنادا الى قرارها المتخذ في ٣/٧/٦٠ والمصدق بالقرار رقم ٥٤٦ تاريخ ٢٢/١٠/٦٠ .

ورفعت الشركة السورية لتوزيع المحركات رسمالها من ٣٠٠ الف ليرة الى مليون ليرة استنادا الى قرارها في ١١/٦/٦٠ والمصدق بالقرار ٥٥٦ تاريخ ٢٤/١٠/٦٠ . وكان نظامها الاساسي قد صدق في ١٤/٤/٥٤ .

اما الهيئة العامة لمساهمي الشركة العربية المتحدة للكبريت المساهمة المغفلة فقد رفعت رسمالها من ١٥ مليون الى ١٧٥٠ مليون وذلك بموجب قرارها المتخذ في ٢٤/١٠/٦٠ والمصدق بالقرار رقم ٦٠٢ تاريخ ٢٩/١١/٦٠ . وكان نظامها الاساسي صدق في ١/٩/٥٩ .

وزادت شركة المصانع الفنية المساهمة المغفلة رسمالها من ٥ ملايين الى ٥٧٨ مليون بناء على القرار المتخذ في ٣٠/٥/٦٠ والمصدق في ٣/٧/٦٠ . وصديق نظامها الاساسي في ١٦/١/٩٥٠ .

ح - اما الشركات التي خفضت رساميلها في هذا العام فقد كانت قليلة العدد ومع هذا كانت نسبة التخفيض هامة امثال : الشركة الصناعية للالبان والتبريد ومشتقاتها المساهمة المغفلة التي خفضت رسمالها من مليون ليرة الى نصف مليون

وذلك نظرا لعدم بلوغ الاكتتاب بأسهمها الحد المطلوب. وصدق هذا التخفيض بالقرار رقم ٨٧٩ تاريخ ٥٩/١٢/٣١ .

وكشركة الآليات والكهرباء والادوات الزراعية المساهمة المفلة التي خفضت رسما لها من ٥٠٠ الف ليرة الى ٢٥ الف ليرة . وذلك استنادا الى القرار المتخذ في ٢٦/١٠/٦٠ والمصدق بالقرار رقم ٥٨٠ تاريخ ١٠/١١/٦٠ . علما بان نظامها الاساسي كان صدق في ١٧/١١/٥٢ .

د :- اما الشركات التي حلت فقد كان عددها هاما نسبيا وان كان دون أهمية عدد الشركات التي تأسست أو زادت رساميلها .
فبناء على قرار الهيئة العامة لمساهمي شركة الوكالات البحرية العربية المساهمة المفلة المتخذ في ١٣/١٢/٥٩ حلت الشركة وتقرر بيعها جملة واحدة بما لها وعليها الى أحد مساهميها أحمد الطرايشي وصدق هذا بالقرار رقم ٨٧٠ تاريخ ٢٩/٢/٥٩ .
وحلت الهيئة العامة لمساهمي الشركة السورية لتصدير الاقطان المساهمة المفلة في حلب الشركة وصفتها بموجب قرارها المتخذ في ٢٧/١/٦٠ ، والمصدق بالقرار رقم ٨٩ تاريخ ٣٠/٢/٩٦ .

اما الشركة المتحدة للنقلات عبر الصحراء المحدودة فقد قررت هيئتها العامة في ٩/٣/٣٠ حلها ، وتحويل المشروع بما له وعليه الى أحد اصحاب الحصص وصدق القرار بالقرار رقم ١٤٠ تاريخ ١٦/٣/٦٠ .

وفي ٢٩/٥/٦٠ اتخذت هيئة الشركة المساهمة لتجارة البترول قرارا بحلها وبيعها جملة الى أحد المساهمين ايمن الكزبري لقاء مبلغ ٧٥ الف ليرة وصدق القرار بالقرار ٣١٣ تاريخ ٢/٧/٦٠ .

وفي ٣١/٧/٦٠ حلت الشركة السورية للتجارة العالمية المساهمة المفلة وصفت استنادا الى قرار هيئتها العامة المصدق بالقرار ٣٩٧ تاريخ ١٢/٨/٦٠ .

وكذلك حلت الشركة الطبية العربية المحدودة وصفت بناء على قرار هيئتها العامة المتخذ في ٢٦/٦/٦٠ والمصدق بالقرار ٦٤٤ تاريخ ١٠/٩/٦٠ .

وكذلك حلت شركة المصرف العقاري التجاري المساهمة المفلة استنادا الى قرار هيئتها العامة في ٢٦/٧/٦٠ المصدق بالقرار ٣٩٨ تاريخ ١٢/٨/٦٠ .

وفي ٢٧/٩/٦٠ صدق القرار رقم ٥٠٤ قرار الهيئة العامة لمساهمي الشركة المتحدة للسينما المساهمة المفلة المتخذ في ١٧/٩/٦٠ والقاضي بحل الشركة وبيعها جملة بما لها وعليها الى أحد المساهمين أنور يحيى السماوي .

وهكذا نرى ان شركات قد حلت ، وحول اربع منها الى ملكية فردية ، اي بقيت

في حلبة الاستثمار ، بينما حلت وصفت الشركات الاربعة الاخرى . وبذلك توقفت عن متابعة نشاطها الاقتصادي .

• • •

وفي عام ١٩٦١ ، وهي السنة الاخيرة من سنوات الوحدة (١) بلغ مجموع التراخيص بانشاء مؤسسات او توسيعها ١٣ ترخيصا ، اي دون مجموع السنة الماضية ، يضم هذا الرقم ٢٣٥ ترخيصا بالانشاء و ١٧٨ ترخيصا بالتوسيع ، علما بان ١٥٨ ترخيصا ، من هذه التراخيص يتناول تمديد قرارات سابقة . فاذا حذفنا هذا العدد ، كما فعلنا في السابق ، على فرض التكرار يصبح الرقم الاخير كما يلي : -

٢٣٥ ترخيص انشاء - ٧٨ تمديد ترخيص انشاء = ١٥٧ ترخيص انشاء .
١٧٨ ترخيص توسيع - ٨٠ تمديد ترخيص توسيع = ٩٨ ترخيص توسيع .
وهي ارقام تقل كثيرا عن ارقام السنين السابقة . علما بان هذه الارقام تتعلق بالسنة كلها لا بالاشهر التسعة فقط المعتبرة من مرحلة الوحدة .

وابرز تراخيص الاحداث في هذا العام ، من حيث عدد المؤسسات ، تراخيص طحن الحبوب وجرش البرغل (٣٦) ، فطحن الحجارة وتكسيرها (١٥) ، فمصر الزيتون (١٢) ، فالبلاط (٦) ، فالخراطة (٤) ، والبوظة (٤) ، فالتجارة الآلية (٤) ، فصنع الجليد (٣) ثم تتوالى تراخيص المؤسسات ذات العدد المتراوح بين المؤسسين والمؤسسة الواحدة : غزل ونسيج (٢) ، وصناعة صناديق الحديد (٢) ، والقطن الطبي (٢) ، والفصالات وموائد الفاز (٣) ، وصنع اجهزة الانارة (٢) ، وصنع اقمشة مطاطية (٢) ، وصنع خيوط النايلون (٢) . وصنع الدانتيل (٢) ، وتعبئة المتى (٢) ، وصنع حقائب السفر (٢) ، ثم تتردد مؤسسة واحدة لكل من المهن التالية : - صنع قطع حديدية ، مواسير الصلب ، توليد الكهرباء ، صنع الفالات والمفصلات ، وتلبيس المعادن بالبلاستيك ، ومعجون الحلاقة والاسنان ، وتعبئة المياه الغازية ، وصنع قضبان واسلاك اللحام ، ونصلات المناشير . والشريط المجدول ، واقلام الرصاص ، والادوات المنزلية ، وتصميغ الورق ، واكياس الورق ، والاسلاك الشائكة ، واغطية زجاجات المياه الغازية ، والازرار (٢) ، والثريات الكهربائية ، والانابيب العازلة والاناث الخشبي ، والنوابض ، صناعة الفراشي ، تحضير دباغة الجلود ، انايب النيون ، المحركات والمحولات الصغيرة ، وطباعة القماش وصبغه ، والالبسة الداخلية ، وخبوط الهيلنيكا ، والزنكوغراف ، وتحضير وتنقية الزيوت المعدنية ، وسخانات الماء والفاز ، والساكر ، وطلاي المعادن ، والاناث المعدني ، وطباخات الفاز . والمنتجات المطاطية ، والادوية المضادة للحوية ، ومصافي الزيت ، والبلاستيك

(١) انقسمت الوحدة في ٢٨ / ٩ / ٦١ .

لتلبيس الجدران والارض . وتكسير الاقمشة . والفراء . وتحميض الافلام ، والمواد المطاطية ، وتجميع اجهزة الراديو . وكبس المعادن ، وانطباخات الكهربائية . والفصالات الصغيرة ، والفليكو ، والعلكة ، ودرز الاحذية .

اما تراخيص التوسيع فكان اهم ميدان لها ، من حيث العدد : التريكو (١٦) ، فالبسة داخلية (٨) ، والبلاستيك (٨) ، فالخراطة (٦) ، فالنسيج الالي (٥) ، والجوارب (٥) ، فالبلات (٤) ، وصنع علب التنك (٤) ، وصناعة العقل (٤) ، فتلبيس المطاط (٣) ، والمسامير (٣) ، وعصر الزيتون (٣) ، فطباخات وافران الغاز (٢) ، وانتاج الكهرباء (٢) ، والنسيج الصوفي (٢) ، وصباغة النسيج (٢) ، وصنع الجليد (٢) ، والبلوك (٢) ، والطباعة (٢) ، وطبع الاقمشة (٢) . والمستحضرات الطبية (٢) . وتكسير الحجارة (٢) . ثم تتابع التراخيص الواحدة لتوسيع مؤسسة في المهنة التالية :- صناعة السلاسل ، نشر الخشب . صنع اجهزة التسجيل ، غزل ونسيج . كبس المعادن ، الاسرة والمفروشات المعدنية ، والمشروبات الروحية ، والازرار . نسيج الحنطة ، انشاءات معدنية ، الدانتيل . الشوكولاته ، التجميل . اغطية زجاجات المياه الفوارة ، تعبئة المياه الغازية . كرتون ، طحن الحبوب ، النشا ، البوظة ، الزبد . السفايف للموبيليا ، وتعبئة المتى ، وورق الايتيكيت .

واذا استعرضنا الوضع القانوني لمؤسسات التراخيص المقررة في هذا العام نجد ان ١٧٤ ترخيصا يعود للملكيات الفردية ، ١١ لشركات مساهمة ، وسبعين ترخيصا لشركات غير مساهمة .

ولاعطاء فكرة عن اهم قرارات التمديد المحذوفة نورد الامثلة التالية :

احداث مؤسسة التطريز الالي . توسيع مؤسسة للتريكو . توسيع مؤسسة للجوارب باضافة ١ آلات ، اقامة مؤسسة لصناعة بلاط البورسلين ، توسيع مؤسسة للبلات (اضافة مكبس ومنشرة) اقامة مؤسسة لعصر الزيتون ، مؤسسة لتوليد الكهرباء ، مؤسسة لصناعة الاسنان الاصطناعية . اقامة مؤسسة لصنع علب وعيدان الثقاب ، توسيع مؤسسة النسيج الالي ، توسيع مؤسسة للالبسة الداخلية ٣ آلات) ، توسيع مؤسسة للنسيج الصوفي ، وتوسيع مؤسسة للتريكو ، ومؤسسة لتلبيس المطاط (اضافة ١ آلات) ، احداث مؤسسة لصنع الاسمنت ، توسيع مؤسسة للجورسي ، توسيع مؤسسة لشركة المشاريع الصناعية للاقمشة والخيوط (اضافة ١١ نولا و ٨٠٠ مفرل) ، توسيع مؤسسة للالبسة الداخلية (اضافة آلتين) ، توسيع مؤسسة لتعبئة المياه الغازية (اضافة آلة) توسيع مؤسسة لصنع علب التنك (اضافة آلة) ، توسيع مؤسسة لصنع الاكعاب الخشبية (اضافة مخرطة وآلة للجلخ) ، توسيع مؤسسة للنسيج الالي (اضافة ٤ انوال) ، اقامة مؤسسة للغزل والنسيج والصباغة والطباعة عائدة لشركة حمص للغزل والنسيج ، احداث مؤسسة لطحن

الحبوب وجرشها (حجر وجاروشة ومحرك) ، توسيع مؤسسة للبلاستيك (اضافة ٦ آلات جديدة) ، احداث مؤسسة لصنع مستحضرات التجميل ، اقامة مؤسسة لصناعة طناجر الطبخ بالضغط . توسيع مؤسسة لصنع المسامر (اضافة ٤ آلات جديدة) . توسيع مؤسسة كهرباء حمص وحماه (اضافة مجموعتين بخاريتين) اقامة مؤسسة لصنع البطاريات السائلة ، اقامة مؤسسة لشفرات الخلاقة ، اقامة مؤسسة لصنع الفسالات ، اقامة مخبر فني . توسيع مؤسسة للفزل والنسيج (اضافة تجهيزات للعصارة والصباغة والطباعة) ، توسيع مؤسسة للجوارب (اضافة آلة واحدة فتح و ٨ آلات للولادية) ، توسيع مؤسسة لصنع ازرار البلاستيك (اضافة ٦ آلات) ، اقامة مؤسسة لصناعة الملاعق والشوك ، توسيع مؤسسة لتلبس المطاط (اضافة ٥٠ آلة) ، اقامة مؤسسة لتحضير الاعلاف ، مؤسسة لصنع القوالب المعدنية (اقامة مؤسسة لصنع الملاعق والشوك والسكاكين واصناف الحنفيات) ، اقامة مؤسسة لفزل الصوف ونسجه (٢٠٠٠ مغزل و ٥٠ نولا) . توسيع مؤسسة للفزل والنسيج (اضافة ٨٠٠ مغزلا) ، عائدة لشركة المنازل والمناسج ، اقامة مؤسسة لقضبان واسلاك اللحام . اقامة مؤسسة لصنع وتحضير الاقمشة ، توسيع مؤسسة لتلبس المطاط (اضافة ١٠ آلات) . توسيع مؤسسة شركة صنع السكر والمنتجات الزراعية لانتاج السكر ...

اما التوزيع المكاني لمؤسسات هذه التراخيص فهو كما يلي :-

محافظة دمشق ١٠٨ ، حلب (٤٤) ، حمص (٣٥) ، اللاذقية (١٤) ، طرطوس (١٣) حماد (٩) ، الحسكة (٩) ، ادلب (٤) ، دير الزور (٣) ، درعا (١) ، السويداء (١) .
والامر البارز في هذا العام هو صدور كثير من قرارات عدم الموافقة على احداث او توسيع مؤسسات ، من جهة ، وكثير من قرارات الغاء قرارات ممنوحة سابقا بالسماح بالاحداث او التوسيع .

الفيت قرارات سابقة تتعلق بتوسيع المؤسسات التالية :- تكسير احجار (٢) ، خراطة معدنية (٦) ، تريكو (٦) ، صنع سكاكر ، تلبس اطارات المطاط ، تعبئة المياه الغازية ، اعادة تاسيس مصنع توليد الطاقة ، مؤسسة للنailون (٢) ، مطبعة (٣) ، عقل (٤) . الاشرطة الحريرية ، مؤسسة شركة الصناعات الزجاجية والخزفية ، صنع الدبابيس، الصابون، البلاط، البسكويت، اشربة الاحذية ، مؤسسة صناعة علب التنك العائدة لشركة الكونسروة والصناعات الزراعية ، ومؤسسة النيون ، وصنع الاقمشة ، غزل الفيبران .

كما الفيت قرارات سابقة تقضي باحداث مؤسسات من اجل :- نشر وحلي الرخام ، مستحضرات صيدلانية ، البسة داخلية ، نفش الصوف ، مرطبات ، ازرار، خيوط النايلون ، القطن الطبي ، جرش البرغل وطحن الحبوب (١٤) الجليد (٤)

عربات الاطفال . عقل . خراطة (٤) . صابون . حبوب اسبرو ، مؤسسة لتنقية الزيوت ، السكاكر ، تكسير الاحجار ، طحن السكر ، تعبئة المياه الغازية ، طباعة ، بلاستيك ، تكرير الزيوت ، غسالات ومراوح . ازرار . شريط السحاب ، خيوط مطاطية ، اشرطة مطاطية ، صابون مائع ، الستائر ، تبريد المواد الغذائية ، صنع البطاريات السائلة ، الطحينة . ريش الكتابة ، واقلام الحبر ، توليد الطاقة ، المعكرونة ، بلاط وموزايك ، المصابيح الكهربائية ، البلوك ، سماد السوبر فوسفات ، عصر الزيتون ، الكونسروة ، صنع الحلوى ، اكياس الورق ، انسجة مطاطية ، سحب خيوط ذهبية وفضية ونحاسية ، خيوط قطنية ، صنع القرميد ، خرازات الورق ، انابيب البيتون ، انتاج ادوات من البلاستيك ، انتاج حمض الليمون ، صناعة قشاعات الخيش ، لتحضير ورق الكربون .

ولم يوافق على احداث مؤسسات كثيرة منها : -

اقامة مؤسسة لصنع الفليسرين ، لصنع المرغرين ، لصنع الدهان ، لصنع وتجميع اجزاء قطع طبابخات البوتوغاز . لصنع مواسير الصلب . لنسيج الجورسي ، لصنع حنفيات الماء ، للنسيج الالي . لنشر الممر . لصنع الاقمشة والخيوط . لصناعة غاز الاستيلين ، اسطوانات الغاز ، صناعة الفراشي ، للخراطة ، لصنع الفسالات ، لصنع المسحوق المنظف ، الخشب المضغوط . طبابخات الغاز . افران الغاز والبرادات ، جوارب النايلون ، دهان ، احذية مطاطية ، ثاني اكسيد الكربون ، تجميع اجهزة الراديو ، صنع المحركات الكهربائية ، شفرات الخلاقة ، علب التنك ، البرادات وغيرها من الاجهزة الكهربائية . حمض الكبريت والسوبر فوسفات ، البطاريات الجافة ، الثلج الفحامي الجاف ، احذية بلاستيكية ، ثريات ، لصنع الخزف ، طبع الاقمشة ، اشرطة التسجيل ، تحضير ورق الكربون ، الاسواح البلاستيكية .

كما لم يوافق على توسيع مؤسسات منها : - لصناعة الجوارب ، النسيج الالي ، للتريكو ، البسكويت . البلاستيك ، الطباعة ، الصابون ، مؤسسة مشروع لصناعة الدراجات والشاحنات وعربات الاطفال ، الاحذية المطاطية ، لصناعة الزيوت النباتية ، لصناعة الدبابيس ، صناعة الفراشي .

...

هذا وقد طرأت على اوضاع الشركات الهامة نسبيا ، في هذا العام التبدلات

التالية : -

١ :- الترخيص بتأسيس شركات :

رخص القرار ٢٩ تاريخ ١٨ / ١ / ٦١ بتأسيس الشركة الصناعية لخيوط النايلون المساهمة في دمشق برسمال قدره مليون ليرة سورية غايتها تصنيع خيوط النايلون

ومشتقاته والقيام بكل عمل تجاري او صناعي يتصل بغاية الشركة . وزع الرسمال على ٢٠ الف سهم بقيمة ٥٠ ليرة للسهم الواحد وقد اكتب الاعضاء المؤسسون بالاسهم التالية :-

سهم	قيمة
٣٤٠٠	١٧٠ر٠٠٠
٥١٠٠	٢٥٥ر٠٠٠
٣٣٠٠	١٦٥ر٠٠٠
٣٣٠٠	١٦٥ر٠٠٠
٥٠٠	٠٢٥ر٠٠٠
٢٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
١٠٠٠	٥٠ر٠٠٠
١٨٦٠٠	٩٣٠ر٠٠٠

كما رخص القرار ٢٢ تاريخ ١٥ / ١ / ٦١ بتأسيس شركة حسن الحلباوي المساهمة المفلة في دمشق برسمال قدره ٣٥٠ الف ليرة سورية وغايتها تعاطي الاعمال التجارية المختلفة من استيراد وتصدير ووكالات والقيام بكل عمل تجاري وصناعي يتصل بالغاية . وهي شركة موقوفة على عدد من افراد آل الحلباوي توزعوا فيما بينهم اسهمها البالغة ٧٠٠ سهم بقيمة ٥٠٠ ليرة لكل سهم .

١٧٦ر٠٠٠	٢٥٢	عينا	١	٢٤ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠
١٢٠	٤٨	قيما	١	٠٦٠ر٠٠٠	٠٦٠ر٠٠٠
٠٣٠	٠٣٠			٠١٥ر٠٠٠	٠١٥ر٠٠٠
٠٣٠	٠٣٠			٠١٥ر٠٠٠	٠١٥ر٠٠٠
٠٣٠	٠٣٠			٠١٥ر٠٠٠	٠١٥ر٠٠٠
٠٣٠	٠٣٠			٠١٥ر٠٠٠	٠١٥ر٠٠٠
٠٣٠	٠٣٠			٠١٥ر٠٠٠	٠١٥ر٠٠٠
٧٠٠	٣٥٠ر٠٠٠				

ورخص بتأسيس شركة السياحة والنقل والوكالات العامة المساهمة المفلة بدمشق بموجب القرار رقم ٣١ تاريخ ١٩ / ١ / ٦١ ، برسمال قدره ١٠٠ الف ليرة موزع على الف سهم غايتها القيام بكافة الاعمال السياحية وتمثيل الشركات المحلية والاجنبية . اما المؤسسون فهم :-

قيمة	سهم	
٣٨٠٠	٣٨٠	موفق الميداني
٤٠٠٠٠	٤٠٠	نشأت شيخ الارض
٢٠٠٠٠	٢٠٠	يوسف عز الدين طيارة
٠١٠٠٠	١٠	محمد الميداني
٠١٠٠٠	١٠	بهجت الميداني
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠	

اما القرار ١٣٧ تاريخ ١٩ / ٢ / ٦١ فقد رخص بتأسيس الشركة العربية للنقل والمساهمة المفغلة في دمشق . برسمال قدره ٥٠٠ الف ليرة . غايتها تعايط اعمال النقل بكافة انواعه وخاصة النقل عبر الصحراء . والقيام بجميع الاعمال المتممة لهذه الغاية . ووزع الراسمال على ٥٠ الف سهم بقيمة ١٠ ليرات للسهم الواحد . والمؤسسون هم كل من :

قيمة	سهم	
١٢٤٦٧٠	١٢٤٦٧	سعيد عبدالرزاق العلبي (اردني) .
١٢٤٦٧٠	١٢٤٦٧	عبد الحليم العلبي (اردني) .
١٢٤٦٧٠	١٢٤٦٧	عبدالرزاق العلبي الحسن (اردني) .
٠٣١١٢٠	٠٣١١٢	عبدو الفاضل بن مسعود فاضل آغا (ج ع م) .
٠٦٣٧٥٠	٠٦٣٧٥	فؤاد نعمان بن نعمان (ج ع م) .
٠٣١١٢٠	٠٣١١٢	محمد ابراهيم السيوفي بن حسين .
٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	

وبعد هذا رخص القرار ٢٠٦ تاريخ ٥ / ٤ / ٦١ بتأسيس الشركة الوطنية لصناعة وتحضير الاعلاف المساهمة المفغلة في دمشق . رسمالها ٢٥٠ الف ليرة سورية موزع على ٥٠٠ سهم قيمة ٥٠٠ ليرة للسهم الواحد . غايتها صناعة وتحضير الاعلاف وكل ما يتصل بذلك من استيراد الآلات والمواد الاولية اللازمة لهذه الصناعة والمتاجرة بها وبالمواد البيطرية والزراعية والمواشي والدواجن . والمؤسسون هم :

قيمة	سهما	
٨٥٠٠٠٠	١٧٠	موفق جميل الميداني
٨٥٠٠٠٠	١٧٠	نعيمة سعدي الفراء
٣٠٠٠٠٠	٠٦٠	زهير الحسيني
١٠٠٠٠٠	٠٢٠	عادل السعدي
٢٠٠٠٠٠	٠٤٠	فؤاد كحال
٢٠٠٠٠٠	٠٤٠	خالد جادا

وصدق القرار رقم ٢٦٢ تاريخ ٦ / ٥ / ٦١ النظام الاساسي لشركة الفيحاء
 المنتوجات الصوفية المساهمة المغفلة في دمشق . وهي شركة ذات رسمال قدره
 مليون ليرة سورية مقسم على عشرة آلاف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد .
 وغايتها غزل ونسج الحرامات الصوفية والاتجار بها والقيام بكل عمل تجاري او
 صناعي يتصل بغاية الشركة .
 المؤسسون غير مشهورين في عالم الاقتصاد والمال ويمكن تقسيمهم الى فئات
 حسب ملكية الاسهم :-

القيمة	اكتب كل منهم	
١٢.٠٠٠	١٠٠	١٢ شخصا
٠.٥٠.٠٠٠	٥٠٠	= ٠.٣
٠.٣.٠٠٠	٣٠٠	= ٠.٢
٠.٢.٠٠٠	٢٠٠	= ٠.٣
٠.١.٠٠٠	١٠٠	= ٠.١
٠.٠٥.٠٠٠	٥٠	= ٠.٢
٠.٠٨.٠٠٠	٤٠	= ٠.٢

اما القرار ٢٧١ تاريخ ٩ / ٥ / ٦١ فقد رخص بتأسيس « مصرف الوحدة العربية »
 في دمشق وهي شركة مساهمة مغفلة رسمالها ٤ ملايين ليرة مقسم على ٤٠٠ ألف
 سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد . هذه الشركة هي من شركات القطاع العام الممثل
 بالمؤسسة الاقتصادية السورية التي اکتبت بكامل الاسهم .

ثم رخص القرار ٢٦٤ تاريخ ٦ / ٥ / ٦١ بتأسيس الشركة الشرقية لصناعة
 مستحضرات التجميل المساهمة المغفلة في حمص برسمال قدره ١٥٠ ألف ليرة، مقسم
 على ١٥٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد . وغايتها صنع مستحضرات التجميل
 على اختلاف انواعها والاتجار بها وبموادها الاولى .
 والاعضاء المؤسسون هم :-

الاسهم	القيمة	
٣٠٠	٣.٠٠٠	محمد علي سكر
٣٥٠	٣٥.٠٠٠	ماجد اتاسي
٣٥٠	٣٥.٠٠٠	نجاتي السمان
١٠٠	١.٠٠٠	فاروق حسيني
٢٥٠	٢٥.٠٠٠	بسام اتاسي
١٥٠	١٥.٠٠٠	محمد نعان الاتاسي

وقضى القرار ٢٠٦ تاريخ ٢٠ / ٥ / ٦١ بتأسيس الشركة العربية للصيرفة بدمشق وهي شركة مساهمة مغفلة رسمالها ٦٠٠ الف ليرة ، مقسم الى ٦ آلاف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد . وهدفها القيام باعمال الصرافة والاتجار بالنقد والذهب المسكوك والخام والالوراق المالية وجميع ما يتصل بذلك والمؤسسون يعدون ٥٠ شخصا بينهم :

سهم	قيمة
٤٠٠	٤٠٠٠٠
شركة صيرفي ورباط	
والباقيون غير مشهورين ماليا واقتصاديا بينهم :	
٥	٣٠٠٠٠
٩	٢٠٠٠٠
٣	١٥٠٠٠
١٤	١٠٠٠٠
١٢	٥٠٠٠٠
١	٣٠٠٠٠
١	٢٠٠٠٠

وفي ٢٠ / ٦ / ٦١ صدر القرار ٣٥٧ القاضي بتأسيس الشركة الاهلية للمطاط المساهمة المغفلة في دمشق . رسمالها ١٢ مليون ليرة ، مقسم على ١٢ ألف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد . وغايتها صناعة الاحذية المطاطية المختلفة : وكل ما يمكن صناعته بمادة المطاط من ادوات منزلية او صحية والاتجار بهذه المواد والقيام بكل ما يتفرع عن ذلك .

الاسم	القيمة
شاكرا اسعد العاصي	٥٩٠٠
جان ماتيوس ماتوسيان	٢٥٤٠٠٠
واهان اوهانس ماطوسان	١٥٦٠٠٠
لبناني : نوبار ابوشي ابوشي	١٢٠٠٠٠
عربية متحدة : بولا بنت وديع الصدي	٢٠٠٠٠٠
يستر بنت الياس سفيان	٢٠٠٠٠٠
ادوار سمعان رباط	٢٠٠٠٠٠
هشام اسعد العاصي	١٠٠٠٠٠
محمد رشيد السوييد	١٠٠٠٠٠

ورخص القرار ٢٨١ تاريخ ٢٩ / ٦ / ٦١ بتأسيس « بنك القاهرة » في دمشق

وهي شركة مساهمة مغلقة ذات رسمال قدره ٤ ملايين ليرة موزع على ٤٠ ألف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد . وغايتها القيام بكافة الاعمال المصرفية . هذه الشركة مثل على التشابك بين القطاع العام والخاص من جهة . وبين الرسمال المصرفي والصناعي والتجاري من جهة أخرى . وبين الرسمال المصري والسوري من جهة ثالثة كان المؤسسون هم :-

سهم	القيمة	
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠ر	بنك القاهرة
١٤٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠ر	المؤسسة الاقتصادية السورية
٠٤٨٠٠	٤٨٠٠٠٠ر	صلاح شيخ الارض
٠٠٨٠٠	٨٠٠٠٠٠ر	صلاح نجيب باقي
٠٠٨٠٠	٨٠٠٠٠٠ر	احمد السواح
٠٠٢٠٠	٢٠٠٠٠٠ر	هشام شوري
٠٠٦٠٠	٦٠٠٠٠٠ر	ظافر باقي
٠٠٢٠٠	٢٠٠٠٠٠ر	مختار دياب
٠١٢٠٠	١٢٠٠٠٠ر	منذر الجندري
٠٠٢٠٠	٢٠٠٠٠٠ر	عدنان مراد
٣٢٨٠٠٠	٣٢٨٠٠٠٠ر	

اما المكتتبون الآخرون فهم ٣٨ شخصا بينهم :-

٨٠٠	٨٠٠٠٠٠ر	د . أيمن كزبري
٤٠٠	٤٠٠٠٠٠ر	د . مأمون كزبري
٢٠٠	٢٠٠٠٠٠ر	اكرم طرابيشي
٢٠٠	٢٠٠٠٠٠ر	احسان قوتلي
٤٠٠	٤٠٠٠٠٠ر	ممدوح حمامي
٤٠٠	٤٠٠٠٠٠ر	تقولا بكر
٤٠٠	٤٠٠٠٠٠ر	منير مهاني
٨٠	٨٠٠٠٠٠ر	وجيه الحفار
٨٠	٨٠٠٠٠٠ر	سهيل مهاني
٤٠٠	٤٠٠٠٠٠ر	رفلة فرح
٤٤٠	٤٤٠٠٠٠ر	محمد علي المفتي
٤٠٠	٤٠٠٠٠٠ر	نائل العمري
٢٤٠	٢٤٠٠٠٠ر	شاهر السلمان
٧٢٠٠	٧٢٠٠٠٠٠ر	

اما الشركة الاهلية لمصنوعات فاليزير المساهمة المفلة في دمشق فقد رخص بتأسيسها بالقرار رقم ٢٥٨ تاريخ ٦١/٦/٢٠ رسمالها ٥٠٠ الف ليرة مقسم على خمسة آلاف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد. وغايتها صناعة الالبسة الداخلية والخارجية والدانتيل من مختلف انواع الخيوط وصباغتها والاتجار بها واستثمار علامة فاليزير العالمية .

وكان المؤسسون :-

الاسهم	القيمة
عثمان النوري	٩٥٠
نصرح الطباع	٦٠٠
سهيل النوري	٦٠٠
عبد الرحيم النوري	٦٠٠
منيب النوري	٦٠٠
حيدر فخر الدين	٣٠٠
انطوان خليل كحلا	٢٥٠
ميشيل خليل كحلا	٢٥٠
ممدوح زين العابدين	٢٥٠
احمد جميل ملص	٢٥٠
عمر عودة	٢٠٠
كمال الهبراي	٢٠٠
خليل أنفون كحلا	٥٠٠
خليل انطون كحلا	٥٠٠
	٥٠٠٠
	٥٠٠٠

ورخص القرار ٣٧٧ تاريخ ٦١/٦/٢٦ بتأسيس شركة قباني وسعدي وصواف المحدودة في دمشق ، غايتها القيام بتجارة مواد البناء وملحقاتها وشراء العقارات وبيعها . رسمالها ٢٢٥ الف ليرة سورية موزع على ١٨ حصة لكل واحد من الاسماء التالية ثلاث حصص .

مهدي قباني ، ربيع قباني . نزار قباني . ضياء الدين قباني . هشام السعدي، نزار الصواف .

اما الشركة الحديثة للتبريد المساهمة المفلة في دمشق فقد رخص القرار ٤٠٧ تاريخ ٦١/٧/٦ بتأسيسها . وكانت غايتها حفظ وتخزين وتبريد جميع المواد الغذائية والقيام بكل ما يتفرع عن ذلك . رسمالها مليون ليرة مقسم على ١٠ آلاف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد .

والمؤسسون هم كل من :

السهم	القيمة	
١٥٠٠	١٥٠٠.ر...	يحيى محي الدين السماوي
١٥٠٠	١٥٠٠.ر...	محي الدين محمد السماوي
١٥٠٠	١٥٠٠.ر...	نسيب محمد السماوي
١٥٠٠	١٥٠٠.ر...	انور يحيى السماوي
١٦٠٠	١٦٠٠.ر...	محمد علي أحمد بولاد
١٦٠٠	١٦٠٠.ر...	حمدي ديب معتاد
٨٠٠	٨٠٠.ر...	محمد سعيد مندو
١٠٠٠٠	١٠٠٠.ر...	

بعد هذا يحدث أول انعطاف مفاجيء في تاريخ الرساميل والشركات الهامة الخاصة فقد صدرت قرارات يوليو ١٩٦١ التي قضت بتأميم كلي لعدد من الشركات الهامة سواء في الاقليم الجنوبي أو الشمالي ، وبتأميم جزئي لعدد هام من الشركات . وسنتحدث عن هذا مفصلا في حينه . ونلاحظ بعد هذه التأميمات انحسار الرسمال الخاص عن الميادين الاقتصادية التي كان يوجه نشاطه اليها ، وميله الى « الفرار » الى خارج الحدود، أو « التبرص »، على الأقل، تحت شكل الاكتناز ، أو الى اللجوء الى ميادين اقتصادية اقل أهمية واثرا في الحياة الاقتصادية من قبل ، ولكنها اكثر ضمانا وامنا من الميادين السابقة . وطبعي الا تترك الدولة ، بعد هذا ، الميدان الاقتصادي شاغرا من الرساميل اللازمة لمتابعة سير النشاط الاقتصادي المطلوب، لذا راينا المؤسسة الاقتصادية التي تمثل القطاع العام تقوم بنشاط اعظم من قبل ، وتبرز، مؤسسة لعدد من المشاريع الهامة ، نورد منها ما استطعنا العثور عليه .

فقد صدق القرار ٤٩٨ تاريخ ٦١/٨/٩ بتصاديق النظام الاساسي للشركة العامة للمقاولات في الاقليم السوري ، برسمال قدره ١٠ ملايين ليرة مقسم على ١٠٠ الف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد . وقد اکتبت المؤسسة الاقتصادية المذكورة بـ ٥٠٪ من اسهمها في حين طرحت البقية على الاکتتاب مع تعهد تغطية الاسهم التي لا يكتتب بها الجمهور .

كما قضى القرار ٥١٧ تاريخ ٦١/٨/١٢ بتأسيس شركة الفيحاء للتأمين وهي ايضا شركة مساهمة مغلقة مركزها دمشق ، ذات رسمال قدره ٢ مليون ليرة ، موزع على ٢٠ الف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد . وغايتها القيام بكافة اعمال التأمين واعادة التأمين الداخلة في أحد الفروع المفصلة في نظامها الاساسي ، والاشتراك في اي وجه من الوجوه في مشروعات مشابهة لاعمالها، أو من شأنها ان تعاون على تحقيق

اغراضها في العربية المتحدة والخارج . وان تندمج في هذه المشروعات او تقتنيها او ملحقاتها . . وقد اكتتبت المؤسسة الاقتصادية بكامل اسهمها .

وفي ٦١/٨/١٣ صدر القرار ٥١٨ القاضي بتأسيس الشركة السورية لاعادة التأمين المساهمة المغفلة في دمشق . غايتها القيام بكافة اعمال التأمين في العربية المتحدة وفي الخارج . رسماها ٤ ملايين ليرة سورية موزع على ٤٠ الف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد . واكتتبت المؤسسة الاقتصادية بكامل اسهمها .

ورخص القرار ٥١٩ تاريخ ٦١/٨/١٣ بتأسيس «شركة بردى للتأمين المساهمة المغفلة في دمشق» . غايتها القيام بكافة اعمال التأمين واعادة التأمين الداخلة في احد الفروع الواردة في نظامها الاساسي والاشترك في أي وجه من الوجوه في مشروعات مشابهة لاعمالها او من شأنها ان تعاون على تحقيق اغراضها في العربية المتحدة والخارج ، وان تندمج في هذه المشروعات او تقتنيها او تلحقها بها . رسماها ٢ مليون ليرة موزع على ٢٠ الف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد . وقد اكتتبت المؤسسة الاقتصادية بكامل اسهمها .

ورخص القرار ٥٨٣ تاريخ ٦١/٩/٦ بتأسيس « شركة المواد الغذائية » التي هي شركة مساهمة مغفلة . غايتها استيراد مختلف المواد الغذائية وخاصة منها مواد مال القبان وتوزيعها في انحاء الاقليم السوري ، وبصورة عامة تجارة هذه الاصناف وتعاطي ما يتعلق بها من اعمال في الخارج . رسماها ٦ ملايين ليرة موزع على ٦٠ الف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد . وقد اكتتبت المؤسسة بـ ٣٥٪ من اسهمها (٢١ الف سهم) ، متعمدة بتغطية ما لا يكتتب الجمهور به . واسهم في هذه الشركة عدد من تجار مال القبان .

كما رخص بتأسيس شركة استيراد الورق ومواد القرطاسية المساهمة المغفلة في الاقليم السوري ، بالقرار رقم ٦٠٢ تاريخ ٦١/٩/١٤ . غايتها استيراد وتوزيع الورق ومواد القرطاسية ولوازم المكاتب . وبصورة عامة تعاطي جميع الاعمال المتعلقة بتجارة الاصناف المذكورة . رسماها مليون ليرة مقسم الى ١٠ آلاف سهم قيمة السهم الواحد ١٠٠ ليرة . وهي احدى الشركات التي استتها المؤسسة الاقتصادية .

وفي ٦١/٩/١٤ صدر القرار ٦٠٣ القاضي بتأسيس الشركة السورية للاستيراد وتوزيع الادوية المساهمة المغفلة، مركزها دمشق . وغايتها استيراد الادوية بأنواعها والمستحضرات او المواد الطبية والكيمائية وما يتفرع عنها، وبصورة عامة تجارة هذه الاصناف وتعاطي ما يتعلق بها من اعمال . رسماها ٢٥ مليون ليرة . تكتتب المؤسسة الاقتصادية بـ ٥٠٪ من اسهمها على الاقل .

ورخص القرار ٦٠٤ تاريخ ٦١/٩/١٤ بتأسيس شركة حلب للاستيراد وتوزيع الادوية والمواد الكيمائية . وهي شركة مساهمة مغفلة غايتها مماثلة لغاية الشركة

السابقة ، رسالها ١٥٠٠ م. ليرة موزع على ١٥ الف سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد . اكتتبت المؤسسة الاقتصادية بحد ادنى من اسهمها هو ٥٠٪ وتساهم فئة من تجار الادوية ببعض اسهمها مع تعهد المؤسسة بتغطية ما يتبقى من الاسهم . وفي ١٠/٥/٦١ صدر القرار ٧١٨ القاضي بتصديق النظام الاساسي لشركة الشهباء للصناعات المنزلية المساهمة المغفلة في حلب ، بعد ان رخص لها القرار الجمهوري رقم ٣٥٨ تاريخ ٢٢/٨/٦١ . رسالها مليون ليرة مقسم على ٢٠ الف سهم بقيمة ٥٠ ليرة للسهم الواحد . وقد كان المؤسسون من الاشخاص غير المشهورين في عالم المال والاقتصاد اكتب منهم :

العدد	الاسم	القيمة الاجمالية
٢	بآلف سهم لكل منهما	$١٠٠٠٠ \times ٢ = ٢٠٠٠٠٠$
٣	٥٠٠	$٧٥٠٠٠ \times ٣ = ٢٢٥٠٠٠$
٦	٤٠٠	$٢٢٠٠٠ \times ٦ = ١٣٢٠٠٠$
١	٣٠٠	$١٥٠٠٠ \times ٣ = ٤٥٠٠٠$
٥	٢٠٠	$٥٠٠٠٠ \times ٥ = ٢٥٠٠٠٠$
	٨٢٧٥	١٣٧٥٠٤١ (١)

ب :- الشركات التي زادت رساميلها :

قضى قرار الهيئة العامة للشركة الصناعية الهندسية المساهمة المغفلة في حلب والمتخذ في ٣/١/٦١ بزيادة رسالها من مليون ليرة الى مليونين ونقل المركز من حلب الى دمشق وتعديل بعض مواد النظام الاساسي المصدق بالقرار رقم ٣٦١ تاريخ ٢٧/٨/٥٢ . وقد وزع الرسمال على ٤٠٠ سهم بقيمة ٥٠٠ ليرة للسهم الواحد وصودق قرار الهيئة العامة بالقرار ٥٩ تاريخ ١٣/١/٦١ .

وقضى قرار الهيئة العامة لمساهمي شركة صنع السجاد المساهمة المغفلة في دمشق ، المتخذ في ٢٩/١/٦١ بزيادة الرسمال من ١٠٠ مليون الى ١٧٦٠ مليون وتعديل بعض مواد النظام الاساسي المصدق بالقرار رقم ٢٨٦ تاريخ ٣١/٥/٥٩ . ووزع الرسمال على ١٧٦٠ سهما بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد . وقد صدق قرار الهيئة العامة بالقرار ١١٠ تاريخ ٨/٢/٦١ .

اما القرار رقم ١٢٦ تاريخ ١٣/٢/٦١ فقد صدق قرار الهيئة العامة لشركة الوكالات العامة المساهمة المغفلة المتخذ في ٢٠/١/٦١ والقاضي بزيادة الرسمال من

(١) هذا ما يتعلق بتأسيس الشركات في الاقليم الشمالي ، وسنستعرض فيما يلي اهم قرارات المصادقة على تاسيس شركات راسمالية في الاقليم الجنوبي : (انظر الملحق) .

١٠٠ الف ليرة الى ٢٠٠ الف ليرة وتعديل بعض مواد النظام الاساسي المصدق بالقرار ٧٠٨ تاريخ ٥٨/٨/٢٠ . ووزع الرسمال على ٤ آلاف سهم بقيمة ٥٠ ليرة للسهم الواحد .

وزيد رسمال الشركة الوطنية للوكالات والتجارة المساهمة المغفلة في دمشق من ١٤٤ الفا الى ٥٧٦ الفا بناء على قرار الهيئة العامة المتخذ في ٦١/٢/٤ والمصدق بالقرار ١٣٨ تاريخ ٦١/٢/١٩ . كما عدلت بعض مواد نظامها الاساسي المصدق بالقرار ١٠٦٦ تاريخ ٥٤/٩/١١ . ووزع الرسمال على ٥٧٦٠ سهما بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد .

وقضى القرار ٣٠٨ تاريخ ٦١/٥/٢١ بتصديق قرار الهيئة العامة للشركة العربية لصناعة الاخشاب المساهمة المغفلة في اللاذقية المتخذ في ٦١/٢/١٨ ، والقاضي بزيادة الرسمال من ٤ ملايين الى ٦ ملايين ليرة ، وتخفيض قيمة السهم من ٥٠٠ ليرة الى ١٠٠ ليرة وتعديل بعض مواد النظام الاساسي المصدق بالقرار ٤٧٢ تاريخ ٥٥/٣/٢٧ .

اما القرار ٣٣٢ تاريخ ٦١/٦/٥ فقد صدق قرار الهيئة العامة لمساهمي شركة المغازل والمناسج المساهمة المغفلة في دمشق المتخذ في ٦١/٥/١٧ ، والقاضي بزيادة الرسمال من ٨ر٤ ملايين الى ٩ر٤٥ ملايين . وتعديل بعض مواد النظام الاساسي المصدق بالقرار ٢٥٣ تاريخ ٤٩/١٢/٥ . ووزع الرسمال على ٩٤٥٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ ليرة للسهم الواحد .

وزيد رسمال شركة صناعة الادوات المنزلية المساهمة المغفلة من ٢٠٠ الف ليرة الى مليوني ليرة . وعدلت بعض مواد النظام الاساسي المصدق بالقرار ٥٤٤ تاريخ ٦٠/١٠/٢٢ . وذلك بناء على قرار الهيئة العامة المتخذ في ٦١/٦/٦ والمصدق بالقرار ٣٥١ تاريخ ٦١/٦/١٨ .

وفي ٦١/٧/١ صدر القرار ٣٩١ المصدق لقرار الهيئة العامة لمساهمي شركة المصرف الصناعي المساهمة المغفلة في دمشق المتخذ في ٦١/٦/١٢ والقاضي بزيادة الرسمال من ٩٠٠ الف الى ٩٧٥ الف ليرة ، مع تعديل بعض مواد النظام الاساسي المصدق بالقرار ١٣ تاريخ ٥٠/١/٧ . وقد وزع الرسمال على ٤٨٧٥٠ سهما بقيمة ٢٠ ليرة للسهم الواحد .

اما القرار ٤٤٦ الصادر في ٦١/٧/١٩ فقد صدق قرار الهيئة العامة لمساهمي شركة الصناعات الحديثة المغفلة المتخذ في ٦١/٤/٢٩ والقاضي بزيادة الرسمال من ٨ر٤ ملايين الى ٧ر٢ ملايين وتعديل بعض مواد النظام الاساسي المصدق بالقرار ١٥٩ تاريخ ٥٩/٣/٣١ .

وقد وزع الرسمال على ١٨٠ الف سهم بقيمة ٤٠ ليرة للسهم الواحد ، بعد ان

كان موزعا على ٢٠ الف سهم بالقيمة ذاتها .
اما شركة الالبان المعقمة المساهمة المغفلة فقد زيد رسمالها من ٦٠٠ الف الى ٧٢٠ الف ليرة بناء على قرار الهيئة العامة المتخذ في ٦١/٧/٦ والمصدق بالقرار ٥٣٢ تاريخ ٥٩/٨/٢٥ .

د - الشركات التي حلت :

عدد الشركات التي حلت في هذا العام ضئيل نذكر منها :
- الشركة العامة لوكالات التأمين المساهمة المغفلة التي حلت بناء على قرار هيئتها العامة المتخذ في ٦١/١/٢٠ والقاضي ببيعها بما لها وعليها جملة واحدة وقد صدق هذا القرار بالقرار ٨٠ تاريخ ٦١/١٢/٥ .
- شركة صابون الاحداث المساهمة المغفلة في حمص التي حلت وصفيت بناء على قرار هيئتها العامة المتخذ في ٦١/١/٧ والمصدق بالقرار ٨١ تاريخ ٦١/٢/٥ .
- اما الشركة الشرقية للتجارة والصناعة المساهمة المغفلة في دمشق فقد حلت وبيعت بمالها وعليها الى احد مساهميها « سعيد بوبس » استنادا الى قرار هيئتها العامة المتخذ في ٦١/٥/٧ والمصدق بالقرار ٣٠٧ تاريخ ٦١/٥/٢٠ .
- وحلت شركة المواد الزراعية المساهمة المغفلة بناء على قرار هيئتها العامة المتخذ في ٦١/٦/١١ والمصدق بالقرار ٤٩٥ تاريخ ٦١/٨/٦ كما قضى قرار الهيئة ببيعها جملة وتفصيلا الى احد مساهميها « خليل المقدادي » .
وقضى القرار ٥٦٨ تاريخ ٦١/٨/٢٧ بتصديق حل شركة نقلات الجولان المساهمة المغفلة في دمشق، القائم على اساس قرار الهيئة العامة المتخذ في ٦١/٧/٩، والقاضي ايضا ببيعها بمالها وعليها الى امين عثمان وشكري عثمان .
وقضى ، اخيرا ، القرار ٧٧٣ تاريخ ٦١/١٢/١١ بتصديق قرار الهيئة العامة لمساهمي الشركة الصناعية الهندسية المساهمة المغفلة المتخذ في ٦١/١٠/٣٠ والقاضي بحل الشركة وبيعها بمالها وعليها الى شركة نجيب باقي التجارية المساهمة .

و - انقاص الرساميل :

لم نلاحظ غير هذه الواقعة على تخفيض الرساميل : خلال السنة المذكورة .
فقد قضى القرار ٦٤١ تاريخ ٦١/٩/٢٧ بتصديق قرار الهيئة العامة لمساهمي الشركة السورية لتكرير وتوزيع النفط المساهمة المغفلة في دمشق المتخذ في ٦١/٣/٢٣ والقاضي بتخفيض الرسمال من ١٥ مليون ليرة الى مليون ، وجعل عدد الاسهم ١٠ آلاف سهم عوضا عن ١٥ الف سهم، وتعديل بعض مواد النظام الاساسي المصدق بالقرار ٣٤١ تاريخ ٥١/١٠/٢٤ .
هذا واذا اجملنا التوظيفات الخاصة التي تحققت خلال سني الوحدة سواء ما

وظف منها في الشركات الجديدة الهامة نسبيا ، والمذكورة من قبل ، او ما عاد منها للتوسع الطارئ على بعض الشركات ، فاننا نتوصل الى الجدول التالي :

المبالغ بملايين الليرات
(بعد جبر الارقام)

المبالغ الموظفة في التوسيع	المبالغ الموظفة في الشركات الجديدة الهامة نسبيا	العام
٣	٢١	١٩٥٨
١٢	(١) ٣٧	١٩٥٩
١٤	٤١	١٩٦٠
٨	١٦	١٩٦١
٣٧	١١٥	المجموع

واذا وزعنا مبلغ ١١٥ مليون ليرة على الفروع الهامة حسب نوعية الشركات : من صناعية ، وصناعية تجارية ، وتجارية ، وخدمات ، ومالية ، نجد امامنا الجدول التالي :

المبالغ بملايين الليرات
(بعد جبر الارقام)

العام	في الصناعة	في الصناعة والتجارة	في التجارة في الخدمات	في المالية
١٩٥٨	٢١	٣٨٠ ر.	—	٨
١٩٥٩	١٨	٧ ر.	٢	١٠
١٩٦٠	٢٣	٢ ر.	١١	٣
١٩٦١	٥	١٥٠ ر.	١	٩ (٢)
المجموع	٦٧	٩	١٣	٢٢

اما مبلغ التوسيع فيتوزع على الفروع المذكورة كما يلي تقريبا :
الصناعة (٣١) ، التجارة (٢) ، الخدمات (٢) ، المالية (٢) .

- (١) هناك شركة الحبوب والمطاحن رسمالها ٢١٥٠ قطاع مشترك .
(٢) في هذا الرقم مصرفان برسمال ٨ ملايين ليرة من القطاع المشترك .

من استعراض الجدولين السابقين نتبين ما يلي :-

١ :- كان العام الاول من سني الوحدة ، والعام الاخير افقر عامين بالنسبة الى التوظيفات في الشركات الهامة نسبيا . ويرجع السبب الاساسي في ذلك ، الى ان الرسمال السوري كان يجهل الهوية الحقيقية للنظام الجديد ، وكان يتوجس خوفا من شعار « المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني » فكان حذرا يحذر النظر بمائة عين ، ويسترق السمع بمائة اذن ، يصفق للمعهد الجديد بايد مترامية ، ويتسم حتى شدقيه ابتسامة مفتعلة لا حياة فيها . وحتى ان كثيرا من هذه الملايين المذكورة يرجع بها عهد ازماح انشاء شركاتها الى وقت سابق كشركة اسمنت حماد مثلا التي يرجع قرار ترخيصها الى ٢٢ / ١ / ٥٦ ، وكشركة اسمنت حمص ، وشركة الابان فيها ، اللتين عانتا مخاض الولادة قبل ذلك بزمان غير قليل . اما فقر العام الاخير من سنوات الوحدة ، فيرجع ، في اهم اسبابه ايضا ، الى عزلة النظام القائم ، ولا شعبيته ، والى التناقضات الهامة التي قامت بين البرجوازية السورية وبين البرجوازية المصرية واكتسبت حدة لم تعرف من قبل .

٢ :- اما العامات الاخران من اعوام الوحدة ، فقد كانا عامي اقبال نسبي على التوظيف . ففيهما تبدت هوية « اشتراكية » المعهد على حقيقتها ، وفيهما جرت حملات عنيفة ضد اليسار . وضد ديمقراطية الجماهير ، كما امتدت هذه الحملات الى ما وراء الحدود ، حيث اخذ الكيد للحكم الجديد في العراق اوجه . وبذات جهود مستميتة في سبيل الاطاحة به . وقد كان بإمكان الرسمال السوري ان يذهب بعيدا في تأييد هذا الحكم المعادي لليسار ، لولا فعل التناقضات الصدامية بين البرجوازيين المصرية والسورية .

٣ :- كما ان وتيرات المبالغ الموظفة في التوسيع كانت متناسبة طردا مع حركة التوظيف في الشركات الجديدة من حيث القلة والضالة (٣ ، ٨) من جهة . ومن حيث الوفرة النسبية (١٣ ، ١٤) من جهة اخرى .

٤ :- كان نصيب الصناعة من التوظيف اكبر نصيب بالنسبة الى القطاعات الاخرى (٦٧) لا سيما اذا الحقنا قطاع « الصناعة والتجارة » بقطاع الصناعة ، على اعتبار ان النشاط التجاري في هذا العمود هو تابع للنشاط الصناعي . ثم يأتي قطاع المالية (٢٢) ، فالتجارة (١٣) ، فالخدمات ، وهكذا نرى ارتباط التقدم الصناعي بالتقدم المالي ، والتقدم المالي بالتقدم الصناعي .

...

٤ : - حركة الرسمال السوري وحركة الرأسماليين السوريين

في هذا الفصل سنبحث ، قدر المستطاع ، حركة الرسمال السوري : اي الفروع والقطاعات التي انصب فيها ، والتشابك الذي حدث ما بين الرساميل ، سواء في القطاعات المختلفة ، او في الفروع المختلفة ، او في فروع قطاعات متباينة ، كما سنبحث ، قدر المستطاع ايضا ، الرسمال المالي في نشوئه وتطوره ، ثم ننقل الى بحث الرأسماليين السوريين واهم العوائل التي تمسك بأعنة الاقتصاد السوري . كما سنبحث صلاتهم بالسلطة وقوتهم فيها .

١ : - حركة الرسمال السوري

فيما سبق عندما بحثنا نتائج الحصر الصناعي ، اطلعنا على عدد المؤسسات التي يملكها افراد ملكا خاصا ، وعلى عدد المؤسسات التي تملكها شركات غير مساهمة . وهي شركات التضامن ، وشركات التوصية . وشركات المحاصة . والشركات المحدود المسؤولية ... الخ ، وعلى عدد الشركات المساهمة ، وعلى عدد المؤسسات الحكومية ... الخ ، واستخلصنا النتائج من ذلك ، ثم بحثنا القطاع الخاص ، والميادين التي يكاد ينعدم فيها اثر هذا الرسمال والميادين التي يحتل فيها الرسمال منزلة هامة كما استعرضنا الشركات المساهمة والميادين التي تغفلت فيها ، وعدد مؤسساتها في كل ميدان ، وعدد العاملين في هذه الشركات . والى هذا العدد العام يمكن اضافة الشركات الهامة التي نشأت في وقت لاحق من القيام بالحصر الصناعي (آب وايلول ١٩٦٠) ، كما يمكن ايضا اضافة المؤسسات التي ولدت تشريعا في تاريخ قريب سابق ، ولم يتوفر بعد قيام كيانها المكاني الذي يطلبه القائمون على الحصر حتى يشملوها به (١) .

واذا اردنا تلخيص الميادين والفعاليات التي اتجه اليها الرسمال السوري في حركته نتيين الامور التالية : -

١ : - انعدام كثير من الفروع الحيوية بالنسبة الى الاقتصاد الوطني سواء كان ذلك في القطاع الخاص او القطاع العام ، مثل : المعادن السوداء والمولونة ، ومنتجات فحم الكوك الكيماوية ، والفحم الحجري ، ومنتجات صناعة الغاز ، ومنتجات بناء آلات الطاقة ، ومنتجات صناعة التكنيك الكهربائي ، ومنتجات آلات قص المعادن ومعالجة الاخشاب ، وصناعة الاجهزة المعدة للانتاج والثقافة والامور المعاشية ، وصناعة التجهيزات التكنولوجية المعدة لصناعة التعدين ، والمناجم ، والنفط

(١) انظر قائمة هذه المؤسسة جدول ص ٢٢٢ .

واستخراج الغاز ومعالجة النفط ، وصناعة المعدات والاجهزة اللازمة للصناعة الكيماوية ، وصناعة التجهيزات التكنولوجية من اجل صناعة الورق والغابات ، وصناعة التجهيزات التكنولوجية من اجل الصناعة الخفيفة ومن اجل الصناعة الغذائية وصناعة تجهيزات النقل ، وصناعة ادوات البناء وشق الطرق ، وصناعة تجهيزات صناعة مواد البناء ، وصناعة الآلات المنتجة لادوات النقل ، وصناعة السيارات والطائرات ، والمحركات ، والقطارات ، وعربات القطارات ، والدراجات النارية والعادية ، والجرارات ، والمضخات ، والمعدات والآلات والادوات الصحية والمخبرية ، وصناعة المنتجات الكيماوية العضوية والاصطناعية وغيرها من المنتجات الكيماوية ، صناعة الاجهزة الاليكترونية ، والآلات الكاتبة والحاسبة ، صناعة الآلات الطابعة ... الخ ... الخ .

٢ :- انعدام مؤسسات القطاع الخاص في ميادين هامة كاستخراج البترول والغاز الطبيعي ومعالجتهما ، واستخراج الفحم ، والمياه والخدمات الصحية ، وفي قطاع الصيد والقنص ، وصيد الاسماك ... وضعف هذه المؤسسات في ميادين عديدة ، كاستخراج الملح ، والخامات ، ونتاج وتوزيع الكهرباء ، والغابات وتقطيع الاخشاب ... الخ .

٣ :- يحتكر هذا القطاع او يكاد عددا من الفروع الهامة نسبيا، كصناعة الغزل والنسيج وصناعة المشروبات الروحية ، وصناعة الموبيليا ، وصناعة المواد الغذائية ، وصناعة الاحذية والملابس . وتجارة التجزئة ، والجملة ، والمصنوعات الجلدية ، والصناعات الكيماوية ، ومنتجاتها ، وصناعة واصلاح الآلات الكهربائية ، وصناعة واصلاح الآلات غير الكهربائية وشركات التأمين ، والطباعة ، والمقاولات (١) ... الخ .

٤ :- ضعف منزلة الشركات المساهمة بصورة عامة ، وضآلة عدد الفروع الاساسية التي اتجهت اليها ، فهي اتجهت الى تجارة التجزئة ، والبنوك ، والصناعات الغذائية وتجارة الجملة ، والغزل والنسيج والتريكو ، والنقل ، ومواد البناء ، والخدمات الاجتماعية ، والتأمين ، ونتاج وتوزيع الكهرباء ، اصلاح الماكينات غير الكهربائية ، اصلاح وسائل النقل والتخزين ، خدمات الترفيه ، خدمات الاعمال والمقاولات ، والمشروبات ، صناعة الكاوتشوك ، مصنوعات خامات غير معدنية ، صناعة الخشب ، او الكابلات ، مصنوعات منزلية ... الخ (٢) .

٥ :- اما القطاع العام فكان يحتل المرتبة الاولى ، بالنسبة الى القطاع الخاص ، في صناعة استخراج البترول ، والغاز الطبيعي ، وصناعة تكرير البترول واستخدام مشتقاته ، في حين كان يساهم مع القطاع الخاص ، الى هذا الحد او ذاك ، في ميادين

(١) راجع ص ١٢٥ لزيادة الايضاح .

(٢) انظر ص ١٣٦ لزيادة الايضاح .

النقل . والبنوك والمؤسسات المالية . والمواصلات ، وإنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار ، وتجارة الجملة . والأحذية والملابس الجاهزة ، والتخزين . وصناعة المواد الغذائية ، والتأمين ، ... الخ (١) .

٦ - وبالإضافة الى ذلك ، فإن المؤسسات المذكورة يتسم معظمها بسيطرة طابع الإنتاج الصغير ، وضعف التمركز ، وعدم تطور التخصص وتقسيم العمل تطورا هاما كما تتسم بسيطرة المؤسسات الفردية الصغيرة بالنسبة الى القطاع الخاص بشكل عام وبقوة المؤسسات الخاصة بالنسبة الى المؤسسات الحكومية ، بشكل عام .

ب - الرسمال السوري في تشابكه

عندما كانت سورية خاضعة لئير الاحتلال التركي ، كانت العلاقات الانتاجية السائدة في هذا الوطن ، هي العلاقات الانتاجية السابقة للعلاقات الانتاجية الراسمالية . وكانت العلاقات الانتاجية القطاعية هي العلاقات السائدة بالنسبة الى غيرها من العلاقات . وكان الإنتاج الحرفي هو الإنتاج السائد في المدينة ، كما كان الاقتصاد الطبيعي يحتل منزلة هامة في كثير من اصقاع الوطن ، ولم تكن العلاقات الراسمالية التي تنشأ هنا آنا وهناك أحيانا الا علاقات نادرة الحدوث ، والإرشيما لتطور مقبل . ثم ان كثيرا من المؤسسات التي قامت فيها هذه العلاقات الانتاجية الراسمالية الرشيمية ، كانت ترتبط كل الارتباط أو الى حد بعيد ، بالعلاقات الانتاجية الراسمالية القائمة خلف الحدود ، بشكل عام ، وفي بلدان أوروبا الغربية بشكل خاص .

وكان الرسمال التجاري هو الذي يحتل المنزلة الاولى بين اشكال الرساميل الأخرى ويليهِ الرسمال الإقراضى والرئوى ثم الرسمال الصناعى . ولم يأخذ الرسمال الوطنى شكل الشركات المساهمة الحديثة الا بصورة متأخرة . كانت طلائعها فى منتصف عهد الاحتلال الفرنسى للبلاد ، ثم تطور هذا الشكل تطورا هاما نسبيا بعد الاستقلال وجلاء القوات الأجنبية عن الوطن .

هذه اللمحة التاريخية عن نشوء الرسمال الوطنى ، ولاسيما الرسمال الصناعى توضح الى حد كبير منزلة التشابك بين الرساميل السورية . لقد كانت أهمية هذا التشابك ضئيلة جدا الى حد العدم تقريبا ، ولم تصبح ذات وزن نسبى الا فى المراحل الأخيرة من تطور الرسمال السوري . وسنستعرض فيما يلى ، بعض وجوه هذا التشابك :

(١) انظر ص ٥٢ لزيادة الإيضاح .

١ :- لعسل أبسط صورة لهذا التشابك هو التشابك الناجم عن تجميع عدد من الرساميل الفردية لتأسيس أي نوع من الانواع البسيطة للشركات ، باستثناء الشركات المساهمة ، وذلك للقيام بنشاط اقتصادي أو مالي معين ، يعجز الرسمال الفردي عن القيام به ، أو انه لا يريد المخاطرة بمفرده في هذا النشاط . هذا النوع من التشابك قل أن يتجاوز نشاطه الخاص من أجل الاسهام في نشاط اقتصادي آخر وعدد من النشاطات الأخرى . ومن الرجوع الى الحصر الصناعي الذي اعتمدناه من قبل ، تبين أهمية مثل هذا التشابك من حيث أنواع شركاته ، والميادين التي قصدها ، وعدد مؤسساته ، وعدد المشتغلين فيها .

هذا اللون من التشابك شمل شركات التضامن ، وشركات الواقع ، وشركات أخرى غير الشركات المساهمة . وكان عدد مؤسسات هذه الشركات حتى تاريخ حدوث الحصر (آب ايلول ١٩٦٠) ، والمشتغلين فيها كما يلي :-

شركات تضامن	شركات واقع	شركات أخرى غير مساهمة	المجموع
عدد المؤسسات	٥٨٧٦	٧٥٩٣	٤٠٠
عدد المشتغلين فيها	٢٩٨٥٥	٢٤١٢٨	٢٠٥٧
			١٣٨٦٩
			٥٦٠٤٠

ان عدد المؤسسات هذا لا يشكل الا نسبة ضئيلة من مجموع المؤسسات العام الذي اورده الحصر الصناعي والبالغ ١٠٣٤٩٦ مؤسسة ، كما ان عدد الشغيلة فيه يشكل قرابة ربع عدد الشغيلة العام . واذا ما عالجتا قضية كثافة عدد الشغيلة في المؤسسات المذكورة ، نرى ان متوسط عدد الشغيلة في المؤسسة هو قرابة اربعة اشخاص وهو متوسط قليل الاهمية في هذا النوع من التشابك .

٢ :- الشكل الثاني لهذا التشابك هو الشركات المساهمة التي تعتبر ارقى من الشكل الاول ، نظرا لان رساميلها اضعف ، على العموم ، وتنظيمها ادق . واهمية المشاريع التي تنفذها واسعة ، وعدد الشغيلة فيها كثير نسبيا ، واتساع قاعدة الملكية فيها واسعة ، ويعتمد جهازها الصناعي على تكتيك تقديمي ، ونتاج آلي كبير ، وتقسيم اجتماعي للعمل متطور ، كما ان العلاقات الإنتاجية الرأسمالية تكون فيها بعيدة التطور ... الخ .

لذلك كانت فعاليتها الاقتصادية تحتل مكانة بارزة في فعالية الوطن الاقتصادية . هذا النوع من التشابك لم يعرفه الرسمال الوطني الا في منتصف فترة الاحتلال الفرنسي للبلاد ، وعلى نطاق ضيق جدا ، ثم اتسع امره في المرحلة الاستقلالية .

ومن الرجوع الى نتائج الحصر الصناعي نتيبن ان عدد هذه الشركات كان لا يتجاوز ٤٣٤ شركة (١) يعمل فيها ٢.٤٠٢ ألف عامل وشفيل . اي ان متوسط المستغلين في المؤسسة الواحدة هو قرابة ٥. شغيلة ، وهي نسبة ضئيلة جدا اذا ما قورنت بضخامة اعداد المستغلين في مثل هذه الشركات في البلدان المتطورة .

هذه الشركات التي تمثل **الرسمال الوطني** ، المنظم . المعبر عن مصالح الراسمالين اوضح تعبير ، لم تطرق الا عددا محدودا من النشاطات التي يمكن ان تؤمن لها الربح الاوفر ، بالجهد الاقل ، وتمكنها من الابتعاد عن المخاطر وتجنبها بذل الرساميل الكبيرة . هذه الشركات لم تطرق مثلا ميادين النشاط الاقتصادي في استخراج المعادن . واستخراج البترول والغاز الطبيعي ، واستخراج الملح ، وفي الغابات والثروات الحرجية ، وصيد الاسماك ، وصناعة الاحذية والملابس الجاهزة ، وصناعة الورق . وصناعة الطبع وما يتصل به ، وصناعة الجلود ومشتقاتها ، ومنتجات البترول والفحم والصناعات المعدنية الاساسية ، وميدان المقاولات . والمياه والخدمات الصحية . والعقارات بالاضافة الى ان نشاطها كان ضعيفا جدا في ميادين اخرى كالزراعة ، واستخراج الخامات غير المعدنية ، وصناعة المشروبات ، وصناعة الخشب والجريد والخيزران ، وصناعة الموبيليا والادوات المنزلية ، وصناعة الكاوتشوك ، والمنتجات المعدنية (عدا الماكينات ومعدات النقل) . . . الخ .

اما الميادين التي طرقتها هذه الشركات فعلا : والميادين التي طرقتها الشركات المماثلة في بلدان متطورة ، ولم تطرق اطلاقا في الوطن من قبل اي رسمال كان ، فقد تحدثنا عنها فيما سبق .

٣ :- **تشابك شركات في شركات** : - وهو يحدث عن طريق مساهمة بعض الشركات مباشرة ، في رساميل شركات اخرى . فشرقة صيرفي ورباط ، مثلا تتشابك مباشرة مع الشرقة العربية للصيرفة المساهمة وبنك القاهرة في القاهرة يتشابك مع شرقة بنك القاهرة المساهمة في دمشق . وشرقة وتار وشركاه ، والشرقة التجارية العربية ، وشرقة محمد سعيد الاشقر ، وشرقة عز الدين الحلبي واخوانه ، وشرقة قصاب باشي وكوجيان ، وشرقة بشير الحبال وشركاه ، والشرقة العربية للبترول والوكالات ، تتشابك كلها مع رسمال الشرقة الشعبية للبترول المساهمة ، كما تتشابك شرقة المصايغ الفنية (حمص) مع رسمال شرقة الفزل والنسيج المساهمة في حماه ، وتتشابك شرقة المصرف العقاري الجزائري - التونسي ، وشرقة جورج وانطون غناجي مع رسمال شرقة بنك الشرق العربي المساهمة في دمشق . الشرقة العربية المتحدة للكبريت ، وشرقة الكبريت الهولندية المحدودة وشرقة ايكو فقد تشابكت مع رسمال شرقة الخشب المضغوط العربية المتحدة المساهمة . كما تشابكت شرقة بنك

(١) يضاف الى ذلك الشركات المساهمة التي نشأت فيما تبقى من فترة عهد الوحدة .

مصر . وشركة مصر لحلج الاقطان ، وشركة مصر لتصدير الاقطان . وشركة محلات سعيد الزعيم ، وشركة نجيب باقي ، وشركة توفيق وعزالدين حربلي ، مع رسمال الشركة العربية للتجارة وحلج الاقطان المساهمة في حلب ، كما ان شركة قباني وبرغلي تشابكت مع رسمال شركة الرايد العربية المساهمة المفغلة وشركة التبريدات السريعة والقصدير بفركس التي تساهم في تأسيسها شركة عطاالله ولهيطة للاعمال البحرية وشركة البحر الاحمر للتجارة والتوزيع ، وثلاثة اعضاء مجالس اخرى . وكشركة « الزيوت المستخلصة ومنتجاتها » التي كان بين مؤسسيها : « شركة مضارب الارز ومطاحن الفلال المصرية » . « شركة مضارب الارز رشيد والاسكندرية » ، « شركة الملح والصودا المصرية » ، « شركة مضارب الارز المصرية الحديثة » و « شركة مضارب الارز بالدلتا المصرية » . « شركة مضارب الارز الحديثة » و « شركة البحيرة للارز والزيوت » ، « الشركة المساهمة المصرية لانشاء الطرق » ، وكالشركة المصرية لصناعة اوراق التعبئة « كرافت » التي كان بين مؤسسيها « الشركة المصرية للاسمدة والصناعات الكيماوية » ، « شركة السكر والتقصر المصرية » ، و « مؤسسة للتأمين » . « شركة بورتسلاند بحلوان » . « شركة اسمنت طره المصرية » و « الشركة القومية لانتاج الاسمنت » ، « شركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند » و « شركة ا. ح فيزومونا بيد رفا فاديز الاجنبية » و « شركة الاكياس ليمتد البريطانية » .

وكشركة « ديزل شبرا الصناعية » التي ساهم فيها الرسمال الاجنبي عن طريق « شركة دوتيز الالمانية الغربية » والرسمال الوطني عن طريق « شركة التعدين المصرية » و « شركة مصانع الدلتا للصلب » و « شركة النيل الهندسية المتحدة » و « شركة الدلتا التجارية » بالاضافة الى العضوية في مجلس ادارة شركات اخرى . والامثلة على ذلك كثيرة ، ولكن اهمية هذه الظاهرة تبقى محدودة نسبيا .

{ ١ - الاتحاد الشخصي المباشر . وهو ان يساهم شخص واحد في عدد من الشركات المساهمة . وطبيعي اننا لا نقصد بهذا شراء شخص عددا ضئيلا من الاسهم في هذه الشركة او تلك بل نقصد شراء كمية من الاسهم تمكنه من احتلال مركز بارز في هذه الشركة وتلك ، كعضوية التأسيس ، وعضوية مجالس الادارة ، والقيام بدور هام في حياة الشركة المعنية الاقتصادية . وعن طريق هذا الاتحاد الشخصي يمكن ربط مصالح الشركات بعضها ببعض ، الى هذا الحد او ذاك . وتتسع شبكة ربط هذه المصالح كلما ازداد . بين اعضاء مجالس الادارة ، والمؤسسين ، عدد الذين يتحدون شخصا مع الشركات الاخرى ، وكلما تعدد اتحاد العضو الواحد وتنوع بتنوع الشركات المتحد فيها .

ان قوة الافراد الاقتصادية الناشئة عن هذا الاتحاد ، قد تقتزن بقوة سياسية ناشئة عن احتلال هذا العضو او ذاك ، مراكز هامة في هذا القطاع الحكومي او في هذا

المجلس الحكومي او في هذا المركز الاجتماعي ، او ذاك . عندئذ تستغل السلطة السياسية الاجتماعية ، اكثر من اي وقت مضى . لمصلحة القوة الاقتصادية ، وبذلك يزداد خطر استغلال هؤلاء الاعضاء ويتعمق نفوذهم في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ويزداد خطرهم . بالتالي . على مصالح الطبقة العاملة والشفيلة ومصالح البرجوازية الصغيرة ... الخ .

هـ :- الاتحاد الشخصي غير المباشر : وهو ان يساهم عدد من افراد العائلة الواحدة في عدد مختلف من الشركات المساهمة . فزيد يساهم في شركتين . واخوه عمرو في شركة اخرى ، ووالده في شركتين اخريتين . وابن عمه في شركة مغايرة وهكذا يتم احيانا عن طريق العائلة الواحدة او عدد من الاقرباء المقربين : اتحاد شخصي غير مباشر في عدد واسع من الشركات قد يفوق كثيرا عدد الشركات التي يساهم فيها هؤلاء الافراد مباشرة في هذه الشركة او تلك . وكثيرا ما ينشأ عن هذا النوع من الاتحاد تقارب في مصالح هذه الشركات . وتأمين لها الى هذا الحد او ذاك .

وكثيرا ما يحدث احيانا . ان بعض افراد العائلة الواحدة يساهم الى هذا الحد او ذاك ، في شركة او شركات يساهم فيها افراد العائلة الاخرون ، فيصبح هذا الشكل من التشابك وسيلة لتقوية مركز هذا العضو او ذاك من العائلة . في هذه الشركة او تلك ، او في بعضها ، او كلها .

ونحن : سنستعرض فيما يلي : صورة غير دقيقة ، وغير كاملة . بسبب عدم توفر المعلومات اللازمة . ولكنها واضحة . على كل حال : عن وضع التشابك الشخصي في ايام مرحلة الوحدة .

١ :- كان الذين يساهمون في عضوية مجلس واحد من مجالس ادارة الشركات ، بصفة رئيس او نائب او عضو مفوض . او امين سر . او عضو عادي ، او بصفة عضو مؤسس : (وهم قلة ، بالنسبة الى مجموع هذا الرقم) ، يعدون ٦٠٠ شخصا .

٢ :- اما الذين كانوا يساهمون في عضوية مجلسين اداريين او عضوا في مجلس اداري واحد ومؤسسا في شركة اخرى . او مؤسسا في شركتين (وهم قلة) فقصده كانوا يعدون ٨٧ شخصا .

٣ :- اما الذين يحتلون عضوية ثلاثة مجالس ادارية (بين رئيس او نائب او امين سر او عضو مفوض ، او عضو عادي) او يحتلون مركزا او مركزين في هذه المجالس بينما يكونون مؤسسين في شركة او شركتين اخريتين (وهم قلة) . فقد كانوا يعدون ٤٠ شخصا .

٤ :- واما الذين كانوا يشغلون مراكز اكثر من هذا العدد فقد كانوا يعدون ٥١ شخصا . بينهم ١٩ شخصا يشغلون ٤ مراكز ، و ١١ شخصا خمسة مراكز ، وخمسة

اشخاص ٦ مراكز ، وثلاثة اشخاص سبعة مراكز ، وشخصان (٨) مراكز ، وشخص واحد (٩) مراكز .

٥ :- واذا وسعنا قاعدة الذين يشغلون هذه المراكز حتى تشمل العائلة بمفهوم الاب والام والاولاد والاخوة وابناء العم ، آنذاك نجد الارقام ترتفع الى درجة هامة ونرى التسلسل العددي التالي :

المراكز	العائلات
٥	آل عايش .
٦	بدير ، غندور ، قطب ، صايم الدهر ، عبجي ، مالكي .
	معماري ، باشي .
٧	بلدي ، الحكيم ، فتال .
٨	النوري ، هندي ، شرجي ، جلال .
٩	حمامي ، قمباز ، سالم ، صمادي .
١٠	لحام ، كتانة ، هيكل ، الشلاح ، سكر ، حمصي ، بوبس ، حلباوي ، خضير ، اتاسي (عائلة عاطف ونادر) .
١١	دسوقي .
١٢	طباع (دمشق) .
١٣	الخجا ، الزعيم .
١٤	جبارة ، الرباط (اسلام) ، حبال .
١٦	قباني ، شامي ، ميداني .
١٧	دبس .
٢١	باقي .
٢٢	صحاوي .
٢٤	دياب .
٢٩	شبارق .

هذا التسلسل العددي لا يعطي فكرة صحيحة عن تسلسل القوة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه العائلة او تلك ، فقد تكون الاهمية الاقتصادية للشركة التي تساهم فيها عائلة من التسلسل الاولي اعظم من اهمية بعض الشركات التي تساهم بها عائلة من التسلسل الاخير . كما ان عائلة ما مساهمة في هذه الشركة او تلك قد يكون اسهامها هذا لا يشكل الا جزءا بسيطا من رساميلها العاملة على شكل اخر ، في ميادين

أخرى . ثم ان عدم توفر الدقة الكلية في هذه الأرقام قد يبدل قليلا في منزلة العائلة صعودا او هبوطا في سلم التدرج المذكور . ومع هذا كله فان أهمية هذه اللوحة تبرز في امرين :

اولهما ان الرساميل الموظفة من هذه العائلات على الشكل المذكور في ميادين التجارة او الصناعة والاعمال المصرفية والضمان تتمتع بالوزن الاول في الحياة الاقتصادية للوطن . باعتبار ان هذه الميادين هي الميادين التي تعطي الاقتصاد حركته وقوته . فهي تضم الانتاج الصناعي . كما تتحكم بالقسم الاعظم من المنتجات الزراعية وتشمل قسما هاما من حركة الاستيراد والتصدير . . . الخ وثانيهما ان مجموع هذه العوامل الاربع والاربعة هو الذي يتحكم بأغنة الاقتصاد السوري ويسيره في اطار مصالحها .

ولا بد لنا ، لزيادة الايضاح هنا ، من القاء نظرة ، ولو خاطفة على التشابك الوارد في الفقرة الرابعة والخامسة لمعرفة صورة عن طبيعة الفروع المتشابكة بواسطة هذين الشكليين من الاتحاد الشخصي . ولنبدأ بابرار بعض الصور الشخصية قبل الانتقال الى العموميات .

ان محمد عادل خجا مساهم في شركة الصناعات الزجاجية والخزفية بدمشق ، وشريك في شركة خجا واولاده للاستيراد والتصدير ، ومساهم في شركة الزيت والصابون ، وفي شركة دمشق للفلز والنسيج ، وفي الشركة المتحدة لصناعة الاصواف في دمشق ، وفي شركة صنع السكر والمنتجات الزراعية ، وفي شركة الاتحاد التجاري والصناعي ، اما ابنه واصل فهو مؤسس في الشركة المتحدة لصناعة الاصواف ، وشريك في شركة خجا واولاده ، وفي الشركة الطبية العربية ، في حين كان اخوه محمود عادل خجا مؤسسا في الشركة المتحدة لصناعة الاصواف وفي الشركة الطبية العربية ولم يكن محمد المذكور مجرد مساهم بل كان يشغل مركز نائب رئيس في شركة الصناعات الزجاجية والخزفية ، وشريكا في شركة خجا واولاده ، وخازنا في شركة الزيت والصابون وامين سر في شركة دمشق للفلز والنسيج ومؤسسا في الشركة المتحدة لصناعة الاصواف . ومدير في شركة صنع السكر والمنتجات الزراعية ونائب رئيس في شركة الاتحاد التجاري والصناعي . وهكذا نرى ان محمد المذكور كان نشاطه الاقتصادي يتناول صناعة الزجاج والخزف ، والزيت والصابون ، والفلز والنسيج وصناعة الاصواف ، وصناعة السكر ، وصنع المستحضرات الطبية ، بالإضافة الى الاعمال التجارية المتعلقة باستيراد الخيوط والاقمشة والقطن والجوخ والحريير وتصدير المنتجات المحلية النسيجية (عن طريق شركة خجا واولاده) وغزل القطن والحريير الاصطناعي ونسج الاقمشة ، والمساهمة في مشاريع زراعية (عن طريق الاتحاد التجاري والصناعي) .

اما صلاح نجيب باقي فكان يشغل رئيس مجلس ادارة شركة بردى للتجارة والهندسة وعضوا مفوضا في شركة نجيب باقي التجارية ، وعضوا في مجلس ادارة الشركة السورية لتوزيع منتجات بوسينغ ، وعضوا مفوضا في شركة حلب للصناعات الزراعية ومؤسسا في شركة بنك القاهرة (دمشق) اما قريه ظافر باقي فكان يشغل نائب رئيس شركة بردى للتجارة والهندسة ، ونائب رئيس في شركة نجيب باقي التجارية ورئيسا في شركة حلب للصناعات الزراعية ومؤسسا في بنك القاهرة (دمشق) واما قريه احمد شوقي باقي فكان عضوا في مجلس ادارة شركة بردى للتجارة والهندسة ، ورئيسا لشركة نجيب باقي التجارية ، ونائب الرئيس في شركة حلب للصناعات الزراعية .

ثم يأتي قريه حامد باقي فيشغل مركز الرئيس في الشركة السورية لتوزيع منتجات بوسينغ ، ومركز عضو في مجلس ادارة الشركة السورية لتوزيع الآلات الزراعية ، ومركز الرئيس في الشركة السورية لتوزيع المحركات . ثم يشغل قريه عبدالله مركز عضو في مجلس ادارة الشركة السورية لتوزيع المحركات وعضو في مجلس ادارة الشركة السورية لتوزيع منتجات بوسينغ وعضو مجلس ادارة الشركة السورية لتوزيع الآلات الزراعية . ثم تساهم شركة نجيب باقي ذاتها في الشركة العربية اتجارة وحلج الاقطان وتصديرها في حلب كعضو مؤسس بالاضافة الى قريبين اخرين شغلا مركز العضو في شركتين من الشركات المذكورة .

والشيء المميز لهذه العائلة انها حصرت نشاطاتها الرئيسية في مجال التجارة والاستيراد والتصدير ، وكانت احدى العوائل الكومبرادورية الهامة . وقد برز لديها ميل بالمساهمة في المؤسسات المصرفية عن طريق اشتراك عضوين منها كمؤسسين في شركة بنك القاهرة (دمشق) .

اما عائلة حبال فقد شغلت مركز رئيس ادارة الشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره (دمشق) ورئيس شركة الاقطان والزيت ، وكانت مؤسسة في الشركة الشعبية للبترول ، وشركة صناعة الاخشاب ومشتقاتها ، والشركة الصناعية لخيوط النايلون (بشير) وشغلت مركز عضو مجلس ادارة شركة الصيادلة السورية (محمد حسني) وعضوية مجلس ادارة الشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره وعضوية شركة الاقطان والزيت ، وكانت مؤسسة في شركة صناعة الاخشاب ومشتقاتها وكذلك في الشركة الصناعية لخيوط النايلون (حمزه) ، وكانت عضوا ايضا في الشركة العربية لصناعة الاخشاب (مصباح) ، وعضوا ماليا في شركة الاسمنت ومواد البناء في حماد ، ورئاسة الشركة السورية اتجارة وصناعة الاخشاب ومواد البناء المساهمة المغفلة في اللاذقية (عبد الرحمن) .

اي أن هذه العائلة كانت متوجهة بنشاطها الى صناعة السكر ، والزيت ،

والبترول . والاخشاب . وخيوط النايلون ، والمستحضرات الصيدلانية ، والاسمنت ، ومواد البناء ...

هذا وقد عمدت عائلة حمصي الى الجمع في نشاطها الاقتصادي ، بين البنوك ، والصناعة . والتقل . والطاقة ، فشغلت مركز مدير بنك سورية ولبنان ، ومركز العضوية في الشركة الاهلية للاسمنت في حلب . ورئاسة الشركة السورية للفزل والنسيج في حلب . ورئاسة ادارة بنك البير حمصي ، ورئاسة شركة المفازل والمناسج في حلب . وعضوية ادارة شركة الكرنك للنقل والسياحة ، ونائب رئيس شركة كهرباء حلب . وكانت مؤسسة في شركة اجهزة الكهرباء والانارة المساهمة في حلب ، بالاضافة الى عضوية احد اعضائها في بنك البير الحمصي ايضا ، وعضوية عضو اخر منها في شركة كهرباء حلب .

واذا ما اردنا اعطاء صورة عامة عن الفروع الاساسية التي توجهت اليها رساميل اشهر الراسماليين الذين شغلوا مراكز في اربع شركات فاكثر ، فاننا نتبين ان هذه الفروع الرئيسية هي التجارة . والصناعات الغذائية والصناعات النسيجية فالصناعات الكيماوية . اي ان معظم هؤلاء الراسماليين كانوا ، في وقت واحد ، تجارا ، واصحاب صناعات غذائية ، وصناعات نسيجية . وصناعات كيماوية ، استنادا الى اللوحة التفصيلية التالية التي وزعت مراكزهم حسب الفروع والقطاعات الاساسية . تجارة ٤٩ ، صناعات غذائية ٣٥ ، صناعات نسيجية ٣٥ ، صناعات كيماوية ٢٨ ، خدمات ١٠ ، مصارف ٩ ، نقل ٦ ، اخشاب ٥ ، بترول ٥ ، ضمان ٣ ، استخراجية ٣ ... الخ

كان هؤلاء القلة اذن اسياد التشابك بين قطاع التجارة وقطاع الصناعة في فروعه الثلاثة الرئيسية : الغذائية ، والنسيجية والكيماوية ، بالاضافة الى مساهمة بعضهم ايضا في فروع وقطاعات اخرى ... الخ.

...

ولا بأس في هذا المجال ، بعد ان استعرضنا اهم صور تشابك الرسمال السوري من استعراض صورة عن التشابك غير المباشر القائم بين مصالح الشركات عن طريق مساهمة اعضاء مجالس الادارة في الشركات الاخرى ، ولتأخذ على سبيل المثال شركة صنع السكر والمنتجات الزراعية المساهمة (حمص) ، ولتتابع نشاط اهم اعضاء مجلس ادارتها في الشركات الاخرى ، لنرى هذا الخيط الذي يجمع بين مصالح مختلف الراسماليين السوريين .

في مرحلة من مراحل تطور هذه الشركة كان مجلس الادارة يتألف من جان صحنواوي (رئيسا) ، عارف لحام ، محمد سعيد الزعيم (نائبين) ، سامي قباني (خازن) ، احمد سمان (امين سر) ، والمدراء وهم نعيم انطاكي ، يوسف دبوسي ،

عاطف الاتاسي ، انيس نجا ، محمد عايش . احمد هربلي : حمدي خطيب . يوردان عبي ، عبد الوهاب ميسر ، ادوار سعادة ، عادل خجا . ولنرى الان مختلف الروابط التي تقوم بين هذه الشركة والشركات الاخرى عن طريق هؤلاء الاعضاء .

جان صحنائي :- له مصالح اخرى في : شركة صناعات الزجاج والبورسلين . شركة الفزل والنسيج في دمشق ، شركة صحنائي واولاده .

في حين ان قريبه حنين كانت له مصالح اخرى في الشركتين الاوليتين بالاضافة الى الشركة السورية لصنع الاسمنت ومواد البناء في حمص ، والشركة العربية لتجارة وحلج وتصدير الاقطان : والشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره في دمشق - وهذا عدا عن اشغال اقرباء اخرين مراكز في شركات اخرى ... الخ .

عارف لحام :- له مصالح ايضا في شركة صناعات الزجاج والبورسلين . وشغل منصب نائب رئيس فيها في حين ان قريبه عبد الرحمن مساهم كبير في الشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره (في دمشق) /عضو منتدب/ ، ومساهم في شركة صنع السكر والمنجات الزراعية (عضو مفوض) ، ومؤسس في شركة صنع السجاد المساهمة ، وعضو مفوض في شركة الصناعات الزجاجية والخزفية ، وعضو مفوض في الشركة العامة للتجارة المساهمة بالاضافة الى ان قريبا آخر له (بشير) كان عضوا في مجلس ادارة صنع السجاد المساهمة ، وعضوا مؤسسا في شركة بنك العالم العربي ، وهذا عدا عن ان قريبا اخر (احمد) كان مؤسسا في الشركة الوطنية للمصايغ المتحدة ... الخ

محمد سعيد الزعيم : له مصالح ايضا في شركة الشهباء لصنع الاسمنت ومواد البناء (نائب رئيس) وفي الشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره في دمشق (رئيسا) ، وفي المصايغ الفنية (نائبا للرئيس) وفي شركة المشاريع الزراعية (مديرا) . وفي الشركة التجارية المساهمة للصناعة والتبريد (عضوا) وفي شركة الاغيش الزراعية السورية (عضوا) . كما ان شركة (محلات سعيد الزعيم واولاده) تساهم كمؤسسة في الشركة العربية لتجارة وحلج وتصدير الاقطان التي ضمت مؤسسين اخرين من هذه العائلة . يضاف الى هذا ان احد اعضاء هذه العائلة مؤسس في شركة حمص للفزل والنسيج ، وآخر عضو في مجلس ادارة الشركة السورية لتكرير وتوزيع النفط ، وآخر مفتش في الشركة الوطنية للوكالات والتجارة ... الخ .

سامي قباني : له مصالح في شركة صناعات الزجاج والبورسلين (خازنا) ، وهو شريك في شركة قباني (سامي ومهدي) للتجارة ، وهذا بالاضافة الى ان احد افراد عائلته مساهم كبير في الشركة الوطنية لصنع الشمينتو ومواد البناء في دمشق (عضو مفوض) وفي شركة دمشق للفزل والنسيج (عضو) . وفرد اخر عضو في مجلس ادارة الشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره في دمشق . وفي الشركة العربية لصناعة الاخشاب ،

وفي الشركة السورية لتجارة وصناعة الاخشاب ومواد البناء في اللاذقية ، وفرد اخر نائب رئيس شركة الفلاح للالات الزراعية واخر خازن في شركة الكونسروة والصناعات الغذائية . وفرد اخر مؤسس في شركة الصناعات التحويلية واخر خازن في شركة صنع السكر والمنتجات الزراعية؛ وشريك في شركة قباني (سامي ومهدي) التجارية، وفرد اخر مؤسس في الشركة الافريقية الاسيوية للتجارة .

أحمد سمان : كانت له مصالح في شركة صناعات الزجاج والبورسلين، بالإضافة الى ان فردا اخر من العائلة كان عضوا في مجلس ادارة البنك التجاري ، واخر كان مؤسساً في بنك القاهرة في دمشق ، واخر مؤسساً في الشركة الشرقية لصناعة مستحضرات التجميل ... الخ.

نعيم أنطاكي : كان له قريب له مصالح في الشركة الاهلية للاسمنت في حلب (عضوا مفوضاً) وفي شركة المصارف المتحدة (عضوا) وفي شركة اجهزة الكهرباء والانارة المساهمة في حلب ... الخ.

يوسف دبوسي : كانت له مصالح في شركة الصناعات الزجاجية والبورسلين (مديراً) وفي الشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره في دمشق (عضوا) ... الخ.

عاطف الاتاسي : كانت له مصالح في الشركة السورية لصنع الاسمنت ومواد البناء في حمص (رئيساً) وفي الشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره في دمشق (عضوا) وفي شركة المصانع الفنية (مديراً) كما كانت لابنه مصالح في الشركة الشرقية لصناعة مستحضرات التجميل (مؤسساً) وهذا عدا عن وجود مصالح لقريب له في البنك العربي المحدود (مديراً) ولاحر في شركة المشاريع الزراعية (نائباً للرئيس) ولاحر في شركة كهرباء حمص وحماه (رئيساً) ... الخ.

انيس نجا : لم تتوفر لدينا معلومات عن مصالحه .

محمد غايش : كانت له مصالح في الشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره فسي دمشق (عضوا) وفي الشركة السورية لتكرير وتوزيع النفط (نائباً) ، وكانت لقريب له مصالح في الشركة الشرقية للتجارة والصناعة (عضوا) ولاحر مصالح في شركة المشاريع الزراعية (مديراً) ... الخ.

أحمد هربلي: كانت لقريب له مصالح في شركة المصايغ الفنية في حمص (مديراً) .. الخ.
حمدي خطيب : كانت له مصالح في الشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره فسي دمشق (عضوا) وفي شركة الرائد السورية لصنع الصابون والمواد الكيماوية (مؤسساً) .. الخ كما كانت لاحد اقربائه مصالح في هذه الشركة ايضا ... الخ.

يوردان عبيجي : كانت له مصالح في شركة المصابغ الفنية (عضوا مفوضا) . . . الخ كما كانت لبعض اقاربه مصالح في شركة التوريدات الفنية والتجارة ، وفي شركة المصابغ الفنية ايضا ، وفي الشركة السورية للبناء والعمران (مديرا) . . . الخ .

عبد الوهاب ميسر : كانت له مصالح في الشركة السورية للبناء والعمران (عضوا مفوضا) . . . الخ وكانت لاحد افراد عائلته مصالح في الشركة الاهلية للفرل والنسيج في حلب (نائبا) ، وفي الشركة الاهلية للاسمنت في حلب (رئيسا) وفي شركة المفازل والمناسج في حلب (امين سر) . . . الخ .

ادوار سعادة : كانت له مصالح في شركة سعادة واولاده للاستيراد والتصدير . كما كان لبعض اعضاء عائلته مصالح في شركة الكونتوار الزراعية للشرق (نائب رئيس) . . الخ وانتخب عضوا اخر ليعمل في مجلس ادارة شركة مرفا اللاذقية ، وكان اخر ايضا مديرا في شركة التجهيزات للسيارات والصناعة المساهمة . . . الخ .

عادل خجيا : اما مصالح عادل خجا فقد تحدثنا عنها فيما سبق (ص ١٨٨) . اذن فعن طريق مصالح اعضاء مجلس ادارة شركة السكر المذكورة الواحدة ترتبط هذه الشركة بشركات اخرى يفوق عددها كثيرا عدد الشركات التي يساهم فيها العضو الواحد ويحتل المركز الهام فيها .

كما تدعم مصالح هؤلاء الاعضاء بمصالح افراد عائلاتهم الذين يحتلون مراكزهم في بعض هذه الشركات او في شركات اخرى . وهكذا يمكن توسيع حلقة هذا الارتباط : اذا ما تتبعنا ايضا حركة مصالح الاعضاء الاخرين في مجلس ادارة الشركات التي لاعضاء شركة السكر المذكورة مصالح فيها ، على النحو الذي ذكرناه ، مما يوصلنا الى وضع نتبين فيه الخيوط الخفية التي تجمع في الواقع بين معظم مصالح كبار الراسماليين ، على نطاق الوطن كله . واللوحة التالية تبين حلقة من حلقات هذا الارتباط ، القائمة بين اهم مصالح اعضاء الشركة واقرباء هؤلاء الاعضاء ، في الشركات الاخرى .

. . .

ومن استعراض مختلف صور تشابك الراسمال السوري ، نجد ان معظم هذا التشابك يجري بين فروع متنوعة لا رابطة انتاجية فيما بينها . اي اننا قل ان نجد مثالا على شركات يتكامل انتاجها سواء على المستوى الافقي او العمودي . فمعظم الراسماليين الذين تشابك رساميلهم في فروع مختلفة قد يخضعون لعوامل كثيرة في التوجه الى هذه الفروع باستثناء عامل التكامل الاقتصادي ذاته . ان بعض الراسماليين ، مثلا ، يساهم في شركة الاسمنت ، وفي شركة للزيت والصابون ، وفي

شركة للفزل والنسيج ، وفي شركات تجارية أخرى .
كما يساهم بعضهم الآخر في الصناعات الزجاجية ، وفي شركة للاستيراد والتصدير . وفي شركة للزيت والصابون ، وفي شركة لصنع الادوية والمتاجرة بها ، وفي شركة للفزل والنسيج وفي شركة لصناعة الاصواف ، وفي شركة لصنع السكر والمنتجات الزراعية ، وفي شركة تجارية أخرى . فما هي الرابطة التكاملية بين الاسمنت والزيت والصابون والفزل والنسيج بالنسبة الى الاول ، وما هي الرابطة بين الزجاج والخزف ، والزيت والصابون ، والادوية والفزل والنسيج والاصواف ، والسكر بالنسبة الى الثاني ؟ الواقع انه ليس هنالك غير رابطة البحث عن الربح والسعي اليه حيث يظن وجوده ، وبأقرب الطرق ، دون اعمال الفكر العلمي ، ودون العمل على تأمين هذه الرابطة بالشكل الاقتصادي الاجدى . واذا قلنا « قل ان نجد » فلنمبر ، فقط ، عن وجود رسيمات لهذا التكامل . كالرساميل التي توظف في الاقطان وفي الزيوت والصابون وفي الفزل والنسيج والمصابغ او في الاسمنت ومواد البناء ذاته والاختشاب . . . الخ .

. . .

ولا بد لاستكمال البحث في موضوع التشابك من معالجة الرسمال المالي السوري من حيث النشوء والتطور واشكال ظهوره ، ومدى حيويته وقوته ، نظرا لما يتمتع به هذا الرسمال من اهمية في المرحلة الامبريالية من تطور الراسمالية العالمية ، وفي المراحل الاخيرة من مراحل ازمة الراسمالية العامة .

د- الرسمال المالي السوري

نشوء وتطور الرسمال المالي السوري مرتبط بنشوء الاندماج بين الرسمالين المصرفي والصناعي في سوريا . واذا عرفنا ان الرسمالين المذكورين كانا ، تاريخيا ، اجنبيين ، من حيث الاساس ، ونشأ في حقبة زمنية متأخرة نسبيا ، لا تعدو مطلع المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر ، امكننا ان نستنتج ان ولادة الرسمال المالي في سورية ، انما كانت ايضا متأخرة ، ويشكل هذا الرسمال امتدادا للرسمال المالي الاجنبي ذاته (١) ، سواء منه الانكليزي او الفرنسي او الالماني .

فالمؤسسة المالية الانكليزية « البنك العثماني » اسست في عام ١٨٥٦ ، وكان لها فرع اساسي في القسطنطينية وفتحت فروعا لها في سورية العثمانية بلغت (١١) فرعا في عام ١٩١١ . وهي المؤسسة التي تحولت ، بعد مساهمة الرسمال الفرنسي فيها ،

(١) راجع لزيادة الايضاح ص ٢١ ، وما بعدها من كتابنا « اصواء على الرسمال الاجنبي في سورية » اصدار دار الجماهير - دمشق لعام ١٩٦٧ .

الى « البنك الامبراطوري العثماني » عام ١٨٦٣ . والبنك اليهودي الذي اسس في سالايك عام ١٨٨٨ ، ونقل مركزه الرئيسي الى استنبول عام ١٩١٣ . والذي اندمج مع البنك العقاري الجزائري التونسي . وكلا المصرفين يسيطر عليهما الرسمال الفرنسي عن طريق « بنك الشركة العامة » الفرنسي .

كما نشأ بنك الشركة الانكليزية الفلسطينية عام ١٩٠٢ في انكلترا ، وبدا اعماله في فلسطين عام ١٩٠٣ وانشأ له فرعا في سورية الشمالية (بيروت) .

اما بنك « الكريدي ليوني » الفرنسي ، فقد افتتح اول فرع له في الامبراطورية العثمانية عام ١٨٧٥ ، وكان له فرعان في سورية (بيروت ، والقدس) ، وهو الذي ربط صناعة الحرير في سورية بصباغة مدينة ليون الفرنسية .

اما « الدوتش بنك » المعبر عن مصالح الرسمال المالي الالماني فقد افتتح له فرعا في القسطنطينية عام ١٩٠٠ . وقاد نضالا ضاريا ضد الرسمال الفرنسي والانكليزي من اجل السيطرة في الخارج ، وكسب مناطق النفوذ والاستيلاء على الدول الاخرى ، ولاسيما الامبراطورية العثمانية وسورية . وهذا عدا عن عدد من البنوك الالمانية الاخرى امثال البنك الالماني الشرقي الذي بدا اعماله في استنبول عام ١٩٠٦ ، بعد تاسيسه من قبل مجموعة من البنوك الالمانية ، وكان له فروع في سورية (حلب) ، واستهدف فيما استهدفه : توسيع المصالح الالمانية في الامبراطورية العثمانية .

هذا الرسمال المصري الاجنبي ، والذي كان امتدادا للرسمال المالي الاجنبي ، كان السيد غير المنازع في الحياة الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية في نهاية مرحلة تطور الامبراطورية العثمانية وفي نهاية عمر سورية العثمانية (١) .

وقد ادى احتلال سورية من قبل فرنسا ، في اعقاب الحرب العالمية الاولى الى سيطرة الرسمال المالي الفرنسي فيها ، واخضاعه مختلف القطاعات الاقتصادية لمصالحه : وبالاشتراك الى هذا الحد او ذاك مع الراساميل المالية الاجنبية الاخرى . وقد لعب بنك سورية ولبنان الكبير « الدور الاول في هيمنة الرسمال المالي الفرنسي على الاقتصاد السوري » وهذا ما عبر عنه المفوض السامي « هنري دي جوفنيل » بقوله « ان البنك السوري يعتبر سورية ملكا له » (٢) .

وطبيعي ان يعمل هذا الرسمال المالي الفرنسي على ربط الاقتصاد السوري بعجلة الاقتصاد الفرنسي ، وان يسيره في الوجهة التي تنسجم ومصالح هذا الاقتصاد . ولهذا راينا ان الفعاليات الاقتصادية التي نمت في الوطن السوري بشكل خاص ، هي المصارف ، وشركات الضمان ، والمواصلات والنقل ، والموانئ ، والفروع المطورة للمواد الاولى ، والخدمات العامة . علما بان هذا الرسمال لم يال في بذل الجهود الممكنة

(١) لقد انتهت سيطرة الامبراطورية العثمانية على سورية بنهاية الحرب العالمية الاولى .

(٢) راجع لزيادة الايضاح كتابنا « اصدقاء على الرسمال الاجنبي في سورية » ص ٧١ وما بعدها .

لعرقلة نشوء الرسمال الوطني وتطوره . والعلاقات الراسمالية الوطنية بشكل عام وفي مجال الصناعة . بشكل خاص . فخلال ٢٤ عاما من الاحتلال الفرنسي لم ينشأ في البلاد اكثر من ١٢ شركة مساهمة مغلقة وطنية هامة نسبيا، برساميل يقرب مجموعها من ٢٢٥ مليون ليرة يشمل اهمها فرع الاسمنت . والكونسروة . والنسيج الالسي والفضل ، والثقاب ... الخ.

وهذا الضعف في تطور الرسمال الصناعي الوطني كان يمثله ضعف في تطور الرسمال المصرفي الوطني . فكانت البنوك الوطنية اقرب في واقعها الى مفهوم بيوت الصرافة منها الى مفهوم البنوك الحديثة . وكانت ذات رساميل ضئيلة فردية ، او عائلية او جماعية الى حد ما . وكانت تعتمد في نشاطها المصرفي . على هذه الرساميل . وعلى القليل الضئيل من الودائع : كما كانت تتطلب فوائد مرتفعة على اقراضها وحسوماتها . ولهذا كله كانت دائرة اعمالها ضيقة الى حد كبير . وبين اهم الاسباب الداعية الى ضعف الرسمال المصرفي في الماضي وما يزال الدافع الديني الذي يحرم الربا ، وتعاطي النشاط المصرفي القائم على الربا . وهو امر وقف عائقا جديا . وما يزال السى حد كبير ، امام تدفق الرساميل الاسلامية على المصارف كرساميل وحتىى كودائع . وكثيرا ما تجد الصناعي المسلم يمتد نشاطه الاقتصادي الى فروع عديدة من فروع الاقتصاد الوطني من صناعة . وخدمات . وتجارة : وتقل ... الخ، ولكنه يقف هذا النشاط حاسرا امام الفعاليات المصرفية ، رغم ضرورتها لنشاطه هذا، سواء اكان مودعا ام مستقرضا ، باعتبار ان الشكل النقدي هو احد الاشكال الرئيسية في دورة الرسمال الصناعي .

واذا كان الرسمال الصناعي الوطني قد وجد . في ظروف الحرب العالمية الثانية وظروف الاستقلال الوطني . وبلوغ البرجوازية سدة الحكم بعد انسحاب القوات الاجنبية : عوامل هامة ساعدته على النمو والتطور . وعلى تأسيس فروع صناعة جديدة وعلى توسيع فروع اخرى على اسس حديثة : فان الرسمال المصرفي الوطني . بقي متخلفا نسبيا عن هذا التطور . رغم الظروف الجديدة المواتية . لقد تمكنت الصناعة السورية خلال ١٤ عاما من المرحلة الاستقلالية من توظيف قرابة ١٨٠ مليون ليرة سورية ، وفي راي ديمتشنكو قرابة ٢٢٥ مليون ليرة (١) . في فروع كثيرة : كالزجاج والبورسلين والسكر والمنتجات الزراعية ، والمصانع الفنية ، والتبريد ، والزيت ، والصابون . والكهرباء ، والنسيج . والاسمنت ، ومواد البناء . والاحذية ... الخ .

اما الرسمال المصرفي فقد بقي : الى حد كبير . مرتبطا بالرسمال الاجنبي . ولم

(١) راجع كتابنا : اضواء على الرسمال الاجنبي في سورية ص ٤٠٤ وما بعدها .

يكن الرسمال المصرفي السوري ليحتل غير منزلة بسيطة تتبدى في اللوحين التاليين (١) :

البنوك الأوروبية		العربية الى هذا الحد أو ذاك		البنوك السورية	
عام	عدد فروع	عدد فروع	عدد فروع	عدد فروع	عدد فروع
١٩٥١	٥	٢٣	٤	٩	٦
١٩٥٧	٧	٢٧	٩	٢٣	٥

اما من حيث الفعالية المصرفية فكانت موزعة وفق النسب التالية :

البنوك الأوروبية	٥٥٪
البنوك العربية الى هذا الحد أو ذاك	٣٢٪
البنوك السورية	١٣٪

...

مما تقدم نستنتج ان مفهوم **الرسمال المالي** كاندماج كامل ، أو تشابك عظيم بين الراسمیل الصناعية الضخمة والراسمیل المصرفية الهامة ، على النحو الذي عرفته الراسمالية في البلدان المتطورة ، والناجم عنه سيطرة هذا الرسمال على فروع اقتصادية اساسية جبارة ، تمتد شبكاتها الى مختلف نواحي الوطن ، والى خارج الوطن ،... الخ ان مفهوم هذا الرسمال لم يعرفه تطور سورية الاقتصادي والمالي الوطني . وكل ما عرفه هذا التطور في هذا المجال ، هو بمثابة رشيمات ، وبذور تتبدى ، لاسيما في المراحل الاخيرة السابقة لعهد الوحدة ، وفي المراحل الاولى من عهد الوحدة ، في مساهمة افراد أو شركات في شركات مصرفية وشركات صناعية في وقت واحد . هذه الرشيمات البسيطة في نشوء الرسمال المالي السوري وفي التطور الذي كان يمكن ان يؤول اليه اذا ما وجدت الظروف الملائمة هي التي سنستعرض صوراً عنها ، فيما يلي ، سواء كانت في العهد القريب السابق للوحدة أو في عهد

(١) راجع كتابنا : اضواء على الرسمال الاجنبي في سورية ص ٤٥ - ٤٥٢ .

الوحدة ذاتها (١) :

١ - في هذه الفقرة سنقتصر على بحث تلك الرساميل الشخصية التي ساعدت في ميدان الصناعة والمصارف ، دون أن نتوسع الى الرساميل التي تعود لعائلة معينة .
أحسن الامثلة المتوفرة لدينا على ذلك ، ادمون الحمصي ، الذي شغل مركز مدير في بنك سورية ولبنان (شركة اجنبية) ، وكان رئيسا لبنك البير حمصي ، كان يشغل أيضا عضوية مجلس ادارة الشركة الاهلية للاسمنت في حلب ، وعضوية الشركة السورية للفلز والنسيج في حلب ، ورئيسا ومديرا عاما لشركة المفازل والمناسج في حلب ، بالإضافة الى اشغاله مركز نائب رئيس في شركة كهرباء حلب ، وكنوري الحكيم الذي كان ممثل الرسمال الخاص في المصرف الصناعي ، ورئيسا لمجلس ادارة شركة الكونسروة والصناعات الزراعية ، وعضوا مفوضا في الشركة الاهلية للاسمنت في حلب ، وعضوية الشركة السورية للفلز والنسيج في حلب ، ورئيسا ومديرا عاما لشركة المفازل والمناسج في حلب ، بالإضافة الى اشغاله مركز نائب رئيس في شركة كهرباء حلب ، ونائبا لرئيس مجلس ادارة الشركة السورية للفلز والنسيج ، بالإضافة الى نيابة رئاسة شركة التبريد في دمشق . وفتحى انطاكي الذي كان عضو مجلس ادارة بنك المصارف المتحدة ، وعضوا مفوضا في مجلس ادارة الشركة الاهلية للاسمنت في حلب ، ومؤسسا لشركة اجهزة الكهرباء والانارة المساهمة في حلب . واما توفيق هندي فكان رئيسا لمجلس ادارة شركة المصارف المتحدة وعضوا في مجلس ادارة شركة الصناعات الحديثة ، وفي شركة الشهباء لصنع الاسمنت ومواد

(١) كان هذا الرسمال في الاقليم الجنوبي اقوى واوسع من مماثله في الاقليم الشمالي . ونحن نورد فيما يلي بعض الامثلة لاستكمال الصورة فقط . فقد قضى القرار رقم ١٥٢٦ تاريخ ٥٩/٩/٢ ، بتأسيس شركة مساهمة تتمتع بجنسية العربية المتحدة تدعى « شركة القاهرة للافطان » . كان بين المؤسسين بنك القاهرة ، وشركة المحلات الصناعية للحريز والقطن ، وشركة بيادى للافطان ، وشركة سباهى الصناعية ، شركة النيل للحلج ، شركة اسكندرية التجارية ، وثلاث شركات اخرى ، بالإضافة الى ١٠ اعضاء مجلس ادارة شركات . راسمالها ٦٠٠ الف جنيه . وقضى القرار رقم ٢٠٣٩ تاريخ ٥٩/١٠/١٥ بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية العربية المتحدة تدعى « شركة مصر لصناعة الكيماويات » كان بين المساهمين بنك مصر ، وبين المكتبتين شركة مصر للفلز والنسيج بالحلقة الكبرى ، شركة مصر للفلز والنسيج الرفيع من القطن المصري ، شركة مصر لصباغي البياض ، شركة مصر للحريز الصناعي ...

وفد ضم مجلس الادارة الاول ممثلا عن بنك مصر ، وممثلا عن كل من الشركات المذكورة . والامثلة عديدة .

اما القرار ١٢١٠ تاريخ ٥٩/٨/٤ فقد قضى بتأسيس شركة مساهمة تدعى « الشركة العامة لانتاج الحواويس والغفار (سوناجا سابقا) » ساهم فيها البنك الصناعي ، والشركة القومية لانتاج الاسمنت ، والشركة العامة لمنتجات الخزف والصيني ، والشركة الاهلية للصناعات المعدنية ، وشركة مصانع الدلتا للصلب ... الخ .

البناء . وكخير الله زخور الذي شغل مركز عضو في مجلس ادارة شركة اسفست
اللاذقية وفي شركة بنك العالم العربي ، وكان مؤسساً لشركة حمص للفزل والنسيج
... الخ والأمثلة على كل حال ، ليست كثيرة .

ب :- اما في هذه الفقرة فسنتناول بحث تلك الرساميل العائلية التي ساهمت
عن طريق هذا العضو او ذاك في ميدان الصناعة، وعن طريق زيد او عمرو منها في ميدان
المصارف . وعن طريق هذه العلاقات العائلية يمكن تلافي المصالح في هذين الفرعين
الهامين . في هذه الفقرة تتسع دائرة التشابك ، وتكثر الامثلة عليه . فعن طريق عدد
من أعضاء عائلة دياب نجد تشابكا بين رسمال بنك القاهرة وبين صناعة الاصواف ،
والاسمنت ، والفزل ، والنسيج ، والزيت ، والصابون ، وشركة صنع الحديد
الصب ، ... الخ ونجد عن طريق اربعة اعضاء من عائلة الميداني تشابكا بين رسمال
بنك المصارف المتحدة ، وبنك العالم العربي ، ورساميل صناعة تحضير الاعلاف
والقمصان ، والزيت والصابون، والانشاءات الوطنية ، والسياحة والنقل ... الخ.
كما نجد : عن طريق اربعة اعضاء من آل « لحام » تشابكا بين رسمال مصرف بنك
العالم العربي ، من جهة ، ورساميل صناعة الزجاج والبورسلين وصناعة السكر
والمنتجات الزراعية ، وصنع السجاد ، والمصانع الفنية ... الخ. كما نجد ايضا عن
طريق اربعة اعضاء من آل سكر تشابكا بين رسمال البنك التجاري من جهة، ورساميل
شركات الفزل والنسيج ، صناعة البيرة ، صناعة السكر ، الاقطان والزيت ، صناعة
الاخشاب ومشتقاتها ، صناعة مستحضرات التجميل ، صناعة الحديد الصلب، شركة
البترول ... الخ . والأمثلة على ذلك عديدة ، وهي اغنى من امثلة الفقرة السابقة .
ج :- اما تشابك الرسمال المصرفي مع رساميل شركات تعمل في ميادين التجارة
والنقل او الخدمات ، فلن نتحدث عنها لخروجها عن موضوع الرسمال المالي . وهو
قد يشكل دائرة اوسع من تشابك الرسمال المصرفي والصناعي ، ولكنه، على كل حال،
ذو أهمية اقتصادية اقل شأنًا لعدم اتصاله مباشرة بالانتاج .

...

٥ : الرساميل الاجنبية والعلاقات مع الخارج في العربية المتحدة

اذا كان موقف العربية المتحدة من الرسمال الوطني الخاص على ما ذكرناه ، فما هو الموقف الذي اخذته من الرسمال الاجنبى . والقروض الاجنبية ، والمعونات الاجنبية ، والاتفاقات مع الدول الاجنبية . وتبادل الزيارات لاهداف اقتصادية وفنية وعلمية ... الخ ؟ .
فيما يلي سنحاول استعراض مختلف الوان الوقائع الهامة التي تساعد على اعطاء الجواب المطلوب .

١ : - الرساميل الاجنبية

١ : - الرساميل الاجنبية في التشريع

قبل بحث تغفل الرساميل الاجنبية في قطاعات الاقتصاد الوطني لا بد من استعراض اهم النصوص القانونية التي تتيح ايمده الرساميل العمل في الجمهورية العربية المتحدة عامة والاقليم السوري خاصة . وتبين حدود هذا العمل .
فالتشريع السوري السابق لقيام الوحدة لم يكن ليمنع هذه الرساميل من العمل في الوطن . ولم تكن هنالك غير حدود ضيقة نسبيا تحد من تغفل هذا الرسمال .
ان الاحكام النافذة لشركات التضامن . وشركات التوصية ، وشركات التعاون ، والمحاصصة ، والمحدودة المسؤولية لا تتضمن اي نص صريح يمنع الرساميل الاجنبية من العمل في الاراضي السورية او يحد من عمله . وهي احكام عامة تنظم عمل كل رسمال على وجه السواء .

اما احكام الشركات المغفلة في قانون التجارة فقصد تضمنت بعض النصوص الصريحة في هذا المجال . فالمادة ١٧٩ مثلا توجب ان يكون ثلث اعضاء مجلس الادارة على الاقل من الجنسية السورية والا تكون نسبة غير السوريين في مجلس الادارة اكثر من نسبة اشتراك المساهمين غير السوريين في رسمال الشركة . اي ان الباب كان مفتوحا على مصراعيه امام عمل الرسمال الاجنبى في هذه الشركات ايضا . والقييد الاول المذكور لا يغير شيئا تقريبا من امكانية سيطرة هذا الرسمال على الشركة وادارتها وفق مصالحه ما دام يستطيع تملك اكثر من نصف الاسهم واشغال اكثر من نصف مراكز الادارة في مجالس الادارة .

وهناك قيد آخر يقيد الرسمال الاجنبي عن طريق التعميم لا التخصيص ، اذ قضت المادة ١٨٥ من الاحكام النازمة لهذه الشركات بعدم جواز ان يكون الشخص الواحد عضوا في مجلس ادارة اكثر من خمس شركات مركزها سورية ، وبعدم جواز ان يكون عضوا اداريا مفوضا او رئيسا لمجلس الادارة في اكثر من مجلسين اداريين مركزهما سورية .

هذه المادة ايضا محدودة التأثير ، قليلة الاهمية ، فاذا فرضنا ان مجلسا اداريا مؤلفا من ١٢ عضوا وكان ثلثاه من الاجانب ، وهو الحد الذي يسمح به القانون ، فان كلا من ممثلي هذا الرسمال الثمانية يستطيع ان يكون عضوا في مجلس ادارة اكثر من خمس شركات مركزها سورية ، اي ان ممثلي هذا الرسمال يحق لهم قانونيا ، ان يكونوا اعضاء في مجلس ادارة ٤٠ شركة مفقلة سورية ، او اعضاء اداريين مفوضين او رؤساء مجالس ادارة ١٦ مجلسا اداريا . وهو امر جد خطير على مصالح الاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية .

اما المرسوم التشريعي رقم ١٠٣ تاريخ ٣٠ / ٥ / ٤٩ فقد اوجب على الشركات المؤسسة خارج سورية ، عندما تريد ان تنشئ لها فرعا او وكالة فيها ، ان تسجل طلبها في سجل خاص في وزارة الاقتصاد ، يبين اسم الشركة ومركزها وجنسيتهما ورسمالها ومركزها الخاص في سورية ، وان تبرز نسخة عن عقد التأسيس والنظام الاساسي وصك التوكيل لتعيين شخص طبيعي او اعتباري ممثلا لها في سورية ، وشهادة تثبت ان رسمال الشركة يزيد على ٥٠ الف ليرة فيما اذا كانت من شركات الاموال ، الى ما هنالك من امور شكلية لا تقف عقبة امام تغفل الرسمال الاجنبي .

وكان المرسوم التشريعي رقم ١٤٣ تاريخ ٢٨ / ٧ / ٤٣ قد قضى في مادته الاولى بعدم جواز انشاء او عقد اي صك او عقد متعلق باحداث او نقل حق عيني عقاري او ايجار عقار لمدة ٩ / سنوات فاكثر ، لصالح الاجانب من اشخاص عاديين او معنويين ، بدون رخصة سابقة تمنح بمرسوم جمهوري ، مهما كانت صفة الصك او العقد او صيغته .

وقضت المادة ١٣ من هذا المرسوم باعتداد الشركات السورية التي تكون مصلحة الاجانب فيها اكثر من مصلحة السوريين - بحكم الشركات الاجنبية من حيث تطبيق احكام هذا المرسوم ، كما قضت الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ منه باعتبار عملية تحويل الاسهم الشخصية لاسماء الاجانب من نوع العمليات المنصوص عنها في المادة الاولى من هذا المرسوم .

ثم جاء المرسوم التشريعي رقم ١٥١ تاريخ ٣ / ٣ / ٥٢ المصدق لقانون الشركات والمحلات التجارية المؤسسة خارج الاراضي السورية ، الذي انقضى المرسوم التشريعي ١٠٣ تاريخ ٣٠ / ٥ / ٤٩ السابق الذكر ، وجميع المراسيم التشريعية المعدلة له ،

واستعاض عن احكامه باحكام جديدة ، وطبق احكام القانون المذكور على شركات التأمين وشركات الاقتصاد المؤسسة خارج الاراضي السورية والبحوث عنها في الرسوم التشريعي ١١٢ تاريخ ٨ / ٦ / ٤٩ .

١ - ما هي الشركات المعنية ؟ ، ان الشركات في عرف هذا القانون هي الشركات المؤسسة خارج اراضي الجمهورية العربية السورية على اختلاف انواعها سواء اكانت من نوع شركات الاموال ، او من نوع شركات الاشخاص او من نوع المؤسسات التعاونية وما شابهها ، والتي لها فرع او وكالة في سورية .

ب : - فروعها

وتوجب المادة الثانية من هذا القانون على الشركات المذكورة اعلاه التي تريد انشاء فرع لها في سورية للعمل تحت عنوانها التجاري باسمها واحسابها ، وتباشر فيها اعمال هذا الفرع ، ان تسجل في سجل خاص لدى وزارة الاقتصاد .
اما المشاريع الحكومية الاجنبية او الشركات التي تكون الحكومة الاجنبية مساهمة او مشتركة فيها ، والراغبة في تأسيس فرع لها في سورية او مباشرة اعمالها فيها ، فهي تخضع ايضا قبل قيامها بذلك . الى التسجيل المذكور ، على ان تستحصل بعد تقديم الوثائق المطلوبة على ترخيص مسبق خاص بها يصدر عن رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الاقتصاد ، وليس لها في حال الرفض سلوك اي طريق من طرق المراجعة . ثم تعدد المادة الثالثة البيانات اللازمة للتسجيل وتتطلب ان يكون رسمال الشركة يزيد على ما يعادل بالعملة السورية . ٥ الف ليرة ، وحين التحدث عن المدير العام في سورية تتطلب المادة المذكورة ان يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية السورية ، اذا كان شخصا طبيعيا ، اما اذا كان شركة تجارية مؤسسة في الوطن السوري ولها مركز او فرع مسجل في منطقة المركز الخاص للشركة في سورية ، فينبغي ان يكون جميع الشركات او المساهمين فيها من المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية السورية . ولكن هذا القيد الشامل لم يلبث القانون ان اوجد المخرج له عن طريق اقرار الحق لوزارة الاقتصاد ان تقبل ، بعد موافقة رئيس الجمهورية ، ان يكون مدير عام الشركة شخصا طبيعيا من جنسية الدولة المؤسسة فيها او فرعاً لشركة مؤسسة في هذه الدولة ذاتها .

وحظرت المادة السابقة من القانون المذكور على الشركات المؤسسة خارج الاراضي السورية ، والمسجلة لدى دائرة الشركات ان تتعاطى في سورية ، بالاضافة الى اعمالها ، تمثيل شركات اخرى مؤسسة في الخارج .
كما اوجبت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة ، المعدلة بموجب المادة ٤ من القرار

بقانون رقم ٦ عام ١٩٥٩ ، على الشركة عند فتح شعبة تابعة لمركز فرعها الخاص في سورية ان تعين مديرا خاصا لهذه الشعبة يرتبط مباشرة بالمدير العام في سورية . ويشترط في هذا المدير ان يكون اما شخصا طبيعيا من المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية السورية مقيما فعلا في منطقة مركز الشعبة ، واما شركة تجارية مؤسسة في الجمهورية العربية السورية ولها مركز وفرع مسجل في منطقة مركز الشعبة على ان يكون جميع الشركاء او المساهمين فيها من المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية السورية .

واوجبت الفقرة الرابعة المعدلة بموجب المادة الاولى من القرار بالقانون رقم ١٢٣ لعام ١٩٥٩ . من المادة العاشرة . انه لا يجوز للشركة ان تطرح اسهمها او سندات القرض الخاصة بها في الاكتتاب العام في اراضي الجمهورية العربية السورية الا بقرار من رئيس الجمهورية .

ج : - وكالاتها

يقصد هنا بوكالات الشركات المؤسسة خارج الاراضي السورية : الوكيل بالعمولة . الوكيل الموزع لحسابه الخاص . الوكيل الموزع لحساب الشركة . وكلاء شركات الطيران ، وكلاء شركات افلام السينما ، وكلاء شركات الملاحة البحرية ، وجميع الوكالات الاخرى المماثلة .

وعلى الوكيل ان يطلب تسجيل وكالته لدى وزارة الاقتصاد . وان يكون مرتبطا مباشرة بالشركة (ويجوز للوزارة ان تقبل تسجيل الوكيل المرتبط بوكيل عام للشركة تشمل وكالة لعدة اقطار) . واذا كان الوكيل شخصا طبيعيا فيجب ان يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية السورية . ومقيما فعلا في مركز الوكالة في سورية ومسجلا في السجل التجاري . اما اذا كان شركة تجارية مؤسسة في الاراضي السورية ولها مركز او فرع مسجل في مركز الوكالة في سورية فيجب ان يكون جميع الشركاء او المساهمين فيها من المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية السورية .

د : - التجار الذين لهم مركز رئيسي خارج الاراضي السورية

هذا القانون يتناول التجار الذين لهم مركز رئيسي في بلاد خارجية وفرع او وكالة في سورية . تحظر المادة ٢٦ على التجار المذكورين اعلان انشاء فرع في سورية يعمل تحت عنوانهم التجاري باسمهم ولحسابهم ومباشرة اعمال هذا الفرع الا بعد التسجيل في وزارة الاقتصاد . اما التاجر الذي له مركز رئيسي في الخارج وله وكالة

في سورية فيخضع الاحكام الواردة في الفقرة /ج/ .
وقد جرت بعض التعديلات على احكام هذا المرسوم . فقضى القانون رقم ٢٦٠ تاريخ ١٠ / ٧ / ٥٦ باعتبار الفلسطينيين المقيمين في اراضي الجمهورية العربية السورية كالسوريين اصلا . كما قضى القرار بقانون رقم ٦ عام ٥٩ بمنع الاجانب بصورة مطلقة من تعاطي اعمال الوكالات . اما القرار بقانون رقم ١٢٣ عام ٥٩ فجعل السماح بطرح اسهم وسندات القرض الخاصة بالشركات الاجنبية منوطا بقرار من رئيس الجمهورية .

الثروة الطبيعية والمرافق العامة

لقد قضى القرار بقانون ٦١ تاريخ ٧ / ٦ / ٥٨ بان يكون منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة ، وكذلك اي تعديل في شروط الامتياز يتعلق بشخص صاحب الامتياز او مدته او نظامه او عائداته . بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الامة ، في حين يكون تعديل ما عدا ذلك من الشروط بقرار من الوزير المختص .

استقراض المؤسسات العامة من الخارج

اما القرار بالقانون رقم ٦٣ تاريخ ٢٥ / ١١ / ٥٩ ، والقاضي بتعديل القانون رقم ٣٢ عام ٥٧ ، المتعلق باصدار قانون المؤسسات العامة ، فقد قضى بتعديل المادة الثالثة من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ واستبدالها بما يلي :

للمؤسسات العامة ان تتعاقد وان تجري جميع التصرفات والاعمال التي من شأنها تحقيق القرض الذي انشئت من اجله ، ولها عقد قروض ، بضمان الحكومة ، او بغيره من البنوك والحكومات والهيئات الاجنبية والمؤسسات الدولية ، ولها اصدار سندات في الجمهورية العربية المتحدة او في الخارج للحصول على الاموال اللازمة لتنفيذ اعمالها . وتحدد شروط عقد القرض وشروط اصدار السندات بقرار من رئيس الجمهورية .

وقد اصدر عدد من القوانين القاضية بتشجيع الرساميل الاجنبية . فقضى القانون المصري ٤٣٠ تاريخ ٣ / ٩ / ٥٣ باعفاء الشركات المفلة وشركات التوصية المساهمة ، من الضرائب فيما اذا ساهمت ، عن طريق جلب رساميل جديدة ، في تطوير الاقتصاد الوطني ضمن ميادين حددها القانون . والضرائب المعفاة هي الضرائب على الارباح التجارية والصناعية . الضرائب على الاموال المنقولة . والقانون

يطبق على الرساميل الاجنبية والوطنية ، وان كان القصد البارز هي الرساميل الاجنبية .

كما قضى القانون رقم ١٥٦ تاريخ ٢/٤/٥٣ ، بأن الرساميل الاجنبية الموظفة في بعض مشاريع تطوير الوطن اقتصاديا (كاستثمار المناجم ، والقوى المحركة ، والصناعة الفندقية واستصلاح الاراضي) المصادق عليها من قبل لجنة التنمية يمكن نقلها الى الخارج بعد السنة السادسة من تسجيلها ، وفق نسبة تقدر بخمس القيمة المسجلة في السنة الواحدة . كما يمكن لارباح هذه التوظيفات ان تنقل الى الخارج في حدود ١٠ ٪ من القيمة المسجلة ، بعملة منشأ الرساميل . اما القانون رقم ٧٥ تاريخ ٢/٩/٥٤ فقد اجاز نقل الرسمال الاجنبي الى الخارج بعد سنة واحدة اذا كانت المؤسسة تعيش صعوبات جديدة ، واجاز نقل كامل الارباح الصافية .

استثمار راس المال الاجنبي

في ٢٥ / ١١ / ٦٠ صدر القرار رقم ٢١٠٨ الذي قضت مادته الاولى ، مع مراعاة احكام القوانين النافذة ، بعدم جواز استثمار الرسمال الاجنبي في اقليمي الجمهورية العربية المتحدة الا بقرار من رئيس الجمهورية .

ثم صدر القرار ٤٣٧ المعدل للمادة الاولى من القرار السابق بالمادة التالية ،
القائلة : - تجب موافقة رئيس الجمهورية لتمتع رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في اقليمي الجمهورية بعد العمل بهذا القرار ، بالمزايا المنصوص عليها في القانون رقم ١٥٦ عام ٥٣ ، او المزايا المماثلة المقررة او التي ستقرر في الاقليم السوري . ويعمل بهذا القرار في الاقليمين .

ب : - الرساميل الاجنبية في الواقع

من هذه النصوص كلها نتبين المجال الواسع الذي كان يتمتع به الرسمال الاجنبي في بلد الاشتراكية الديموقراطية التعاونية ، لا سيما في الاقليم المصري . هذا الرسمال لم يتح له العمل في البنوك والتأمين والصناعة والزراعة والتجارة ومختلف نواحي الحياة الاقتصادية الاخرى فحسب بل وكثيرا ما كان يندمج مع الرسمال الوطني ، لا سيما في مصر ، ليعمل معه على استثمار الجماهير الشعبية وخيرات الوطن . ثم ان تركز هذا الرسمال الاجنبي كان على جانب هام من التطور في هذا الاقليم ، كما كان التشابك بين رساميل المؤسسات التي يعمل فيها كبيرا ومتعدد الوجوه والنسب . وهذا عدا ، طبعا ، عن الصلات الوثيقة التي كانت تقوم بين

الرسمال التجاري والزراعي وخاصة بين الرسمال الصناعي والمصري ، حتى يمكن القول بولادة الرسمال المالي وترعرعه على صعيد الارض المصرية . ولا شك ان الرسمال الوطني المتأخر تاريخيا تطوره بالنسبة الى الرسمال الاجنبي ، لم يكن في المراحل الاخيرة بمعزل عن هذا التشابك والتمركز وولادة وترعرع الرسمال المالي الاجنبي .

واذا كان تغفل هذا الرسمال الاجنبي في كثير من القطاعات والمؤسسات ، وعظم الارباح التي كان يتقاضاها من مصر على حساب دخل جماهيرها وشعبها ، قد دفع قيادة عبد الناصر الى تاميم قناة السويس الشركة الاجنبية العالمية التي تتحكم بهذا المسر المائي الدولي وتستثمر موارده الكبيرة لصالحها وصالح مساهميها ، فان هذا التأميم كان بمثابة ناقوس خطر للدول الامبريالية ، دفع بالدولتين الامبرياليتين انكلترا وفرنسا واجيرة الامبريالية العالمية اسرائيل الى القيام بمغامرتهم الكبرى عام ١٩٥٦ من اجل ضرب الحكم في مصر ، والقضاء على كل سبب لاي تهديد اخر يوجه لمصالح الرسمال الاجنبي .

بيد ان العدوان لم يلبث ان دفع القيادة المصرية الى اتخاذ تدابير جديدة ضد مصالح رساميل الدول المعتدية واملاكها في مصر .

ثم جرت مفاوضات بين الاطراف المعنية لتسوية الخلافات الناشئة ، كان منها الاتفاق الخاص بالعلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية في مصر الموقع في القاهرة في ٢٨ / ٢ / ٥٩ واعتبر نافذا من تاريخ توقيعه . هذا الاتفاق يلقي ضوءا على الرساميل والاملاك البريطانية حتى حينه ، ولهذا فستخذ ، مستندا لبيان قواعد هذا الرسمال في الاقليم الجنوبي .

لقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة بتعهد العربية المتحدة بانهاء العمل بكافة تدابير الحراسة التي اتخذتها من قبل ضد الممتلكات البريطانية اعتبارا من ٣٠ / ١ / ٥٦ حتى تاريخ توقيع هذا الاتفاق ، وكذلك بانهاء العمل بكافة القيود التي فرضتها العربية المتحدة على رعايا المملكة المتحدة خلال الفترة المذكورة .

اما الفقرة ٧ من المادة المذكورة فقضت باعادة جميع الممتلكات البريطانية ، او حصيلة ما يبيع فيها خلال الفترة المذكورة الى اصحابها بعد ان يحسم من قيمتها او من حصيلتها فقط مستحقات الحراسة . وقضت الفقرة ج/ من المادة المذكورة باستبعاد العربية المتحدة من احكام الفقرة ب/ الانفة الذكر ، الممتلكات التي بيعت في الفترة الممتدة بين ٣٠ / ١٠ / ٥٦ و ٨ / ٨ / ٥٨ ، والوارد ذكرها في الملحق هـ / .

وقد تم الاتفاق في المادة الرابعة على ان تدفع العربية المتحدة الى حكومة المملكة المتحدة مبلغ ٢٧٥٥ مليون جنيه استرليني كتسوية تامة ونهائية لجميع المطالبات المتعلقة بالممتلكات المشار اليها في الفقرة ج/ المذكورة اعلاه (اي ما سيجيء في الملحق هـ) ، ولجميع المطالبات المتعلقة بالضرر او تلف الممتلكات اللذين وقعا قبل تاريخ

توقيع هذا الاتفاق بسبب التدابير المتعلقة بفرض الحراسة والقيود الاخرى على الممتلكات البريطانية والرعايا البريطانيين بين ٣٠ / ١٠ / ٥٦ وحتى توقيع الاتفاق المذكور ...

اما الملحق / هـ / فهو يعدد املاك رعايا المملكة المتحدة في العربية المتحدة وانصبتهم في اية شركات او جمعيات مسجلة او مكونة في العربية المتحدة ، وذلك وفق القائمة التالية :-

الاملاك التي بيعت بين ٣٠ / ١٠ / ٥٦ و ٢ / ٨ / ٥٨ ودفع لقاءها ٢٧٥٥ مليون جنيهه تسوية تامة ونهائية .

شركة الفوسفات المصرية ليمتد .
الشركة المصرية للاكسجين والاستيلين ليمتد .

شركة لبتون ليمتد .
شركة بروك بوند ليمتد .
هيئة الاذاعة البريطانية .
هيئة اذاعة الشرق الادنى .
شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية .
شركة تعدين سينا (تخضع لترتيبات خاصة) .

شركة التأمينات الاهلية المصرية .
الشركة الشرقية للدخان (ايسترن) .
شركة اسمنت بورتلاند (حلوان) .
شركة سبك المعادن (شيفيلد) .
شركة المناجم المتحدة .
الشركة المصرية لصناعة المنسوجات .
الشركة المصرية للمحارث والهندسة .
شركة المخازن الهندسية المصرية .
شركة الاكياس ليمتد .
توكيل البرت موسى وشركة الشحن والتفريغ .
جريت واروين ليمتد .
ايتام ب. لاندا وشركاه .

بنك باركليز .
البنك العثماني .
بنك ايونيان ليمتد .
شركة البرودنشيال للتأمين ليمتد .
شركة بيدر للتأمين ليمتد .
المدارس والمعاهد بالجمهورية العربية المتحدة .
شركة خليج المينا ليمتد بالمينا .
بيل وشركاه ليمتد .
نادي اليونيون (الاثاث والمباني والارض) .
جماعة التأمين بالاكتتاب (اللويدز) ووكلاء مكاتب وتوكيلات التأمين .
شركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر .
شركة ايسترن التلغرافية ليمتد .
المعهد البريطاني بالاسكندرية (الاثاث والمكتبة) .
المجلس البريطاني بالقاهرة (الاثاث والمكتبة) .
شركة الادوية المصرية .
وليم ا. لانكستر وولده .
ك. سندر وشركاه ليمتد .
ايكاديل (شركة الصناعات الكيماوية ليمتد) .

- شركة صبافي البيضاء .
- شركة اسكندرية الصناعية ليمتد .
- شركة بروز ويلكم .
- البرت فاسالو .
- شركة الراديو الشرقية .
- الشركة المصرية للطيران والسفريات .
- ج. بيتس وشركاه .
- شركة التجارة والتوكيلات المصرية ليمتد .

- البنك الاهلي المصري .
- مصانع النحاس المصرية .
- شركة مصر للتأمين .
- شركة النيل للتأمين .
- شركة اسكندرية التجارية .
- شركة الشرق للتأمين .
- البنك العقاري المصري .
- جاربوشيان وساسون .
- ٢ - اراضي رعايا المملكة المتحدة في الجمهورية العربية المتحدة الواردة بالقائمة التالية :

منطقة كفر الدوار

- ١ - ارمان فيكتور نعمان .
- ٢ - ريمون ايلي نسيم عدس .
- ٣ - تموني ريمون ايلي نسيم عدس .
- ٤ - ماكس رولو جاك رولبن .
- ٥ - بول جان فيكتور رولو جاك .
- ٦ - جاكليين رولو ماكس .
- ٧ - ساسون ايزابيل وشركاه .

منطقة ابو المطامير

- ١ - ادولف يعقوب .
- ٢ - اولاند وزاميت .

- ٣ - سلامون ساويرس .
- ٤ - اراما زاميت بنت اولاند .
- ٥ - جين سانيد .
- ٦ - رينه ساميت اولاند .
- ٧ - ريتشارد وفنيان جارسيا .
- ٨ - فوتين هيكتور .
- ٩ - ميشيل جورج بن جاند .
- ١٠ - ليو بولد جامز بن تشارلز .
- ١١ - انتون باييون بن جين .
- ١٢ - ماري جوزيف ايمانيويل .
- ١٣ - اليت الما آفارحرم ارماندو .
- ١٤ - اليت اناكتر يليدس .
- ١٥ - ادوارد بن جورج كرام .
- ١٦ - اليوفن بوسكو .
- ١٧ - سان جبريل توفيق كرم .
- ١٨ - جبريل توفيق كرم .
- ١٩ - جورج جبريل كرم .
- ٢٠ - رزبور براكوس .

منطقة ايتاي البارود

- ١ - روبل استرنج جون .
- منطقة دسوق .

- ١ - بني كريستوياكي .
- ٢ - اميل عدس .

منطقة كفر الشيخ

- ١ - جاك شالوم توبي .
- ٢ - جورجيت توبي .
- ٣ - نللي فارس نمر .
- ٤ - اميل فارس نمر .
- ٥ - جاكليين استروك .
- ٦ - جيورا فيورا حاروف .

منطقة سبريای .

- ١ - محمود محمد المشد .
- ٢ - ارام وماكس رولو .

منطقة دكرنس .

- ١ - بوليت خليل صعب .
- ٢ - فورتين اريبول .

منطقة شربين .

- ١ - بوليت خليل عزيز .
- ٢ - كارمز اخوان .

منطقة المنصورة .

- ١ - روبرت ماكلوين .
- ٢ - كارمز اخوان وشركاهم .

منطقة فاقوس .

- ١ - نللي فارس نمر .
- ٢ - كارولين سميث .
- ٣ - لويس سيمون سيدناوي .
- ٤ - قيادة القوات البريطانية .
- ٥ - هارولد بو حجير بن جوزيف .
- ٦ - جمعية البحرية والطيران البريطانية .
- ٧ - وليام نارنجو .
- ٨ - ليتو ليفي .
- ٩ - شركة مانتون للبترول .
- ١٠ - شركة البترول الانجليزية .
- ١١ - شركة آبار البترول الانجليزية .
- ١٢ - ايفان ثروب .
- ١٣ - جوزفين بنت كيوار .
- ١٤ - فرنسيس برجابا .

١٥ - كارامل جوتي كردانا .

- ١٦ - لويس كامليري برجون .
- ١٧ - كوك وولده .

منطقة الزقازيق .

- ١ - فيلكس انتون يوسف ميكاليف .

منطقة دمنهور .

- ١ - ايليت خاريكيليا ارملة رودو كاناكي بنت بنليت سلفاجو .

منطقة المنشية .

- ١ - انطون كارلنيا .
- ٢ - وليام نارونج .
- ٣ - هنارود .
- ٤ - جوني كويلينا .

منطقة القليوبية .

- ١ - ايمانويل ايل .
- ٢ - عثمان خليل .
- ٣ - شركة نسيم عدس .

منطقة الجيزة .

- ١ - كابستن ديمتري كلايدون والسيدة دورين كلايدون وجيرالد تشارلز .
- ٢ - كابتن ملاولا .
- ٣ - موسى جرين .
- ٤ - جاك وايلي جرين .
- ٥ - صامويل سيرناجا .
- ٦ - يني ماکو كانو .

منطقة الفيوم الغربية .

- ١ - الفريد كارمي .

منطقة الفيوم الشرقية .

- ١ - الفريد كارمي .
- ٢ - رينيه ليفي .

منطقة بني سويف .

- ١ - الفريد كارمي ومحمد خميس .
- ٢ - آنا لرمك أرملة هاي سيرج .
- ٣ - ف. ب مينزاكي وشركاه .
- ٤ - تركة أرنست ايزابيل .
- ٥ - ريجنالد سيدني ايرنست
براميل .
- ٦ - تركة أرنست ايرابل ارميل .

منطقة ملوي .

- ١ - ادوين نسيم يوسف جوهر .

منطقة اسيوط .

- ١ - أنطون روجلاتش .
- ٢ - شركة الصناعات الكيماوية
الامبراطورية .
- ٣ - بيل وشركاه .

منطقة الاسكندرية .

- ١ - شركة عدس .
- ٢ - سموحه وأولاده .
- ٣ - ر. رولو ميلير وشركاه .
- ٤ - مارت ادوارد ريتشلور .
- ٥ - بنايوتي جورج نيناس .
- ٦ - أنطوانيت ترديرس .
- ٧ - مارت ادوارد .
- ٨ - نيكولا تردويزي .

- ٩ - ويلفورد ادجاز .
- ١٠ - جوزفين ترديزي .
- ١١ - جورج بباس .
- ١٢ - جون ميشيل وليام .
- ١٣ - أوجست فرين .
- ١٤ - هولد جولد .
- ١٥ - جوستاف نهمان .
- ١٦ - اولست ليفرتف ميكالاه .
- ١٧ - جون سيزار سلفاتور .
- ١٨ - جيفري بل .
- ١٩ - أوليف سيسيل كهورن .
- ٢٠ - اودلف شرين .
- ٢١ - هركرات ليموتودي .
- ٢٢ - جوزيف بجادا .
- ٢٣ - فيليب جيمس .
- ٢٤ - ج جيمس .
- ٢٥ - بول م. برين .
- ٢٦ - فاتي كانالوس .
- ٢٧ - وليام ميستالي الكسندر .
- ٢٨ - ايرا أرملة اونجر .
- ٢٩ - فريدريك اسور .
- ٣٠ - ايرامينوساسو .
- ٣١ - أرنست بنس بول .
- ٣٢ - جانتيل ايزرائيل .
- ٣٣ - الفاتوفر نناندو .
- ٣٤ - اوزو ولد فيني .
- ٣٥ - تركة اوزو وولد فيني .
- ٣٦ - شركة اراضي مربوط .
- ٣٧ - جوديني بالينبروا سرموز .
- ٣٨ - شركة اراضي مريو بوليس .

وجاء في المادة ٧٢ « يحق للحارس العام قبل اعادة الممتلكات الى اصحابها ان يحصل رسوم الحراسة ... وعلاوة على ذلك يحق للحارس العام ان يسترد من

اصحاب الممتلكات الواردين في الملحق /ز/ لهذا الاتفاق المبالغ المدفوعة نيابة عنهم والمبينة في الملحق المذكور .

الملحق (ز)

جنيته	
١٨٦٤٩٤	شركة الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار
٠١٥٠٠٠	شركة ترام الاسكندرية
٠٠٦٠٠٠	وكالة الانباء العربية
٠٠٩٤٦٦	المستشفى الانجلو اميركي
٠٠٢٠٠٠	تفتيش ابو حجر
٠٠١٨٠٦	المستوصف الشعبي لامراض الحيوانات
٠٠٠٧٥٨	مصنع سانتكس
٠٠٠٥٠٠	موريس كاراسو
٠٠٠٣١٤	مصنع خوفو العام للخزف
٠٠٠٣٠٠	الشركة المصرية لانايب الصرف
٠٠٠٠٤١	مصنع اسكندرية للمطاط
٠٠٢٦٦٠	مستشفى شبين القناطر

— ولا يزال الاشخاص الذين يملكون الاسهم المشار اليها تاليا من رعايا المملكة المتحدة .

الشركة الشرقية للدخان ش م م — الجيزة

٨٢٣ر٢٥٢	١ — شركة ميدلتون للاستثمار ليمتد
٣٦٦ر٤٨٤	٢ — شركة برتشارد للاستثمار
٠٦٢ر٧٢٨	٣ — شركة استثمار التبغ ليمتد

ومن المفهوم هنا ان هذه الشركات الثلاث ملك لشركة التبغ البريطانية الامريكية ليمتد .

شركة اسمنت بورتلاند بحلوان ش.م.م.	سهم
١ :- شركة الوقود الدولية ليمتد .	٦٠٠
٢ :- شركة محاجر فلنتوشاير .	٦٠٠
٣ :- شركة تانيل لاسمنت بورتلاند ليمتد .	٩٢١
٤ :- شركة اجولة اسكس ليمتد .	٦٠٠
٥ :- شركة ف. ل. سميث وشركاه ليمتد .	٦٠٠
٦ :- شركة تنل للاسمنت الامينت ليمتد .	٦٠٠
٧ :- شركة قبرص للامينت ليمتد .	٦٠٠
٨ :- شركة مائة وخمس بيكاديللي ليمتد .	٦٠٠
٩ :- شركة تفتيش ديوك اوج ليمتد .	٦٠٠
١٠ :- شركة روتاري لصهر المعادن (١٩٢٥) ليمتد .	٦٠٠
١١ :- شركة تانيل للاسمنت والاستثمار ليمتد .	٦٠٠
١٢ :- شركة وكلاء باركليز (مكتب السيني) ليمتد .	٦٠٠
١٣ :- شركة وكلاء شارع لومبارد ليمتد .	٦٠٠
١٤ :- شركة كلايد للاسمنت بورتلاند ليمتد .	٦٠٠
١٥ :- شركة كومبرلاند هولد نجلد ليمتد .	٥٤٥
١٦ :- شركة ن. م. جنس .	١٥
شركة صباغي البيض	
صباغي برادفورد .	٥٤٧٤٠
آخرون من رعايا المملكة المتحدة	٢٧٥٥١
الشركة المصرية لصناعات النسيج	
طباغي كاليكو .	٤٦٦٢٥
اتحاد المبيضين ليمتد .	١٥٦٢٥
سير . ه . ا . باركر .	٢٥٠

هكذا نبين ان مصالح الرسمال الانجليزي كانت ما تزال قوية في مصر ، رغم تأميم القناة والتدابير التي اتخذت ضدها في فترة العدوان وحتى الاتفاق الاخير مع المملكة المتحدة . وعاد هذا الرسمال الى الانتعاش شيئا فشيئا بحماية القوانين المرعية لمتابعة استثماره وبسط نفوذه . فواصلت مؤسساته المتبقية نشاطها ، واخذت مؤسسات جديدة اخرى بالظهور ، وسمح لشركات بريطانية اخرى بالاستمرار في العمل تحت اسماء جديدة كـ « شركة ديلس وشركاه ليمتد » ذات المسؤولية المحدودة التي سمح لها بالاستمرار في العمل كشركة مساهمة متممة

بجنسية العربية المتحدة ، تحت اسم « شركة ديلس » وشركة « حلاجي الاقطان المصرية ليمتد » التي سمح لها بالاستمرار في العمل كشركة مساهمة متمتعة أيضا بجنسية العربية المتحدة تحت اسم « شركة حلاجي الاقطان المصرية » وشركة اراضي ابي قير ليمتد البريطانية التي سمح لها بالاستمرار في العمل كشركة مساهمة متمتعة بجنسية العربية المتحدة تحت اسم « شركة اراضي ابي قير » ذات الرسمال البالغ ٣٠٠ الف جنيه والتي كان غرضها اقتناء الاراضي لاستصلاحها وتحسينها ثم اعادة بيعها ولها ان تقوم باستثمار الاراضي المستصلحة وزراعتها بمختلف انواع الزراعات على الوجه الذي تراه محققا لغرضها ، ولها ان تقوم باستصلاح وتحسين الاراضي لحساب الحكومة او الغير واستثمارها وتأجيرها وادارتها والتصرف فيها لحسابهم ، وان تربى المواشي والاعنام والدواجن وبيع انتاجها واصدار المنتجات الزراعية وعلى الاخص الفواكه وتصنيع كافة المنتجات الزراعية ... والامثلة كثيرة وما قيل في هذا الرسمال البريطاني يمكن أن يقال في الرسمال الفرنسي ايضا ... وهذا طبعاً بفض النظر عن الرساميل الاجنبية الاخرى . فالقرار رقم ٢٢٦٤ تاريخ ١٢/١٢/٥٩ قد رخص لشركة « فوبيل اويل بمصر » وهي شركة اميركية « ذات مسؤولية محدودة ، بالاستمرار في العمل كشركة متمتعة » بجنسية العربية المتحدة ذات الرسمال البالغ ١٣٢٠٠.٣ ملايين جنيه .

وكان مجلس ادارتها يضم المستر جون بايرون ايكوت ، وجورج هنر جليمو ركولتون الاميركيين بالاضافة الى صلاح الدين فاضل ، وزيد حمدي حلبوني ، و خليل صفر من العربية المتحدة .

هذا وقبل الحرب العالمية الثانية لم يكن للرسمال الحكومي الاميركي اثر في مصر . وحتى الرساميل الاميركية الخاصة لم تكن لتحقيق ظفرا كبيرا في تغفلها في الحياة الاقتصادية المصرية . فموجب بعض المعطيات العائدة لعام ١٩٣٦ لم تكن هذه الرساميل لتتجاوز ٨٣ ملايين دولار (١) . بيد أن الحرب العالمية الثانية قلبت نسبة القوى في مصر ، كما في كثير من البلدان الاخرى ، لصالح الرساميل الاميركية . ففي عام ١٩٤٣ بلغت التوظيفات الاميركية المباشرة في مصر ١٧ مليون دولار (٢) ثم اخذ تغفل الرسمال الاميركي الحكومي والخاص بالتزايد لاسيما بعد خروج مصر من « كتلة الجنيه » استنادا الى اتفاقية ٣٠/٧/٤٧ . واصبحت تغطية الاصدار المصري منذ عام ١٩٥٠ تتألف من سندات على الخزينة الانكليزية ، واوراق ثمنية اميركية . واخذت الشركات الاميركية المستفيدة من الظروف الجديدة الملائمة بعقد اتفاقات من

(١) توظيفات الولايات المتحدة الخارجية - واشنطن ١٩٥٢ (قسم الشؤون الاقتصادية في هيئة الامم المتحدة ص ٢٢) .

(٢) مجلة الظروف الاقتصادية في الشرق الاوسط (١٩٥١ - ١٩٥٢) .

أجل تأسيس مؤسسات في مصر ، والمساهمة في تمويل بعض المؤسسات المصرية ، وتأسيس شركات مختلطة ، ونوال امتيازات لاستثمار الثروات الطبيعية . وفي عام ١٩٤٧ عقدت الحكومة المصرية عددا من الاتفاقات مع الاحتكارات الاميركية تتعلق « بالمساعدة التقنية » لبناء عدد من المشاريع الصناعية ونال فريق من الصناعيين الكبار ، بزعامه عبود باشا ، قرضا من بنك الاستيراد والتصدير قدره ٧٢٥ ملايين دولار لبناء معمل الاسمدة الكيماوية الذي بدأ انتاجه في عام ١٩٥٠ . وفي مايس ١٩٤٧ سمح لاحتكار « جونسون اوتوماتيك » ببناء ورشة تجميع للالات . كما بني فورد في عام ١٩٤٩ مصنع تجميع للسيارات في الاسكندرية بقيمة ٢ مليون دولار . وصرح مصطفى ماهر المدير العام في وزارة التجارة والصناعة المصرية في ٢٦/٩/٤٧ ان ست شركات صناعية اميركية ساهمت في بناء المحطة الكهربائية وشبكة ارتباط (١) ونالت بعض الشركات الاميركية عددا من الاسهم في مؤسسات مصرية لقاء تقديم بعض التجهيزات لصناعة النسيج والصباغة الغذائية بشكل خاص . كما تغفلت الرساميل الاميركية في الصناعة السينمائية المصرية وكان لها نصيبها من الارباح اولا، ومن التوجيه الايدولوجي ثانيا . ولم يسلم قطاع النفط من تغفل هذه الرساميل . فلم تكن الحرب العالمية تخدم انفاسها حتى كانت « سوكوني فاكوم » ، و« ستاندارد كومباني نيوجرسي » الاميركيتان تستثمران نفط شبه جزيرة سيناء بالاضافة الى تنازل الانكليز امام « سوكوني فاكوم » وقبولها في المساهمة في استثمار نفط « راس الصدر » المكتشف في عام ١٩٤٦ . ولم تلبث « سوكوني فاكوم » مع شركة بريطانية اخرى ان استثمرتا ، على قدم المساواة نفط منطقة العسلي ، ورأس المطارنة ، كما انتقل اليهما ايضا حق استثمار نفط « وادي الفران » . ووضعت الاولى يدها ايضا ، عام ١٩٤٩ ، على استخراج النفط في منطقة السويس .

وقد بلغت التوظيفات الاميركية الخاصة المباشرة في مصر عام ١٩٥٠ ، ٣٩ مليون دولار ، ارتفعت حوالي عام ١٩٥١ الى ٤٤ مليون دولار ، وظف معظمها في صناعة النفط ، وبعضها في الصناعة الخفيفة .

ولم يكن انقلاب عام ١٩٥٢ ليشكل آنذاك خطر كبير على المصالح الاميركية ، وسرعان ما تمكنت الدبلوماسية الاميركية من التآلف المؤقت مع هذا الانقلاب . فقد صرح سكرتير الدولة اتشيسون في الرابع من ايلول ١٩٥٢ ، ان العلاقات الاميركية المصرية « تدخل عهدا جديدا » بعد ان أصبحت « الصلات بين مصر والولايات المتحدة اكثر صداقة واعظم توطدا » (٢) . وكما كان تصريح الرئيس نجيب محببا

(١) مجلة الشرق الاوسط - المجلد الثاني (١٩٤٨) عدد ١ - ص ٦٢ .

(٢) عدد ٤ - ٩ ايلول ١٩٥٢ DAILY WORKER

على قلب الاحتكارات الاميركية ، عندما اعلن عن رغبة مصر باجتذاب الرساميل الاجنبية اليها ، ولا سيما الرساميل الاميركية . كما كان قرار الحكومة المصرية بزيادة نصيب الرسمال الاجنبي في الشركات المساهمة المصرية من ٤٩٪ الى ٥١٪ (١) . مدعاة سرور كبير لدى رجال الاعمال الاميركيين بشكل خاص ، وفتح امكانية واسعة لا امام انصباب رساميل اميركية كثيرة في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية المصرية فحسب ، بل وامام سيطرة الرسمال الاجنبي على مرافق كثيرة من هذه الحياة . وقد آنس الرسمال الاميركي قوة مركزه الى حد انه اصبح يفاوض على عدد من الشروط من اجل التوظيف في اقتصاد مصر .
فأصبح يطالب :

- (١) بضمانة ضد المصادرة .
- (٢) وبضمان امكانية تصفية العمل في اي وقت يريده .
- (٣) وبضمان نوال ربح كاف .
- (٤) وبضرائب عادلة .
- (٥) وبوضع قوانين عمل تتلاءم ومصالح الولايات المتحدة .
- (٦) وباستقرار حكومي .

ولم يكن قانون الشركات المساهمة الجديد ، الصادر في ١٣ كانون الثاني عام ٥٤ الالابية لكثير من هذه المطالب . وكان لا يختلف كثيرا في نصوصه عن النصوص التي صاغتها لجنة خاصة من الخبراء الاميركيين في تشرين الثاني عام ٥٣ . وفي الخامس من ايار عام ٩٥٤ زارت القاهرة جماعة من ممثلي اعظم الاحتكارات الاميركية . واذا كان مجموع توظيفات الرساميل الاميركية الخاصة قد بلغ عام ١٩٥٢ مقدار ٤٦ مليون دولار ، فان هذا المبلغ اصبح ، عام ١٩٥٦ ، بعد نشر القانون الجديد المذكور ، ٧٢ مليون دولار (٢) ، وقد خص صناعة النفط والتنقيب عنه قسم كبير منه . وتمكنت الاحتكارات الاميركية والانكليزية في نيسان عام ١٩٥٦ من نوال امتيازات نفطية جديدة

(١) كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٢٨ تاريخ ٢٩/٧/٤٧ تنص على ان الشركات المفلة يجب ان تحفظ للمصريين ٥١٪ على الاقل من اسهمها ، سواء منذ تاسيسها ، او بمناسبة زيادة رسمالها ، اما الاسهم المسجلة على اشخاص معنويين فلا تدخل في هذه النسبة . ثم جاء المرسوم التشريعي رقم ٢٦ عام ٥٢ المنشور في الجريدة الرسمية عدد ١١٨ تاريخ ٤/٨/٥٢ فقضت المادة السادسة منه على ان الشركات المفلة يجب ان تخص المصريين ، من اشخاص طبيعيين أو معنويين بـ ٤٩٪ على الاقل من اسهمها سواء عند تاسيسها او بمناسبة زيادة رساميلها . وهكذا أصبح بإمكان الرساميل الاجنبية ان تكون غالبية الرساميل في الشركات المفلة .

على مساحة قدرها ١٢٠ ألف ميل ٢ في دلتا النيل ، وفي صحراء شرقي النيل وفي شبه جزيرة سيناء . وقد كان نصيب الاحتكارات الاميركية النفطية من الامتيازات النفطية حوالي عام ١٩٥٦ ٢٣٪ من مجموع النفط المستخرج في مصر . كما اتسعت التوظيفات الاميركية كثيرا في الصناعات المختلفة وفي الشركات التجارية والبناء ... الخ . ففي حزيران عام ١٩٥٥ سمحت لجنة التوظيفات الاجنبية ، المصرية للشركات الاجنبية بتوظيف مليوني جنيه مصري في صناعة التعدين المحلية و ١٢٠ ألف جنيه في الصناعة الغذائية . وهكذا وظفت شركة اميركية ٥٠٠ ألف جنيه في صناعة التعدين وساهمت شركة اميركية اخرى في بناء معمل كونسور . ومنح بنك التصدير والاستيراد الاميركي في ايار عام ١٩٥٥ ، شركة « سبينر المصرية » قرضا مقداره ٦٠ ألف دولار لشراء تجهيزات للنسيج من امريكا . ومنحت شركات اخرى مبالغ ايضا للهدف ذاته بحيث اصبح مجموع ما اقرضه البنك المذكور للشركات المصرية قرابة نهاية عام ١٩٥٥ . ٧٣٣٥ ألف دولار (١) ... الخ .

وفي منتصف عام ١٩٥٨ قدم البنك المذكور « للشركة المصرية للسماد والصناعة الكيماوية » مبلغا قدره ٥ ملايين دولار لشراء آلات توسيع معمل السماد في القاهرة ولزيادة طاقته الانتاجية بما يعادل ٥٠٪ . كما نالت الشركة الاميركية « كيميكال كونستروكشن كوربوريشن » امتياز اشادة معمل السماد . وبدأت مباحثات لبناء معمل للدوية ، وتابع ممثلو رجال الصناعة والمال زياراتهم للاقليم الجنوبي من اجل تسهيل اكبر لتفلفل رساميلهم .

وفي تموز عام ١٩٥٨ اعلنت الحكومة المصرية عن مناقصة لتوسيع وتعمق قناة السويس تقدم لها عدد من الشركات الاميركية والهولندية والبلجيكية والالمانية الغربية . وقد رست المناقصة على الشركات الاميركية التي باشرت بالتنفيذ في اواخر عام ١٩٥٨ . والقيمة تزيد على ٢١٥ مليون دولار .

وفي آذار عام ١٩٥٩ زار القاهرة وفد من المالىين الاميركيين برئاسة كروغر لدراسة الاوضاع الاقتصادية من اجل تحديد مقادير الرساميل الخاصة التي يمكن توظيفها ، وتبيان الوجهة التي ستدفع اليها . ثم تدفقت الرساميل الاميركية ، وتعددت الاتفاقات الخاصة مع ممثلي هذه الرساميل والشركات المصرية ونالت الاحتكارات الاميركية في تموز عام ١٩٥٩ موافقة الحكومة المصرية على المشاركة في بناء معمل لانتاج الانابيب المعدنية . كما بدأت المباحثات لتمويل انشاء معامل في الاسكندرية لصنع البرادات الصناعية والمنزلية والتلفزيونات ، وللقيام بالبحوث الجيولوجية في منطقة الصحراء الغربية . وفي آب تم الاتفاق بين شركة « جنرال موتورز » الاميركية وبنك الاستيراد والتصدير الاميركي ، من جهة ، وبين الحكومة المصرية من جهة اخرى لتسليم مصر

٥٨ قاطرة ديزل ، تدفع ثمنها من قرض عقده مع البنك بقيمة ١٢ مليون دولار . واهتم الصناعيون الاميريكيون المختصون اهتماما كبيرا بمشروع بناء معمل تجميع للسيارات السياحية في العربية المتحدة .

وقد لعبت الاتفاقية الموقعة في ١٠ تشرين الاول من عام ٥٩ والمتعلقة بتنظيم العبء الضرائبي لمنع ازدواجيته ، دورا هاما في زيادة تشجيع توظيف الرساميسل الاميركية في مصر . ولم يلبث ممثل « اميركان بوسطن بنك » السيد « فودي » ان زار القاهرة في تشرين الثاني عام ٥٩ معلنا استعداد الرسمال الاميركي للمساهمة في تمويل انشاء عدد من مشاريع الجمهورية العربية المتحدة . ثم توالى زيارات شخصيات اميركية بارزة في عالم المال والاقتصاد ، وانتهت مباحثات « ف. برانت » مدير صندوق قروض التطوير في بنك MBP الى عقد اتفاق حول مساهمة الولايات المتحدة في تمويل سبعة من مشاريع التطوير الاقتصادي وحول امكانية تقديم قرض بقيمة ٥٠ مليون دولار . وعقب هذا قدوم عدد من الخبراء الاميركيين التكنيكيين المختصين بالنقل الجوي المدني ، وبشق الطرق ، وبالتحريات الجيولوجية ، وبالتعدين ... الخ وغيرهم وغيرهم . والجدير بالذكر ان الاحتكارات المصرية كانت ترحب بمثل هذا التعاون بين الرسمال المصري والرسمال الاميركي ، وتستزيد ، كما كانت فخورة بهذا الازدهار الذي اصاب حركة الرساميل في ظل نظام اطلق حرية الرسمال وكبت حرية قوة العمل ، وتجاوب معه الى ابعد الحدود . وقد صرح « برند » ، رئيس احدى الوفود التجارية الاميركية الى القاهرة ، قائلا بان ٥٠ احتكارا اميركا عبرت عن رغبتها في توظيف رساميلها في العربية المتحدة في الوقت الذي عبرت ١٥٠ شركة مصرية عن رغبتها بالحصول على القروض الاميركية بشروط معينة (١) .

وفي كانون الاول عام ٥٩ انتهت المفاوضات بين الجانب المصري والاميركي الى التوقيع على اتفاقية قرض من البنك الدولي للانشاء والتعبير قدره ٥٦٠٥ مليون دولار بفائدة قدرها ٦٪ ، من اجل تحديث القناة ، ومن اجل اعمال مختلفة في القاهرة وبورسعيد والتوفيقية ... الخ وقد ساهم في هذه الاتفاقية عدد من البنوك الاميركية الضخمة امثال « بنكرس تروست كومباني » و « بنك اوف اميركا » و « فورست نيشل سيني بنك اوف نيويورك » و « مورغان غارانتى تروست كومباني » و « هانوفر بنك » و « رتس نيشل اوف واشنطن » .

وقد ام دمشق والقاهرة ، في منتصف عام ٦٠ ممثلون للرسمال الاحتكاري الاميركي ، تدارسا امكانيات « توسيع نطاق المساعدة الاميركية للعربية المتحدة » ، واهتموا اهتماما خاصا بمشاريع الخطة الخمسية التي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على القروض الاجنبية .

وفي تموز عام ٦٠ قدمت الولايات المتحدة لمصر ثمانية ملايين جنيه مصري لبناء
معمل للسكر في ايدفا ، ومصنع للورق في الاسكندرية ومعمل لتجميع السيارات في
حلوان (١) .

ج : - مصادر التمويل الاجنبية الدولية

بعد ان عرفنا موقف العربية المتحدة من الرساميل الاجنبية في تلك المرحلة ،
نتنقل الى بحث جانب آخر من جوانب هذه الرساميل ، جانب مصادر التمويل
الاجنبية الدولية ، وموقف العربية المتحدة منها ، ومدى تفاعلها معها ، ولا بد لنا في
هذا البحث من الايام قليلا بهذه المؤسسات ، ومعرفة اهدافها الرسمية ، واستكناه
اهدافها الحقيقية ، وشروط اقراضها واهداف هذا الاقراض ... الخ . ومن خلال
بحث هذا كله نستعرض اهم عمليات اقراضها للعربية المتحدة باقليمها .

البنك الدولي للانشاء والتعمير (IBRD)

انشىء هذا البنك في ٢٧ / ١٢ / ٤٥ بعد توقيع ٢٨ دولة على الاتفاقية الخاصة
بانشائه والتي وضعت في مؤتمر النقد والتمويل للامم المتحدة في تموز عام ٤٤ . كان
الهدف الرسمي من انشائه تمويل المشاريع المتعلقة بالتعمير والتنمية سواء في البلدان
الاعضاء التي عانت ويلات الحروب او البلدان المتخلفة منها بشكل خاص .

وتعكس اتفاقية البنك الاغراض التي انشئ من اجلها ، فهو يهدف الى : -
١ - تعمير وتنمية مناطق الدول الاعضاء عن طريق تسهيل استثمار الرساميل
في الاغراض الانتاجية واعادة بناء الاقتصاد المهدم بفعل الحرب ، وتحويل الانتاج
الحربي الى سلمي وتشجيع تنمية الموارد الانتاجية في البلدان المتخلفة .

٢ - اجتذاب التوظيفات الخاصة عن طريق ضمان الرساميل والمساهمة في
القروض والتوظيفات التي يقوم بها مستثمرو القطاع الخاص . فاذا لم تتوفر
الرساميل الخاصة بشروط مقبولة فالبنك يدعم استثمارات القطاع الخاص عن طريق
توظيف امواله فيها بشروط معينة .

٣ - يهدف الى تطوير التجارة الدولية وتأمين توازن موازين المدفوعات عن
طريق تشجيع التوظيفات الدولية من اجل تنمية الموارد الانتاجية في الدول الاعضاء .
٤ - تنظيم القروض المقدمة من قبله او المكفولة منه بعد تقديمها من جهات

اخرى ، وذلك بنية تحقيق المشاريع المستعجلة .
٥ - لا يكفي البنك بتقديم القروض او كفالتها بل ويرسل بعثات متخصصة

(١) راجع ، زيادة في الايضاح « سياسة الولايات المتحدة في الشرق العربي » موسكو ١٩٦١ .

الى الاقطار التي تطلب ذلك من اجل اعداد الدراسات اللازمة . كما يقدم منحاً تدريبية لصالح البلد المستقرض .

ويقرض البنك بالدولارات الاميركية وبنقود اخرى ، ويتناول فائدة قدرها في الاساس ٦٪ يضاف اليها ١٪ ، و ١/٤ بالمئة ، ويتم التسديد بالنقد المقرض . ويكفي ان نذكر الايرادات الصافية للبنك سنوياً ، والمقدرة بـ (٧٠) مليون دولار حتى تتبين درجة الاستثمار الكبيرة التي يخضع لها زبائنه ولكي يتم الاقراض لا بد من تقديم معلومات واحصاءات يراها البنك ضرورية للتأكد من سلامة المشاريع التي يستقرض من اجل تنفيذها او من سلامة اقتصاد البلد المقرض والقروض المقدم لا يبلغ اطلاقاً ما يقدر للمشروع من نفقات، بل يقدم جزء من كلفة المشروع لتمويل بعض الآلات والخدمات التي يتطلب استيرادها قطعاً اجنبياً . ويجري التسديد ضمن آجال تختلف حسب المشروع ومقدار القرض واطواع البلد المقرض . واذا كان لكل دولة عضو في البنك محافظ واحد تعينه ، فان الجهاز الفعال في البنك هو مجلس الثمانية عشر الذي يدير البنك عملياً ويقرر سياسته .

ان الجدول التالي يبين لنا بعض القروض التي اقترضها البنك للدول العربية والشرق الاوسط (١)

البلد المستقرض	تاريخ الموافقة على القرض	مدة القرض	مبلغ القرض بملايين الدولارات	فائدته	غاياته
ايران :	٥٧/ ١/٢٢	٩٦٢-٥٩	٧٥	٥٪	تجهيزات انمائية .
	٥٩/ ٥/٢٩	٩٦٦-٦١	٧٢	٦٪	طرق .
	٦٠/ ٢/٢٠	٩٨٥-٦٤	٤٢	٦٢٥	مشاريع مختلفة .
	٥٩/١٠/٢٢	٩٧٤-٦٤	٥٢	٥	صناعية .
اسرائيل :	٦٠/ ٩/ ٩	٩٨٥-٦٥	٢٧٥	٥٧٥	مرفأ .
لبنان :	٥٥/ ٨/٢٥	٩٨٠-٦١	٢٧	٤٧٥	مشروع الليطاني .
السودان :	٥٨/ ٧/٢١	٩٧٨-٦١	٢٩	٥٣/٨	سكك ونقل مائي .
	٦٠/ ٦/١٧	٩٨٦-٦٨	٢٥	٥٧٥	مشاريع ري .
تركيا :	٥٠/ ٧/ ٧	٩٧٥-٥٦	١٦٢	٤٢٥	مرفأء .
	٥٠/ ٧/ ٧	٩٦٨-٥٤	٢٩	٢٧/٨	زراعة .
	٥٠/١٠/١٩	٩٦٨-٥٨	١٨	٢٧٥	صناعة (ضمانات) .
	٥٢/ ٦/١٨	٩٧٧-٦٠	٢٥٢٠٠	٤٧٥	مختلفة .
الجمهورية العربية المتحدة :	٥٩/١٢/٢٢	٩٧٤-٦٢	٥٦٥	٦	النقل (قناة السويس).

(١) راجع التقرير السنوي للبنك عام ١٩٦١ .

- من هذا الجدول نتبين ملاحظتين هامتين :
- ١ - ان معظم القروض المقدمة تهدف الى انتاج الخدمات بشكل خاص لا تطوير الصناعة .
 - ٢ - ان الفائدة المطلوبة مرتفعة ارتفاعا يرهق البلد المستقرض لا سيما اذا كان بلدا ناشئا ، وان مقدار الفوائد يختلف من قرض الى قرض ومن بلد الى اخر . وكثيرا ما تنعكس في مبالغ الفوائد والقروض او شروطها اهداف البنك السياسية الاستعمارية .

مؤسسة التمويل الدولية I F C

تأسست عام ١٩٥٥ برسمال مسموح به قدره ١٠٠ مليون دولار . ويبلغ عدد الاعضاء ٥٧ ، ويشترط فيهم ان يكونوا اعضاء في البنك الدولي . وقد انتسبت اليها سورية عام ١٩٥٨ واكتسبت ب ٧٢ الف دولار اميركي دفع كاملا . ولم تستفد من قروض ومساهمات هذه المؤسسة . وقد اكتسبت العربية المتحدة ب ٦٦٢ سهما قيمتها ٦٦٢ الف دولار .

تقدم هذه المؤسسة قروضها حسب هدفها المسطر ، للتنمية الاقتصادية وتشجيع مشاريع الافراد الانتاجية في الدول الاعضاء ، وكثيرا ما تشارك المؤسسة في ارباح المؤسسات المستقرضة او تشتري بعض اسهمها . كما تحاول المؤسسة الا تعمل مشاريع تستطيع تأمين ما يلزمها من اموال عن طريق الرساميل الخاصة . وهي لا تتحمل مسؤولية ادارة اي مشروع توظف اموالها فيه . فائدة القروض تبلغ قرابة ٧٪ ومدة التسديد عشر سنوات تقريبا ، والتسديد ينبغي ان يتم بالنقد الاجنبي المستقرض .

ونتحقق الصلة الوثيقة بين البنك الدولي وهذه المؤسسة عن طريق الادارة بشكل خاص . فرئيس البنك هو رئيس مجلس مديري المؤسسة ، ومجلس المحافظين الذي يتولى جميع السلطات يتكون من محافظي البنك الدولي ونوابهم ... الخ . وقد قامت المؤسسة بين تموز عام ١٩٦٠ وايلول عام ١٩٦١ ب ١٤ عملية استثمارية في ٩ دول اعضاء ، يبلغ مجموعها ١٩٦ مليون دولار . كما ساهمت المؤسسة في تشرين الثاني عام ١٩٦٢ بمبلغ ٣٥ ملايين دولار لتمويل انشاء مصنع للسجاد في تونس .

التنمية الدولية I D A

فرع آخر للبنك الدولي تأسس عام ١٩٦٠ ووسيلة هامة من وسائل تفلفل الرسمال الاجنبي والنفوذ والسيطرة الامبرياليين . تمنح هذه المؤسسة قروضها لمهل

تقرب من ٥٠ عاما ومن دون فائدة ، ويتم تسديد القرض كما يلي : ١٪ يسدد خلال كل من السنوات العشر الاول ، و ٣٪ خلال كل من السنوات الثلاثين الباقية . وتقتطع ثلاثة ارباع الى واحد بالمائة عن المبلغ الباقي وغير المسدد من القرض .

اعضاء هذه المؤسسة يمكن ان يأتوا من الدول الاعضاء في البنك الدولي ، وقد انضمت الجمهورية العربية السورية اليها عام ١٩٦٨ واكتتبت بمبلغ ١٥٠ الف دولار من اصل مجموع رسماها البالغ ٩٩٥ مليون دولار ، ودفعت ١٠٪ من مساهمتها بالنقد الاجنبي ، واشتركت الاعضاء فيها تتناسب واشتركااتهم في رسمال البنك الدولي .

ينقسم اعضاء المؤسسة الى زمريتين ، زمرة تضم البلدان الاكثر تطورا وزمرة تضم البلدان الاقل حظا في مضمار التطور . الزمرة الاولى تدفع اشتراكاتها بالنقد القابل للتحويل ، في حين تدفع الزمرة الثانية اشتراكاتها كما يلي : ١٠٪ نقدا قابلا للتحويل و ٩٠٪ تدفع بالنقد الوطني .

في حزيران عام ٦٢ بلغت القروض الممنوحة من قبلها ٢٣٥ مليون دولار لاثني عشر بلدا افريقيا واسيوييا . . . وهي قروض منحت من اجل انتاج الطاقة (١٨٥) مليون ، ومن اجل النقل والواصلات (١٦٢) مليونا ، ومن اجل الزراعة (٧٩٥) ملايين ، ومن اجل الصناعة (٥) ملايين . كما منحت قروضا بقيمة ٦٤ ملايين دولار من اجل التموين والامداد بالمياه .

ونورد فيما يلي جدولا يبين ما نالته بعض البلدان العربية وبلدان الشرق الاوسط من اموال هذه الجمعية .

البلد	المبلغ بملايين الدولارات	معدل الفائدة التاريخ	المشروع
الاردن	٢	٧٥٪ ٦١/١٢/٢٢	مشروع امداد عمان بالمياه
السودان	١٣	= ٦١/ ٦/١٤	مشروع ري .
تونس	٦	= ٦٢/ ٨/١٧	مدارس ثانوية فنية .
باكستان	٢١	= ٦١/ ٥/١٦	ري ومرافئ

صندوق النقد الدولي F M F

اسس عام ١٩٤٥ بعد التصديق على اتفاقية « بريتون وودز » . واغراضه كما تبدي من نصوصه :

- ١ - تشجيع التعاون النقدي الدولي وتنشيط التجارة الدولية .
- ٢ - المساعدة على اقامة نظام مرن للدفع ييسر للاعضاء عقد الصفقات فيما

بينهم والمساعدة على الفاء القيود على النقود الاجنبية التي تعرقل التجارة العالمية .
٣ :- العمل على تثبيت وتنسيق نظم التعامل والتبادل بين الاعضاء ومنع
التنافس في تخفيض قيمة النقد .

٤ :- جعل موارد الصندوق متوفرة بشكل توجي للاعضاء بالثقة . وهو امر
يساعدهم على معالجة اضطراب ميزان مدفوعاتهم .

ومن اجل تحقيق هذه الاغراض يعتمد الصندوق على امور ثلاثة :

١ :- تقديم الخبراء للدول الاعضاء لابداء المشورة وتقديم النصائح من اجل
معالجة مشاكلهم المالية والنقدية .

ب :- توفير الموارد اللازمة من النقد الاجنبي لمواجهة الاعضاء مصاعبهم الناجمة
في الدفع القصير او المتوسط الاجل .

ج :- تقديم المشورة الشاملة في شئون النقد والقطع .

هذا ولكي تحصل الدول العضو على مساعدة من الصندوق تقوم بشراء النقد
الذي تحتاجه منه بنقدها الخاص على اساس القيم الرسمية المعينة . اما اذا كان
للنقد سعر قطع غير مستقر ، فتجري الصفقة بما يعادله من الدولارات الاميركية بسعر
السوق لذلك النقد . وشراء نقد الصندوق مرهون عادة بحدوث عجز في ميزان
مدفوعات الدولة المشتري . وعلى هذه الدولة ان تشتري نقدها المباع من قبل
الصندوق ، خلال مدة لا تتجاوز ٣-٥ سنوات ، ويتم هذا الشراء التسديدي بالذهب
او اي نقد قابل للتحويل . ويتقاضى الصندوق عمولة بين ٥.٠ - ١٪ ، بالاضافة الى
فائدة سنوية تعادل ٢٪ او اكثر حسب مدة الوفاء .

وجاء في التقرير السنوي للصندوق (١) ان مبيعات الصندوق للجمهورية
العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة بلغت ٣٩٩ مليون دولار للاولى و ٦٦
ملايين للثانية .

يشرف على الصندوق مجلس المحافظين الناشيء عن تعيين كل دولة عضوة
محافظها . اما مجلس المدراء التنفيذيين فتعين الدول الخمسة الكبرى المشتركة
فيه خمسة من اعضائه في حين يتولى الاعضاء الباقون انتخاب المديرين الاخرين .
ويمثل العضو المنتخب مجموع الاصوات التي شاركت في انتخابه .

وتتبدى سيطرة الراسمال وسيطرة الدولة الاقوى ، فيما تتبدى فيه، عن طريق
تحديد اصوات كل دولة . فلكل دولة ، من حيث الاساس ، ٢٥٠ صوتا ، يضاف اليها
صوت واحد لكل ١٠٠ الف دولار قيمة كل سهم تزيد الدولة في اشتراكها . كما ان
اصوات اية دولة مشتركة تزيد صوتا واحدا لكل ١٠٠ الف دولار يقترض من نقدها،
وبالمقابل تنخفض اصوات الدولة المستقرضة صوتا واحدا لكل ١٠٠ الف دولار

تقترضها من عملات الدول الاخرى . وما دام الطلب واقعا على الدولار الاميركي . بشكل خاص ، وما دام نصيب الولايات المتحدة من اسهم الصندوق اعظم من نصيب اية دولة اخرى لذلك كانت السيطرة الاميركية على المؤسسة المذكورة بارزة للعيان ، لا سيما بعد انسحاب تشكوسلوفاكيا (٣١ / ١٢ / ٥٤) وكوبا (٢ / ٤ / ٦٤) من الصندوق ، وعدم بقاء اية دولة اشتراكية فيه ، باستثناء يوغوسلافيا . وفيما يلي اسماء بعض الدول المشتركة في الصندوق مع بيان اسهمها واموالها فيه .

البلد	الاشتراك بمللين الدولارات	الاسهم الاصوات الاساسية	المجموع (١)
الولايات المتحدة	٥١٦٠	٥١٦٠٠ + ٢٥٠	٥١٨٥٠
بريطانيا.	٢٤٤٠	٢٤٤٠٠ + ٢٥٠	٢٤٦٥٠
المانيا الاتحادية	١٢٠٠	١٢٠٠٠ + ٢٥٠	١٢٢٥٠
فرنسا.	٩٨٥	٩٨٥٠ + ٢٥٠	١٠١٠٠
الهند .	٧٥٠	٧٥٠٠ + ٢٥٠	٧٧٥٠
استراليا.	٥٠٠	٥٠٠٠ + ٢٥٠	٥٢٥٠٠
بلجيكا .	٤٢٢	٤٢٢٠ + ٢٥٠	٤٤٧٠
فورموزا .	٥٥٠	٥٥٠٠ + ٢٥٠	٥٧٥٠
ايطاليا	٦٢٥	٦٢٥٠ + ٢٥٠	٦٥٠٠
اليابان .	٧٢٥	٧٢٥٠ + ٢٥٠	٧٥٠٠
نيوزيلاندا .	٥٢٠	٥٢٠٠ + ٢٥٠	٥٤٥٠
كندا .	٧٤٠	٧٤٠٠ + ٢٥٠	٧٦٥٠

وقد بلغت حصة القطر العربي السوري في صندوق النقد ٣٨ مليون دولار ، اي ما يعادل ١٤٤٤٤ مليون ليرة سورية .

مؤسسة التعاون الدولي I C A

تهدف الى تشجيع التبادل التجاري والتنمية الاقتصادية عن طريق تقديم المنح المالية الى الحكومات الاجنبية والقروض الى حكومات البلدان التي تتلقى فائض الولايات المتحدة من السلع الزراعية كما انها تقدم للرسمال الخاص الاميركي ضمانات استثمار في البلدان المتخلفة ، من اجل امكانية تحويل الرساميل الخاصة الموظفة وارباحها الى دولارات اميركية ، ومن اجل التعويض عن الخسائر الناجمة عن المصادرة والتأميم او الحرب .

وتعتبر عائدات مبيعات الفائض من السلع الزراعية الاميركية ، اهم مورد مالي

(١) راجع مقال الاستاذ وفيق طريفي في مجلة الاقتصاد ع ٢٨ - ١ / ١٠ / ٦٨ ص ٤٠ وما بعدها .

لها بالإضافة الى الترخيص الممنوح لها باصدار ضمانات في حدود مليار دولار اميركي ، والى تفويضها باقتراض ٢٠٠ مليون دولار من خزانة الولايات المتحدة .
تبلغ فائدة قروض المؤسسة المذكورة ٤٪ والتسديد يتم خلال ٤٠ عاماً ، وبالعلة المستقرضة .

ويملك مدير المؤسسة صلاحيات واسعة ، وعليه استشارة مجلس الولايات المتحدة الاميركية الاستشاري الوطني لقضايا النقد والمالية العالمية .

وهذه قائمة ببعض القروض المقدمة من المؤسسة لبعض الدول العربية والمجاورة:

البلد	الفرض من القرض تاريخه	مبلغه بملايين الدولارات
مصر .	سلع وخدمات .	٥٥/ ٢/١٠
الاقليم المصري .	سلع وخدمات .	٥٩/ ٥/٢١
الاقليم المصري .	سلع وخدمات .	٥٩/ ٥/٢١
الاقليم المصري .	سلع وخدمات .	٥٩/١١/٢٥
الاقليم السوري .	بعض المشاريع الانمائية	٦٠/١٠/٢٨
ليبيا .	سلع وخدمات .	٥٧/ ٤/٢٦
المغرب .	سلع وخدمات .	٥٧/ ٦/٢٧
المغرب .	سلع وخدمات .	٥٨/ ٧/١٠
المغرب .	سلع وخدمات .	٥٩/ ٦/٣٠
المغرب .	سلع وخدمات .	٥٩/ ٦/٣٠
المغرب .	سلع وخدمات .	٥٩/ ٦/٣٠
تونس .	سلع وخدمات .	٥٧/ ٦/١١
	سلع وخدمات .	٥٨/ ٦/٢٦
تركيا .	سلع وخدمات .	٧ قروض بدء ١/١١/٨٨ وحتى ١٣/٨/٥٩
اسرائيل .	سلع وخدمات .	٩ قروض بدء ٣/١٢/٥٥ وحتى ٢٣/٧/٥٩
تنمية اقتصادية	٥ قروض تبدأ من ٤/٨/٥٥ وحتى ٩/٧/٥٧	

صندوق قروض التنمية D L F

مؤسسة حكومية أميركية تخضع لتوجيه وإشراف رئيس الجمهورية ويديرها مجلس يتألف من معاون وزير الخارجية رئيساً ، ومدير مؤسسة التعاون الدولي ، والمدير التنفيذي الأميركي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ورئيس مجلس إدارة بنك التصدير والاستيراد ، ومدير صندوق قروض التنمية . وطبيعي أن تخضع أعمال هذا الصندوق لإرشادات وزير الخارجية الأميركية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية . وقد خصص لهذا الصندوق منذ إنشائه عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦١ (١٤) مليار دولار .

هدف قروض هذا الصندوق الإنماء الطويل الأجل في البلدان المتخلفة . أما التسديد فيمكن أن يتم بالعملة الوطنية إذا وافق الصندوق على ذلك . والفائدة هي في حدود ٣.٥ ٪ للمشاريع الحكومية الأساسية و ٧.٥ ٪ للمشاريع القائمة على الربح . ومدة استحقاق القروض المقدمة بالدولارات الأميركية تصل حتى ٣٠ عاماً ، في حين لا تتعين مدة استحقاق القروض بالعملات الأخرى . أما المشاريع التي يمولها فهي لا تخرج في خطوطها الكبرى ، عن المشاريع التي تمولها المؤسسات الدولية السابقة ، أي مشاريع الخدمات بالدرجة الأولى كمحطات التوليد والمرافئ ، والري ، والطرق ، والمطارات ، مع تمويل قليل لبعض المشاريع الصناعية . وقد أبدى الصندوق استعداداً مبدئياً لتمويل بعض مشاريع التنمية في الإقليم الشمالي منها :

المبلغ بملايين الدولارات	المشروع	درجة الأفضلية		
		١	٢	٣
—	قاطرات وعربات للخطوط الحديدية الموجودة حالياً .	×	—	—
—	قاطرات وعربات لخطوط اللاذقية — القامشلي .	×	—	—
٨٤	طرق .	×	—	—
١٣	توسيع المواصلات السلكية .	×	—	—
٢٥	توسيع المواصلات (حصلت الموافقة النهائية على التمويل)	×	—	—
١١٢	مطارات بشكل عام تتضمن دمشق بشكل خاص .	×	—	—
—	مصنع فوسفات .	×	—	—
١٢	مصنع حمض كبريت .	×	—	—
٢٠	مصنع صودا كاوية .	×	—	—
٥٠	مصنع دهانات وفرنيس .	×	—	—
١٤	مصنع بورسلان .	×	—	—

المبلغ بملايين الدولارات	المشروع	درجة الافضلية		
		٣	٢	١
٧ر.	توسيع صناعة الزجاج .	—	—	x
٨ر.	مضادات حيوية وأدوية .	x	—	—
١٧ر.	صناعة الفورميكا .	—	—	x
٩ر.	توسيع مصانع البلاستيك .	—	—	x
—	مشاريع متعددة للقوى الكهربائية .	—	—	x
٤ر.	مشاريع صناعة غذاء المواشي .	—	—	x
٤ر.	صناعة زيت الزيتون .	—	—	x
٦٣ر.	توسيع انتاج الشمندر السكري .	—	—	x
٤ر.	صناعة المحفوظات .	—	—	x
٤ر.	التبريد .	—	—	x
٤ر.	النشا والفليكويز .	—	—	x
٢٨ر.	تجفيف البصل .	—	—	x
٥ر.	مصنع حديد خرده .	—	—	x
—	انابيب حديدية .	—	—	x
—	صناعة الانابيب الفخارية .	—	—	x
—	مشروع نهر بردى الزراعي .	—	—	x
—	مشروع نهر العاصي الاعلى الزراعي .	—	—	x
—	مشروع الغاب الزراعي .	—	—	x
—	مشروع الروح الزراعي .	—	—	x
—	مشروع السن الزراعي .	—	—	x
—	مشروع الخابور الزراعي .	—	—	x

بنك التصدير والاستيراد

هدفه الاسهام في التمويل ، وتسهيل التصدير والاستيراد وتبادل السلع بين الولايات المتحدة والخارج ، والاسهام في التنمية الاقتصادية الاجنبية وتوسيع الاسواق امام الفائض من سلع الولايات المتحدة الزراعية . موارد سبعة مليارات دولار ، اکتبت خزانة الولايات المتحدة بمليار منها والباقي عبارة عن ترخيص للبنك بالاقتراض في حدود هذا المبلغ .

يقدم البنك قروضه للحكومات الاجنبية والقطاع الخاص الاجنبي والاميركي من اجل شراء سلع وخدمات الولايات المتحدة ، والقروض اما بالدولارات الاميركية او

بالتقد الاجنبي الاخر . فاذا كان القرض بالدولارات كانت مدة الاستحقاق في حدود ٢٠ عاما واذا كانت بالعملات الاخرى لم تتجاوز مدة الاستحقاق ١٠ سنوات . فائدة القروض الاولى تتراوح بين ٧٥ر ٦ ٪ في حين يرتبط مقدار الفائدة في القروض الثانية بالسعر المحلي السائد لهذه العملات . وتصرف قروض الدولارات في الولايات المتحدة ، في حين تصرف القروض الاخرى في بلدان العملة المقرضة . مجلس ادارة البنك هو الهيئة المقررة فيه . ولا بد له من استشارة المجلس الاستشاري الوطني للقضايا النقدية والمالية العالمية التابع للولايات المتحدة .

لقد اقرض البنك في عام ١٩٥٩ : بين من اقرض . عددا من دول الشرق الاوسط ، بينها لبنان الذي استقرض ٣١٧٥٠٠٠ دولار ، والاقليم الجنوبي من العربية المتحدة ٩١٠٠٠ دولار .

اجهزة هيئة الامم المتحدة

ترتبط بهيئة الامم المتحدة اجهزة متعددة تقدم بعض المساعدات في ميادين مختلفة متعددة . وكان المجلس الاقتصادي التابع لهذه الهيئة قد قرر عام ١٩٤٩ وضع برنامج موسع للمعونة الفنية يجري تنفيذه من قبل اجهزة ومنظمات هيئة الامم المتحدة ، وتحت اشراف وتوجيه مجلس المعونة الفنية، وقد طرأت تعديلات على هذا البرنامج فيما بعد . وتساهم الدول طوعا في تمويل هذا البرنامج عن طريق التبرعات . وهناك لجنة دولية مؤلفة من ١٨ دولة تنتخبها الدول الممولة والدول المنتفعة للاشراف على توزيع المعونات . وتقدم المنح للبلدان النامية لتزويدها بالخبرة الفنية كما تقدم المعونات للحكومات والهيئات شبه الحكومية . بين اجهزة الامم المتحدة هذه :

١ : منظمة العمل الدولية

وهي منظمة تهتم بكل ما يتعلق بالعمل كالاستخدام والتدريب المهني وهجرة العمال ، وصحة العمال في مهنتهم ، وتطبيق قوانين العمل ، ومشاكل عمل النساء والاحداث ، وسياسة الاجور والحدود الدنيا فيها ، وتأثير التنمية على اجور العمال . والصناعات اليدوية التعاونية ، ومشاكل عمال النقل البحري ، ومشاكل العمل في الصناعات الخاصة الى ما هنالك ... مركزها جنيف .

ب : منظمة الاغذية والزراعة (فاو)

مركزها روما . مساعداتها تتعلق بالامور الزراعية كالتنمية الزراعية وتربية الحيوان والحراج ، والاسماك والتغذية والتسويق والارشاد الزراعي كما تتعلق بالصناعات الريفية والخدمات .

ويرتبط بهذه المنظمة برنامج الغذاء العالمي الذي يمول بعض المشاريع الانمائية

بتوزيع المواد الغذائية على عمال هذه المشاريع ، على الا تتجاوز قيمة مساعدة كل عامل نصف أجره ، وبالإضافة الى ذلك فالبرنامج المذكور يساهم بتقديم التبرعات والمساعدات التي لها صفة الاستعجال والتي تفرضها الكوارث الطبيعية والجائحات والحروب والعدوانات ..

ج :- اليونيسكو

تشمل دائرة مساعداتها التعليم الفني والابتدائي والثانوي والعالي والخدمات الثقافية . والاستشارات العلمية والأبحاث العلمية والتدريب والوثائق العلمية .

د :- منظمة الطيران المدني الدولي

تقتصر مساعداتها على أمور الملاحة الجوية وإنشاء المطارات والصيانة والتدريب

هـ :- منظمة الصحة الدولية

تقدم مساعداتها في ميدان مكافحة بعض الأمراض كالملا里亚 والسل . والأمراض الوبائية ، كما تشمل مساعداتها التدريب الفني ، وإدارة الصحة العامة ، والهندسة الصحية ، ورعاية الأمومة والطفولة .

و :- منظمة الأرصاد الجوية العالمية

مساعداتها تتناول خدمات الأرصاد الجوية ، والأرصاد الجوية الزراعية . والمناخ والرياح والأحصاءات الحيوية والتدريب ..

ز :- الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية

ميدان مساعداتها تنظيم إدارة المواصلات السلكية واللاسلكية ، إنشاء شبكات الهواتف والتلغراف والراديو وصيانتها والتدريب في هذه المجالات .

ح :- صندوق الأطفال الدولي

ميدان مساعداته عالم الطفولة من صحة وتغذية ورعاية الطفل والأم .

ط :- الوكالة الدولية للطاقة الذرية

ي :- صندوق الأمم المتحدة الخاص

والهدف منه تمويل المشاريع الإنمائية لاسيما في الدول المتخلفة وتقديم الخبرات اللازمة في هذا المجال .

منظمة التنمية الصناعية (يونيدو)

صندوق الأمم المتحدة للتنمية

د- المساعدات « والهبات والقروض »

لقد بلغت المساعدات والاعتمادات المخصصة للبلدان العربية ، بين ١ تموز ١٩٤٥ و ٣٠ حزيران ١٩٥٩ ، استنادا الى المعلومات الرسمية الصادرة عن وزارة التجارة الاميركية - بلغت ٣١٦ مليون دولار خص مصر منها ٩١ مليونا . والاردن ١٣٧ مليونا ولبنان ٦٠ مليونا والعربية السعودية ١٠ ملايين والعراق ١٨ مليونا . هذه المساعدات للبلدان العربية مجتمعة ليست شيئا امام المساعدات الاميركية التي خصت بها اسرائيل لوحدها والبالغة في الفترة المذكورة ٥٢٣ مليون دولار ، وتركيا ٧٤٦ مليونا ، ولايران ٤٠١ مليون . وبعتبر مؤلفو كتاب « سياسة اميركا في الشرق العربي » ان النصيب السنوي للمساعدات الاميركية للبلدان العربية ، بين عامي ٥١ - ٥٩ ، لا يشكل اكثر من ٤٪ من مقدار الارباح التي جنتها الاحتكارات النفطية الاميركية في هذه المنطقة (١) .

- في عام ١٩٤٧ وقعت الحكومة المصرية مع الاحتكارات الاميركية بعض الاتفاقيات المتعلقة ب « المساعدة التقنية » لبناء عدد من المشاريع الصناعية .
- وفتح بنك التصدير والاستيراد الاميركي اعتمادات لبعض الشركات المصرية . ونالت كتلة عبود الصناعية الضخمة ، بشكل خاص ، قرضا بقيمة ٧٢٥ ملايين دولار من اجل بناء معمل السماد الاصطناعي بطاقة ٢٠٠ الف طن سنويا ، بدا العمل في عام ١٩٥٠ .

- في مطلع عام ١٩٤٧ . وبناء على مبادرة من امريكا ، جرت مباحثات مصرية اميركية في واشنطن لاعادة تنظيم وتسليح الجيش المصري والبوليس المصري ساهم فيها مباشرة ترومان ومارشال سكرتير الدولة ، ورئيس وزراء مصر نقراشي باشا . ووقعت اتفاقية سرية حول شروط ونطاق المساعدة الاميركية الحربية .

- في ٥/٥/٥١ عقدت الحكومة الوفدية اتفاقا مع الحكومة الاميركية حول « التعاون التقنيكي » على اساس النقطة الرابعة التي قبلتها حكومة النحاس . وبموجب هذه الاتفاقية قبضت مصر في السنة المالية ٥٢/٥١ (٤٠٠) الف دولار .

وفضلا عن ذلك فقد وقعت ايضا اتفاقية اتاسيس « صندوق المساعدة » لمصر يساهم فيه كل من الطرفين . وقد كان نصيب امريكا في السنة المالية ٥٢/٥١ ٣٤٤ ملايين دولار ، ونصيب مصر (٤٣) ملايين . وقد بقيت الاتفاقية من غير تنفيذ .

- في ٨/٨/٥٢ صرح الجنرال محمد نجيب عندما كان يقاسم على ماهر السلطة ، للمراسلين الاجانب « باسم مجلس الثورة » ، « ان مصر مستعدة لقبول « المساعدة » الحربية الاميركية ، وهي تعبر اهمية كبيرة لتنظيم الحلف الحربي في الشرقين الادنى

(١) راجع لزيادة الايضاح « سياسة امريكا في الشرق العربي » ص ٢٣ وما بعدها .

والاوسط » .

- وفي ٢٨/٨/٥٢ طلبت الحكومة المصرية : عمليا ، من الولايات المتحدة « مساعدة حربية » ، وفي ١٥ / ٩ / ٥٢ اتخذت قرارا بتوسيع اللجنة الحربية المصرية في الولايات المتحدة .

- في ١٩/٩/٥٢ صرح محمد نجيب في مكتب المعلومات الاميركي الذي افتتح في الاسكندرية باحتفال كبير موجها كلامه الى ممثلي الصحافة الاميركية ، ومعبرا عن امتنانه للاستقبال الطيب الذي اقيم على شرفه واعرب عن تقديره لحكام الولايات المتحدة الذين كانت سياستهم : على حد زعمه : « مثلا رائعا » على العلاقة الحميمة مع مصر . (١)

- في تموز ٥٣ قدمت الولايات المتحدة لمصر . بموجب برنامج النقطة الرابعة ١ . ملايين دولار .

- في ١٩ تشرين ٢ عام ٥٣ هاجم عبد الناصر المساعدات الاميركية بعنف قائلا : « ان امريكا تمدنا بالمساعدة ولكن ضمن شروط تقوم على تنفيذ مطالبها مسبقا ، وعلى تحويل وطننا كله الى مصدر لارباحها » (٢) .

- وصرح ناصر في ٢١ / ١١ / ٥٣ : ان « بلدان العالم الحر تعلن في كل مكان انها تساعد البلدان النامية . ولكن هذه التصاريح ليست اكثر من افیون يصدره الغرب من اجل تخدير الشعوب المستعمرة ، وابقائها كالسابق تحت سلطان العالم الحر . لا تثقوا بان امريكا تساعدنا . ان علينا ان نعتمد على انفسنا » . (٣)

- في خريف ١٩٥٣ عقدت الولايات المتحدة مع مصر ٣ اتفاقيات تتعلق بالتعاون الاقتصادي يمتد فعلها حتى ١٩٦٠ . وقضت هذه الاتفاقيات باستقبال الاختصاصيين الاميركيين في مصر من اجل دراسة حاجاتها في ميدان الزراعة ، وصناعة الاسماك ، ونصب الحراج ... الخ .

وقضت الاتفاقية الموقعة في ٢٤ / ٢ / ٥٤ مع الولايات المتحدة ان تقدم هذه لمصر ، مساعدة في ميدان التطوير الاقتصادي . وبعد شهرين من ذلك وقعت بين الطرفين ٣ اتفاقيات للنضال المشترك ضد بعض الامراض المنتشرة في اوساط الفلاحين المصريين ، وحول تنظيم مياه الشرب ، وحول تحسين الوضع الصحي في عدد من المناطق الزراعية .

وفي ٢ / ٧ / ٥٤ اعلن عن ان الحكومة المصرية قررت تمديد مفعول الاتفاقية المعقودة مع الولايات المتحدة ، والمتعلقة بـ « المساعدة التكنيكية » وفقا للنقطة الرابعة

(١) الاومانيت : عدد ٥٢/٩/٢٢ .

(٢) المصري : عدد ٥٢/١١/١٩ (سياسة أمريكا في الشرق العربي ص ٢٩) .

(٣) البرافدا : عدد ٥٢/١١/٢٢ .

من برنامج ترومان ، مدة سنتين ايضا .

- وفي شهر تشرين الاول والثاني من عام ٥٤ جرت مباحثات في واشنطن ، بين الجانب المصري والاميركي لتحديد نطاق « المساعدة » الاميركية لمصر . وتم الاتفاق في ٥٤/١١/٦ على منح مصر ١٣٨ مليون جنيه مصري (٤٠ مليون دولار) ، يخصص منها ٦٥ ملايين لشراء قاطرات و ٣ ملايين لشق طرق و ١٥ مليون لتطوير الملاحة الداخلية و ٢٦ لتعميد شبكات المياه والتزود بالماء . وينبغي ان تشتري المعدات والتجهيزات من الولايات المتحدة . ان بعض المبالغ وقدرها ٧٥ ملايين دولار ، تعطى تحت شكل قرض بفائدة سنوية قدرها ٣٪ ، وما تبقى يقدم على اساس « هبة » . ووقعت في هذه الاوقات . ايضا عدة اتفاقات عن تقديم « المساعدة الاميركية » في التحري عن الفلزات في المناطق العليا من دلتا النيل .

- وتجددت في الوقت ذاته اعمال المنظمة « الاميركية - المصرية » لتطوير الزراعة ، والتي الزمت الولايات المتحدة بتقديم ١٠ ملايين دولار ، لهذه الاعمال ومصر ١٥ مليونا . وبدأت الاعمال في منطقة الكوت لبناء الاقنية واستصلاح الاراضي واقامة المضخات ... ولكن هذه الاعمال جرت ببطء شديد بحيث ان ما انفق من الملايين العشرة المخصصة لها لم يتجاوز ٢٣٠ الف دولار .

- وفي نطاق المساعدة الاقتصادية قدم لمصر ٢٨٠ الف طن من القمح بقيمة ١٩٦٦ مليون دولار ، ورغم ان طابع « المساعدة » وسمت به هذه الصفقة فان قيمة القمح سددها مصر كلها .

وكان كل ما نالته مصر . بين عامي ٥١ - ٥٦ ، تحت اسم « مساعدة » ، لا يتجاوز ٣٢٥ مليون دولار .

- في ايار ١٩٥٥ قدم بنك الولايات المتحدة للاستيراد والتصدير قرضا للشركة المصرية « سبينرايجيبش » ٦٠ الف دولار من اجل شراء تجهيزات نسيج من الولايات المتحدة ، كما قدم ايضا في حزيران ١٩٥٥ للشركة المصرية « يونابتد سبينغ انسد فيفينت كومباني » ٢٥ الف دولار للهدف ذاته . وقد بلغت قروض هذا البنك للشركات المصرية عام ١٩٥٥ (٧٣٣٥) الف دولار ، كما قيل من قبل .

- تصريح دالاس في ١٢/١/٥٧ « ان امريكا مستعدة لتقديم المساعدة الاقتصادية لسورية ومصر فيما اذا اعتقدت امريكا بان هذين البلدين لا يخضعان للشيوعية الدولية ، ولا يتعاطفان معها » .

- في نهاية عام ١٩٥٥ ومطلع ١٩٥٦ اقترح البنك العالمي للاعمار والتطوير على سورية قرضا بقيمة ٤٠ مليون دولار من اجل تنفيذ بعض مشاريع التطوير الاقتصادي في الوطن ، ولكن الاحتجاجات الجماهيرية الواسعة ، والمقاومة في مختلف الميادين ، جملا الحكومة السورية ترفض اقتراح البنك في ١ تموز ١٩٥٦ .

- في ٢٦ نيسان ١٩٥٨ يزور السفير الاميركي في القاهرة الرئيس ناصر ويعلن له ان الولايات المتحدة تنوي « فتح صفحة جديدة في العلاقات مع العربية المتحدة » بما في ذلك الافراج عن ٣٠ مليون دولار العائدة لمصر .

- في ٢٩ نيسان ٥٨ تم الاتفاق في روما بين ممثلي مصر وقناة السويس ، بالاحرف الاولى . حول التعويض على حملة الاسهم بمقدار ٢٨٣ مليون جنيهه استرليني .

- في آب - ايلول ٥٨ اتخذت الولايات المتحدة بعض التدابير الايجابية بشأن تسهيل تصفية الحصار الاقتصادي والمالي ضد العربية المتحدة . وفي ايلول ٥٨ تعلن الحكومة الاميركية عن قرارها بتجديد « المساعدة » للقطر المصري وفقا للاتفاقية الموقعة في آذار ٥٣ . وقدم لمصر ٥ ملايين دولار تصفية لاعتماد سابق . وجاء فسي « نيويورك تايمس » ان واشنطن تنوي تقديم مبلغ اضافي لمصر قدره ٨ ملايين دولار للتطوير الزراعي . وفي الوقت ذاته استعيد تسليم العربية المتحدة « الفائض » الزراعي الاميركي وبدات التسليمات بـ « هبة » من المنتجات الزراعية قيمتها ٨ ملايين دولار . - وفي ١٤ ٥٨ وقعت في القاهرة اتفاقية جديدة لتسليم العربية المتحدة ٢٠٠ الف طن من القمح و ١٠٠ الف طن من الطحين بقيمة ٢٥ مليون دولار .

- في ٤ نيسان ٥٩ اعلنت الولايات المتحدة عن تجديد « مساعدتها » لمصر وفقا للنقطة الرابعة من مبدا ترومان .

- في تموز ٥٩ وقعت اتفاقية بين الطرفين حول « المساعدة التقنية » وقد نصت على تقديم اعتماد بمبلغ ٨ ملايين دولار ، وعلى ارسال خبراء الى القاهرة وارسال فنيين مصريين الى الولايات المتحدة لدراسة الاليكترون ، وبناء الطائرات ، وتكنيك شق الطرق .

- وفي ٢٤ ٥٩ اعلن البنك الاميركي الاستيراد والتصدير عن استعداداه لتقديم اعتماد بقيمة ٦٢ ملايين دولار لمصر لتغطية قسم من النفقات المتعلقة باستيراد المواد الغذائية من الولايات المتحدة .

- وفي مابس ٥٩ وقعت اتفاقية جديدة من اجل تسليم مصر مواد غذائية ارز . ذرة صفراء ، زبدة ، ولحم ...) بقيمة ٢٣٤ ملايين دولار .

- وفي تموز ٥٩ وقعت اتفاقية مشابهة ثالثة لتسليم ٨٠٠ طن من القمح والطحين بقيمة ٥٧٧ مليون دولار . وقد اقترح ان يخصص من هذا المبلغ ٢٩ مليوناً لتوظيفه من اجل تمويل مشاريع ري وتطوير زراعي خلال ١٩٥٨ - ١٩٥٩ . وتعهدت الولايات المتحدة بتسليم مصر « فائضا » زراعيا بقيمة ١١٤ مليون دولار .

- وصل راتشينسكي . احد مدراء البنك العالمي للاعمار والتطوير ، وبرانت مدير صندوق قروض التطوير في البنك المذكور الى القاهرة في الربع الاخير من عام

١٩٥٩ وعقد الثاني اتفاقا حول مساهمة الولايات المتحدة في تمويل سبعة مشاريع من مشاريع التطوير الاقتصادي ، وحول امكانية تقديم قرض بقيمة ٥٠ مليون دولار . في ٢٠ ٥٩ . عقدت الولايات المتحدة اتفاقية مع وزير مالية العربية المتحدة من اجل تسليم سوريا ٧٥ ألف طن من القمح بقيمة ٥٤ دولار . و ٧٥ ألف طن من الشعير بقيمة ٣٩ ملايين دولار اي كان المبلغ مع النفقات اللازمة يساوي ٩٦ ملايين دولار .

— وفي ١٤ ٥٩ ارسل الى سورية على سبيل « الهبة » قمح وشعير بقيمة ٩٦ ملايين دولار . وقدم صندوق قروض التطوير الاميركي لسوريا اعتمادا بقيمة ٧٠٠ ألف دولار لتمويل بناء مصنع افزل الصوف في دمشق .
— وفي نهاية عام ٥٩ بدأت محادثات حول مساهمة الرسمال الاميركي في بناء معمل للسجاد في حمص .

في ايار ٥٩ عرف ان البنك العالمي للاعمار والتطوير قد اقترح على العربية المتحدة قرضا بقيمة ٤٠ مليون دولار من اجل المساهمة في تنفيذ الاعمال المنصوص عنها في برنامج تحديث قناة السويس .

— في ١٤ ٥٩ انتهت المباحثات بتوقيع اتفاقية حول تقديم بنك الاعمار والتطوير للعربية المتحدة قرضا بمبلغ ٥٦ مليون دولار بفائدة سنوية قدرها ٦٪ . وهذا القرض اعطي للمساهمة في تمويل لا برامج تحديث القناة فقط . بل ولتحسين ميناء بور سعيد وبناء رصيف في القاهرة . وشق طرق ، وبناء جسور على القناة في مناطق بورسعيد والتوفيقية . . . ساهمت في هذه الاتفاقية بنوك اميركية ضخمة أمثال « بنكيس تروست كومباني » و « بنك اوف اميركا » و « فورست ناشنال سيتي بنك اوف نيويورك » و « مورغان كارانتي تروست كومباني » و « هانوفر بنك » و « ريكس نيشنال بنك اوف واشنطن » .

— قدمت الولايات المتحدة الى العربية المتحدة بين آب ٥٩ — وتموز ٦٠ ، اربعة قروض بمبلغ ٩٧٥ مليون دولار .

— في تموز ٦٠ قدمت الولايات المتحدة لمصر ٨ ملايين جنيه مصري لبناء مصنع للسكر في ايدف ، ومصنع للورق في الاسكندرية ومعمل سيارات في حلوان .
— وفي ١٠/٥/٥٩ اصدر الرئيس عبد الناصر القرار رقم ٨١٩ بالموافقة على مد سريان الاتفاقية الخاصة بالديون الالمانية الخارجية الموقعة في لندن بتاريخ ٢٧/٢/٥٣ على الاقليم السوري .

— كما قضى القرار ٩٣٠ تاريخ ٢٩/٤/٥٩ بالموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والفني وملحقاته المعقود بين المتحدة (الاقليم المصري) والجمهورية الإيطالية ، وفوض حسن عباس زكي وزير الاقتصاد التنفيذي بالتوقيع عليه .

– وفي ٥٨/١٢/٣٠ وقع في القاهرة كما وقع في ٥٩/١/١٣ في واشنطن اتفاق تبادل الطرود البريدية ونظامه التنفيذي بين العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية .

– وفي ٥٩/٩/١٦ ووفق بالقرار الجمهوري رقم ١٦٣٠ ، على اتفاقية المعونة الفنية التربوية والعلمية المنعقد بين الجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصري) ومؤسسة فورد الاميركية ، وكلف عبداللطيف البغدادي نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط بالتوقيع عليها ، وكان التوقيع في ٥٩ / ١١ / ٢٥ في القاهرة ولم تلبث احكام هذه الاتفاقية ان سرت على الاقليم الشمالي بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٠ تاريخ ١٩٦١/٤/١٩ .

كان الهدف من الاتفاقية بذل جهود مشتركة نحو النهوض الاقتصادي والاجتماعي لشعب الجمهورية العربية المتحدة على ان تقدم المؤسسة بعض المعونات وفقا للشروط العامة التالية :

تقدم المؤسسة معونة فنية في نواحي التربية والاجتماع والصحة والعلوم والشئون الفنية وغيرها من الموضوعات التي تؤدي الى التنمية القومية . تقدم المعونة للهيئات الحكومية طبقا لبرنامج سنوي للمعونة ، وهيئات عربية خاصة . كما لها ان تقدم معونة الى هيئات خاصة اجنبية لمساعدتها في نشاطها في الجمهورية العربية المتحدة .

وتأخذ المعونة المقدمة شكل : اساتذة وخبراء ومعلمين ، وبعثات تدريبية وتقديم اجهزة وآلات لازمة للتدريب او تنفيذ المشروعات النموذجية ، كما تقدم تحت شكل منح ، للاشخاص والمعاهد ، وتحت شكل كتب ومطبوعات دورية ووثائق وحقوق للطبع ... الخ .

وللمؤسسة ان تنشئ مكتبا دائما لها برئاسة ممثل معتمد ومفوض من قبلها ويعفى هو وعائلته من جميع القيود والرسوم الخاصة بتسجيل الاجانب ، وتأشيرات الدخول ، وتصاريح الاقامة وما شابه ذلك ، كما يعفى من ضرائب الدخول المحلية ، وتبحث المادة الرابعة واجبات وامتيازات الخبراء ، كما تبحث المادة الخامسة الشروط العامة للبعثات التدريبية والمشتريات من التجهيزات . وعلى الحكومة تزويد الخبراء بالمكاتب والفنيين المناسبين ووسائل الانتقال والسكن . ومدة الانفاق ٣ سنوات تتجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يطلب احد الفريقين الغاءه كتابة قبل انتهاء الموعد بـ ٦ اشهر .

هـ : - المعونات الفنية للاقليم السوري

١٩٥٨ - ١٩٥٩

١ :- معونات الامم المتحدة :

١ :- **الخبراء :** استفادت وزارة الشؤون البلدية والقروية من خبر في شؤون عمران المدن والسياحة والاصطياف لمدة سنة . والخبر سويسري الجنسية .
اما وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فقد استفادت من خبر هندي طوال سنة .
في عامي ١٩٥٨ - ١٩٥٩ : في مجال انعاش الريف . كما استفادت من خبرة خبر من قبل مكتب العمل الدولي، ساعدها في الاشراف على دورة تدريبية للمرشدين الريفيين . ولم يعمل الا شهرا وبعض الشهر .
اما الخبران اللذان احظا في البرنامج من اجل التكوين الميكانيكي المزرع لمصلحة الوزارة المذكورة فلم يحضرا لعدم تمكن الدوائر المختصة في هيئة الامم المتحدة من ايجاد الخبراء المختصين .
وهناك خبر الماني غربي ارسل من قبل هيئة الامم الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ليشتمل في مشروع رعاية المكفوفين على اساس اعتمادات البرنامج العادي لمنظمة العمل الدولية .
اما الخبر في الضمان الاجتماعي الذي لحظ في البرنامج لحساب الوزارة السابقة لمدة ٦ اشهر فلم يرسل لعجز مجلس المعونة الفنية عن ايجاد الخبر الكفاء .
وقامت منظمة الاغذية والزراعة بتنفيذ مشاريع لحظت في البرنامج الموسع ميدانها الزراعة . وهي تبلغ ١٨ مشروعا صغيرا نفذ منها ١٦ مشروعا على يد ١٦ خبيرا بينهم ٣ من الالمان الغربيين و ٣ من الهنود . واثنتان فرنسيان واثنتان هولنديان، وواحد ايرلندي ، واخر كندي ، واخر دانيمركي وآخر فنلندي وواحد نرويجي .
اما في ميدان البريد والبرق والهاتف فقد لحظ في البرنامج خمسة خبراء لخمس مشاريع تتعلق بتنظيم البريد ، والمحاسبة ، والاذاعة ، ومد الكابلات التلفونية تحت الارض . والخطوط ما بين المدن ، لمدة اصبح ٥٩ شهرا . وقد قام على هذه المشاريع خمسة خبراء احدهم الماني غربي ، واثنتان هنديان ، ورابع سويسري . وخامس روسي . كما لحظ لوزارة المواصلات في البرنامج خبر واحد لمدة ٦ اشهر من اجل انشاءات الخطوط الحديدية . وكان هذا الخبر من المانيا الغربية . اما الخبر المخصص لمشروع صيانة الطرق ، في وزارة المواصلات ، ولمدة ٦ اشهر فلم يؤمن بحجة صعوبة ايجاده . وجرى تخصيص خبر آخر (فنلندي) للوزارة ذاتها من اجل انشاءات الطرق ، اما الخبر المخصص لمخابر « مواد » الطرق فلم يصل لعدم امكان تأمينه .

ولحظ لجامعة دمشق في البرنامج ٥ خبراء لخمسة مشاريع ، عمل في احدها
خبير هندي ، وعمل في الثاني (جيوفيزياء) خبير روسي ، والمشروعان الاخران عمل
فيهما خبيران ايطاليان . اما المشروع الاخير فقد عمل فيه خبير لم تعرف جنسيته .
وخصص لوزارة التربية والتعليم مشروع في قضايا الكهرباء نفذه خبير بلجيكي
لمدة عام واحد . اما مديرية الارصاد الجوية فقد لحظ لها خبير لمدة اربعة اشهر كان
يحمل الجنسية النرويجية .

وخصص لمديرية الارصاد الجوية مشروع تضمن ثلاثة مشاريع فرعية نفذها
اربعة خبراء احدهم سويدي وثنانهم من اتحاد جنوبي افريقيا والاخران من هولندا .
كما قدمت منظمة الطيران المدني الدولية خبيرا لمدة ١٢ شهرا شغل وظيفة مهندس في
الراديو .

ونفذ لحساب وزارة الصحة مشروع في الصحة العامة نفذ قسمه الاول ٣ خبراء
احدهم اردني والثاني هندي والثالث مصري . كما نفذ القسم الباقي خبيران احدهما
هولندي والاخر بوليفي . وقد نفذ المشروعان خلال ٥٤ شهرا . كما قدمت منظمة
الصحة العالمية معونة فنية اضافية باسم « البرنامج العادي » مدتها ٢٢ شهرا لخمسة
خبراء اثنان منهما عربيان . وثالث سويسري ورابع اميركي وخامس هولندية .

كما انه لحظ لوزارة الصناعة خبير (٦ اشهر) في ميدان الجيولوجيا ولكن هذا
المشروع لم ينفذ لعدم ارساله من قبل مديرية المعونة الفنية في هيئة الامم .
اما وزارة التخطيط التي لحظ لها البرنامج خبيرا في التخطيط الاقتصادي وآخر
في المحاسبة الوطنية فلم توفق في الانتفاع باي منهما لعدم تأمينها من قبل الدوائر
المختصة في هيئة الامم .

وعمل لمصلحة وزارة الزراعة في الاحصاء الزراعي خبير هندي لمدة ٣ اشهر كما
عمل في وزارة الخزانة خبير سويسري وقدم تقريره عن ضريبة الدخل ثم سافر ليعود
من اجل تطبيق تقريره . ولكنه لم يعد .

٢ :- المنسح : كان البرنامج قد لحظ ٢٢ منحة موزعة على وزارة الزراعة (٤) ،
ومؤسسة الانماء الاقتصادي (١) . ووزارة المواصلات (٤) ، وجامعة دمشق (١) .
والمديرية العامة للارصاد الجوية (٢) ، ووزارة الصحة (١) ، ووزارة الصناعة (٢) ،
ووزارة التخطيط (٥) ، ووزارة الخزانة (٣) ، ثم اضيف الى هذا العدد (٥٤) كروسيا
تفطى نفقات ارسالهم من الوفر الناجم عن عدم مجيء بعض الخبراء الملحوظ ايفادهم
في البرنامج الى سورية ، او من عدم استكمال بعض الخبراء مدتهم المقررة للعمل في
سورية ، وكان توزيع هذه الكراسي كما يلي :

رئاسة المجلس التنفيذي (٢) ، وزارة الخزانة (٦) ، وزارة الاقتصاد (٤) ، وزارة
الشؤون الاجتماعية والعمل (١٦) ، وزارة الاشغال العامة (١) ، وزارة الشؤون البلدية

والقروية (٣) ، وزارة المواصلات (٧) ، مديرية البرق والبريد والهاتف (٨) ، مديرية الارصاد الجوية (٣) ، مديرية الجمارك (١) ، وزارة الصناعة (٤) ، مديرية الخط الحديدي الحجازي (١) ، جامعة دمشق (٥) ، المصرف الزراعي (١) ، مؤسسة المشاريع الكبرى (٤) ، وزارة الزراعة (٧) ، ومددت لها ثلاث منح اخرى ، ووزارة الحربية (١) .

٣ :- **المؤتمرات الدولية** : عقدت ثلاثة مؤتمرات دولية . عقد احدها مكتب العمل الدولي في استنبول وحضره اثنان من سوريا يمثلان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والصناعة .

وعقدت الثاني منظمة اليونسكو في بيروت للبحث في امور المكتبات في البلدان العربية حضره اثنان يمثلان جامعة دمشق ، ووزارة الثقافة والإرشاد .

اما المؤتمر الثالث فكان حول البيتون المسلح عقد في بيروت من قبل الادارة المختصة في هيئة الامم . حضره ممثل عن وزارة الاشغال العامة .

٤ :- **رحلات استطلاعية** : جرت محاولة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتنظيم رحلة استطلاعية الى الهند على نفقة مكتب العمل الدولي .

٥ :- **الات والادوات** : لحظ البرنامج لهذه الغاية ١٢٠٠ دولار لحساب وزارة الصحة .

ب :- معونات صندوق المشروعات الخاصة

تقدمت سورية الى المسؤولين في هذا الصندوق بطلب ادراج ١٢ مشروعا لتمويلها من قبله . ولم يعلن بالموافقة الا على مشروع واحد هو مشروع المياه الجوفية في منطقة الجزيرة دون اعلان قبول او رفض بقية المشاريع كليا او جزئيا . علما بان الجمهورية العربية المتحدة قد قررت بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٥٨ رصد اعتماد قدره ١٠٠ الف جنيه لقاء اشتراكها في صندوق المشروعات الخاصة لعام ٥٨ - ٥٩ . ورصد في الميزانية الموحدة لعام ٥٩ - ٦٠ اعتماد ١٠٠ الف جنيه تحت عنوان (اشتراك مصر في صندوق المشروعات الخاصة بالامم المتحدة) .

ج :- المعونات الفنية من حكومات مختلفة

١ :- **هولندا** : قبلت الحكومة الهولندية ٤ مهندسين زراعيين من موظفي مؤسسة المشاريع الكبرى للدراسة والاطلاع خلال ٦ اشهر على نفقتها الخاصة .

٢ :- **الهند** : قبل معهد الاحصاء الهندي في كلكتا دعوة موظفين اثنين من مديرية الاحصاء في دمشق لمدة ثلاثة اشهر . اطلع احدهما على مدى تطبيق نظام العينات ، والثاني على الات الاحصائية .

٣ :- **الولايات المتحدة** : في ٢٥ / ١١ / ٥٩ وقع اتفاق مع الجانب الاميركي في القاهرة لاستفادة الاقليم الجنوبي من المعونة الفنية في الطيران المدني . وقد تضمن

هذا الاتفاق تقديم الجانب الاميركي خبيرين في هندسة الاليكترون لمدة سنتين وسبع منح علمية لموظفي الطيران المدني السوري ، ومعدات فنية مختلفة لتأمين سلامة الطيران ، والاتصالات اللاسلكية ، تبلغ كلفة هذه الامور كلها (٦٠٢٦٣٥) دولارا .

اما التزامات الجانب السوري في هذا المجال فكانت :

١ :- اعداد الاماكن اللازمة للاجهزة المقدمة .
٢ :- تسديد رسوم الجمارك والمرفا والنقل الداخلي ورسوم تاخير تفريغ البواخر .

٣ :- تقديم القوة المحركة اللازمة للاجهزة وتسديد النفقات اللازمة في هذا المجال .
٤ :- تقديم البنزين والزيوت ومواد التشحيم ودفع رسوم السيارات المقدمة من قبل المعونة الفنية وصيانتها .

٥ :- تأمين اليد العاملة المحلية والفنيين والموظفين اللازمين لتركيب وصيانة اجهزة الملاحة والاتصال المقدمة .

٦ :- تسديد رواتب موفدي مصلحة الطيران المدني خلال مدة تدريبهم في الخارج .

٧ :- تأمين مكاتب ومساعدات سكرتارية والنقل المحلي للمهندس الاليكترونيك المقيم في سورية .

اي تلزم سوريا بتقديم نفقات قدرت ب ١٢٩ الف دولار .

٤ :- المانيا الاتحادية : في ٧ / ٥ / ٥٨ وقع وزير الاقتصاد في العربية المتحدة في بون اتفاقية تقديم معونة فنية للاقليم السوري تقضي :

١ :- انشاء معهد للتعليم الفني مماثل لمعهد القاهرة .

ب :- اعداد مخططات لانشاء ميناء في سورية .

ج :- اعداد مخططات لانشاء مطار مدني في دمشق .

د :- دراسة مشروع اقامة مصنع للسيليلوز .

هـ :- دراسة اقتصادية لاقامة صناعات جديدة .

ونتيجة لذلك فقد جرى استقبال بعض الخبراء الالمان في سورية . وارسال بعض المدربين السوريين الى المانيا الاتحادية كما ان المانيا وافقت على المشاريع المقترحة من الجانب السوري ومن بينها اعداد مشروع نهائي لبناء مطار دمشق الدولي لاستقبال الطائرات النفاثة . وتم الاتفاق على ان تضع مؤسسة بيكر الالمانية الدراسات اللازمة للمطار وان توزع نفقات الدراسة على الجانبين الالمانى والسوري . وقد وقع العقد مع مؤسسة بيكر بتاريخ ٢١ / ١١ / ٥٩ .

لقد بلغت قيمة المعونات التي منحت للاقليم السوري في هذا العام ٢٨٥ مليون ليرة سورية وفيما يلي تفصيل لها .

١ :- معونات منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها

بلغت قيمتها ١٤٧٢٠٠ مليون دولار . وهي تتضمن نفقات ٦٣ خبيرا و ٣٨ منحة وتجهيزات وادوات ب ٣٣١٨٠٠ دولار .

١ :- البرنامج العادي للمعونة الفنية : بلغت مخصصاته في هذا العام ١٣٥٤٠٠ الف دولار موزعة على ١١ خبيرا في شؤون الانعاش الريفي ، والتعليم المنزلي للمكفوفين والخطوط الحديدية ، وتخطيط المدن ، والجيولوجيا ، والحاسبة البريدية ، وآليات الخطوط الحديدية ، ومختبرات طرق المواصلات، والسياحة، والتخطيط الاقتصادي .

٧ منح .

ب :- منظمة العمل الدولية : قدمت اربع خبراء في ميدان تعاونيات المستهلكين والانتاج وميكانيك السيارات ، والتعاونيات .

ج :- منظمة الاغذية والزراعة : بلغت معوناتها ١٣٨٨٧٠ دولار موزعة على منحتين و ١٣ خبيرا في ميدان زراعة الحمضيات ، والمدرسة الحراجية، والجيوفيزياء، والمياه الجوفية ، وانتاج الالبان والحراج ، والاطعمة المحفوظة ، والري والتجفيف ، والهيدرولوجيا ، وتربية الاسماك ، والتلقيح الاصطناعي ، وتصنيف التربة والاحصاء الزراعي . وقد كلفت بأن تكون الهيئة التنفيذية لمشروع الكشف عن المياه الجوفية في الجزيرة والصناعات الغذائية ، كما اشرفت على اشادة معلمي الالبان في دمشق وحلب .

د :- منظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة : وزعت معونتها على خمس منح و ٦ خبراء في ميدان قوى المواد ، والزخرفة وتخطيط المدن ، وصيانة وترميم الانار والزخرفة والكيمياء والعلوم الاجتماعية .

هـ :- منظمة الطيران المدني الدولية : بلغت مساعداتها ٤٠٩٥٠ دولارا موزعة على ٦ خبراء في ميدان هندسة الراديو ، والمواصلات الجوية ، وصيانة الراديو ، وهندسة الراديو ، والمطبعة اللاسلكية .

و :- منظمة الصحة العالمية : بلغت مساعداتها ٣٠٨٥٠ دولارا لتأمين ٦ خبراء في الصحة الريفية والاحصاء الطبي ومكافحة الملاريا . كما ساهمت ب ١٠٠ الف ايرة في جملة استئصال البرداء . وقدم فريق من الخبراء لدراسة انتشار السل ٦ سيارات مجهزة اتم تجهيز ، بقيمة ٣٠ الف دولار .

ز :- الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية : بلغت مساعداته ٣٤٨٠٠٢ دولار نفقات ٣ خبراء في مجال المواصلات الاذاعية ، ومد الخطوط للمسافات الطويلة وخطوط الهاتف الارضية .

ح :- منظمة الارصاد الجوية : بلغت مساعداتها ٤ آلاف دولار تمت عن طريق تأمين ٤ منح .

٢ :- المنظمات الاخرى المتعاونة مع البرنامج الموسع

١ :- المنظمة الدولية لرعاية الطفولة : قدمت

سيارات وتجهيزات لاستئصال البرداء بقيمة	٧٤٦٢٤٤	ليرة سورية
معدات لعمل الالبان في دمشق	٢٧٥٠٠٠	ليرة سورية
معدات لعمل الالبان في حلب	٢٢٥٠٠٠	ليرة سورية
مصاريف عامة للنقلات والشحن والتركيب	٥٠٠٠٠	ليرة سورية

١٢٩٦٢٤٤ ليرة سورية

- وهذا بالاضافة الى خدمات كثيرة اخرى في مجال تقديم الحليب والادوية .
ب :- منظمات اخرى : قدمت عددا من المنح وساهمت في حملات مختلفة .

٣ :- الصندوق الخاص التابع لمنظمة الامم المتحدة

قدم مساعدات لمشروع التنقيب عن المياه الجوفية في منطقة الجزيرة . فقد تمت الموافقة على المشروع وعلى خطة العمليات . وتقدر مدة التنفيذ بثلاث سنوات . والمساعدة المقدمة هي ٤٧٢٤٠٠ دولار لتغطية نفقات ٦ خبراء وخمس منح . اما مشروع الصناعات الغذائية فيبلغ مساعدة الصندوق له بنصف مليون دولار .

٤ :- معونات مؤسسة التعاون الدولي الاميركية

في ٢ / ٤ / ٦٠ وافقت سلطات العربية المتحدة على الاستفادة من معونات هذه المؤسسة وقد تم الاتفاق على قبول المعونات في النواحي التالية :

- ١ :- الطيران المدني : تجهيزات ومعدات بقيمة اجمالية قدرها ٦٠٠٠٠ دولار
كلف ٧ منح و ٣ خبراء ٦٧٩٠٠ دولار
ب :- المساهمة في تم تسديد النصف الاول في ١ / ١١ / ٦٠ ١٥٠٠٠٠٠٠٠ ليرة
الميزانية الانمائية

- ج :- منح تخصص لعام ٦٠ عدد (٥) ٥٠٠٠٠ دولار
منح تخصص لعام ٦١ عدد (١٥) ١٥٠٠٠٠ دولار
قدم المسؤولون السوريون طلبات فنية للمساهمة في تنفيذ الخطة الخمسية
تضمنت :

- ١ :- المساعدة في تصنيف تربية الاقليم السوري وتقديم تجهيزات للمختبرات المختلفة ومنح تدريب وتخصص .
ب :- المساعدة في تنفيذ مشاريع مياه الشرب (تجهيزات ، خبراء ، منح) .
ج :- دراسة مشاريع صناعية على ان توضع الدراسات تحت تصرف القطاع الخاص .

د :- كهربة حوض العاصي الاعلى .

ه :- المساهمة في اشادة شبكة طرق المواصلات وفي كهربة الاقليم .

وقد قدمت بعثة اميركية لدراسة الطلب الاول ، كما قدمت لجان من اجل المشروع الثاني ولجان من اجل المشروع الثالث قامت باتصالات متعددة في وزارة الاقتصاد والمصرف الصناعي ومختلف ممثلي القطاع الخاص والعام في حين تاجلت دراسة مشروع كهربة حوض العاصي الاعلى . اما المشروع الاخير فقد قدمت لجنة من اجله وقامت بالاتصالات والدراسات اللازمة .

وعلى هذا فيمكن تقدير المساعدات التي تمت وتقررت من المعونات الاميركية

عام ١٩٦٠ .

منح خبراء	تجهيزات	نفقات المنح والخبراء	المجموع	بالليرات السورية
٧ ٢	٦٠٠٠٠٠٠٠ دولار	٦٧٩٠٠ دولار	٢٢٧٩٠٠	٨٩٠٠٠٠
١ :- الطيران المدني				
٢ :- المساهمة في				
الميزانية				
الانمائية				١٥٠٠٠٠٠٠٠
٣ :- منح تخصص	٥		٥٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
عام ١٩٦٠				
٤ :- منح تخصص	١٥		١٥٠٠٠٠	٥٨٥٠٠٠
عام ١٩٦١				
				١٦٦٥٥٠٠٠

ه :- معونات المانيا الاتحادية

بدات بتقديم المعونات في عام ١٩٦٠ . وقد بلغت ١٨٩٢٠٠٠ ليرة سورية موزعة على ما يلي :

- ١ :- تجهيزات معهد التدريب الصناعي في حلب ١٠٨٠٠٠٠٠ ليرة .
- ٢ :- هيئة تدريسية مؤلفة من مدير وعشرة مدرسين تقوم المانيا بالانفاق عليهم .
- ٣ :- تجهيزات لبرج المراقبة لمطار دمشق الدولي بقيمة ٤٠٠ الف مارك الماني او ٣٦٠ الف ليرة سورية .
- ٤ :- الموافقة على المساهمة في معهد التدريب الفني التابع لمديرية البرق والبريد والهاتف .
- ٥ :- خبراء في مجالات توحيد شبكة الكهرباء ، مكافحة امراض الفم ، البرق والبريد والهاتف ، ملاحة بحرية .
- ٦ :- خصصت ١٠٠ الف مارك للمساهمة في التنقيب عن المياه الجوفية .
- ٧ :- الموافقة على تقديم ٥٠ منحة تدريبية لخريجي المعهد الصناعي في حلب

لقضاء سنة في المؤسسة الصناعية الالمانية .
وعلى هذا يمكن اجمال المساعدات التي تمت او تقررت :

منح	خبراء	تجهيزات بالمالراك	الجموع بالماركات	بالليرات السورية
تجهيزات معهد التدريب الصناعي ٥٠			١٢٠٠٠٠	١٠٨٠٠٠٠
المدير وهيئة التدريس	١١		٢٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
خبراء زراعة، بحرية، كهرباء، بريد	٦		١٨٠٠٠٠	١٦٢٠٠٠
دراسات جيولوجية	٢		١٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
تجهيزات برج المراقبة		٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠
				١٠٨٩٢٠٠٠

٦ :- معونات جمعية اصدقاء الشرق الاوسط

تقيم هذه الجمعية صلاتها مع الطلاب الزراعيين باتمام دراساتهم في الولايات المتحدة . وقد قدمت الجمعية للاقليم المصري عام ١٩٦٠ (٥٠) منحة . وابدت استعدادها لتقديم منح للاقليم السوري اذا عدل قانون البعثات ليضمن حسب رايها ، السرعة في البت ، والتركيز على الاختيار في النواحي العلمية (هندسة ، طب ، اقتصاد) .

٧ :- معونات مؤسسة فورد

- بلغ ما قدمته عام ١٩٦٠ (٧٣٤ر٠٠٩) دولار موزعة على المشاريع التالية :
- المساهمة في المعهد التدريبي للمعلمات الريفيات ١٨٥ر٠٠٠ دولار
- المساهمة في مدرسة تدريب المعلمين الريفيين في حمص ٢١٤ر٠٠٠
- المساهمة في مشروع الانعاش الريفي . ٢٥ر٠٠٠
- المساهمة في معهد التدريب على الانعاش الريفي في ٨٧٠٠
- النشابة .
- المساهمة المالية في انشاء المراكز الاجتماعية . ٢٥ر٩٨٧
- المساهمة في مشروع انماء الصناعات المنزلية . ٥ر٣٢٢

٧٣٤ر٠٠٩ او ٢ر٨٠٠ر٠٠٠ لس

كما جرى مباحثات لتنفيذ مشاريع في عام ٦١ منها :
المساهمة في تجهيز مختبرات القطن ، الارشاد الزراعي ، تقديم خبراء ومنح وتجهيزات والالات لوزارة التخطيط والمساهمة في تاسيس كلية هندسة جامعة دمشق .

وقد ابدت المؤسسة استعدادها للاسهام في مشروع الارشاد الزراعي الثقافي الصحي القومي عن طريق التلفزيون وتوزيع الاجهزة على القرى بحيث يتاح للقرويين الاجتماع في مكان وزمان معينين للاستفادة من البرنامج الارشادي المذكور .

• • •

اما الاقليم الجنوبي ، فقد كانت منحه في هذا العام موزعة على الشكل التالي :

-	هيئة الامم المتحدة	٥٠	منحة سنويا
-	المانيا الغربية	٦٠٠	منحة سنويا
-	الولايات المتحدة	٥٠٠	منحة تخصص سنويا .
		١٤٥	منحة تدريب سنويا .

و- الاتفاقات مع الخارج

سنستعرض فيما يلي اهم الاتفاقات التي عقدتها الجمهورية العربية المتحدة مع الخارج . سواء اكان ذلك مع المعسكر الاشتراكي او المعسكر الراسمالي ، وسواء اكان ذلك في ميدان التعاون العلمي او الفني او الاقتصادي او الثقافي او التجاري ... ذلك ان عقد مثل هذه الاتفاقات انما هو سبيل لتقوية التعاون وتمتين الصلات ، وتأمين المصالح وهي بالتالي تعطي فكرة واضحة عن الخط الذي تنتهجه الدولة المتعاقدة ، فهل هي تدعيم للعلاقات مع العالم الراسمالي ، ام مع العالم الاشتراكي ، ام معهما معا وفي حدود اية تسوية تقريبية ؟ ان طبيعة النظام القائم في بلد ما تفرض على هذا البلد تدعيم علاقاته ، من حيث الاساس ، مع البلدان التي تقوم فيها أنظمة مماثلة . ذلك ان هذه العلاقات انما هي انعكاس للادبولوجية السائدة ، ايدبولوجية النظام القائم وتعبير عن المصالح التي يسعى الى تأمينها . ولا يعقل ان يدعى بلد الاشتراكية وتكون جميع علاقاته الاساسية مع المعسكر الراسمالي ، او ان يدعى الراسمالية وتكون علاقاته الاساسية مع المعسكر الاشتراكي .

لذلك كانت الاتفاقات الاساسية التي يعقدها بلد معين انما هي مرآة تعكس الى هذا الحد او ذاك ، طبيعة نظامه وحكمه ، والسلطة القائمة فيها والطبقة المسيطرة .

- الاتفاقات مع المعسكر الراسمالي -

- في ٥٨/٢/٢٢ صدق على الاتفاق الجوي الموقود بتاريخ ٥٧/١٢/١٦ بين سورية وبلجيكا .

- وفي ٥٨/١٠/٢٦ صدر القرار الجمهوري رقم ١٣٧٧ بالموافقة على الاتفاق الخاص بتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل ،

بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر) وجمهورية المانيا الاتحادية ، والموقع بالاحرف الاولى في مدينة بون بتاريخ ٣١/١٠/٥٧ .

– وفي ٢٩/١٠/٥٨ صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٩٠ بالموافقة على الاتفاقيات التي عقدت في زوريخ بتاريخ ٢٢/٨/٥٨ بين الاقليم المصري والجمهورية الفرنسية ، وذلك لتسوية المسائل المالية المعلقة .

– اما القرار بالقانون رقم ٦٣ الصادر في ١٤/٦/٥٨ فقد قضى بتنفيذ اتفاقية الاسس المعقودة في ٢٩ نيسان ١٩٥٨ بشأن التعويضات المترتبة على تأميم شركة قناة السويس العالمية .

وقد عقدت اتفاقية الاسس بين العربية المتحدة وبين ممثلي اصحاب صكوك السويس المالية ، وهم اصحاب الاسهم واصحاب حصص التأسيس واصحاب الحصص المدنية (الشركة المدنية لتحصيل نصيب الحكومة المصرية البالغ قدره ١٥ / من صافي دخل الشركة العالمية لقناة السويس البحرية) . وقضت هذه الاتفاقية بان تدفع العربية المتحدة ٢٨٢ مليون جنيه مصري ، على ان تترك الاموال الموجودة في الخارج لاصحاب الصكوك وذلك للوفاء وفاء كاملا بالتعويض المستحق لحاملي الاسهم وحصص التأسيس نتيجة لقانون التأميم رقم ٢٨٥ عام ١٩٥٦ والوفاء وفاء كاملا بمطالبات اصحاب الحصص المدنية . وهكذا يتحمل اصحاب الصكوك مسؤولية جميع الالتزامات القائمة خارج مصر في ٢٦/٧/٥٦ . . في حين تتحمل الحكومة المصرية جميع الالتزامات القائمة في مصر في ٢٦/٧/٥٦ . . ثم تبحث المواد الاخرى بعض التفاصيل المالية وكيفية الوفاء ومقاديره وازمانه .

وقد ابانت المادة التاسعة من هذا الاتفاق ان التفاوض الذي جرى انما جرى في ظل المساعي الحميدة التي بذلها البنك الدولي للانشاء والتعمير ، وقد قبل البنك صفات الموقعين فيما بعد في حدود اغراض ابرام اتفاقية الاسس هذه ، ولذلك طلب الطرفان الى هذا البنك ان يواصل مساعيه الحميدة الى ان يتم ابرام اتفاق نهائسي واعداد ما يرافقه من وثائق تنفيذا لاتفاقية الاسس هذه ، كما طلب اليه ان يكون وكيلًا ماليًا لقبض واداء الاموال المنصوص عنها في بعض بنود الاتفاقية المذكور . وهكذا ذيل توقيع نائب رئيس البنك الدولي للانشاء والتعمير ، هذه الاتفاقية تحت كلمة « شهد بذلك » .

– اما القرار رقم ٣٤١ تاريخ ٢٨/٢/٥٩ فقد قضى بالموافقة على الاتفاقية بين العربية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا بشأن العلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية في مصر ، وفوض الدكتور قيسونسي بالتوقيع . وهو الاتفاق الذي تقرر نشره في ٢/٣/٥٩ ، وتحدثنا عن اهم نقاطه في مكان سابق .

- وقضى القرار ٧٦٠ تاريخ ٥٩/٥/١٠ بالموافقة على الاتفاق المعقود بين المتحدة وحكومة الاتحاد السويسري بشأن وضع برنامج خاص لتوريد آلات نسيج سويسرية الى المقيمين في الاقليم المصري .
- وفي ٥٩/١١/١٥ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٠٢٤ بالموافقة على عقد اتفاق مع الصندوق الخاص بالامم المتحدة مع تفويض عبد اللطيف البغدادي نائب رئيس الجمهورية بالتوقيع عليه .
- وفي ٥٩/١٢/٢١ صدر القرار رقم ٢٢٩١ بالموافقة على اتفاق النقل الجوي المعقود مع المانيا الاتحادية وتفويض مدير عام الطيران المدني بالتوقيع عليه .
- وفي ٥٩/٩/٢٨ وقع في القاهرة على اتفاقية مع الولايات المتحدة لتمويل برامج التبادل التعليمي واعتبر نافذا من تاريخ توقيعه .
- وفي ٦٠/٢/٩ صدر القرار بالقانون رقم ٢٨ الذي سمح بزيادة حصة العربية المتحدة في صندوق النقد الدولي من ٦٦٥ مليون دولار الى ١٠٥ ملايين ، وبزيادة نصيب الجمهورية في رسمال البنك الدولي للانشاء والتعمير من ٥٩٨ مليون دولار الى ١٢٦٦ مليوناً ويعمل بالقانون في الاقليمين .
- كما وقع في القاهرة في ٥٩/١١/١١ اتفاق مع المانيا الاتحادية بشأن انشاء معهد للتعليم الصناعي في مدينة حلب . واعتبر نافذ المفعول منذ توقيعه .
- وقد قضى القانون ٢٤٧ تاريخ ٦٠/٧/١٧ باعفاء المهتمات التي تقدمها حكومة المانيا تنفيذا للاتفاق المذكور من الضرائب الجمركية في حالي الدخول والخروج ، وكافة الالتزامات المالية الاخرى ، كما يعفى ايضا الاثاث والممتلكات الشخصية بما فيها سيارة واحدة لكل عائلة والتي سيحضرها اعضاء هيئة التدريس والفنيون الالمان وافسراد عائلاتهم كما يعفى اعضاء هيئة التدريس والفنيون الالمان من الضرائب والالتزامات المالية الاخرى اثناء مدة قيامهم بعملهم طبقا لهذا الاتفاق .
- وقضى القرار ٧٦٥ تاريخ ٦٠/٥/١٥ بانشاء مكتب مشتريات لوزارة التموين المركزية في مدينة واشنطن يختص بشراء المواد التموينية والاشراف على شحنها وتنفيذ الاتفاقيات التموينية المعقودة مع الولايات المتحدة .
- وفي ٦٠/٥/١٥ صدر القرار ٨٦١ القاضي بالموافقة على التصفية المالية للهيئة المصرية الاميركية المشتركة للتعليم .
- كما قضى القرار ٢٢٧٩ تاريخ ٦٠/١٢/١٨ بالموافقة على اتفاق التعاون الفني بين العربية المتحدة والجمهورية الاتحادية الالمانية من اجل انشاء مركز لتدريب جرف الآلات الدقيقة في القاهرة . كما وقع في التاريخ ذاته القرار ٢٢٨٠ القاضي بالموافقة على اتفاق التعاون الفني مع الجمهورية الاتحادية الالمانية ايضا بشأن اقامة معهد لبحوث البترول في القاهرة .

- وفي ١٠/٦/٦١ ووفق بالقرار ٧٠٨ على عقد الاتفاقية الخاصة بمنع الازدواج الضريبي بين العربية المتحدة والولايات المتحدة الاميركية .

- الاتفاقات مع المعسكر الاشتراكي -

- في ٩/١/٥٨ صدق على الاتفاقية الثقافية الموقعة بين سورية وتشيكوسلوفاكيا بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٥٧ .

- كما صدق في ١٤/١/٥٨ الاتفاق الموقع بين البلدين المذكورين بتاريخ ٣٠/١٢/٥٧ لتسيير خطوط جوية مدنية بين براغ ودمشق .

- في عام ١٩٥٨ صدر القرار الجمهوري رقم ١٥٣٥ تاريخ ٨/١٢ وهو يقضي بالموافقة على الاتفاق الثقافي بين العربية المتحدة ويوغوسلافيا وفوض وزير الخارجية بالتوقيع عليه .

- وفي ١٨/٩/٥٨ تم التوقيع على اتفاق النقل البحري بين العربية المتحدة وحكومة الاتحاد السوفيتي . كما تم تبادل وثائق التصديق عليه في ٣٠/٥/٥٩ .

- وفي ٩/١/٥٩ صدر القرار الجمهوري رقم ٨ القاضي بالموافقة على الاتفاق بشأن قيام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بتقديم المعونة الفنية والاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة اثناء المرحلة الاولى من السد العالي بأسوان، وفوض المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية بالتوقيع عليه . وقد تم التوقيع عليه في موسكو بتاريخ ٢٧/٨/٦٠ واعتبر نافذ المفعول من تاريخ ٢/٣/٦١ .

- اما القرار ١٣٧ تاريخ ٢٢/١/٥٩ فقد قضى بالموافقة على اتفاق التجارة والدفع والبروتوكول الملحق بهما والخاص باتفاق التجارة بين العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية وفوض الدكتور قيسوني وزير الاقتصاد المركزي بالتوقيع عليهما .

- كما ووفق بالقرار رقم ١٧٣ تاريخ ٢/٢/٥٩ على الاتفاق الطويل الاجل لتنمية التبادل التجاري خلال السنوات بين ٥٩ - ٦١ وكذلك اتفاق الدفع طويل الاجل بين المتحدة والمانيا الديمقراطية وفوض الدكتور قيسوني بالتوقيع عليهما .

- وفي ٢/٤/٥٩ وقع في القاهرة على اتفاقيتي التجارة والدفع الطويلي الاجل مع المجر وقد دخلا مرحلة التنفيذ في ٣/٩/٥٩ .

- وفي ٧/٢/٥٩ وقع اتفاق تجارة طويل الاجل ، واتفاق دفع مع تشيكوسلوفاكيا واصبحتا نافذتين نهائيا بدءا من ٦/٧/٥٩ وهما يتضمنان احكاما تسري على الاقليمين وقد ألحقت باتفاق التجارة قائمتين : تبين الاولى صادرات تشيكوسلوفاكيا الى العربية المتحدة ، وهي تتألف من مصانع ومعامل وتجهيزات ومعدات وادوات ووسائل نقل ومواصلات واجهزة كهربائية وادوات دقيقة ومواد اولية مختلفة وسلع متباينة

اما القائمة ب فتبين صادرات العربية الى تشيكوسلوفاكيا . وهي تتضمن عددا من المواد الاولية وسلعا غذائية ومنسوجات متنوعة ومنتجات مختلفة . وقد حدد سقف التبادل ب ٥٠٠ الف جنيه مصري .

- وفي ٢٥/١١/٥٩ اصبح الاتفاق الموقع بين العربية المتحدة وتشيكوسلوفاكيا في براغ ساري المفعول .

- ووقع في بكين في ٢٤/٥/٦٠ بروتوكول العام الثاني من اتفاق التجارة المبرم مع الصين الشعبية . واعتبر نافذا من تاريخ نشره .

- وقضى قرار وزارة الخارجية الصادر في ٣/٥/٦٠ بنشر معاهد التجارة والملاحاة بين المتحدة وتشيكوسلوفاكيا الموقع عليها في القاهرة بتاريخ ٧/٢/٥٩ واعتبرت نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق (٢٣/٤/٦٠) .

- وفي ٩/٧/٥٩ وقع في القاهرة اتفاق المواصلات الجوية بين العربية المتحدة وبلغاريا واعتبر نافذ المفعول منذ ٦/٧/٦٠ .

- وبين ١٦ - ٢٨/١١/٦٠ جرت مفاوضات بين اللجنة المشتركة الممثلة لحكومة العربية المتحدة وحكومة المانيا الديمقراطية صدر بها بروتوكول خاص .
- كما عقد مع الصين الشعبية اتفاق تجارة يتعلق بنسبة الاتفاق الثالثة .

٢. - صلات العربية المتحدة الاخرى مع الخارج

تقصد بهذه الصلات العلاقات التي قامت بين العربية المتحدة والخارج بموافقة السلطات المعنية ، في المجالات العلمية والتدريبية والفنية والثقافية والتكنيكية والتجارية . . . اما تنفيذا لاتفاقات معقودة ، او تمهيدا لعقد اخرى ، او حضورا لمؤتمرات دولية - وندوات عالمية او وطنية او منطقية ، او زيارة لمصانع ومعامل وشركات ، او دون ان تمت لهذا او ذاك من الامور . ان قوة هذه الصلات او ضعفها يعكسان اتجاهها معيننا لدى دولة نحو اخرى . وقوة او ضعف ارتباط هذه الدولة بتلك ، وهذا النظام بذاك في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفنية والثقافية . . . الخ . انها ، في نهاية المطاف ، تعبير عن ايدولوجية معينة ، وهي ذات فحوى طبقي الى هذا الحد او ذاك ، ولا تنفصل عن صراع الطبقات والايديولوجيات . من هذه الزاوية نستعرض اهم هذه الصلات التي قامت بين العربية المتحدة والخارج سواء مع العالم الراسمالي او العالم الاشتراكي وهي صلات كانت اخبارها تملأ صفحات الجريدة الرسمية .

١ - مع المعسكر الراسمالي

في عام ١٩٥٨ اذن بالسفر الى المانيا الاتحادية من اجل التمرين العملي في مصانع شركة سيمنس بكارلسرود (١) ، ولشراء اجهزة علمية وادوات معامل وكيمائيات لازمة لكليات جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس، ولمشاهدة منشآت الصوامع التي قامت بتنفيذها شركتنا « بتون وميزباد » و« ميج » . ولزيادة مشروعات النقل البحري فيها وذلك استكمالاً لبحث المشاريع المقدمة من بعض الشركات لنقل خام الحديد من اسوان الى حلوان وللقيام بزيارات معينة ، ولرابعة التصميمات النهائية لمشروع التحكم المركزي مع شركة سيمنس الالمانية كما سمح لفئة من الموظفين بالذهاب الى ايطاليا لحضور البرنامج التدريبي الذي تنظمه شركة « نالكو ايطاليان » في روما لدراسة تحليل المياه ، وللعمل بصفة مندوب لدى شركة شنكر وشركاه ، او لدراسة اسواق دول في أوروبا ، بما فيها ايطاليا ، للتعاقد على بيع سماد توماسي فوسفات انتاج شركة الحديد والصلب .

كما اعطيت اذن للسفر الى بلجيكا واسبانيا واليابان . اما لحضور مؤتمرات دولية ، او للتعاقد على شراء سفن لتعزيز الاسطول التجاري .

اما في عام ١٩٥٩ فكانت الاذن موجهة الى :

الولايات المتحدة : « للقيام باجراء عمليات شراء وتوريد كمية من القمح والدقيق في حدود ٣٠٠ ألف طن » ، « ولاتمام مفاوضات منع الازدواج الضرائبي » ، « ولدراسة مختلف فروع العمل بمؤسسات التلفزيون والتدريب عليها » ، « لزيارة مصانع شركة جنرال موتورز للاطلاع والتمرين على الانظمة المتبعة في تخزين وتستيف قطع الغيار وانشاء الكاتولوكات الخاصة بها والوقوف على طرق الشراء التي تتبعها شركات السكك الحديدية الاميركية » ، « لتوقيع العقد الخاص بقرض البنك الدولي للانشاء والتعمير » ...

والى المانيا الغربية : « لدراسة امكانيات تسويق منتجات ج.ع.م. من الخضر والفواكه في اسواق المانيا الغربية » . « وللتفتيش على قاطرات الديزل المتعاقد على توريدها مع شركة هنشل الالمانية » . « ولشراء ادوات وادوية بيطرية من سويسرا والمانيا الغربية » ، « لاعتماد المستندات الفنية الخاصة بمشروع تصميم وتوريد وتركيب خطوط انابيب البترول » ، « وللقيام بزيارة تعاونية » ، « لبحث بعض الموضوعات مع شركة « ستولكن سوها » ، « لزيارة المعاهد الفنية المماثلة لما سينشأ في الاقليم المصري بالاشتراك مع حكومة المانيا الاتحادية ولمناقشة الخبراء الالمان في

(١) كل فاصل بين جملتين يشير الى اذن مستقل خاص بوفد او شخص .

تفاصيل المعهد الفني المذكور»، و« لدراسة تصميمات أجهزة الاضاءة المتعاقد على استيرادها من شركة G.E.Z الالمانية والتمرين على صناعتها وتجارتها»، و« لاجراء تجارب على محطات الارسال على الموجة القصيرة بشركة « تليفونكن - المانيا » .

والى اليابان : « للبحث عن العقد ١٤٠٠ المبرم بين هيئة سكك حديد مصر وبين شركة « كانيمانو اليابان » ، والى اليابان والمانيا الغربية وانكلترا لحضور التجارب النهائية من « وحدات وقاطرات ديزل المتعاقد عليها مع شركة « هيتاشي » ايبانية وشركة هنشل الالمانية ودراسة وسائل صيانة هذه الوحدات والقاطرات معالمهندسين الذين قاموا بتصميمها وزيارة ورش الصيانة التي تستعمل نفس الطراز من الوحدات تمهيدا لوضع التصاميم النهائية لورشة مماثلة تلحق بورشة الديزل بمصر ولزيارة مصانع شركة انجلش اليكتريك الانكليزية لدراسة تصميمات قاطرات الديزل التي تنتجها » ...

والى فرنسا : « للتفتيش عن العقد رقم ٣٥/٢ لتوريد فلنكات خشبية » ...
والى ايطاليا : « للقيام بمهمة رسمية بناء على دعوة الحكومة الايطالية ولزيارة المؤسسات الزراعية والصناعية فيها » ...

وفي عام ١٩٦٠ :- اعطيت الاذونات للسفر الى :
المانيا الاتحادية : « لزيارة متحف السكندر كونغ » بناء على الدعوة الموجهة منه وعلى نفقة المتحف المذكور و« للتدريب بشركة دوتيس في النواحي النظرية والعملية المتصلة بمصنع السيارات » . و « لاعتماد الرسومات الانشائية الخاصة بشركة النصر الفزل الرفيع بطنطا من شركة « كرانز » الالمانية » ، و« لدراسة تصميمات اجهزة الاضاءة المتعاقد على استيرادها من شركة G.E.Z الالمانية والتمرين على صناعتها وتجارتها والى انجلترا لزيارة مقر شركة ستون بلندن » و« للتفتيش على العقد ١٤٢٢ المبرم مع شركة هنشل الالمانية » ، و« للتدريب في مدرسة « اجفا » للالوان على اعداد وطبخ الشرائح الملونة » ، و« لمناقشة واعتماد الرسومات والمستندات التي تم تجهيزها بشركة مانزمان اكسبورت » ، و« لبحث بعض الموضوعات الخاصة بتصدير القطن والفزل » ، و« لحضور التجارب الخاصة بمهمات المحولات وكابلات توزيع الضغط العالي التي تصنعها شركة براون بألمانيا الغربية لحساب محطة الكهرباء الجديدة بالسويس » ، و« لزيارة شركة A.E.G في برلين ومعاينة الموتورات المتعاقد على صناعتها » ، و« للاشتراك مع خبراء مؤسسة سالزجر في الجزء النهائي من الدراسات الخاصة بمشروعات الحديد والصلب لبرنامج السنوات الخمس » ، و« لزيارة الصوامع والثلاجات » في المانيا والسويد والنرويج ، و« لزيارة المعاهد والمدارس في المانيا على ان تتكفل المانيا بنفقات السفر ذهابا وايابا ونفقات الإقامة » . و« للتدريب

على طرق تشغيل وصيانة الآلات والأجهزة واختبارها قبل سحبها من معانٍع
سمينر «، و» لزيارة معامل أبحاث التربة الحديثة والمصانع المتخصصة في صناعة
الأجهزة المختلفة لها وذلك لاختبار الأجهزة اللازمة لعمل اختبار التربة الذي أنشئ
حديثاً «، و» للتعاقد على شراء سفن للمؤسسة الاقتصادية « من ألمانيا الغربية
والشرقية وفرنسا ويوغوسلافيا «، و» لحضور ندوة مناقشة موضوعات التدريب
المهني التي ستعقد في برلين الغربية «، و» لزيارة ألمانيا الاتحادية على أن تتكفل ألمانيا
بنفقات السفر ذهاباً وإياباً ونفقات الإقامة «، و» للاتصال بالوزارات والهيئات في ألمانيا
الغربية وسويسرا والنمسا ويوغوسلافيا تنفيذاً لبرامج التبادل الثقافي ولدراسة إمكان
الإفادة من أنشائها الثقافية في خطة التنمية الثقافية في الإقليم المصري «، و» لزيارة
ميونخ وقبول ضيافتها (ألمانيا الغربية) الاشتراك في انعقاد مخطط مبنى الاستقبال
في مطار دمشق الجديد «، و» للتدريب على صيانة وتشغيل أجهزة الكشف على
خطوط المواسير والتسرب فيها «، و» لزيارة شبكات التحكم المركزية بمدينة برو ولر
بالقرب من كولن وكذا زيارة المصانع والمؤسسات المتصلة بالعمليات الهندسية المتعلقة
بنظام وطرق التحكم في تشغيل الشبكات الكهربائية بألمانيا الغربية «، و» لدراسة
الأجهزة التي تستعمل لتشغيل مركز التحكم الذي تصدر منه أوامر التشغيل
والتحميل حسب حالة الشبكة وحالة محطات التوليد والتوزيع وذلك في مصانع
سيمنس بألمانيا الغربية «، و» للتفتيش على المهمات المتعاقد عليها والخاصة بأعمال
التحكم المركزي «، و» لاستخدام أساندة للجامعات واختبار أجهزة للخطة العلمية «،
و» لتلبية دعوة ألمانيا الغربية لوزارة التربية والتعليم في العربية المتحدة، في ضيافتها «،
و» لقيام بمهمة تدريبية بالصوامع الساحلية والداخلية في مختلف بلدان ألمانيا
الغربية «، و» لزيارة المصانع المنتجة للنشادر والاسمدة الأزوتية فيها وفي إيبان
والهند والنمسا « .

والى الولايات المتحدة : « لرفد بعثة الشراء الموجودة حالياً بواشنطن لتنفيذ
القرار الجمهوري رقم ١٦٢ عام ٥٩ «، و» لزيارة وزارة الخزانة الأميركية وبنك
ميدلاند بالملكة المتحدة للاطلاع على انظام الاميركي والبريطاني بتجميع المدخرات
الصغيرة «، و» لشراء بعض الافلام الخاصة بالتلفزيون واعادها لتكون صالحة
للتلفزيون العربي «، و» لانشاء مكتب مشتريات لوزارة التموين المركزية بمدينة
واشنطن يختص بشراء المواد التموينية والإشراف على شحنها وتنفيذ الاتفاقيات
التموينية المعقودة مع الولايات المتحدة «، و» للقيام بدراسة الاختبارات العملية
المستعملة في مشروع تفحيم المازوت والاتفاق مع شركات الامتياز على استعمال
تراخيصها في المشروع واعاداد المواصفات النهائية ل طرحها في المناقصة «، و» لحضور
الدراسات الخاصة بالتدريب على تكوين وتدقيق رأس المال لأغراض التنمية الصناعية «،

و« قبول دعوة شركة سامسون بأمريكا لدراسة الصوامع على ان تتحمل الشركة نفقات السفر »، و« لمعينة ودراسة خزانات محطات القوى التي تستعمل وقود الكوك المتأخر وللإلام بالنواحي الفنية اللازمة لمثل هذه الخزانات »، و« للقيام بمهمات علمية قصيرة على ان يتولى الجانب الاميركي دفع مصاريف الإقامة لهؤلاء المبعوثين في حدود ٢٥ الف دولار »، و« للاطلاع على احداث ما اخرجته دور النشر والمطابع الجامعية في مختلف الفروع والتعرف على الخبراء والاختصاصيين تمهيدا لتنفيذ مشروع الكتب الدراسية المقترح نقلها الى العربية من الكتب الاميركية »، و« لحضور البرنامج التدريبي الذي يقدمه معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي للانشاء والتعمير »، و« لمعانة اللجنة المكلفة ببحث بيوت الخبرة الاستشارية الهندسية لمشروع الصوامع »، و« تلبية الدعوة الموجهة من شركة Hercules Pouder لدراسة ظاهرة احمرار الاوراق في نباتات القطن على الا تتحمل الحكومة (المصرية) اية نفقات »، ثم تأسى ايطاليا وانكلترا واليابان والنمسا وهولندا وفرنسا وغيرها بمراتب اقل أهمية .

وفي آخر عام من اعوام الوحدة ١٩٦١ كانت الاذن موجهة الى :

المانيا الاتحادية :

« لدراسة نشاط سلطات التأمين الحكومي وهيئات التأمين الخاصة والعامة بدعوة من المانيا، و« لزيارة مصانع اجهزة الاشعة واجهزة رسم المخ الكهربائي في المانيا وهولندا والدانمرك »، و« ايفاد بعثة لشئون النقل البحري ضمن برنامج المعونة الفنية »، و« لمعينة ودراسة محطات السكك الحديدية الحديثة في المانيا وايطاليا »، و« للتدرب على صيانة ماكينات الختم الكهربائية »، و« للاشتراك في الحلقة التي تنظمها المؤسسة الالمانية للبلاد التي هي في طريق الانتعاش على ان تتكفل المؤسسة نفقات الرحلة ذهابا وايابا بالطائرة والإقامة بالمانيا »، و« لدراسة العلاقات الاقتصادية بين البلدين (وفد حكومي) وتخصيص ١٥٠٠ جنيه لرئيس الوفد لمواجهة تكاليف اقامة الحفلات والاستقبالات الرسمية »، و« لحضور افتتاح معرض الفن المصري في خمسة آلاف »، و« لحضور حلقة الدراسات التعاونية » . . .

والولايات المتحدة :

سفر امين عام وزارة الثقافة والارشاد القومي (اقليم سوري) تلبية للدعوة الموجهة اليه وللإشتراك في برنامج كليفلاند الدولي لقادة الشباب والاختصاصيين الاجتماعيين والاطلاع على نظم وفروع مؤسسة ستون للشباب والطلبة الاميركية ، و« للقيام بمهمة عملية » ، و« ارسال وفد تلبية لدعوة حكومتها للاطلاع على احدث التطورات في مجال المواصلات » . .

والى اليابان وايطاليا وانكلترا وغيرها :

« التفتيش عن العقد رقم ١٤٠٠٠ المبرم بين هيئة سكك حديد مصر وشركة هيتاشي اليابانية » ، و « تلبية للدعوة الموجهة من مؤسسة IMI الإيطالية للحصول على تسهيلات ائتمانية » ، و « للتعاقد مع س. تنانت وأولاده وشركاه ليمتد بلندن على التسهيلات الائتمانية وفقا للشروط المرفقة » ...

ب : مع المعسكر الاشتراكي

اما الصلات مع المعسكر الاشتراكي فكانت ضيقة الى حد بعيد ، وهي وان كانت شاملة لجميع بلدان المعسكر الاشتراكي تقريبا ، الا انها كانت بالنسبة الى كل بلد على حدة ، قليلة العدد ، قليلة الميادين ، ضئيلة الاهمية .
ففي عام ١٩٥٨ كانت اهم الاذن موجهة الى :

الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا :

« لزيارة وفد زراعي الاتحاد السوفييتي تلبية لدعوة وزارة الزراعة السوفييتية » ، و « لحضور حفلة افتتاح الخط الجوي بين القاهرة وبسراغ » ، و « لزيارة معرض الصناعات الثقيلة في تشيكوسلوفاكيا وللمرور على المصانع المسند اليها تشغيل مهمات وادوات محطتي طلبات الرشيدية الشرقية والغربية » ، و « للاشراف على تجربة عربات هوبر لنقل الحديد والحجر الجيري المتعاقد على توريدها من شركة مازن امبورت برومانيا بالعقد ١٢٣٥ » ، و « لتوثيق روابط الصداقة والتعاون مع الصين الشعبية » ، و « لزيارة لجنة الطاقة الذرية اليوغوسلافية » ...
اما في عام ١٩٥٩ فكانت اهم الاذن موجهة الى :

الاتحاد السوفييتي والمانيا الديمقراطية :

« للانضمام الى اللجنة الفنية الموجودة في موسكو للاتفاق على بعض المشروعات » ، و « لدراسة ومناقشة تقرير مشروع الكيماويات الدوائية والمضادات الحيوانية » ، و « لاجراء مباحثات ثقافية » ، و « لدراسة مختلف فروع العمل بمؤسسات التلفزيون في المانيا الديمقراطية » ...
وفي عام ١٩٦٠ كانت اهم الاذن موجهة الى :

هنغاريا :

« لزيارة الامين العام في وزارة الاشغال العامة في هنغاريا بناء على دعوة من وزير التجارة الخارجية الهنغارية » ، و « لدراسة طرق تركيب وتشغيل وصيانة لوحات النتائج الضوئية بمصانع الشركة التي تعاقدت معها البلدية لتوريدها وتركيبها باستاد

القاهرة الرياضي «، و» للتمرين على الخزانات التي تعمل بالفاز وذلك ببعض محطات القوى الكهربائية بالمجر «، و» لحضور الاحتفالات التي ستقيمها جامعة همبولد ببركين بمناسبة مرور ١٥٠ عاما على تأسيسها و ٢٥٠ عاما على تأسيس مبرة همبولد «... .

والى الاتحاد السوفيتي :

« للتدرب على مشروع المطروقات للتدريب «، و» للاشتراك في مناقشة تقرير مشروع الترسانة البحرية «، و» لدراسة نظم الثقافة الحرة وللوقوف على ما وصلت اليه تطورات قصور الثقافة «... .

والمانيا الشرقية :

« لحضور افتتاح ميناء روستوك الجديد «. « للتدريب على الكفاية الانتاجية والتدريب المهني «، و» للتفاوض بخصوص مركز تدريب الآلات الدقيقة «... .

والى تشيكوسلوفاكيا :

« للاشراف على تجربة محطتي الارسال على الموجة المتوسطة «، و» للتفتيش على العقد رقم ٥٢/٢ مع شركة فيرومت لتوريد قضبان «، و» للتدريب على الكفاية الانتاجية والتدريب المهني «، و» لزيارة المعرض الثاني التجاري بمدينة برنو وتفقد المؤسسات الصناعية الكبرى بتشيكوسلوفاكيا «... .
اما في عام ١٩٦٠ فكانت اهم الاذن موجهة الى :

الاتحاد السوفيتي :

« لاختيار انواع الاخشاب التي سيتم التعاقد عليها مع سكك حديد مصر « ،
و» لاجراء مباحثات للحصول على آلات اليكترونية لتبويب واعداد الاحصاءات «... .

مآخذ

بين المآخذ التي اخذت بالنسبة الى تطوير الاقليم السوري هو التعديلات الاساسية التي ادخلت على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين الجمهورية السورية والاتحاد السوفيتي في ٢٨/١٠/٥٧ . كان القسم الاعظم من هذه التعديلات في غير صالح سورية، في حين حدثت تعديلات اخرى في صالحها اقل اهمية من الاولى . كانت قائمة المشاريع الملحقه بالاتفاقية الاساسية تتضمن ١٩ بندا تشير الى تقديم ١٩ مشروعا اساسيا وهاما بالنسبة الى تطوير سورية ، مع ما يتطلب هذا المشروع من دراسة وبحوث واعداد تصاميم وتقديم المواد والتجهيزات اللازمة له . هذه المشاريع هي :-

اعداد مخطط الاستفادة من نهر الفرات لتوليد الطاقة الكهربائية وتنظيم الملاحة وري الاراضي . انشاء السد ومركز مائي لتوليد الكهرباء على الفرات واستطاعة الحصة الاولى مائة الف كيلوات ، وخط نقل الطاقة الكهربائية الى حلب . مركز مائي لتوليد الكهرباء في حوض نهر اليرموك باستطاعة تقرب من ٣ الاف كيلوات ، مركز مائي لتوليد الكهرباء في منطقة بحيرة حمص باستطاعة مماثلة . سدود ومراكز مائية لتوليد الكهرباء على نهر العاصي ، اعداد مخطط الاستفادة من النهر الكبير لتوليد الكهرباء . مركزان بخاريان لتوليد الكهرباء (١٥ الف كيلوات) في دمشق وحلب . اعداد مخطط الاستفادة من اثاروة المائية ومن اراضي حوض نهر الخابور . اعداد مخطط الاستفادة من الموارد المائية لنهر العاصي . وتقديم تجهيزات الانشاء لري ٧٠ الف هـ من الاراضي . الحصة الاولى من تجهيزات وشبكات الري للانهار الآتية الفرات ، والكبير ، وبردي ، وذلك لري مساحة من الاراضي تبلغ ١٢٠ الف هـ . ارواء اراضي المراعي للماشية والتنقيب الجيوفيزيائي عن مسالك المياه على مساحات لا تقل عن ٤٠ الف كم^٢ ، وعمليات الحفر للسبر واستثمار الماء مجموع الاعماق المحفورة ١٢ الفم ، وتقديم قساطل الاكساء والتجهيزات الكاملة للحفر ونضح الماء . خط حديدي من القامشلي الى حلب . وخط حديدي من خط حمص العكاري الى الساحل السوري حتى مرفا اللاذقية . اعادة بناء جسرين على الفرات قرب الرقة ودير الزور وانشاء جسرين على الخابور واصلاح جسر عليه . انجاز اعمال التنقيب والتحري عن البترول مع حفر عدد من الابار في المنطقة الشمالية الشرقية . انجاز اعمال التنقيب والتحري عن فلات الحديد والمانغنيز والكروم والاميانيت . اعداد الخارطة الجيولوجية لسورية بمقياس ٢٠٠.٠٠٠ / ١ و ٥٠.٠ / ١ الف لمساحة قدرها ٣٠.٠٠٠ كم^٢ . معمل للسماذ الآزوتي . مختبر زراعي للبحوث العلمية . اعداد التصميم وتقديم التجهيزات والمواد لمستودع النفط في اللاذقية .

ثم جاء البروتوكول المؤرخ في ٧ / ٩ / ٦٠ الملحق باتفاق التعاون الاقتصادي والفني لعام ١٩٥٧ ليدخل التعديلات الاساسية على المشاريع المتفق عليها سابقا . فاعفيت المؤسسات السوفيتية من الالتزامات المتعلقة بالمركز المائي لتوليد الكهرباء في حوض نهر اليرموك ، كما اعفيت هذه المؤسسات من الالتزامات المتعلقة بتقديم المواد والتجهيزات الفنية اللازمة لمركز توليد الكهرباء المائي المزمع انشاؤه في منطقة بحيرة حمص . واعفيت المؤسسات السوفيتية من الالتزامات العائدة لمركز التوليد في محردة ولسدى محردة والعشارنة واعفيت ايضا من الالتزامات العائدة للاستفادة من النهر الكبير لتوليد الكهرباء منه . ثم اعفيت ايضا من كل التزام يتعلق بالمركزين البخاريين لتوليد الكهرباء في دمشق وحلب . واعفيت ايضا وايضا من كل التزام يتعلق بتقديم تجهيزات الانشاء لري ٧٠ الف هـ على نهر العاصي . اما مشروع ارواء

اراضي المراعي للماشية فقد زيدت مساحات التنقيب الجيوفيزيائي عن المياه من ٤٠ الف كم^٢ الى ٥٠ كم^٢ . وعدل انشاء الخط الحديدي من القامشلي الى حلب بخط من القامشلي الى اللاذقية بطول ٧٧٠ كم تقريبا مع اعفاء المؤسسات السوفيتية من الالتزامات المتعلقة بوصل الخط الحديدي (حمص - عكار) بمرافق اللاذقية . واعفي الجانب السوفيتي من اشادة الجسور في الرقة ودير الزور والخابور واصلاحها واكتفى بما حققه من دراسات وتصاميم لهذه الجسور . اما في ميدان التنقيب والتحري عن البترول فقد انقصت مساحة المصور الثقلي من ٥٠ الف كم^٢ بمقياس ١/٢٠٠ الف الى ٤٠ كم^٢ ، وازيفت دراسة وتصميم مشروع تمديد قساطل لجر مياه الدجلة الى مناطق التحريات مع انشاء ورشة تصليح ميكانيكية وتقديم القساطل والتجهيزات اللازمة لجر هذه المياه والالات والادوات اللازمة للورشة المذكورة . واما اعمال التنقيب والتحري عن فلزات الحديد والمانفيتير والكروم والاميانت فقد اقتضت على اعمال السوفيت في فلزات الحديد فقط في المنطقة الشمالية الغربية . وجرى تعديل التزامات السوفيت فيما يتعلق باعداد الخارطة الجيولوجية السورية بمقياس ١/٥٠ الف فقد اقتضت على ٣٠٠٠ كم^٢ بدلا من مساحة قدرها ٣٠ الف كم^٢ .

واعفي الجانب السوفيتي من التزاماته العائدة لمستودعات البترول في اللاذقية ، وعدلت التزامات معمل السماد الازوتي والمختبر الزراعي للبحوث العلمية . وهناك اضافات جديدة تتعلق بانشاء معمل لاستخراج زيت التشحيم بالقرب من مصفاة حمص ، وبالتنقيب عن الملح والفوسفوريت ، واعداد الخارطة الطبوغرافية لسورية بمقياس ١/٢٠٠ الف .

وقضت الملاحظة العامة الثانية المنصوص عنها في آخر القائمة الملحقه بهذا البروتوكول بانه اذا رغبت المؤسسات العربية الفاء بعض الدراسات او الفاء توريد بعض التجهيزات او المواد فانها تقوم بتبليغ ذلك الى المؤسسات السوفيتية بكتاب خطي ، وهو نص يفهم منه ان حرية الالفاء يسيرة وهي متوقفة على الجانب السوري . هذا ولم يقتصر الامر على وجود هذا البروتوكول وحده ، بل ان ارادة تنفيذ ما تبقى من الاتفاقية الاساسية كانت مشوبة بكثير من التردد ، والتباطؤ ، الى درجة تشبه الشلل .

٦ : - تقرير العلاقات الانتاجية الرأسمالية

لقد انتهى بنا بحث اسلوب الانتاج السائد في العربية المتحدة ، اثناء الوحدة الى اقرار ان القوى المنتجة التي تطورت في هذه المرحلة ، انما قامت واستمرت في قيامها وتطورت ضمن اطار العلاقات الانتاجية الرأسمالية . وفيما يلي بعض الامور

التي كان اتخاذها يؤدي ايضا الى تقرير هذه العلاقات وتقوية سيطرة الرسمال على نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

١ - قانون العمل الموحد رقم ٩١ لعام ١٩٥٩

بين المنجزات التي حققها النظام الجديد قانون العمل الموحد رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ الذي نظم شروط العمل في القطرين ، بعد ان كانت تطبق في كل منهما احكام خاصة اهمها احكام القانون رقم ٣١٧ عام ١٩٥٥ في مصر ، واحكام القانون رقم ٢٧٩ لعام ١٩٤٦ في سورية (١) .

كان هذا القانون ميدانا اخر تنعكس فيه ايدولوجية النظام الجديد ، ويعبر فيه تعبيرا واضحا عن المصالح التي يمثلها الحكم القائم ، وعن تناقضها مع مصالح جماهير الطبقة العاملة وفئات واسعة من الشفيلة الاخرين .

فهو لم يغير شيئا اساسيا في العلاقات الانتاجية التي كانت سائدة في ميدان الصناعة وما يرتبط بها ، قبل قيام الحكم الجديد . فمالكو وسائل الانتاج الاساسية ما يزالون هم انفسهم ، في المرحلة الاولى من قيام الوحدة ، بشكل خاص ، مع حدوث بعض التعديلات ، في المرحلة الثانية القصيرة زمنيا ، وهي تعديلات غيرت بعض الشيء في نسبة القوى بين فئات البرجوازية لصالح التقدم الاجتماعي ، ولكنها لم تصف

(١) وبصودر هذا القانون الفيت احكام كثيرة في القطرين كانت تنظم شؤون العمل في هذه الناحية او تلك ، وفي هذا المجال او ذاك ، كالقانون رقم ٤٨ لعام ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام تشغيل الاحداث في الصناعة .

والقانون رقم ٨٠ لعام ١٩٢٢ بوضع نظام لتشغيل النساء في الصناعة والتجارة .
والمرسوم بقانون رقم ١٢٧ لعام ١٩٣٥ الخاص بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات .
والمرسوم بقانون رقم ١٠٢ لعام ١٩٤٥ بشأن استمرار العمل ببعض التدابير المتعلقة بالشؤون الاجتماعية
والقانون رقم ٧٢ لعام ١٩٤٦ بشأن تنظيم ساعات العمل في الحال التجارية ودور العلاج .
والامر العسكري رقم ٩٩ لعام ١٩٥٠ الخاص بزيادة اعالة غلاء المعيشة لموظفي ومستخدمي وعمال
الحال التجارية والصناعية والمعمول به بمقتضى القانون رقم ٢٠ لعام ١٩٥٨ .

والقانون رقم ٩٧ لعام ١٩٥٠ بشأن عقد العمل المشترك .
والمرسوم بقانون رقم ٢١٧ لعام ١٩٥٢ بشأن عقد العمل السوري .
والمرسوم بقانون رقم ٣١٨ لعام ٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل .
والمرسوم بقانون رقم ٣١٩ لعام ٥٢ بشأن نقابات العمال .
والقانون رقم ٢٤٤ لعام ٥٣ في شؤون تنظيم توظيف وتدريب الماطلين .
والقانون رقم ٤٦ لعام ٥٨ في تنظيم العمل في المناجم والمهاجر في الاقليم المصري .
والقانون رقم ١٤ لعام ١٩٥٩ في شأن التاهيل المهني للعاجزين عن العمل وتدريبهم .
والقانون رقم ٢٧٩ لعام ١٩٤٦ المتضمن قانون العمل في الاقليم السوري والقوانين والراسيم
المعدلة له فيما عدا الاحكام الخاصة بطوارئ العمل والامراض المهنية .

كما ان كل نص مخالف لاحكام القانون الجديد .

العلاقات الإنتاجية الاستثمارية . وام تقض على الاستثمار : واحتفظت بالعمل المأجور ، وبقي النظام الاقتصادي تسيره قوانين الرأسمالية ، وتنخر فيه تناقضاتها ، رغم رفع علم الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

صحيح ان الطبقة العاملة وجماهير واسعة من فئات الشفيلة الاخرى قد حققت بعض المكتسبات في هذا الميدان او ذاك من جراء تطبيق هذا القانون ، وتقاربت شروط العمل في الاقليمين . الا ان قانون العمل الموحد لم يكن خيرا كله عليها اذ خسرت بعض فئات الشفيلة بعض الشيء بالنسبة الى قانون العمل السوري السابق ؛ كما لم يكن بالامكان عزل هذا القانون عن الجو العام الذي نشره النظام الجديد منذ قيامه ، وعلى امتداد زمن حكمه ، جو الديكتاتورية الذي كان جحيما لا يطاق بالنسبة الى الطبقة العاملة التي حرمت حق العمل السياسي ، وسلبت اداة النضال الطبقي الهامة: الاضراب ؛ في الدفاع عن حقها في الحياة الحرة الكريمة ، وضد مختلف ألوان استثمار الرأسمال لها . هكذا اريد للطبقة العاملة ان تبقى عزلاء من سلاح الحرية والديموقراطية والاضراب والعمل السياسي ، وان تتحمل عبء ديكتاتورية ليست في صالحها وان تبقى اجورها وحقوقها محدودة بين سندان مصالح الطبقة الجديدة السائدة ومطربة حكم جناحها العسكري القاسية .

واذا كنا سنحاول فيما يلي عرض بعض مكتسبات قانون العمل القديم رقم ٢٧٩ لعام ١٩٤٦ ومكتسبات قانون العمل الموحد لعام ١٩٥٩ ، لتبين اوجه الجديد ، فاننا نرى انفسنا مضطرين الى التوقف قليلا لبحث نقطتين اساسيتين هما العمل السياسي ، اولا ، والعمل الاضرابي ، ثانيا ، نظرا لارتباطهما بمختلف اوجه حياة الطبقة العاملة وجماهير الشفيلة الاخرى ، لا سيما بمستوى معيشتها ودرجة استثمارها .

لقد قضى قانون العمل السوري رقم ٢٧٩ ؛ الصادر عام ١٩٤٦ ، في ظل الحكم الوطني البرجوازي ، الاقطاعي بمنع النقابات من القيام بعمل سياسي منعا باتا ومن الاشتراك في اجتماعات ومظاهرات لها صفة سياسية ، وفق ما نصت المادة ٢٠ منه . وارادت المادة ان ينحصر عمل النقابة في درس مصالح المهنة ؛ الملكية ، والدفاع عنها ؛ والعمل على تقدم المهنة ، الفني والاقتصادي والصحي والاجتماعي والثقافي .

قد يكون غريبا ان يحاول واضع القانون الفصل بين العمل السياسي ، والعمل على تقدم المهنة ، الفني ، والاقتصادي ، والصحي ، والاجتماعي ، والثقافي . ذلك ان اي تقدم في هذا المجال يتطلب بدل النشاط والعمل من اجل تغيير وضع قديم وانشاء وضع جديد يلبي الحاجة المرادة ، وبالتالي يتطلب تغييرا يحاول اجراءه في صالح طبقة ضد صالح طبقة اخرى ، اي في صالح طبقة المستثمرين ضد صالح طبقة المستثمرين .

وهنا تبدو قضية النشاط على حقيقته ، اي تبدو قضية نضال سياسي تشنه طبقة ضد اخرى . اذن فليس هنالك مجال للفصل بين السياسة من جهة ، وبين تحقيق المكتسبات الطبقية ، من جهة اخرى . لهذا كان السماح للنقابة بتوجيه نشاطها نحو تحسين اوضاع افرادها المادية ، ومهنتهم ، هو السماح بالعمل السياسي ، في نهاية المطاف ، رغم منع العمل السياسي على النقابة ، وهنا تبدو صورة غريبة من تناقض الحكم البرجوازي الاقطاعي الذي كان قائما .

ومع هذا ، ولو فرضنا جدلا بإمكان عزل التقدم عن السياسة ، وبصحة منع النقابة من العمل في السياسة كما ذهبت اليه المادة العشرون من القانون ٢٧٩ ، فان هذا المنع يبقى مبررا عقليا وطبقيا ، نظرا لان هذا المنع يعبر عن مصلحة طبقة سائدة ضد مصلحة طبقة مسودة . اي ان هنالك تناقضا حادا بين مصلحتي الطبقتين ، عبر عنه بتباين الايديولوجيتين ، وانعكس ذلك في الميدان الحقوقي ، حيث تبدى في القانون المذكور والمادة المذكورة . ولكن الشيء المستغرب ، ان يصدر منع مماثل من نظام حكم جديد . جاء كما قيل : ليحارب الاستثمار والاستغلال وليبني المجتمع الاشتراكي التعاوني ، ولينصف الجماهير الكادحة . لقد اوردت المادة ١٧٤ من القانون ٩١ الموحد الامور التي تمنع النقابات من فعلها ونصت فقرتها التالية على منع الاشتغال بالمسائل السياسية او الدينية ، تماما كما طالب القانون السابق المعبر عن مصالح الطبقات المستثمرة . فلمصلحة من يكون اذن هذا المنع ؟ هل هو في صالح الطبقة العاملة ؟ كلا والف كلا . اذن في صالح من ؟ لا شك ان النظام الجديد كان يرى ان حركات النقابات والعمال السياسية لن تكون في صالحه ، اي لن تكون في صالح الطبقة الحاكمة التي يمثلها ، لوجود التناقض الصارخ بين المصلحتين . ولهذا اصر على طلب منع العمل السياسي . وعبر عن مخاوفه من هذا العمل في مكان اخر وتحت شكل اوضح ، حيث منحت المادة ١٨٠ منه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل صلاحية الطلب الى المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها مقر النقابة ، الحكم بحلها في حالات منها :

٢ - اذا اصدرت النقابة قرارا ، او اتت عملا من شأنه ارتكاب احدى الجرائم الاتية :

١ - التحريض على قلب نظام الحكم او على كراهيته ، او الازدراء ، او على تجنيد او ترويع المذاهب التي ترمي الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية ، او النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية ...

وبكلمة ان الوزير يطالب بحل النقابة اذا روجت او عملت ما من شأنه ان يمس النظام القائم اولا ، او ان يكون في صالح اسلوب انتاج اخر ، يعبر عن مصالح الطبقة العاملة وجماهير الشغيلة الاخرى ، ويلفني الملكية الخاصة لاهم وسائل الانتاج ، ويقيم

دعائم الملكية الاجتماعية لها ، ويلفي الاستثمار مرة واحدة وإلى الأبد . يحل هذه النقابة ليأتي بنقابة أخرى لا تمارس هذا النشاط « الخطر » . وفي هذا كله تعبیر واضح عن تناقض المصلحتين وتناقض الایدیولوجيتين وتناقض الهدفين ، وتفسیر بیّن لما اراده الشارع من وضع النقابات والنشاط النقابي تحت اشراف النظام الجديد ورقابته .

اما النقطة الثانية فهي العمل الاضرابي . ان القانون يمنع اللجوء الى هذه الطريقة ، من حيث المبدأ ، لان العمل الاضرابي قد يستغل لاهداف سياسية فحسب ، بل ولانه عمل لا ينبغي تشجيعه ، والسكوت عنه في اي حال كان ، حتى ولو كان لاهداف مطلوبة معاشية بحتة ، ولهذا بذل الشارع كل اهتمامه ، لتنظيم هذا النشاط وتقييد ميادينه ، وتضييق حدوده ، ووضع العقوبات الرادعة عند المخالفة ، لقد حاول النظام البرجوازي الاقطاعي السابق « تنظيم » الحركات الاضرابية وتقييدها في اطار مصلحته . ولكنه مع هذا لم يفعل ما فعله النظام الجديد ، ولم يحقق الاول ما حققه الثاني في ميدان كبت حرية العمال ، واردة تحطيم النشاط الاضرابي لاي هدف كان .

فالمادة ١٦٦ من القانون ٢٧٩ نصت قبل كل شيء ، على ان اضراب العمال مجتمعين لا يفسخ عقد العمل اذا جرى في شروط معينة . فعلى العمال ان يبلغوا مطالبهم كتابيا الى رب العمل ، وعلى رب العمل ان يجيب عليها كتابيا خلال ٤٨ ساعة فاذا لم يفعل ذلك اصبح لجوء العمال الى الاضراب شرعيا . واذا اجاب رب العمل ولم يرض جوابه العمال ، طالب القانون هؤلاء بعرض الخلاف على التحكيم ، وعلى اللجنة المختصة اصدار حكمها خلال ثمانية ايام من تقديم الطلب اليها . فاذا لم تفعل ذلك حق للعمال ايضا اللجوء الى الاضراب . كما يحق لهم اللجوء اليه ايضا عندما تتخلف لجنة تحديد الاجور والمجلس التحكيمي الاعلى او الحكم او المحكمون المختارون ، في الحالات التي يستوجب الامر عرض مطالب العمال عليهم ، عن اعطاء الجواب في المدد المحددة في القانون ، وكذلك عندما يصدر حكم نهائي لمصلحة العمال دون ان ينفذه رب العمل خلال ثمانية ايام من صدوره . في هذه الحالات المتعددة يعتبر الاضراب غير فاسخ للعقد ، ويترتب على ذلك امور كثيرة في صالح العمال . فرب العمل ملزم بدفع اجور ايام الاضراب مهما بلغت ، عند عدم جوابه كتابيا على مطالب العمال خلال ٤٨ ساعة ، وعند عدم تنفيذه الحكم النهائي الصادر لمصلحة العمال خلال ثمانية ايام من صدوره ، بالإضافة الى عدم جواز تسريح رب العمل لعماله خلال الاضراب المشروع .

اما المادة ١٧٧ فقد منعت على العمال الاعتداء على حرية رفقاتهم الذين يريدون متابعة العمل اثناء الاضراب ، ولا على رب العمل او وكلائه .

وماذا كان موقف الحكم البرجوازي الاقطاعي من مخالفة النصوص القانونية هذه ؟ :

لقد اكدت المادة ٢٤٦ بمعاينة المخالفين لاحكام الفصل السادس المتعلق بالاضراب بغرامة تتراوح بين ٥٠ - ٢٠٠٠ ليرة سورية . واذا تكررت المخالفة تضاعف الغرامة . اي ان الشارع هنا لم يلجأ الى عقوبة السجن اطلاقا . هذا ما كان من امر قانون العمل ٢٧٩ .

اما قانون العمل الموحد رقم ٩١ فقد نظر الى العمل الاضرابي بمنظار اخر . فذهبت المادة ٢٠٩ منه الى انه « يحظر على العمال الاضراب والامتناع عن العمل كليا او جزئيا اذا ما قدم طلب التوفيق المنصوص عليه في المادة ١٨٩ . او اثناء السير في اجراءاته امام الجهة الادارية المختصة او لجنة التوفيق او هيئة التحكيم ... » . ونصت المادة ١٨٩ على انه اذا وقع نزاع خاص بالعمل او بشروطه بين واحد او اكثر من اصحاب العمل وجميع مستخدميهم او عمالهم او فريق منهم . ولم يوفق الطرفان فيما بينهما الى تسويته . جاز لكل منهما ان يقدم طلبا الى **الجهة الادارية المختصة للسعي في حسم النزاع بالطرق الودية** .

هذا الطلب يحال الى **لجنة توفيق** . اذا كان رب العمل يستخدم ٥٠ عاملا فاكثر ، او الى **هيئة التحكيم** اذا اتفق الطرفان كتابة على ذلك . واذا كان مستخدمو رب العمل دون ٥٠ عاملا حاولت اللجنة الادارية حل الخلاف وديا . فاذا لم تتمكن من ذلك احوالت الاوراق الى **هيئة التحكيم** .

ثم اذا لم تتمكن لجنة التوفيق من حل الخلاف احوالت الاوراق الى **هيئة التحكيم** ايضا . وتجب الإشارة الى ان لجنة التوفيق تتألف من ٦ اعضاء بمن فيهم الرئيس احدهم ممثل النقابة العامة . وثنائهم مندوب عن نقابة اخرى للعمال ليست لها علاقة مباشرة بالنزاع . ويكون انعقاد اللجنة صحيحا بمجرد حضور اربعة اعضاء بينهم الرئيس ومدير الجهة الادارية ، اي يمكن ان يكون انعقاد اللجنة صحيحا ولو لم يكن هنالك ممثلا العمال المذكورين . كما ان هيئة التحكيم تتألف من ثلاثة اعضاء هم ممثل احدى دوائر محكمة الاستئناف . ومندوب عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . ومندوب عن وزارة الصناعة او الاقتصاد حسب الحال . ويمثل امام هذه اللجنة مندوب عن ارباب العمل لا علاقة له مباشرة بالنزاع ، ومندوب عن العمال لا علاقة له مباشرة بالنزاع . واذا تغيب هذان المندوبان او احدهما صح انعقاد الجلسة ايضا اي ان هذه الهيئة قد تنتظر في الامر بمعزل عن اصحاب العلاقة بعد تقديم الطرفين دفوعهما الخطية ولكل من الطرفين ان يطعن في القرار امام محكمة النقض . والحكم بعد اكتسابه الدرجة القطعية يصبح ملزما للطرفين . وهكذا ينتهي الروتين ، وتعدد الجهات . وطول المراجعات الى ضرورة الاذعان للحكم الصادر . اي لا يعود

للاضراب ، بعد ذلك ، اي مبرر قانوني ، ويصبح النشاط الاضرابي ، اذا وقع سواء بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية ، او قبل اللجوء الى اللجان المذكورة ، يصبح عملا اجراميا يطاله القانون بعقوباته . وهكذا قضت المادة ٢٢٣ من قانون العمل ٩١ بمعاقبة المضرب او المتوقف عن العمل جزئيا او كليا بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تتجاوز السنة . وهي اقصى عقوبة وردت في عقوبات مخالفات احكام قانون العمل . كما ان المادة ٢٣٥ احتاطت لامر الاسباب المخففة التقديرية التي قد يلجأ اليها القاضي ليخفف الحكم المذكور ، فنصت صراحة على عدم جواز النزول عن الحد الادنى للعقوبة المقررة قانونا . لاسباب مخففة تقديرية . وهكذا قضى نظام الاشتراكية التعاونية بعقوبة الحبس ، ولمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وحتى السنة ، لمن يرتكب « جريمة » الاضراب من اجل دفع استثمار المستثمرين ، وتحسين اجور الكادحين ، ورفع مستواهم المادي والثقافي والمعاشي ، اي ان النضال الاضرابي في هذه الحال اصبح جريمة لا تغتفر .

.....

هذا واما ما يتعلق بالمكتسبات التي حققها او خسرها الكادحون في القانون الجديد بالنسبة الى قانون العمل السابق ، فاننا نستطيع القول بان القانون الجديد حقق مكتسبات جديدة ، من جهة ، وحقق خسارة ، من جهة اخرى ، وان كانت كفة المكتسبات ارجح على العموم . وفيما يلي سنحاول عرض بعض النصوص القانونية المتعلقة بموضوع واحد في القانونين لتبين نطاق الجديد على ضوء القديم ، علما بان القانون الجديد تبنى كل النصوص القديمة فيما يتعلق بطوارئ العمل وامراض المهنة دون تغيير او تبديل :

الموضوع	المادة	القانون ٩١ النصوص	القانون ٢٧٩ المادة النصوص
صاحب العمل :	١	يقصد بصاحب العمل كل شخص طبيعي او اعتباري يستخدم عاملا او عمالا لقاء اجر مهما كان نوعه .	١ رب العمل هو كل شخص ذاتي وممنوي يملك محلا تجاريا او صناعيا او زراعيا ، او كل مؤسسة تجارية او صناعية او زراعية او كل صانع او صاحب مهنة حرة يستخدم عاملا او عمالا لقاء اجرة مهما كان نوع الاستخدام وسواء اكانت الاجرة نقدا او اشياء عينية ام حصة من الارباح .

الموضوع	المادة	القانون ٩١ النص	القانون ٢٧٩ النص
العامل :	٢	يقصد بالعامل كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه في خدمة صاحب عمل أو تحت سلطنته أو شرافه .	٢ كل رجل أو امرأة أو مراهق يعمل لقاء أجره لدى أي رب عمل كان بموجب عقد عمل خاص أو مشترك ، أو عام ، شفها كان أم كتابيا .
شموله :	١٢	نسرى احكام هذا القانون على عمال مسن الزراعة في الاقليم السوري فيما لا فرار يوجد له نص في القانون رقم ١٣٤ اصدار لعام ١٩٥٨ بشأن تنظيم العلاقات قانون الزراعة في الاقليم السوري . العمل	١٢ تستشى مجموعة الفرق الزراعية من احكام هذا القانون ويصدر بشأنها نصوص خاصة ، وانما تسري عليها احكام المادتين ٨٢ ، ٨٤ واحكام الفصل السابع من الباب الثاني من هذا القانون المتعلقة بطوارئ العمل وامراض المهنة ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة ١٧٨ .
حجز الاجرة او التنازل عنها :	٥٢	لا يجوز الحجز او التنازل عن الاجور المستحقة للعامل بالنسبة الى الثلاثة الجنهات الاولى او الثلاثين ليرة الاولى شهريا او العشرة قروش الاولى او الليرة الواحدة يوميا الا في حدود الربع ولذلك لديه نفقة او لاداء المبالغ المستحقة عما تم توريده له ولم يعوله من ماكل ومليس . اما ما زاد على ذلك فيجوز التنازل عنه او الحجز عليه من اجل دين بما لا يزيد على الربع . ويستوفى دين النفقة قبل دين الماكل والملبس ...	١٣٧ اجور العمال من اية فئة كانوا غير قابلة للحجز الاحتياطي او التنفيذي الا ضمن الحدود القصوى الآتية : ١ :- نصف الاجور المنفقة . ٢ :- ثلث الاجور لديون المهر . ٣ :- ١٠٪ من الاجور لقاء سائر الديون ايا كان نوعها او سببها ولا تجمع هذه المعدلات اذا تنوعت الديون وتعدد الدائنون بل يعتبر حدها الاعلى على نصف الاجور وتقسيم المبالغ المطلوب حجزها بين مستحقها بما للنسب المذكورة اعلاه .
	١٣٨	لا يجوز للعامل ان يتنازل عن حصة من اجوره او يحولها لقاء دين ما الا ضمن حد أقصى وهو ١٠٪ وهذا الحد هو علاوة على الحدود والمعدلات التي يجوز حجزها عملا بالمادة السابقة .	١٣٨ لا يجوز للعامل ان يتنازل عن حصة من اجوره او يحولها لقاء دين ما الا ضمن حد أقصى وهو ١٠٪ وهذا الحد هو علاوة على الحدود والمعدلات التي يجوز حجزها عملا بالمادة السابقة .

الموضوع	المادة	القانونون ٩١ النسب	القانونون ٢٧٩ النسب
مسئولية العامل عن الضرر :	٥٤	إذا تسبب عامل في فقد او اتلاف او تدمير معدات او آلات او منتجات يملكها صاحب العمل ، او كانت في عهده ، وكان ذلك ناشئا عن خطأ العامل وجب ان يتحمل المبلغ اللازم نظم ذلك . ولصاحب العمل ان يبدأ بافطاع المبلغ المذكور من اجر العامل على الا زيد ما يقتطع لهذا الغرض على اجر خمس ايام في كل شهر ...	٨٧ ... العامل مسئول عن كل ضرر يلحقه بسوء تصرفه او اهماله بالآلات والعدد والمواد والاشياء التي تخص رب العمل والتي يتداولها العامل أثناء عمله ، على الا يتجاوز المثل والضرر الذي يحكم به حاكم الصلح اجرة شهر واحد . اما اذا كان الاهمال وسوء التصرف بليغين نجم عنهما اضرار فادحة فيجوز الحكم حتى ستة اشهر من الاجور ويحق حسم هذا المبلغ بكامله من تعويضات التسريح.
الاجازة السنوية	٥٨	يلتزم صاحب العمل باعطاء كل عامل امضى في خدمته سنة كاملة اجازة سنوية لمدة ١٤ يوما باجر كامل . وتزاد الاجازة الى ٢١ يوما متى امضى العامل ١٠ سنوات متصلة في خدمة صاحب العمل . ولا يجوز للعامل التنازل عن اجازته .	١٢١ يجب ان يعطى كل عامل في المؤسسات والعامل التي تستخدم ١٠ عمال فما فوق اجازة سنوية مدتها اسبوعان ينال العامل فيها اجرة كاملة شرط ان يكون في خدمة رب عمله منذ عشرة اشهر على الاقل ويحق فوق ذلك للعمال من كل الفئات ان يأخذوا كل سنة اجازة مدتها عشرة ايام على الا دفع اجرتها .
اجازة الاعياد	٦٢	(معدلة) لكل عامل الحق في اجازة باجر كامل في الاعياد التي يصدر بتحديدها قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل على الا تزيد على عشرة ايام في السنة .	١٢٠ يجب ان يعطى للعمال كافة عطلة في الاعياد السنوية الثلاثة الكبرى حسب ديانتهم ، ولا يجبر رب العمل على دفع الاجور الا عن ايام الاعياد التي تعطل فيها المؤسسة او المصنع على الا يتجاوز عدد هذه الايام السبعة في السنة .
اجازة استشفاء	٦٣	للعامل الذي يشي مرضه الحق في اجر يعادل ٧٠٪ من اجره عن التسعين يوما الاولى ، تزداد بعدها الى ٨٠٪ عن التسعين يوما التالية	١٢٢ اذا اصيب العامل بمرض غير الامراض المسببة عن المهنة او عن طوارئ العمل المبينة في الفصل السابع من هذا الباب

الموضوع	المادة	القانونون ٩١ النصوص	القانونون ٢٧٩ النصوص
		وذلك خلال السنة الواحدة .	يحق له بعد خدمة تتجاوز ٦ اشهر (اجازة استشفاء) يحدد مدتها كما يلي : ١ :- للمستخدمين شهر واحد بأجرة كاملة ، ثم شهر واحد بنصف الاجرة، ثم ما بقي الى السنة اشهر دون أجرة . ٢ :- للفعلة نصف المرات المحددة في الفقرة الاولى بأجرة او نصف اجرة ، ثم ما بقي الى السنة اشهر دون اجرة ... ولا يجوز لرب العمل ان يشرح عماله او يذرههم بالتسريح اثناء اجازات الاستشفاء الا بعد انقضاء مدة الاشهر الستة . لا مثيل لها .
لنقل والسكن	٦٤	على من يستخدم عمالا في اماكن نصل اليها وسائل المواصلات العادية ان يوفر لهم وسائل الانتقال المناسبة . وعلى من يستخدم عمالا في المناطق البعيدة عن العمران التي يعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يوفر لهم المسكن اللائم بحيث يخصص بعضها للعمال المتزوجين وكذلك التغذية بأسعار لا تزيد على ثلث تكاليفها بشرط الا يتجاوز ما يؤديه العامل عن الوجبة الواحدة عشرين مليما في الاقليم المصري او عشرين قرشا في الاقليم السوري . وتحدد اشتراطات ومواصفات المسكن كما تعين اصناف الطعام وكمية ما يقدم محلها لكل عامل بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	

الموضوع	المادة	القانون ٩١ النص	القانون ٢٧٩ النص
اسعاف ومريض	٦٥	<p>بالانفاق مع الوزير المختص .</p> <p>على صاحب العمل ان يوفر للعمال وسائل الاسعاف الطبية في المنشأة .</p> <p>وعليه اذا زاد عماله في مكان واحد او بلد واحد او في دائرة نصف قطرها ١٥ كم على مائة عامل ان يستخدم ممرضا ملما بوسائل الاسعاف الطبية بحيث يخصص للقيام بها ، وان يعهد الى طبيب يعيادهم ومعالجتهم في المكان الذي يعده لهذا الغرض وان يقدم لهم الادوية اللازمة للعلاج وذلك كله بلا مقابل .</p> <p>واذا زاد عدد العمال على النحسو المتقدم على ٥٠٠ عامل، وجب عليه، فضلا عن ذلك ، ان يوفر لهم جميع وسائل العلاج الاخرى التي يتطلب علاجها الاستعانة باطباء اخصائيين، او القيام بعمليات جراحية او غيرها وكذلك الادوية اللازمة وذلك كله بالجانب .</p>	لا مثيل لها .
تعويض التسريح او انتهاء العمل	٧٣	<p>اذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة ، او كان الالفاء صادرا من جانب صاحب العمل في العقود غير المحددة المدة ، وجب عليه ان يؤدي الى العامل مكافاة عن مدة خدمته تحسب على اساس نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الاولى واجرة شهر عن كل سنة من السنوات</p>	<p>الفقرة الاولى لا مثيل لها .</p> <p>١٤٥ يجب على رب العمل، اذا سرح احد عماله الذين ليس بينه وبينهم عقد عمل لمدة معينة ، مهما كان سبب التسريح (الا اذا ثبت ارتكابه ذنبا خطيرا في عمله) ، ان يدفع تعويض تسريح مساويا للمدلات الآتية:</p> <p>١ - اذا كان من الفعالة (١)</p>

(١) قسم القانون العمال الى مستخدمين (كتبة ، او عمل غير يدوي يفلب عليه الجهد المعنوي) وبعامل معاملة هؤلاء كل عامل متعمر او موقت او يومي اذا كان يقوم عادة بعمل يعهد به للمستخدمين ، وكل عامل مجبر لان يدخل فئة المستخدمين بعد شبثته في وظيفته ، والى فعلة وهم الذين لا يدخلون فئة المستخدمين .

الموضوع	المادة	القانون ٩١ النص	القانون ٢٧٩ النص
		التالية ويستحق العادل مكافأة عن كسور السنة بنسبة ما قضاء منها في العمل . ويتخذ الاجر الاخير اساسا لحساب المكافاة .	والذين يستوفون اجورهم مياومة يدفع له تعويض مساو لاجور شهر عن كل سنة او جزء من سنة انقضت منذ تاريخ استخدامه وذلك عن السنين الثلاث الاولى ، ومساو لاجور نصف شهر عن كل سنة او جزء من السنة من سنوات الخدمة الباقية . اما اذا سرح هؤلاء الفعلة خلال السنة الاولى من تاريخ استخدامهم ، فانهم يعطون تعويض تسريح مساويا لجزء اثنين عشر جزء من اجور الايام او الاشهر التي قضوها في خدمة رب العمل ، على ان يكونوا قد قضوا في خدمته ثلاثة اشهر غير متقطعة ، على الاقل . ٢ :- اذا كان من المستخدمين او الفعلة الذين لم يرد ذكرهم في الفقرة الاولى فيعطى تعويضا مساويا لاجور شهر مهما كانت هذه المدة ، ويعتبر جزء السنة كالسنة ، شرط ان يكون قد انقضى على استخدامهم ٣ اشهر . ١٥١ وبحسب تعويض التسريح على اساس الاجرة الوسطية التي دفعت للعامل خلال السنوات الثلاث الاخيرة التي سبقت التسريح او الانذار بالتسريح . ١٥٢ اذا استقال العامل بعد خدمة مدتها ١٥ سنة على الاقل يحق له ان يستوفي من رب عمله تعويضا عن مدة خدمته مساويا لنصف تعويض التسريح
استقالة العامل بعد انذار رب العمل	٨٠	يجوز للعامل بعد اعلام صاحب العمل طبقا لاحكام المادة ٧٢ (اي بعد الانذار) قبل ٣٠ يوما او ١٥ يوما حسبما تكون اجرة العامل شهرية او يومية ان يستقيل من	

الموضوع	المادة	القانون ٩١ النص	القانون ٢٧٩ المادة النص
		العمل ، ويستحق في هذه الحالة ثلث المكافأة المنصوص عليها في المادة ٧٢ (اي تعويض التسريح) اذا كانت مدة خدمته تزيد على سنتين وقبل ان تبلغ ٥ سنوات ، وثلثها اذا لم تبلغ مدة خدمته عشر سنوات ، ويستحق المكافأة كامله اذا استقال بعد ١٠ سنوات .	المنصوص عليه في المادة ١٤٥ ولا يجعله ذلك في حل من مراعاة احكام الفقرة الاولى من المادة السابقة (اي اعلام رب العمل بذلك خلال المدة القانونية) .
اجور الساعات الاضافية :	١٢١	يجب على صاحب العمل ان يمنح العامل في الحالات المذكورة في المادة السابقة (اي عندما تقضي الضرورة بتشغيله خارج ساعات العمل القانونية او في الاعياد والمواسم والمناسبات ... الخ) اجرا اضافيا وازي اجره الذي كان يستحقه عن لفترة الاضافية مضافا اليه ٢٥٪ على الاقل عن ساعات العمل النهارية ، و ٥٠٪ على الاقل عن ساعات العمل الليلية ، واذا وقع العمل في يوم الراحة وكان العامل يتقاضى اجرا في ايام راحته حسب الاجر الاضافي في هذه الحال مضاعفا .	١١٥ على ارباب العمل ان يدفعوا لعمالهم عن الساعات الاضافية التي تزيد على الساعات المعمول بها في المؤسسة او في المهنة ، اجورا تزيد ٢٥٪ عن التعريف المعمول بها في المؤسسة .
اجازة الامومة	١٢٢	يجوز للعاملة ان تحصل على اجازة رضع مدتها خمسون يوما تشمل المدة التي تسبق الوضع والتي تليها شريطة ان تقدم شهادة طبية مبينة فيها التاريخ الذي يرجح حصول وضعها فيه . ولا يجوز تشغيل العاملة خلال الاربعة ايام التالية للوضع .	١٠٧ في كل مجموعة من مجموعات فرق المهن الاربعة المبينة في المادة الثامنة من هذا القانون يحق للحبالي ان يستحصلن على اجازة ولادة مدتها ٥٠ يوما تشمل المدة التي تسبق الولادة والتي تليها وذلك لدى ابراز شهادة طبية تبين تاريخ الولادة المقدمة . ولا يجوز لارباب العمل او لوكلائهم ان يسمحو للنساء بالعودة الى اعمالهن قبل

الموضوع	المادة	الفانسون ٩١ النسبي	الفانسون ٢٧٩ النسبي
	١٢٤	يُصرف للعاملة عن مدة إجازة الولادة التي تحصل عليها اجرا يعادل ٧٠٪ شرط ان تكون انتهت ، وقت انقطاعها عن العمل ، سبعة شهور توالية في خدمة صاحب العمل نفسه .	١.٨ انقضاء ٢٠ يوما على تاريخ الولادة . ندفع للعاملات اثناء غيابهن في اجازة الولادة ، وذلك في جميع فرق المهن التجارية والمهن الحرة وفي العامل نصف الاجرة اذا كان لهن في خدمة رب عملهن سنة فائتر ، والاجرة الكاملة اذا كان لهن في خدمته ٢ سنوات فائتر يوم بدء اجازة الولادة . ولا ندفع الاجرة للعاملة اثناء اجازتها السنوية العادية (التي يحق لها ان تأخذها بموجب احكام المادة ١٢١ من هذا القانون) اذا كانت قد استفادت في السنة نفسها من اجازة ولادة مدتها خمسون يوما نالت اجرتها وفقا لاحكام الفقرة السابقة .
مرض اثر الوضع والحمل	١٢٥	لا يجوز لصاحب العمل ان يفصل عاملة لاتقطاعها عن العمل اثناء الاجازة المينة في المادة ١٢٣ كما ٢ يجوز فصلها مدة غيابها بسبب مرض يثبت بشهادة طبية انه نتيجة الحمل او الوضع ، وانه لا يمكنها من العودة لعملها، بشرط الا تتجاوز مدة الغياب في مجموعها ٦ اشهر .	١.٩ اذا لم تتمكن العاملة من العودة الى عملها بعد انقضاء اجازة الولادة يحق لها ان تستحصل على اجازة استشفاء لمدة شهرين على الاكثر ، على دفعة واحدة ، او على دفعات ، لدى ابراز شهادة او شهادات طبية تبين انها اصببت بمرض مسبب عن الولادة ، وتعين المدة التي يمنحها هذا المرض من العودة الى عملها ، ولا تدفع لها اجرة عن مدة هذه الاجازات ...

الموضوع	المادة	القانون ٩١ النص	القانون ٢٧٩ النص
دار الحضانة	١٢٩	... وعليه (رب العمل) اذا كان يستخدم مائة عاملة فاكثر في مكان واحد ، ان يوفر دارا للحضانة يحدد شروط انشائها ونظامها وما تتحمله العاملة مقابل انتفاعها بها ، بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .	لا مثيل لها .

اننا نكتفي بهذا القدر من الامثلة خوفا من الاطالة والملل .

٧ : تدابير متعددة لتعزيز العلاقات الانتاجية الرأسمالية الاندماج في شركات مساهمة

لقد اجاز القرار بالقانون رقم ٢٤٤ تاريخ ١٧/٧/٦٠ ، وبقرار من رئيس الجمهورية بالتخصيص لشركات المساهمة وشركات التوصية بنوعيتها ، والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن ، سواء اكانت عربية ام اجنبية ، تراول نشاطها الرئيسي في الجمهورية العربية المتحدة الاندماج في شركات مساهمة عربية سبق لها اصدار ميزانيتها سنتين متواليتين كاملتين على الاقل متتاليتين ، او الاندماج مع هذه الشركات وتكوين شركة مساهمة عربية جديدة . وتعتبر في حكم الشركات المندمجة ، في تطبيق احكام هذا القانون : فروع ووكالات ومنشآت الشركات وتعتبر الشركة المندمج فيها ، او الشركة الناتجة عن الاندماج ، خلفا عاما للشركات المندمجة وتحل محلها حلولا قانونيا فيما لها وما عليها . وذلك في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج . ويجوز تداول اسهم الشركة الناتجة عن الاندماج او الاسهم التي تعطى مقابل رسمال الشركة المندمجة بمجرد اصدارها . وتعفى الشركات المندمجة ومساهموها ، كما تعفى الشركة المندمج بها او الشركة الناتجة . من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج المشار اليه في هذا القانون . ونحن نورد فيما يلي بعض الامثلة على هذا الاندماج :

فالقرار رقم ١٦٧٧ تاريخ ٢٦/٩/٥٩ رخص للشركة العامة للملح المصري «شركة مساهمة مصرية» بالاندماج في شركة ملاحات بورسعيد وهي شركة مساهمة ، مع تغيير اسمها الى « شركة ملاحات البحر الابيض » .

كما رخص القرار ٢٠٣٨ تاريخ ١٥/١١/٥٩ لشركة «لاكياس ليمتد» بالاندماج في شركة « اسمنت بورتلاند بحلوان » . وذلك بناء على قرار الهيئة العامة لشركة

«لاكياس ليمتد» الشركة البريطانية ذات المسؤولية المحدودة : المتخذ في ٥٨/٨/٢١ بالموافقة على الاندماج في شركة بورتلاند بخلوان ، وبناء أيضا على قرار الهيئة العامة لشركة « اسمنت بورتلاند بخلوان » . الشركة المساهمة المتمتعة بجنسية العربية المتحدة في ٥٨/٩/٢٠ بالموافقة على اندماج شركة « لاكياس ليمتد » .

اعارة الاجهزة الفنية الرسمية

صفحات الجريدة الرسمية طافحة بأخبار هذا الدعم الذي يأخذ الوانا متعددة. فالدعم غالبا ما يبدو تحت شكل اعارة فني كبير لشركة مساهمة او غير مساهمة لمدة معينة كثيرا ما تكون سنة . ويرافق هذه الاعارة تفرغ كامل من قبل الموظف المعار ليعمل كليا في المؤسسة المعار اليها . وقد تكون الاعارة من غير تفرغ ، يجمع فيها المعار بين عمله في مؤسسته الاساسية وبين عمله في المؤسسة المعار اليها . فاما ان تقسم ايام الاسبوع بين العاملين او يخصص الدوام الرسمي للعمل في المؤسسة الاساسية في حين يخصص الوقت الاخر للعمل في المؤسسة الاخرى . او تأخذ الاعارة شكلا جذريا وذلك بالتخلي عن الموظف المعار نهائيا ليعمل باستمرار في المؤسسة التي اعير لها .

وفيما يلي نورد امثلة على الانواع المختلفة :

فالقرار ٧٣٩ تاريخ ٥٩/٥/١٠ اجاز لموظف كبير العمل في شركة تنميته الصناعات الكيماوية في غير اوقات العمل الرسمي لمدة عام واحد .

والقرار ٧٤٠ تاريخ ٥٩/٥/١٠ رخص للدكتور حسن عثماوي الاستاذ المساعد بكلية الزراعة بجامعة القاهرة بزيارة مصنع شركة « ادفينا للمنتجات الزراعية » يوما واحدا من كل اسبوع حتى نهاية العام على الا يتعارض هذا مع عمله بالكلية وذلك لتوجيه الفنيين في المصنع وارشادهم الى خير السبل للتصنيع وللتفاهم مع الشركة المذكورة على ما يجب عمله لخير هذه الصناعة .

كما رخص القرار ٤٢٨ تاريخ ٥٩/٣/١٧ لاستاذ في كلية الهندسة بجامعة القاهرة باعطاء استشارة لشركة مصانع النحاس المصرية المساهمة في اعمال الخرسانة المسلحة بمصانعها لمدة سنة في غير اوقات العمل الرسمية .

ورخص القرار ١٧٩٦ تاريخ ٥٩/١٠/٦ باعارة الدكتور مصطفى شعبان الاستاذ بكلية الهندسة بجامعة القاهرة للعمل في شركة الصناعات الكيماوية (كيما) ، الشركة المساهمة المصرية ، لمدة عام بدون مرتب من الجامعة ، وعلى ان يقوم بمحاضراته في الكلية في صباح يومين من كل اسبوع ، وان يكون هذا اخر مدة للاعارة .

ورخص القرار ١٦٧٣ تاريخ ٥٩/٧/٣١ بتمديد اعارة رئيس مفتش الخزانات بورس وابورات ابو زعل لشركة السكر والتقطير المصرية لمدة سنة ثالثة تبدأ من ٥٩/٧/٣١ .

ورخص القرار ١٠٩٢ تاريخ ٥٩/٦/٢٠ باعارة مصطفى سرى الموظف في السكك الحديدية لشركة الحديد والصلب المصرية لمدة سنة تبدأ من استلامه العمل بها .
وقضى القرار ١٢١٩ تاريخ ٥٨/١٠/١ بالموافقة على اعارة الدكتور صلاح الدين بيومي المدرس بكلية الهندسة جامعة القاهرة للعمل في شركة مصانع النحاس المصرية المساهمة لمدة عام بدون مرتب من الجامعة وعلى ان يقوم باعباء التدريس كاملة في الكلية في المواعيد المحددة بجدول الحصص بدون اجر .
اما القرار ٨٠٩ تاريخ ٥٩/٥/١٠ فقد أنهى خدمة اسماعيل صدقي المهندس بوزارة الشؤون البلدية والقروية لتعيينه في شركة الحديد والصلب بصفة نهائية .
كما قضى القرار ١٧٩٨ تاريخ ٥٩/١٠/٦ بانهاء خدمة مهندسين في وزارة الشؤون البلدية والقروية لتعيينهما بصفة نهائية في الشركة المصرية للمواسير والاعمدة والمصنوعات من الاسمنت المسلح (سيجورات) مع حفظ حقهما في المعاش والمكافأة ، واعتبار المدة التي قضياها في هذه الشركة من ٥٩/٥/٤ وحتى تاريخه انتهاء خدمتهما ، بصفة اعارة .

ندب موظفين لاشغال مجالس ادارة شركات

هذا اللون من الوان دعم الشركات يكتسب اهمية خاصة لا بسبب مساهمة العضو المعار بخبرته الفنية فحسب ، بل وبمساهمته بالعمل الاداري ورسم سياسة الشركة العامة ، واستفادة الشركة ما أمكن من الجهاز الرسمي الذي يمثل هذه العضو المنتدب ، ومن صلاته الشخصية وصلات جهازه ومعارفه لصالح الشركة .
فالقرار ١٦٧٥ تاريخ ٥٩/٩/٢٦ رخص لاحد الموظفين العموميين بشغل عضوية مجلس ادارة « الشركة العامة لانتاج الحرايات والفخار » .
ورخص القرار ١٤٢٠ تاريخ ٥٨/١١/٨ للسيد علي الشمسي في الاستمرار في شغل عضوية مجلس الادارة المنتدب لشركة « اسمنت بورتلاند طرد المصرية » .
ورخص القرار ٨٠٤ تاريخ ٥٩/٥/١٠ لفتحي رضوان بشغل عضوية مجلس ادارة شركة جاسات البلاج .
ورخص القرار ٤٤٢ تاريخ ٥٩/٣/١٧ لوكيل وزارة الخزانة المساعد للاقليم المصري بشغل عضوية مجلس ادارة الشركة القومية لانتاج الاسمنت ممثلا لمصلحة صناديق التأمين والمعاشات .

الترخيص بالجمع بين عضوية اكثر من مجلس ادارة واحد

وهذا اللون من دعم الشركات يساعد على تنسيق العمل بين شركات متعددة، وتوحيد بعض الخطط ، ويساعد على تأمين مصالح مختلف الشركات المعنية .
فقد رخص القرار ١٦٨٠ تاريخ ٥٩/٩/٢٦ بالجمع بين عضوية مجلس ادارة

بنك الاتحاد التجاري وعضوية مجلس ادارة شركة النيل للاشغال منذ اول يناير ١٩٥٩ كما رخص القرار ١٧٣٢ تاريخ ٥٩/٩/٢٩ لمونا عبود بالجمع بين عضوية مجلس ادارة شركة السكر والتقطير المصرية وعضوية مجالس ادارة الشركة المصرية للاسمدة والصناعات الكيماوية ، وشركة بواخر البوستة الخديوية وشركة الايموبيليا بمصر ، وشركة فنادق وجه قبلي .

واجاز القراران ١٦٧٦ ، ١٦٧٨ تاريخ ٥٩/٩/٢٦ ، للسيد رينه دوشي بالجمع بين عضوية مجلس ادارة شركة البلاستيك الاهلية وعضوية مجلس ادارة المطاحن وتخزين الفلال في الاسكندرية منذ اول يناير ٥٩ ، وللسيد عدلي اياديسر يوسف بالجمع بين عضوية مجلس ادارة بنك الاتحاد التجاري وعضوية مجلس ادارة شركة ناسينا منذ اول يناير ١٩٥٩ .

والقرار ١٤١٧ القاضي بالترخيص لابراهيم بيومي بالجمع بين عضوية مجلس ادارة البنك البلجيكي والدولي بمصر وعضوية مجلس ادارة شركة اسمنت بورتلاند طره المصرية منذ اول يناير ١٩٥٩ .

السماح باستمرار العمل بعد باوغ الستين

رغم ان القانون يحدد سن التقاعد بستين عاما ، فقد صدرت قرارات جمهورية عديدة تسمح للعديد ممن تجاوز السن القانونية من اعضاء مجالس ادارات الشركات بمواصلة العمل فيها . ولا شك ان هذا التدبير هو في صالح هذه الشركات ما دام امثال هؤلاء الاعضاء متمتعين بشروط تنسجم وتأمين مصالح هذه الشركات .

فالقرار رقم ١٦٨٢ تاريخ ٥٩/٩/٢٦ اجاز لجورج بشوكاتوى بالاستمرار في شغل عضوية مجلس ادارة شركة المكابس الحرة المصرية بعد بلوغه الستين .
والقرار ١٦٨٤ من التاريخ ذاته اجاز لناصف اباطه بالاستمرار في شغل عضوية مجلس ادارة شركة المقاولات المتحدة بعد بلوغه الستين .

والقرار ١٦٨٥ رخص للمهندس حسن جمعي بالاستمرار في شغل عضوية مجلس ادارة كل من الشركة العربية للمواسير والاعمدة والصنوعات من الاسمنت المسلح « سيجورات » والشركة المساهمة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية في المنتزه والمقطم بعد بلوغه الستين . واتاح قرار اخر لهارتمان مولر بالاستمرار في شغل منصب عضو مجلس الادارة المنتدب ورئيس مجلس الادارة لشركة المصنع المصري للمنسوجات « كابو » بعد بلوغه الستين والامثلة كثيرة .

ضمان الحكومة قروض الشركات كدائنة او مدينة

وهذا لون هام اخر من الوان دعم السلطة للشركات عن طريق جعل الاموال

العامة ضمانا لما تستقرضه من الآخرين أو تقرضه لهم . واليكم بعض الامثلة :-
القرار رقم ١٢ تاريخ ٥٩/١/٩ قضى بان تضمن الحكومة الهيئة العامة للانتاج الزراعي لدى البنك الاهلي في قرض مقداره ٥٠٠ الف جنيه وذلك بالشروط والاوزاع التي يقررها وزير الخزانة .
كما قضى القرار ٧١ تاريخ ٥٨/٦/١٥ بان تضمن الحكومة بنك الائتمان العقاري لدى البنك الاهلي المصري للحصول على قرض في حدود مبلغ مليون جنيه لمدة سنة قابلة للتجديد .

اما القرار ٨٤٠ تاريخ ٥٨/٦/٣٠ فاذن لوزير الخزانة بان يضمن بنك التسليف الزراعي والتعاوني لدى البنك الاهلي المصري فيما يعقده من قروض في حدود ١٢ مليون جنيه لتمويل عمليات استلام وتوزيع القمح المحلي والمستورد والدقيق الفاخر والحبوب والسلع التموينية الاخرى .

والقرار ٨١٧ تاريخ ٥٩/٥/١٠ الذي قضى بان تضمن الحكومة تحويل الاقساط والفوائد التي تدفعها الشركة المصرية للاسمدة والصناعات الكيماوية بالعملة الوطنية الى دولارات امريكية سدادا للقرض الذي اتفقت عليه الشركة مع بنكي التصدير والاستيراد بواشنطن وفيرست ناشيونال اف نيويورك في حدود ٥ ملايين دولار ، وعلى اساس السعر الذي يكون سائدا يوم التحويل لتسديد قيمة السواردات . ويشترط ان تقوم الشركة ما يؤيد استخدام القرض لاغراض توسيع مصنعها .
وطالب القرار ١٧٧٨ تاريخ ٥٩/١٠/٤ بان تضمن الحكومة القروض التي تمنحها هيئة صندوق توفير البريد للشركة الزراعية للشرق الاوسط « مصر - السودان » في حدود مبلغ ٢٥٠ الف جنيه .

وقضى القانون ٨ تاريخ ٥٩/١/١٠ بان يقوم البنك الاهلي المصري باعطاء قروض في الاقليم المصري لاغراض التنمية الى الاشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في الاقليم السوري بمقتضى اسناد محرر لامره بالجنيه المصري يوقع عليها المدين ويكفل مصرف سوريا المركزي وفاءها عند الاستحقاق بالتضامن مع المدين . ويجب الا يجاوز اجل استحقاق هذه الاسناد ١٢ شهرا من تاريخ تقديمها ولا تكون قابلة للتجديد .

وبعين الحد الاقصى للقروض التي يعطيها البنك الاهلي المصري وفقا لما سبق بخمسة ملايين جنيه تزداد الى عشرة بقرار من وزير الاقتصاد المركزي بعد موافقة البنك الاهلي ومصرف سورية المركزي .

كما قضى القانون المذكور بتدابير مماثلة فيما يتعلق بتمويل مصرف سورية المركزي لاشخاص طبيعيين ومعنويين مقيمين في الاقليم المصري وبكفالة البنك الاهلي .
اما القروض التي تمنح تنفيذا لهذا القانون فتخصص ل :

١ :- انشاء مصارف وطنية وتدعيم الموجود منها بما يكفل توفر النسياب القانوني لرؤوس أموالها وتمكينها من تأسيس الفروع وانشاء المستودعات والمخازن .
٢ :- اقامة مشروعات صناعية وزراعية جديدة في الاقليمين وتدعيم المشروعات القديمة .

٣ :- مساهمة المؤسسات في المشروعات الانتاجية في الاقليمين .
٤ :- مشروعات التنمية الاقتصادية الاخرى التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد المركزي بعد موافقة البنك الاهلي ومصرف سورية المركزي .

و :- مساعدة في تأجيل ديون مستحقة

ان استحقاق ديون شركة وعجزها عن الوفاء يجعلها في حالة اعسار قد تتطور الى اعلان الافلاس لذلك كان استصدار الدولة لقرارات تأجيل ديون والتزامات شركة من الشركات عبارة عن مساعدة كبرى تدعمها وتنقذها من الاعسار او الافلاس ، في حينه ، وقد تقوى موقفها بعد ان يتاح له زمن معين كاف لتدبير امورها . ومساعدة الدولة تكون ذات اهمية اعظم لاسيما اذا عجزت الشركة عن تامين التزاماتها في فترة التأجيل الاولى ، فتمنحها الدولة مدة اخرى .

فقد قضى الامر رقم ٦٦ تاريخ ٥٩/٩/٣٠ ان يستمر العمل بالامر رقم ٥٩ عام ٥٩ لمدة ٦ اشهر اخرى تنتهي في ٦٠/٣/٣١ بشأن تأجيل الديون والالتزامات التي تستحق على شركة الفيوم للنسيج ، ولا يجوز قبل هذا التاريخ اتخاذ اي اجراء تحفظي او تنفيذي ضد الشركة بسبب الديون والالتزامات المذكورة . وقضى الامر ٦٧ بتدبير مماثل فيما يتعلق بمؤسسة جوزيف خوري للنقل بالسيارات ونقل الوقود ...

منح امتيازات لبعض الشركات

لقد قضى القرار ١٦٢٧ تاريخ ٥٩/٩/١٧ بمنح شركة اتحاد اوتوبيس القنال (وهي شركة تضامن مصرية) التزام النقل العام للركاب بالسيارات في منطقة جنوب القناة لمدة عشر سنوات اعتبارا من اول تموز عام ١٩٥٨ .
اما القرار بالقانون رقم ١ لعام ٥٩ فقد رخص لوزير الصناعة المركزي بالتعاقد مع الشركة الشرقية للبترو (وهي شركة مساهمة مصرية) للبحث عن البترول واستغلاله في ساحات معينة ، وضمن شروط هي على الغالب ، في صالح الشركة .

تجديد مدة الشركات المنتهية

قضى القرار ٥٣٢ تاريخ ٥٩/٣/٢٥ باطالة مدة «شركة الطوب الرملية بالقاهرة» المؤسسة في اول يناير عام ١٩١٠ الى ٣١ ديسمبر عام ١٩٨٤ .

وقضى القرار ٢٢٦٥ تاريخ ٢١/١٢/٥٩ باطالة مدة شركة المشروعات المصرية العامة المساهمة مدة ٢٠ عاما حتى ١٤ ديسمبر ١٩٨٨ .
وطالت مدة شركة سيدي سالم المساهمة المصرية ٢٥ عاما تبدا من ١٨ كانون الثاني عام ٥٩ وحتى ١٧ يناير عام ٨٤ . وهي الشركة المؤسسة بموجب الامر العالي الصادر في ١٨ يناير ١٩٠٩ .
اما شركة سجابر سالونيك المؤسسة بموجب الامر العالي الصادر في ٢٨ ديسمبر ١٩٠٣ فقد اطلقت مدتها عشرين سنة ابتداء من اول يونيو ١٩٦٣ .
واما « الشركة التجارية العقارية المصرية » المؤسسة في ١٤ نيسان ١٩٠٤ فقد طالت مدتها ٢٥ عاما ابتداء من اول يناير ١٩٦٠ ، وذلك استنادا الى القرار ١١١٦ تاريخ ٦/٦/٦٠ .

تدابير من اجل التخصص في الانتاج منعا للمنافسة

تعتبر صناعة النسيج في مصر من اهم الصناعات اتساعا وتطورا وتوظيف رساميل وتشغيل ايدي عاملة ... وطبيعي ان يؤدي الانتاج المماثل في كل او في معظم هذه الشركات الى منافسة تضر بمصالحها . وتلافيا للوقوع في هذا الخطر ، فقد عمدت وزارة الصناعة المصرية ، بامرها ذي الرقم ٣ الى مطالبة اهم هذه الشركات بالتخصص في انتاج سلع معينة ومن نوعية معينة . اما الشركات فهي شركة مصر للفرز والنسيج في المحلة الكبرى ، وشركة مصر للفرز والنسيج الرفيع بكفرالدوار ، وشركة الفرز الاهلية والشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، وشركة سباهي الصناعية لخيوط الفرز والمنسوجات وقد حدد لكل شركة من هذه الشركات جدول يبين اسم ونمرة الصنف المنتج ، وعرض القماش بالسنتيمتر ، ونمرة الخيوط المستعملة وعدد خيوط البوصة في القماش المجهز ، ووزن الياردة الطويلة مجهزة بالفرايم ، ونوع التجهيز ...

مصادرة اراض خاصة لحساب الشركات

او تقديم اراض عامة باجور صورية

لقد اعتبر القرار الوزاري رقم ١٥ تاريخ ٢٣/٢/٥٩ ان مشروع اقامة مصنعى الشركة العامة لصناعة البيايات - شركة مساهمة مصرية ، ومصانع الفرايم المصرية . شركة مساهمة مصرية بناحية حوض السواح بالقبه من ضواحي مدينة القاهرة من اعمال المنفعة العامة . لذلك قضت المادة الثانية من هذا القرار بالاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الاراضي اللازمة للمشروع المذكور .
وجاء في المذكرة الايضاحية لهذا القرار انه تعتبر صناعتا البيايات وتيل الفرايم من الصناعات ذات الصلة الوثيقة بالاقتصاد القومي ومن ثم وضعت الدولة ضمن

برنامج السنوات الخمس للتصنيع .
وقد وقع اختيار الشركة العامة لصناعة البيايات ومصانع الفرامل المصرية على قطعة ارض ملك عبد اللطيف راضي ابو رجيلة مساحتها ٤ افدنة ...
ونظرا لان هناك بعض الصعوبات اعترضت قيام الشركة باستلام قطعة الارض المشار اليها، ولما كان تأخير تنفيذ هذين المشروعين سيضر بمصلحة الاقتصاد القومي، فقد قدرنا اعتبار المشروعين من المنافع العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الاراضي اللازمة له طبقا للقانون ٥٧٧ عام ٥٤ .
كما رخص القرار ٢٢٥١ تاريخ ١٨/١٢/٦٠ « لشركة مصر للفنادق » بالارتفاع بأرض مملوكة للدولة بمدينة القاهرة مقابل ايجار اسمي لمدة ٣٠ عاما ، قدره جنيه واحد في السنة . ومساحة الارض ٢٢٨٦٨٥٨٥ م٢ ، وتنوي الشركة اقامة فندق سياحي ممتاز عليها .

تأسيس بنك صناعي (سوريا)

قضى القانون ١٧٧ تاريخ ٨/١٠/٥٨ بتأسيس المصرف الصناعي في الاقليم السوري وهو عبارة عن شركة مساهمة تتمتع بضمانة الدولة وتعمل تحت اشراف ومراقبة وزارة الاقتصاد والتجارة . رسماها ١٢ مليون ليرة سورية ، تكتسب الدولة ٢٥ ٪ من رسماها بصورة الزامية وتأخذ على عاتقها بتغطية الاسهم غير المكتتب فيها ، كما يكتتب مصرف سورية المركزي بنسبة لا تقل عن ٨ ٪ من رسما المصرف .

اما الغاية من المصرف فهي النهوض بالصناعة السورية في حدود سياسة الدولة الاقتصادية والصناعية والقيام بالاعمال المصرفية الخاصة بها : لتقديم القروض المتوسطة (خمس سنوات) والطويلة (١٠) لتوسيع الصناعات القائمة او احداث صناعات جديدة على ان تكون القروض مؤمنة .

وتقديم القروض والسلف القصيرة الاجل لفايات التمويل الموسمي ، والمساهمة في تأسيس شركات مساهمة وطنية صناعية استثمارية وشراء اسهم وسندات الشركات الصناعية الوطنية بقصد مؤازرة الصناعات التي تشجع الدولة نموها ، على الا يتجاوز مجموع هذه المساهمة وشراء الاسهم والسندات نصف رسما المصرف مضافا اليه المبالغ الاحتياطية والاستهلاكات . كما يهدف الى ابداء المشورة الفنية لاصحاب الصناعات عن طريق دراسة المشاريع الصناعية الجديدة والقائمة . وتضمن الدولة توزيع ربح سنوي صاف قدره ٥ ٪ من قيد الاسهم الاسمية لسائر المساهمين باستثناء الدولة ومصرف سورية المركزي .

المرحلة الثانية

(٢٠-٧-٦١ - ٢٨-٩-٦١)

١ - مدخل

هذا التاريخ ٢٠ / ٧ / ٦١ يبقى بدء عهد جديد ، لا في تاريخ الرسمال الاجنبي في العربية المتحدة ولا سيما الاقليم الجنوبي منها بل وفي تاريخ الرسمال الوطني الكبير ايضا . في هذا التاريخ بدأ عمليا . وبشكل هام الى حد بعيد ، اتخاذ تدابير من شأنها وضع القضية الاجتماعية والقضية الوطنية . من جانبها الاقتصادي والمالي . على بساط البحث وضعا جديا . صحيح ان هنالك بعض التدابير التي اتخذتها العربية المتحدة ، من قبل لتدعيم الاقتصاد الوطني ، ولمصلحة الجماهير الشعبية ، ضد مصلحة الرسمال ، الا ان هذه التدابير ، كانت ، على اهميتها ، محدودة ، ولم تأخذ صفة العمق والشمول التي اتخذتها قرارات ٢٠ / ٧ / ٦١ التي سميت بالاشتراكية ، او انها كانت على جانب هام من الشمول ، كالاصلاح الزراعي مثلا ، ولكن تطبيقها ظل محل تقاعس او اجتهادات او انحرافات افقدها معظم ثورتها ، واضعف جوهرها التقدمي ، الى حد بعيد .

واذا كانت قرارات ٢٠ / ٧ / ٦١ قد وجهت عمليا ضربات هامة الى هذا الحد او ذاك ، الى الرسمال الخاص الاجنبي منه والوطني . وكانت بمثابة انعطاف كبير في العلاقات الانتاجية الرأسمالية ومعولا قويا في زعزعة مواقع هذا الرسمال المالية والصناعية والتجارية ، بشكل خاص ، فانها تبقى ايضا منطلقا تاريخيا اساسيا لسياسة اجتماعية ظلت تتابع حلقاتها في عهود لاحقة ، وظلت مكاسبها الجماهيرية الطبقة تتعمق اكثر فاكثر ، وتتسع شمولا . وقتا بعد وقت ، رغم الانتكاسات العابرة ، ورغم الظواهر اليمينية التي اتسمت بالخطورة عليها الى هذا الحد او ذاك . ومن سمات هذه السياسة الاجتماعية انها لم تقتصر على تقوية مواقع القطاع العام على حساب القطاع الخاص ، بل سعت الى توطيد هذا القطاع العام وتعزيزه عن طريق بناء المشاريع الجديدة الهامة الى هذا الحد او ذاك .

. . .

وقبل البدء في بحث قرارات ٢٠ / ٧ / ٦١ لا بد من الرجوع التقهيري قليلا لاستعراض اهم ما تم من خطوات تقديمية قبل صدور هذه القرارات .

٢ - أهم الخطوات التقدمية قبل ٢٠ / ٧ / ٦١ في ميدان الصناعة والمالية

١ - في ١ / ١٢ / ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٨ قضى بانتقال ملكية « البنك البلجيكي والدولي بمصر » الى الدولة . فاعتبرت المادة الاولى من هذا القانون البنك المذكور مؤسسة عامة ونقلت ملكته الى الدولة . ثم قضت المادة الثانية بتحويل اسهم البنك الى سندات اسمية على الدولة لمدة ١٢ عاما وبفائدة قدرها ٥ ٪ سنويا . على ان تحدد قيمة كل سند على اساس قيمة التصفية التي تحدها لجنة خاصة ، على الا تجاوز قيمة التصفية سعر السهم حسب اقبال بورصة القاهرة في ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٦٠ . ويجوز بعد عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون استهلاك السندات استهلاكاً جزئياً او كلياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية ويعين رئيس الجمهورية رئيس واعضاء مجلس ادارته . ويحدد مكافآتهم ومدة عضويتهم . ويظل البنك مسجلاً كبنك تجاري . ويزاول ، دون اي قيد . جميع العمليات المصرفية العادية وذلك بالشروط والحدود التي تخضع لها البنوك التجارية وفقاً لاحكام القانون ١٩٦٣ عام ٥٧ .

وفي ١١ / ٢ / ٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩ لعام ٦٠ (١) يقضى بنقل ملكية بنك مصر الى الدولة . وقد حولت اسهم هذا البنك الى سندات على الدولة لمدة ١٢ عاما وبفائدة ٥ ٪ . على ان يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب اقبال بورصة القاهرة في يوم ١١ / ٢ / ٦٠ (٢م) ويكون تداول السندات وفق النظم التي كان يتبعها البنك بالنسبة الى تداول اسهمه (٣م) ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات استهلاك السندات استهلاكاً كلياً او جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة عادية . وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الاقل (٤م) . ويعين رئيس الجمهورية اعضاء مجلس ادارته وعدد مكافآتهم (٥م) ويظل البنك مسجلاً كبنك تجاري ، ويجوز له ان يباشر كافة الاعمال المصرفية التي كان يقوم بها قبل صدور القانون .

كما صدر في التاريخ ذاته قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٠ لعام ٦٠ (٢) يقضى بانتقال ملكية البنك الاهلي المصري الى الدولة . « واعتباره مؤسسة عامة . ويبقى هذا البنك المركزي للدولة ويستمر في مباشرة كافة الاختصاصات المخولة له بمقتضى القانون ١٦٣ عام ٥٧ . وتتضمن المادة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة احكاماً مماثلة للمواد ذاتها في القانون المذكور اعلاه » .

(١) نشر في الجريدة الرسمية الاقليم الجنوبي ع ٢٦ (تابع) ١١ / ٢ / ١٩٦٠ ص ١٧٦ .

(٢) نشر في الجريدة الرسمية الاقليم الجنوبي ع ٢٦ (تابع) ١١ / ٢ / ١٩٦٠ ص ١٧٧ .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٥٠ عام ٦٠ تاريخ ١٩ / ٧ / ٦٠ بشأن تنظيم البنك المركزي المصري والبنك الاهلي المصري .

هذه القوانين عبارة عن حدث هام في تاريخ مصر المالي والاقتصادي والاجتماعي . ونجد جذور هذه الاهمية في تغفل الرسمال الاجنبي في هذه المؤسسات وقوة مركزه فيها لا سيما البنك الاهلي ، وفي سيطرته المالية والاقتصادية على كثير من فروع الاقتصاد الوطني وشركاته ، ومؤسساته . لذلك كان تأميمهما ضربة موجعة توجه للرسمال الاجنبي خاصة . وللرسمال بشكل عام . وكان هذا التأميم اقتلاعا لمراكز عظيمة من مراكز السيطرة والتحكم والاستغلال من ايدي الرسمال لوضعها في ايدي الدولة . ومهما اختلف في طبيعة السلطة الحاكمة في هذه الدولة فلا شك ان هذا التدبير كان في مصلحة الوطن ككل ، وفي مصلحة الجماهير الشعبية ايضا بسبب اضعافه مراكز الرسمال الاجنبي من جهة واضعاف مراكز الرسمال الخاص الوطني من جهة اخرى . ومن هنا كان وجوب تأييد هذه التدابير من قبل الاحزاب والهيئات التقدمية والافراد التقدميين بمعزل عن راي اي منها في طبيعة الحكم القائم . وعن الدرجة التي تؤيده او تقاومه ضمن حدودها . وقد عبر الدكتور عبد المنعم القيسوني وزير الاقتصاد والتجارة آنذاك (٢١) : عن الطبيعة التقدمية للتدبيرين الاخيرين موضحا الاسباب التي دعت للجوء الى التأميم .

ذاك ان البنك الاهلي كان مؤسسة خاصة يتغفل فيها الرسمال الاجنبي تغفلا عظيما ، ولا سيما الرسمال الانكليزي ؟ ومع هذا فقد كان في الوقت ذاته بنكا مركزيا للدولة . كان يشرف على البنوك التجارية ، ويراقب اعمالها ويحدد النظم التي تسير عليها ويملك حق التفتيش على حساباتها ، ويعتبر مستشارا للحكومة في السياسة النقدية ويساعد على رسم هذه السياسة وتفاذي التقلبات الاقتصادية التي تتعرض لها البلاد اذن فهذه المؤسسة تقوم من حيث العموم على اساس تناقض حاد بين المصلحة الخاصة وبين المصلحة العامة . فوضع البنك المركزي ، مثلا يتطلب احيانا اغلاق كثير من فروعها ، والحد من نشاطه التجاري ، والانسحاب التدريجي من ميدان الاعمال المصرفية منعا لحدوث منافسة غير مشروعة مع البنوك التجارية التي يشرف عليها ويطلع على حساباتها ويوجهها . ولكن هذا الانسحاب يقلل من ارباحه ويفوت على مساهميه كثيرا من المنافع الخاصة . وكثيرا ما كان ذلك التناقض يحل عادة ضد المصلحة العامة وفي صالح مساهميه ولا سيما الاجانب منهم ، وذلك عن طريق المشرفين الانكليز على البنك .

(٢) راجع المجموعة الاقتصادية الصادرة عن غرفة تجارة حلب السنة ٤٢ عام ١٩٦٠ عدد نيسان - ايار - حزيران ص ١٥٨ .

وباعتبار ان البنك الاهلي كان بنكا مركزيا فقد كان يحتفظ باحتياطي اندولة من النقد الاجنبي ويستثمر هذه الاموال في سندات بريطانية طويلة الاجل املا بزيادة الربح ، بدلا من استثمارها في قروض قصيرة الاجل ، والاحتفاظ بها على شكل رصيد ذهبي . وهذا التبرير كان في صالح الرسمال الاجنبي والاجانب على حساب الشعب المصري . ذلك ان الواجب يقضي على البنوك المركزية الابتعاد قدر الامكان عن الاحتفاظ بسندات اجنبية طويلة الاجل .

ونتيجة لهذه العملية تكبدت مصر خسائر متتالية عند بيعها السندات المذكورة وقد بلغت الخسارة خلال السنوات العشر الاخيرة ما لا يقل عن ٣٠ مليون جنيه ، بالإضافة الى ما خسرته مصر نتيجة لتركيز الاستثمارات في انكلترا . وهو تركيز ادى عندما خفضت انكلترا قيمة نقدها في عام ١٩٤٩ ، الى انخفاض قيمة احتياطي مصر الاجنبي ، مقوما بالذهب ، آنذاك بما يزيد على ١٠٠ مليون جنيه .

ثم ان البنك عندما توجهه الحكومة من اجل وضع السياسة النقدية والمالية انما ينطلق من مصالح مساهمييه خاصة التي كثيرا ما تتعارض مع المصلحة العامة للشعب المصري كان ينصح باتباع سياسة انكماشية واحد من القروض والائتمان في الوقت الذي لا ينسجم هذا مع مصلحة الاقتصاد المصري .

ثم ان البنك يحتفظ لنفسه بالارباح التي كان يجنيها من عملية اصدار البنكنوت او من عملية الاحتفاظ باحتياطيات الدولية من النقد الاجنبي بدلا من ان تؤول هذه الارباح الى الدولة .

كل هذه الاعتبارات خلقت ضرورة تأميم هذا البنك وكانت عملية التأميم تعبيرا حسيا لهذه الضرورة .

اما ما يتعلق بالاسباب التي دعت الى تأميم بنك مصر فبممكن تلخيصها بما يلي :

١ :- كان البنك وشركاته العديدة المتنوعة يؤلفون قوة اقتصادية كبيرة . فنشاط شركاته التي يملك اسهما فيها تعطيه حق التوجيه والاشراف كأن يمتد الى معظم فروع الحياة الاقتصادية . اي ان قبضة قليلة من كبار المساهمين كانت تسيطر عمليا على جانب هام من الحياة الاقتصادية في الوطن .

٢ :- كان رسمال البنك لا يزيد على مليوني ليرة ، ورؤوس اموال شركاته تزيد على ٣٠٢٠ مليون جنيه ، ومع هذا فقد كان البنك يشرف على عدد ضخم من الحسابات الصغيرة والكبيرة التي فتحها العملاء في فروع البنك المختلفة . فقد زادت ودائعه على مائة مليون جنيه مصري . اي ان كبار مساهمي البنك الذين يملكون اسهما يقل ثمنها عن المليونين كانوا يشرفون ويوجهون ويستثمرون ودائع تزيد على مائة مليون جنيه وهذا بغض النظر عن السيطرة التي تؤمنها له شركاته العديدة .

٣ :- وكان البنك يحتفظ بمحفظة كبيرة من الاسهم رغم ان قانون البنوك

والإئتمان كان يحظر ذلك حتى لا تتعرض اموال المودعين الى الضياع في حال انخفاض اسعار الاسهم . كما ان تصفية هذه المحفظة في البورص تنفيذا لاحكام القانون كان سيعرض البورص لهزة عنيفة وخسارة المدخرين والمستثمرين كثيرا من اموالهم علما بان البنك كان مدينا للحكومة بمبالغ كبيرة وكان وفاؤها بوجب عليه بيع قسم كبير من محفظته .

٤ :- وكان تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية بالسرعة والشمول اللازمين يتطلب توفر الاجهزة لتنفيذها وتحمل اعبائها وان تعمل هذه الاجهزة مع الدولة في تناسق تام . وقد كان من نتائج التأميم ان اصبح جهاز البنك يعمل الى جانب المؤسسة الاقتصادية وهيئة السنوات الخمس للمصانع والمصانع الحرفية في خدمة الشعب وتحقيق اغراض الدولة الاجتماعية في تنفيذ خطة التنمية .

١ :- القرار بالقانون رقم ١١٧

١٩٦١ / ٧ / ٢٠

قضى هذا القرار بتأميم بعض الشركات والمنشآت . وقد وجه ضربة قاصمة لجميع مراكز الرسمال الخاص في البنوك وشركات التأمين في الاقليمين ، بالإضافة الى الشركات الهامة والمرفقة قائمتها بهذا القرار .

لقد قضت المادة الاولى من هذا القرار بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين في الاقليمين وبتأميم الشركات والمنشآت المبينة ، وتؤول ملكيتها للدولة . اما المادة الثانية فقد قضت بتحويل اسهم الشركات ورؤوس اموال المنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة ١٥ عاما بفائدة ٤٪ سنويا . وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات ان تستهلك هذه السندات كليا ام جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية ، وفي حال الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الاقل .

وقضت المادة الثالثة بان يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقفال ببورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون . فاذا لم تكن الاسهم متداولة في البورصة ، او كان قد مضى على اخر تعامل عليها اكثر من ٦ اشهر ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة اعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي على ان يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين ، من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن باي وجه من اوجه الطعن . وتتولى هذه اللجان تقويم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة .

وتقضي المادة الرابعة بان تبقى هذه الشركات والبنوك محتفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون . وان تستمر في مزاولة نشاطها دون ان تسأل الدولة عن التزاماتها السابقة الا في حدود ما آل اليها من اموالها وحقوقها في تاريخ التأميم . ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية ادماج اي شركة او بنك او منشأة منها في شركة او بنك او منشأة اخرى .

وتقضي المادة الخامسة بان رئيس الجمهورية يصدر قرارا بتحديد الجهة الادارية المختصة بالاشراف على كل شركة او منشأة من الشركات او المنشآت المشار اليها .

وتتحدث المادة السادسة عن حق الجهة الادارية المختصة بالنسبة لهذه الشركات والبنوك بان تعفي العضو المنتدب لاي شركة فيها او رئيس واعضاء مجالس ادارتها كلهم او بعضهم وتعين مجلس مؤقت او عضو منتدب او مندوب له سلطات مجلس الادارة وذلك لحين تشكيل مجلس الادارة الجديد ، كما يجوز لها بالنسبة للمنشآت المشار اليها اعفاء مدير المنشأة وتعيين غيره . كما يجوز لها تأجيل اداء ديون والتزامات الشركات والمؤسسات المذكورة لمدة اقصاها ٣ اشهر . وتخضع قرارات المجلس الموقت او العضو المنتدب او المندوب في المسائل التي تعتبر اصلا من اختصاص مجلس الادارة وكذلك قرارات مديري المنشآت لتصاديق الجهة الادارية المختصة .

وابانت المادة السابعة ان الاسهم التي آلت الى الحكومة وفقا للمادة الثانية اذا كانت مودعة لدى بنك او غيره من المؤسسات بصفة تأمين تتحل محلها قانونا السندات المصدرة مقابلها وفقا للمادة الثانية .

ثم يذكر الملحق المرفق بالقانون ٨ { شركة في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية في الاقليم الجنوبي . وثلاث شركات في الاقليم الشمالي (١١) .

<p>والصناعية للاخشاب ومواد البناء (فاباس) . شركة معمر للتجارة الخارجية . شركة اسمنت بورتلاند بخلوان . شركة اسمنت بورتلاند طره . شركة ابو زعبل وكفر الزيات للاسمدة والمواد الكيماوية . الشركة المصرية للمواسير والاعمدة والمصنوعات من الاسمنت المسلح (سيجورات) . شركة اسكندرية لاسمنت بورتلاند . شركة المصنع الاهلي للمواسير والاعمدة من الاسمنت المسلح (سيفر) . الشركة المالية والصناعية المصرية .</p>	<p>(١) هذه هي الشركات والبنوك التي تناولها القانون المذكور : - اولا : - الاقليم الجنوبي اسم الشركة الشركة المالية المصرية للتجارة والتأمين (سينكا) . شركة الاسكندرية لتجارة الاخشاب . الشركة المصرية للاخشاب والمهمات . شركة باسيلي باشا للاخشاب . الشركة العربية لتجارة الاخشاب . شركة الدلتا التجارية . شركة ابناء انطونيوس باسيلي التجارية</p>
--	---

ب : القرار بالقانون رقم ١١٨

١٩٦١ / ٧ / ٢٠

وهو يوجب مساهمة الدولة في رساميل وإدارة بعض الشركات والمنشآت المبينة في جدول ملحق به ، على ألا تقل هذه المساهمة عن ٥٠ ٪ . فأوجب المادة الأولى من هذا القانون أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديد لها قرار جمهوري بالحصة المذكورة . كما أوجب المادة الثانية على الشركات والمنشآت المذكورة أن

شركة مساهمة البحرية .	شركة مصانع النحاس المصرية .
شركة فنادق مصر الكبرى .	شركة مسابك طناش .
شركة شبرد والفنادق المصرية (تحت الحراسة) .	الشركة الأهلية للصناعات المعدنية .
شركة وادي كوم أمبو .	شركة القاهرة للمنتجات المعدنية .
الشركة المصرية لبورصة ميناء البصل التجارية .	شركة ترام الاسكندرية (مسابك محرم بك) .
الشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية .	شركة مصنع صلب النيل (تابع لشركة ترام القاهرة) .
الشركة العامة للملاحة البحرية (بعد الاندماج) .	شركة حباسات البلاج .
	شركة ملاحات البحر الأبيض .
	شركة اوتوبيس الصعيد .
ثانياً : - (الاقليم الشمالي)	شركة اوتوبيس الغربية (تحت الحراسة) .
الشركة التجارية الصناعية المتحدة (الخماسية)	شركة اوتوبيس البحرية واسكندرية (تحت الحراسة) .
شركة معامل الشهباء للمغازل والناسج .	شركة اوتوبيس جنوب القتال (تحت الحراسة) .
الشركة العربية لصناعة الاخشاب .	شركة اوتوبيس المتوفية .
المصارف وشركات التأمين المؤممة :	شركة اوتوبيس الفؤادية .
بنك العالم العربي ، بنك الشرق العربي ،	شركة اوتوبيس الشرق .
شركة المصارف المتحدة ، بنك اللادقية	شركة اوتوبيس المينا والبحيرة .
مصرف البحر الحمصي ، البنك التجاري ،	شركة اوتوبيس امنوبيس الدقهلية .
بنك القاهرة ، بنك مصر ، المصرف الصناعي ،	شركة المينا والبحيرة لنقل البضائع .
البنك الاهلي العقاري والتجاري الصناعي ،	شركة الشمال للنقل .
البنك اللبناني للتجارة ، البنك الاهلي	شركة مياه الاسكندرية .
السعودي ، بنك اثرا ، البنك العربي ،	شركة الكهرباء المصرية (شبرا الخيمة) .
بنك سورية ولبنان ، البنك البريطاني	شركة اراضي الدلتا المصرية والانفستمنت
للشرق الاوسط ، البنك الوطني للتجارة	ليمتد (المعادي) .
والصناعة (افريقيا) ، الشركة الجزائرية	شركة الكابلات الكهربائية المصرية .
للتسليف والصيرفة ، بنك دي روما ،	شركة الكراكات المصرية .
بنك الرافدين ، الاونيون ، شركة التأمين	
ضد الحريق والحوادث والايخطار المختلفة ،	

توفق اوضاعها مع احكام هذا القانون خلال مدة اقصاها ٦ شهور .
وتبين المادة الثالثة اساس تحديد قيمة الرسمال وذلك على اساس سعر السهم
حسب آخر اقبال ببورصة الاوراق المالية في ا القاهرة قبل صدور القانون المذكور .
واذا لم تكن الاسهم متداولة في البورصة ، او كان قد مضى على آخر تعامل
عليها اكثر من ٦ شهور ، فتتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة اعضاء يصدر بتشكيلها
وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي على ان يرأس كل لجنة
مستشار بمحكمة الاستئناف . وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين
من تاريخ صدور تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها باي
وجه . كما تتولى هذه اللجان تقويم رسمال المنشآت غير المتخذة شكل شركات
مساهمة .

وابانت المادة الرابعة طريقة تأدية الحكومة قيمة الحصص التي تساهم بها
المؤسسات العامة في رسمال الشركات والمنشآت المشار اليها ، وذلك بموجب سندات
اسمية على الدولة بفائدة ٤ ٪ سنويا لمدة ١٥ سنة . وتكون السندات قابلة للتداول،
ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات ان تستهلك السندات كلها او جزئيا بالقيمة الاسمية

الضمان اللبنانية ، دي نيوانديا انشورنس
كومباني ليمتد ، الشركة الامريكية للتأمين
على الحياة ، شركة اسكندرية للتأمين على
الحياة ، دي موتور اونيون انشورانس
كومباني ليمتد ، لافورتون ايكسل ستار
انشورانس كومباني ليمتد ، سنشورى
للتأمين المحدودة ، مارين مارشاند ، نورفيك
انيون فاير انشورنس سوسيتي ليمتد ،
فاير منس انشورنس كومباني اوف نيوارك
نيوجرسي ، شركة تأمين تورينو المساهمة ،
شركة التأمين الاهلية الامريكية ، شركة
التأمينات المصرية ش. م. م. كامر شركة
التأمينات : موز - اسكو - ران ، الشركة
المتحدة للتأمين ، شركة القاهرة للتأمين ،
بلال سي آند بلطيق جنرال انشورنس
كومباني ليمتد ، شركة الجمهورية للتأمين ،
الشركة الهولندية الاولى الجديدة للتأمين ،
شركة النيل للتأمين ، روبي جنرال انشورنس
كومباني ليمتد ، شركة الجزيرة للتأمين ،
شركة افريقيا للتأمين ، شركة الاقتصاد
الشعبي .

الاونيون ، شركة التأمين على الحياة ،
لانسبونال ، شركة التأمين ضد الحريق
والانفجارات ، لانسبونال ، شركة التأمين على
الحياة ، غوارديان استورانس كومباني ليمتد
(انشورانس) ، الفينكس للتأمين على
الحياة ، الفينكس (حريق) ، دي ليغربول
آند لندن آند كلوب انشورانس كومباني
ليمتد ، نورترن للتأمين المحدودة ، لا سويس
شركة مساهمة للتأمينات العامة ، لايدراي
(الشرق) المساهمة المصرية للتأمين ، دي
بروفنسيال انشورنس كومباني ليمتد ، اطلس
انشورنس كومباني ليمتد ، شركة مصر للتأمين،
شركة التأمين العربية المحدودة ، شركة
التأمينات العامة الهلليا (آليينا) شركة
التأمين المفلة ، لانوشانلواز ، اسيكورازيوني
دي تريستا ، لابلواز ، شركة التأمينات
العمومية ضد اخطار الحريق والانفجارات ،
شركة التأمين الاهلية المصرية ، لانسبونال ،
شركة الضمان السورية ، الادخار ، اونيون
انشورنس كومباني ليمتد ، شركة التأمينات
العامة ، شركة اسكندرية للتأمين ، شركة

بطريق الاقتراع في جلسة علنية . وفي حالة الاستهلاك انجزني يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين . واناظت المادة الخامسة برئيس الجمهورية اصدار قرار بتحديد الجهة الادارية المختصة بالاشراف على كل من الشركات والمنشآت المشار اليها . وحددت المادة السادسة الجهة الادارية المختصة بالنسبة للشركات المشار اليها ، جواز اعفاء العضو المنتدب لاية شركة منها او رئيس واعضاء مجلس ادارتها كلهم او بعضهم ونعيين مجلس مؤقت او عضو منتدب او مندوب له سلطات مجلس الادارة ، وذلك لحين تشكيل مجلس الادارة الجديد كما يجوز لها اعفاء مدير المنشأة وتعيين غيره ويجوز لها تأجيل اداء ديون والتزامات الشركات والمؤسسات التي تخضع لاحكام هذا القانون لمدة اقصاها ٣ اشهر . وتخضع قرارات المجلس الموقت او العضو المنتدب او المندوب في المسائل التي تعتبر اصلا من اختصاص مجلس الادارة وكذلك قرارات مدير المنشأة لتصديق الجهة الادارية المختصة (١) .

<p>شركة علي ضيف للمقاولات . شركة النهضة التجارية . شركة بهرنه للتجارة . شركة شمال افرقية التجارية . شركة البحر الابيض المتوسط للتجارة العامة . الشركة الفرنسية المصرية للواردات . شركة المصرف المصري للواردات والصادرات . شركة الواردات والصادرات السودانية . شركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط . شركة التبادل التجاري . شركة بونباس التجارية والمالية . شركة المصانع الكبرى المتحدة . شركة الائتمان التجاري . الشركة المصرية للتجارة الدولية . الشركة العالمية للتجارة والصناعة . شركة النيل للتجارة الخارجية . شركة زوزو للتصنيع والتجارة العالمية . شركة التوكيلات العربية والهندسية . شركة داود روفيه . شركة الكونوار التجاري السكندري . شركة بيرج ناناليان . شركة حلاجي الافطان المصرية . شركة حلاجي الافطان والتصدير المصرية .</p>	<p>(١) فيما يلي المؤسسات التي شملها هذا القانون :</p> <p>اولا : الاقليم الجنوبي :</p> <p>اسم الشركة</p> <p>شركة الاساسات الميكانيكية (فيرو) . شركة اطلس للاشغال العامة ومواد البناء . الشركة المساهمة المصرية لانشاء الطرق . الشركة المساهمة المصرية للمقاولات (العبد باشا سابقا) . شركة المقاولات المتحدة . شركة المقاولات المصرية (مختار ابراهيم) . شركة النيل للاشغال . شركة الهندسة العمومية . الشركة المصرية للمباني الحديثة (الشمس) . شركة الهندسة للصناعات والمقاولات العمومية (عثمان احمد عثمان وشركاه) . شركة سبيكو . شركة فهمي كامل وعلي حسن . شركة احمد بكير . شركة ابناء محمد عبد الفتاح . شركة حسن علام . شركة رشاد طه ونس .</p>
---	--

اما المادة السابعة فاظهرت انه اذا كانت الاسهم التي آلت ملكيتها الى الحكومة وفقا للمادة الرابعة . مودعة لدى بنك او غيره من المؤسسات بصفة تأمين فتحل محلها قانونا السندات المصدرة مقابلها وفقا للمادة الرابعة . ولم تنس المادة اشامنة من ان تبين ان كل مخالفة لاحكام هذا القانون تعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه (خمسة آلاف ليرة) ولا تجاوز الفي جنيه (عشرين الف ليرة) او باحدي هاتين العقوبتين . ويعمل بهذا القانون من تاريخ نشره .

<p>شركة مصانع الشوبرجي . شركة كاسترو اخوان وشركاهم . شركة كوستي يواكيمو جلو وشركاه . شركة البلاطين المصرية . شركة محلات هانو الكبرى . شركة شيفيند وشركاه . شركة عبد القاهر العراقي وشركاه . شركة الاهرام لسبك المعادن . شركة فيليبس اوردنيت . شركة النيل الهندسية المتحدة . شركة انجيل التجارية . شركة التبريدات المصرية . شركة تلح غمره . شركة مصنع الادوات الصحية ومواسير المياه الزهر . ثانيا : - الاقليم الشمالي : شركة معامل سامي صايم النهر للفضل والنسيج بحلب . شركة الحاج احمد عطري واولاده . شركة كارغيان وبرغصيان . الشركة العربية المتحدة للصناعة . شركة الافطان والزيوت حلب . شركة المطاحن الزهراء . شركة مطحنة الغدم . شركة مطاحن الشهباء الحديثة . شركة مطاحن الهلال . شركة مطحنة سوق النحاسين . شركة مطحنة الحيدري الكبرى . الشركة العربية لتجارة وحلج الافطان المساهمة المفلة - حلب .</p>	<p>شركة حلج الوجه القبلي . شركة معامل الحاج والزيوت المتحدة . الشركة الغربية للحاج . شركة الحلاجة الاهلية المصرية . شركة افطان كفر الزيات . شركة مصر لحلج الافطان . شركة مصانع ياسين للزجاج . شركة صناعة الطحن بالاسكندرية . الشركة المصرية للمطاحن وتخزين القلال . شركة المصنع المصري للاغذية المحفوظة (فها) . شركة مؤسسة المنتجات الغذائية (فها) . شركة ي. ق (لاغوداكس) . الشركة التجارية المصرية . شركة روتابرننت . شركة مطابع محرم . شركة المنتجات العالية . الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات . شركة الخمرة الاهلية . الشركة المصرية للمنتجات الكهربائية . شركة مصانع اسكندر سرياكس . شركة معامل ادوية نصار . شركة معامل الفا . شركة اخوان كونار بللي . شركة ونك ليمتد . شركة مصنع السجائر المصرية نوكوس . الشركة المصرية للدخان والسجائر . الشركة المستقلة المصرية للبرول . شركة ابار الزيوت الانجليزية المصرية . شركة مصنع الاسكندري لنسج الحرير الصناعي والطبيعي .</p>
---	---

ج :- القرار بالقانون رقم ١١٩

١٩٦١ / ٧ / ٢٠

اراد هذا القانون وضع سقف للملكية الاسهم في الشركات المذكورة في الملحق .
فحددت المادة الاولى منه انه لا يجوز لاي شخص طبيعي او معنوي ان يمتلك ، في تاريخ صدور هذا القانون ، من اسهم الشركات المبينة في الجدول ما تزيد قيمته السوقية عن ١٠ آلاف جنيه (١٠٠.٠٠٠) ليرة ، وتؤول الى الدولة ملكية الاسهم الزائدة ، وتؤخذ هذه الزيادة من كل نوع من الاسهم بنسبة القيمة الزائدة الى اقيمة الكلية للاسهم ، وبحيث تعادل هذه القيمة عددا صحيحا من الاسهم ولا تسري احكام هذه المادة على الاسهم التي تملكها الهيئات والمؤسسات العامة . ثم تحدد المادة الثانية قيمة الاسهم التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا للمادة السابقة وذلك على غرار ما جاء في القانونين السابقين وكذلك شأن المادة الثالثة التي ابانت طريقة تسديد الحكومة قيمة الاسهم التي آلت ملكيتها اليها ، وذلك بالطريقة الواردة في القانونين السابقين . كما ان المواد ٤ ، و ٥ ، والسادسة لا تعدو ما جاء في احكام المواد الاخرى المماثلة في القانونين المذكورين سواء فيما يتعلق بالجهة الادارية المختصة بالاشراف على الشركات ، او صلاحيات هذه اللجنة الادارية ، او تأجيل الديون والالتزامات ، او اذا كانت الاسهم التي آلت ملكيتها الى الحكومة مودعة لدى بنك او غيره بصفة تامين . اما المادة السابقة فقد عاقبت بالحبس كل من قام بعمل يكون من شأنه تعطيل احكام المادة الاولى وتصادر الاسهم التي كان يجب ان يؤول ملكيتها الى الحكومة . وقد بلغ عدد الشركات الخاضعة لاحكام هذا القانون ١٤٥ شركة في الاقليم الجنوبي ، و ١٢ شركة في الاقليم الشمالي (١) .

(١) هذه هي الشركات التي اخضعت لاحكام القانون المذكور

اولا : - الاقليم الجنوبي :

اسم الشركة :

- شركة مصر للحريز الصناعي .
- شركة الغزل الاهلية المصرية .
- شركة الاسنديرية للغزل والنسيج .
- الشركة المصرية للمنسوجات والطباعة .
- شركة المحلات الصناعية للحريز والقطن .
- شركة اتحاد صناعات المنسوجات المتنازة .
- الشركة المتحدة للغزل والنسيج .

- الشركة المصرية للغزل والنسيج .
- شركة مصر صباغي البضا .
- الشركة العربية للغزل والنسيج .
- شركة سيوف للنسيج والتجهيز .
- شركة سباهي الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات .
- الشركة المصرية الحديثة للغزل والنسيج الرفيع .
- الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف .
- شركة المهدودية للغزل والنسيج الرفيع .
- شركة مصر لنسج الحرير بحلولان .
- شركة الشرق للغزل والنسيج .

قوانين اخرى

وفي التاريخ ذاته، اي في ٢٠ / ٧ / ٦١ صدرت ايضا قرارات بالقوانين رقم ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، والقرار رقم ١٢٠.٢ ايضا .

كان القانون الاول يبني تنظيم منشآت تصدير القطن في الاقليم الجنوبي فعدل المواد الاولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٧١ لعام ٦١ ، موجبا على كل منشأة تزاول تجارة تصدير القطن ان تتخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رسالها عن ٢٠٠ الف جنيه ، وان تكون احدى الهيئات او المؤسسات العامة ذات الطابع

<ul style="list-style-type: none"> شركة الثلج الاهلية . الشركة لتجارة الامبراطورية . الشركة المصرية التجارية المالية . الشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة . شركة المحاربت والهندسة . شركة الدلتا الهندسية . شركة النقل والهندسة . شركة الصناعة والتجارة المصرية . الشركة الكيماوية الصناعية والتجارية . شركة المشروعات الهندسية والتجارية . شركة التسليفات التجارية . شركة سجاير نسطور جانا كليس . شركة سجاير سالونيك . شركة المضارب المصرية للارز . شركة مضارب الارز ومطاحن الفلال المصرية . شركة مضارب الارز برشيد والاسكندرية . شركة البحيرة للارز والزيتون . شركة زيوت كرموز . شركة النشا الاهلية . شركة التبريدات السريعة والتصدير . شركة السكر والتقطير المصرية . شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت . شركة مضارب الارز المصرية الحديثة . شركة طنطا للكتان والزيوت . الشركة المساهمة المتحدة المصرية لمعامل ومخازن الثلج والتبريد . شركة منتجات النشا . شركة معاصر الزيوت النباتية والمصابن . 	<ul style="list-style-type: none"> شركة صباغي باكوس . الشركة الاهلية للبباطين والافمشة الصوفية . الشركة المصرية للفلز المكثف . شركة الطويل للفلز والنسيج . شركة النيل للفلز الرفيع . شركة صناعة كتان الشرق . شركة مفازل الصوف المصرية . شركة مصر للفلز والنسيج بالمحلة الكبرى . شركة النيل للمنسوجات . شركة الاصواف الفاخرة والمنسوجات . شركة الاهرام للفلز والنسيج . شركة مصانع نسيج الاهرام . شركة سمافين الصناعية للفلز والنسيج . الشركة المصرية لصبغة وتحويل المنسوجات . شركة سفينكس . شركة مصانع الغزال المصري . شركة مصبغة غمرة . شركة المصنع المصري للمنسوجات . شركة مصنع المنسوجات المصرية . الشركة المصرية لصناعة السيزاك . شركة النصر للفلز والنسيج . شركة عقيل للفلز الرفيع . الشركة المصرية لصناعة المنسوجات . شركة مصر للفلز والنسيج الرفيع من القطن المصري . شركة موجا للفلز - التريكو . الشركة لاهلية للمنسوجات . شركة عباس وهبي وشركاه .
--	---

الاقتصادي مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من الرسمال . كما اتاح اوزير الاقتصاد في المنشآت المذكورة اعفاء العضو المنتدب او رئيس واعضاء مجلس الادارة كلهم او بعضهم او مدير المنشأة وتعيين مجلس مؤقت او عضو مجلس ادارة منتدب او مندوب له سلطات مجلس الادارة او مدير ، وذلك احين تشكيل مجلس الادارة الجديد . وعلى ان تخضع القرارات الصادرة عن المجلس المؤقت او العضو المنتدب او المندوب في المسائل التي تعتبر اصلا من اختصاص مجلس الادارة وكذلك قرارات مدير المنشأة لتصديق وزير الاقتصاد . ثم اضاف مواد اخرى من اجل تقويم حصة الحكومة في الرسمال ، وتادية هذه القيمة بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة

شركة مصانع الزيوت والصابون .	شركة المصانع للصنفة وادوات التجليخ ومنتجاتها .
شركة مصانع الصابون والمواد الغذائية .	شركة النصر لصناعة الافلام ومنتجات الجرافيت .
شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها .	شركة مصر لصناعة معدات الفزل والنسيج .
الشركة الشرقية للدخان والسجائر .	شركة المنشآت المعدنية المصرية .
شركة ولس .	شركة التعدين المصرية .
الشركة المساهمة المصرية للاحذية .	الشركة المصرية للتعدين والانشاءات الميكانيكية
شركة مصانع الكاوتشوك الاهلية .	شركة التوريدات المعمارية والهندسية .
الشركة المصرية لصناعة الكاوتشوك والاحذية	شركة الاسكندرية للتغليف الصناعي .
شركة البلاستيك الاهلية .	الشركة المصرية للتغليف الاقتصادي .
شركة صناعة البلاستيك والكهرباء المصرية .	شركة الاعمال الهندسية البورسعيدية .
شركة الورق الاهلية .	شركة المنتجات والتعبئة المصرية .
الشركة المصرية لصناعة اوراق التعبئة .	شركة الجزائر اخوان (تضامن) .
شركة مصنع اسكندرية للزجاج الصيني .	الشركة العامة للثروة المعدنية .
شركة الملح والصودا المصرية .	الشركة المصرية لمنتجات الرمال السوداء .
شركة الورق للشرق الاوسط .	الشركة المصرية للتعدين والمنفخيز .
شركة مصنع الشمس للزجاج والبلاور .	شركة صناعات المنتجات المعدنية .
الشركة العامة لصناعة الورق .	شركة مخازن البوند المصرية .
شركة تمويل الورق .	شركة المباني المتارة .
شركة بوليندن اورنيت للبطاريات .	شركة المخازن الهندسية المصرية .
شركة البويات والصناعات الكيماوية .	شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح .
شركة مصر لصناعة الكيماويات .	شركة الطيب الرملي بالقاهرة .
الشركة المصرية للاسمدة والصناعات الكيماوية	الشركة المصرية الجديدة .
الشركة العامة لانتاج الحرايات والفخار .	شركة اراضي ابو قير المساهمة .
شركة النشادر والمواد الكيماوية .	الشركة المساهمة المصرية لاراضي البناء .
شركة الصناعات الكيماوية المصرية .	الشركة الجعفرية للصناعة والزراعة .
شركة المصانع المصرية للوازم المعمارية والصناعية .	شركة الباحث والاعمال المصرية .

٤٪ سنوية لمدة ١٥ عاما وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة ...
 اما القانون الثاني فكان لتعديل احكام القانون ١١٠ لعام ١٩٦١ المتعلق بانتقال ملكية منشآت كبس القطن الى الدولة ، والقانون رقم ١٢٢ القاضي باسقاط الالتزام الممنوح لشركة ليبون وشركاه حول استغلال مرفق الكهرباء والغاز في الاسكندرية ، ذات شخصية معنوية وميزانية مستقلة على ان تؤول اليها جميع اموال وحقوق وموجودات الشركة المشار اليها ... علما بان المادة ١٢ من هذا القانون منعت على اي شخص او هيئة كانت تتولى ادارة اي مرفق من المرافق التي كانت تقوم عليها الشركة المشار اليها مباشرة اي عمل في هذه المرافق او في المنشآت المرتبطة بها او المكملة او التمتعة لها كما لا يجوز لاي موظف في هذه المرافق القيام باي عمل من الاعمال الداخلية في اختصاص مجلس ادارة المؤسسة او مديرها العام بمقتضى احكام هذا القانون ، واستثنت المادة ١٣ العمال العاملين فيها من احكام المادة السابقة .
 وقضى القانون ١٢٣ بتدابير مماثلة تقريبا فيما يتعلق باسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة . ونقل كافة منشآت المرفق المذكور وكذلك الاموال المرتبطة والمكملة والتمتعة له الى مؤسسة النقل بمدينة القاهرة وتديره .

شركة محلات اركو .	الشركة الغربية المغارية .
شركة محلات افيرنتو الكبرى .	شركة سيدي سالم المصرية .
ثانيا : الاقليم الشمالي :	الشركة العمومية للهندسة والتبريد .
الشركة الاهلية للفزل والنسيج .	شركة كاديير مصر .
الشركة السورية للفزل والنسيج .	شركة الكهرباء المركزية (سنترليك) .
شركة المغازل والمناسج .	الشركة المصرية لتكرير البترول وتجارته .
شركة المصانع الفنية المغفلة .	شركة تنمية الصناعات الكيماوية .
شركة الصناعة السورية للزيوت النباتية .	شركة مصر للمستحضرات الطبية .
الشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره .	شركة اما للصناعات الكيماوية والادوية .
شركة صنع السكر والمنتجات الزراعية	شركة الاهرام للمستحضرات الطبية والكيماوية
المساهمة المغفلة .	شركة معامل ادوية سيفارم .
شركة الصناعات الزجاجية والخزفية .	شركة معامل ادوية هليوبوليس .
الشركة الوطنية لصناعة الشمنتو ومواد البناء (دمشق) .	شركة معامل ادوية دوش .
شركة الشهباء لصناعة الاسمنت ومواد البناء (حلب) .	شركة محلات شيكوريد الكبرى .
الشركة السورية لصناعة الاسمنت ومواد البناء (حمص) .	شركة سليم وسمعان صيدناوي .
الشركة الاهلية للاسمنت المساهمة المغفلة (حلب) .	شركة بيع المصنوعات المصرية .
	شركة الازياء الحديثة .
	شركة مصانع ملابس شركة سليم وسمعان صيدناوي .
	شركة محلات شملا الكبرى .

اما القانون ١٢٤ فقد قضت مادته الاولى بابطال اي نقل للملكية الاسهم موضوع القوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، يتم خلال مدة شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون وتصادر لصالح الحكومة الاسهم موضوع المخالفة ، كما قضت المادة الثانية بمنع البنوك والشركات والهيئات تسليم الاسهم المودعة خلال الفترة المنصوص عليها في المادة الاولى . ثم جاء القرار ١٢٠٢ فحدد الجهات المختصة المنصوص عليها في القرارات بارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، عام ١٩٦١ . فاناط بوزير الاقتصاد التنفيذي في الاقليم الشمالي ادارة جميع شركات التأمين والبنوك المؤممة .

ثم قضى القرار رقم ١٢٠٤ الصادر عن رئاسة الجمهورية في ٢١ / ٧ / ٦١ بدمج البنوك الانية في مصرف الوحدة العربية : البنك الوطني للتجارة والصناعة (افريقيا) بنك دى روما ، الشركة الجزائرية للتسليف والصرفة ، البنك البريطاني للشرق الاوسط .

فهرس

الصفحة

الموضوع

المرحلة الانتقالية الى الاشتراكية

في القطر العربي السوري

٥

الجزء الاول

الباب الاول

٩

الاشتراكية العلمية والمرحلة الانتقالية

الباب الثاني

٢٥

مرحلة الوحدة من ٢٢ / ٢ / ٥٨ الى ٢٨ / ٩ / ٦١

الفصل الاول

٣١

في القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية

٣٣

١ - في الزراعة

١٠٦

قانون الاصلاح الزراعي

١٢٩

ب - في الصناعة

٢٢٥

حركة الراسمال السوري وحركة الراسمالين السوريين

الرسميل الاجنبية والعلاقات مع الخارج

٢٤٥

في العربية المتحدة

المرحلة الثانية

٣٢٢

٢٠ / ٧ / ٦١ - ٢٨ / ٩ / ٦١

صدر عن الدار



- الادب والادبولوجيا في سوريا
تأليف : بوعلی یاسین – نبیل سلیمان
الثمن : ١٢٠٠ ق.ل
- فرسان الزخارف المشوّهة
اشعار سودانية : ادريس عوض الکریم
الثمن : ٤٠٠ ق.ل
- غارودي بعد « الصمت »
تأليف الطيب التيزيني
الثمن : ٢٠٠ ق.ل
- الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد
تأليف : اميل جيبی
الثمن : ٤٠٠ ق.ل
- الاقدام العارية خمس سنوات في مذكرات
التعذيب
تأليف : طاهر عبد الحكيم
الثمن : ٧٥٠ ق.ل
- الثورة الصومالية
لويجي باستالوزا
ترجمة : ابراهيم المريس
- مناقشات حول الثقافة اليمنية
عبدالفتاح اسماعيل • علي باذيب • عبدالله
الملاحی وآخرون

صدر من سلسلة دليل المناضل

★ ★ ★

- ١ - دفاتر الحرب (الكونغو)
مجموعة محاضرات تثقيفية للمقاتلين
الثن : ١٠٠ ق.ل
- ٢ - مقالات فيتنامية
جياب ، لي ذوان ...
الثن : ١٧٥ ق.ل
- ٣ - المركزية الديمقراطية عند ماركس
لجنة التثقيف الجماهيري في
الحزب الشيوعي الكوبي
وانجلز
الثن : ١٠٠ ق.ل
- ٤ - الحزب الشيوعي الاندونيسي
الاخطاء والنروس
سودارسو ، ايديت
الثن : ١٠٠ ق.ل
- ٥ - شروح في المادية التاريخية
لجنة التثقيف الجماهيري في
الحزب الشيوعي الكوبي
الثن : ٢٥٠ ق.ل
- ٦ - الفنون والثورة
برتولد بريخت
الثن : ١٠٠ ق.ل

هذا الكتاب

يحاول المؤلف الدكتور بسدر الدين السباعي ، بأطلاع واسع على الوضع الاقتصادي في سورية ، ان يدرس تجربة الوحدة السورية - المصرية (١٩٥٨ - ١٩٦١) على ضوء الارقام والوقائع الاقتصادية .. وقد جاء كتابه هذا شاملاً مقيماً وناقداً لكل الاجراءات الاقتصادية التي تمت في سورية في عهد الوحدة . والمؤلف يعتبر هذه الاجراءات الاقتصادية « مرحلة انتقال » ، وهو يحدد طبيعتها الطبقية وأيديولوجيتها السائدة .. فقد برزت تعابير تمت الى الاشتراكية لفظاً ، ولكنها في حقيقتها لم تكن كذلك . اذ غالباً ما أبقيت الجماهير عماد الاشتراكية الاول بمنأى عن جوهر الاشتراكية .

ومن هنا يأخذ المؤلف بأطلاع واسع ، التدابير التي تمت في سورية في عهد الوحدة فيدرسها دراسة نقدية شاملة على ضوء خصائص المرحلة الانتقالية التي عمتها الاشتراكية العلمية او استناداً الى اسسها في التحويل الاشتراكي . لقد كانت الوحدة المصرية - السورية تجربة وطنية رائدة ، وستظل - رغم الفشل - اكبر انجاز قومي حققته حركة التحرر الوطني العربية في مرحلة صعودها في الخمسينات والستينات . ولكن هذا لا يعفيها من دراسة هذه التجربة ونقدها وتقييم الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية على حقيقتها ، وتبيان طبيعة المرحلة الانتقالية التي مثلتها .

هذا ما قام به المؤلف في هذا الكتاب الشامل الذي يعد اول دراسة علمية على هذا الصعيد ..

« الناشر »